

AMERICAN UNIV. IN CAIRO LIBRARY
3 8534 01071 6912

Library of
The American University
at Cairo

Depp is the man that
findeth wisdom and
the man that getteth
understanding .+ .+ .+

PROVERBS 3-13

Ex libris datis
in memoriam
James Polk Mc Kinney
Pittsburgh, Pennsylvania



ID: 01-6272

16-1

97 - V

1-7 - 11

1-6

١٧

٥٤

HD

5749

M4X

1950

C.1

البطالة و

العُمالة الكاملة

للاستاذ

عبد العزيز مهيّا

أستاذ الاقتصاد السياسي

كلية التجارة بجامعة فؤاد الأول

مكتبة
١٩٥٠
/

الطبعة الثانية

الناشر مكتبة الأنجلو المصرية

١٩٥٠

~~331-13~~
~~M277~~

۳۳۱, ۱۳

۰۴۲

۱۰

* ۱۷ — ۱۰۰

28605

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم . والحمد لله رب العالمين . وبعد ، فهذا كتاب « البطالة والعمالة الكاملة » أعدت طبعه للمرة الثانية ، بعد نفاذ الطبعة الأولى . وقد انتهزت هذه الفرصة فزدت عليه بحثاً حديثاً له أهميته ، يتناول موجزاً لآراء اللورد كينز التي قال بها في كتابه « النظرية العامة » عام ١٩٣٦ :

The General Theory of Employment, Interest & Money
والتي سيرها القارىء في الفصول الرابع والخامس والسادس والسابع والثامن والتاسع من هذا الكتاب . وبعد تغييرات كثيرة أظهر نظريته هذه في ثوب جديد كان له أعظم الأثر في الفكر الاقتصادي الحديث .

ولعله من تحصيل الحاصل القول بأن من أهم المشكلات التي يعانيها العالم في هذا العصر وأكثرها ظهوراً وأبعدها أثراً وأعظمها خطراً على الكيان الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والدولي : مشكلة البطالة .

وقد جاء في تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لهيئة الأمم المتحدة عن الحالة المالية والاقتصادية في العالم في ١٩٤٩ :

« إنه بعد أن توفرت حاجيات المستهلكين بما فيه الكفاية ويزيد ، أصبحت مشكلة المستقبل هي أن يظل الطلب في المستوى الذي يسمح باستخدام جميع الأيدي العاملة ، ومن المقرر أن الرخاء لا يتحقق إلا عن طريق استخدام جميع الأيدي العاملة في الدول الصناعية ، والتوسع الاقتصادي المطرد في المناطق المتأخرة » .

كما يشير هذا التقرير أيضاً إلى نهج عمل منسق لحل مشكلات البطالة في الدول التي انتشرت فيها البطالة . فقد ازداد عدد العمال المتعطلين في الولايات المتحدة وبلجيكا وألمانيا الغربية ، كما انتشرت البطالة في إيطاليا إلى حد ينذر بخطرها . وسيرى القارى الكريم خلال صفحات هذا الكتاب شرح وتحليل موضوع البطالة وبعض الحلول التي يصح أن تكون موضوع بحث القائمين بمعالجة هذه المشكلة ، وأرجو أن يكون لها الأثر والنفع الذي نبعيه جميعاً والذي كان الباعث على كتابة هذا السفر . والله المسئول أن ينفع به وأن يوفقنا إلى ما فيه الخير وهو على كل شيء قدير .

عبد العزيز محيىنا

كلية التجارة — جامعة فؤاد الأول

الخمس { ٢٠ جادى الأولى سنة ١٣٦٩
الموافق ٩ مارس سنة ١٩٥٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الفصل الأول

تمهيد

توالت على العالم الأيام ، ومرت به السنون والأعوام ، حتى صار في وضعه الحالى ونظامه الاقتصادى القائم . ولن تقف به عجلة التقدم ، ولن تستقر كثيراً ولن تلبث طويلاً ، حتى تخطو خطوة أو خطوات : سنة التطور والارتقاء . وما كان النظام الاقتصادى الحالى إلا صفحة من صفحات تاريخ العالم الاقتصادى وطوراً من أطواره ، تلك الأطوار التى مر العالم بها متعاقبة متداخلة بعضها فى بعض .

وصحب تلك الأدوار فى ظهورها الكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التى زادت خطورتها كلما زادت الحياة الاقتصادية تعقيداً . وتعددت عمليات الإنتاج وتباعدت مراحلها . ولعل أهم تلك المشكلات وأكثرها ظهوراً وأبعدها أثراً وأعظمها خطراً على الكيان الاجتماعى والاقتصادى والسياسى والدولى مشكلة البطالة .

وإن لمحة خاطفة إلى الأدوار التى مر بها الإنتاج لترينا أن الإنسان بدأ يستهلك ما ينتج ، ويعتمد فى سد حاجاته الضرورية وإشباع رغباته الأولية على ما كانت تجود به الطبيعة عليه من خيرات دون تعديل منه أو تهذيب اللهم إلا القليل اليسير ؛ وما كان ذلك ليتطلب منه جهداً أو مشقة عظيمة ، إذ لم تكن حاجاته متعددة ، ولم تكن رغباته متزايدة ، ولم يكن هنالك ذلك التزاحم البشرى العجيب . ولكن الإنسان مدنى بطبعه ، اجتماعى بغيرته ؛ فسرعان ما انضم

إلى غيره وأصبح عضواً عاملاً في جماعة تكفي نفسها بنفسها، ويتعاون في الإنتاج أفرادها، ويشترك في الاستهلاك أعضاؤها. كان لكل عمله الذي يؤديه، وكان له من إنتاج الجماعة ما يكفيه. وما لبثت تلك الجماعات التي يجمعها صعيد واحد، وتربطها روابط الدين والعرف والعادات، أن تمثلت في ذلك الشكل الأعلى للجماعات البشرية: ألا وهو الدولة.

كانت الصناعة الرئيسية حينئذ هي الزراعة، وظهرت المدينيات في تلك الأمصار الزراعية التي جادت عليها الطبيعة بالخصب والنفاء؛ لكن الذين استأثروا بخيرات الأرض قلة: هم من الملاك الذين كانوا يملكون الأرض ومن عليها وما عليها، وعلى العامل أن يؤدي ما يعرض عليه المالك من عمل، وليس له من حقوق على المالك إلا الضروري من المأوى والغذاء والكساء. كان طبيعياً ألا يدوم هذا الدور الذي كان طابعه الظلم، وسرعان ما أعلن العالم حربه الشعواء على نظام العبودية والاسترقاق، وحتى تمتع العامل بحريته الشخصية وأصبح حراً في اختيار العمل الذي يناسبه ويرضيه، إلا أنها كانت حرية الرجل الضعيف الذي لا حول له ولا قوة، لأنه لم يستطع أن يتخلص نهائياً من حكم مستعبدية من قبل وهم الملاك، وواجهته مشكلة طوحت بسعادته، إذ زاد عدد العمال زيادة أربت على حاجة الزراعة، ولم تتسع الصناعات الضيقة النطاق وقتئذ لذلك العدد المتزايد، ولم تتمكن من استيعابه، فأنخفضت أجورهم وساءت أحوالهم، وتعطل فريق منهم. إلا أن المصانع اليدوية التي ظهرت بعدئذ أقبل أربابها على استخدام عدد كبير من أولئك الذين ضاقت بهم الزراعة ذرعا، ومن ثم لم يكن للبطالة حداثها، ولم يكن لتلك المشكلة خطورتها. وانتصف القرن الثامن عشر، وظهرت المصانع الآلية، وتتابع ظهور المخترعات واستخدام البخار والكهرباء، فأحدث ذلك انقلاباً كبيراً في الحياة الاقتصادية، وسبب إقبال أصحاب المصانع على

استخدام العمال ارتفاع أجورهم ، فأغرام ذلك الارتفاع بهجر الزراعة ، ووجدوا الفرصة سانحة للتخلص من الملاك الذين طالما ساموهم الخسف ، وجرعوهم كؤوس الهوان ؛ فهرعوا إلى المدن الصناعية تجذبهم أجورها العالية ، ونزحوا إليها من كل حذب . وكانت النتيجة الحتمية لذلك أن أقفر الريف من العمال وزخرت بهم المدن فاستهدفوا للكثير من المساوىء الخلقية ، والاجتماعية ، وظل الريف على حاله يغذى تلك المدن بخيرة بنيه حتى فقد بهجته ونشاطه وساءت حال الزراعة فيه . دارت الأيام دورتها ، وأعاد التاريخ نفسه في الصناعة ، فازداد عدد المشتغلين بها والراغبين فيها ؛ فانخفضت أجورهم ولم تراع ظروف استخدامهم وحلت الآلات محل العمال في كثير من الصناعات ، وازداد حال العمال سوءاً وتعطل منهم فريق كبير ، وقابل العمال إحلال الآلات محلهم بمقاومة عنيفة واستياء شديد في أول الأمر ، إذ حسبوها القاضية على أرزاقهم وسبل عيشتهم ، ونال مخترعوها من أذاهم الشيء الكثير ، وتعددت حوادث الإضراب من جانب العمال عليهم يرغمون أرباب الأعمال على تحسين أحوالهم ورفع أجورهم . ولم يجد ذلك نفعاً فلم تكن لديهم فضلة من المال تعينهم في ذلك النضال ؛ هذا إلى أنهم كانوا يمثلون البؤس وسوء الحال ، وكانت مساكنهم غير صحية تكتظ غرفها بعشرات الأفراد الذين يتناوبون فترات النوم والراحة ، وكانت الأغلبية العظمى لا تجد غطاء يقيها قارس البرد وزمهرير الشتاء . على أنه كانت هنالك جماعة من العمال المتعطلين على استعداد دائم لأن يشتغلوا مكان المضررين ويحلوا محلهم بأي أجر يعرض عليهم يسكنون به رفقهم ويقضون به الضرورى من حاجاتهم . وكما صور الكتاب والقصصيون بؤس العمال وشقاءهم في تلك الفترة من الزمان وما غالوا في ذلك وما تجنبوا على الحقيقة وإنما كانوا يصفون واقع الحال .

وقد صور القصصى الانجليزى « جالزورثى Galsworthy » في روايته « Strife »

بؤس العمال وشقاءهم وتعسف أرباب الأعمال وجبروتهم وذلك النضال الذي اتخذ
أروع صوره ، أجمل تصوير وأبدعه . وصور الشاعر « جولد سميث Goldsmith » ،
في قصيدته عن القرية المهجورة ، حال الريف وقتئذ : فقد خلت القرى الهادئة من
جمهرة سكانها الذين نزحوا جماعات إلى المدن . وقد حاول العمال جاهدين أن يستميلوا
عطف الحكومة كي تتدخل لحمايتهم من أرباب الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال
وأن تنقذهم مما هم فيه ، ولكن صيحاتهم كانت تذهب أدراج الرياح ولم تكن
الحكومة لتعيرها أذناً مصغية ؛ والمذهب الحر في أوجه ، ونظريات « آدم سميث »
والاقتصاديين الأحرار مازالت تشغل الأذهان وتملك على الحكام تفكيرهم وتسيطر
عليهم في سياستهم الاقتصادية والاجتماعية على السواء . وكان كل تدخل من جانبها
على حد الفكر السائد يتعارض والصالح العام ، بل يزيد الحال سوءاً على سوء .
إلا أن العمال وأرباب الأعمال مسوقون — وهم في سبيل تحقيق مصالحهم
الشخصية — إلى تحقيق الصالح العام وتحسين أحوالهم ورفع أجورهم ، تدفعهم إلى
ذلك دفعاً يد شيخ الاقتصاديين الخفية . ولم يكن إضراب العمال مستساغاً أو
مقبولاً في ذلك الحين ، بل إنه باء بسخط شديد ؛ وتوالت نظريات الاقتصاديين
ذات الطابع المتشائم : فنظرية السكان « لمالطس » ، وقانون الأجر الحديدي
« للاسال » ونظرية مخصص الأجور « لجون ستيوارت ميل » ما كانت لتوحي
جميعها بأمل للعمال جديد في تحسين أحوالهم ورفع أجورهم .

إلا أن العمال ما وهنوا ، وما لانوا ، وما استكانوا ، وإن لاقوا في ذلك عناء
شديداً وضرراً عظيماً . فقد عملوا على تنظيم صفوفهم وتوحيد جهودهم وجمع كلمتهم
بتكوين النقابات مجمع عصبتهم ، والتي تلم شملهم ، وتصون حقوقهم ، وتدافع عن
كيانهم ؛ وقد استهدفت اتحادات العمال في بداية أمرها اعنت الحكام وتعسفهم
ومحاربتهم ، وكثيراً ما تأخر اعتراف الحكومات بها ، وسنت القوانين لتحول

دون قيامها ، وحرّم على العمال الانخراط في سلوكها باعتبارها جماعات تأمر بخشي
منها على النظام العام . ولكن العمال جاهدوا في سبيل الاعتراف بها أيما جهاد ،
حتى تم لهم بعدئذ ما أرادوا بفضل جماعة من المصلحين الاجتماعيين أمثال
« فرنسيس بلاس » و « يوسف هيوم » . ونظمت اتحادات العمال هذه ، حركات
الإضراب التي أصبحت في هذه المرة لها خطرها ولها أثرها ، وكانت تمد المضربين
بالمال فكانوا في نضالهم هذه المرة أشد قوة وأكثر احتمالا وأطول مدى ، واتخذ
النضال بين العمال وأرباب الأعمال أعنف صورة في ذلك الوقت ، ووجد العمال
في تلك الاتحادات التي زاد عددها وعظم شأنها خير قاض على مساوى النظام
الرأسمالي . وتمكنت تلك الاتحادات عن طريق مساومتها الإجماعية من إيجاد
حد أدنى للأجور ، وتحديد ساعات العمل وتحسين ظروفه ؛ وعملت على إدخال
« نظم التأمين » المختلفة فأسهمت بنصيب كبير في رفع مستوى الحياة الاجتماعية
لأفرادها ، وتعليم أبنائها ، والسهر على مصالح أعضائها ، وأصبح لها شأن كبير في
توجيه الحياة السياسية في الكثير من البلدان وإدارة دفة الحكم فيها . وقد نجحت
تلك الاتحادات إلى حد كبير في تحقيق أغراضها ، إلا أنها لم تنجح في حق تقرير
العمل لكل فرد في الكثير من البلدان والقضاء على ظاهرة البطالة التي تردى عدد
كثير من العمال في شروورها ومهاويها مع أنها الشبح الخفيف الذي يززع
الرأسمالية ، ويقضى عليها . ولعل المستقبل القريب كفيل بتحقيق آمال العمال في
القضاء على هذا الداء الويل .

وفي الوقت الذي نمت فيه اتحادات العمال وعظم شأنها كانت تتجاذب الحياة
الاقتصادية مؤثرات شديدة ، تناولت نظم الإنتاج بالتغيير والتبديل وزادت الهوة
بين المنتج والمستهلك اتساعاً ، وأصبحت عمليات الإنتاج أكثر طولاً وتعقيداً ،
واستخدمت المستحدثات الآلية على نطاق واسع ، وبشكل كبير ، وأقبل المنتجون

على سد حاجات ذلك العدد الكبير من سكان العالم المطرد الزيادة ، وعملوا على إشباع رغباته التي تنوعت وتعددت بإنتاج الكثير من السلع والخدمات ، وازدادت نسبة رأس المال الثابت زيادة كبيرة ، ولأقوى المنتجون صعوبات كبيرة في سبيل تحقيق التوازن ما بين المعروض من السلع والمطلوب منها ، بل لم يكن في وسع هؤلاء المنتجين في الكثير من البلدان أن يحدوا من كمية إنتاجهم إبان الكساد العالمي الكبير الذي حل بالعالم منذ سنة ١٩٢٩ مخافة تعرضهم للكثير من الخسائر نتيجة التزايد الكبير للنفقات الثابتة في الصناعة ؛ وبذلك أضحت الأزمات الاقتصادية أكثر خطورة وعنفاً مما كانت عليه من قبل ، وصارت أشد قسوة في تشريدها لعدد كبير من العمال .

وهكذا في الوقت الذي نعمت فيه المجتمعات بآثار التقدم الصناعي وخيراته ، وبذلك الوفرة في السلع والخدمات ، عانت ما عانت من تزايد عدد المتعطلين وانهميار مستوى معيشتهم ، وأصبح هؤلاء المتعطلون شبيحاً مخيفاً يهدد الدول بالانقلاب الاجتماعي والثورة على النظم السياسية القائمة ، ومن ثم تعمل الحكومات جاهدة للقضاء على مشكلة المتعطلين متعاونة في بحث هذا الداء الويل وهو البطالة كي لا تعصف أعاصيرها الهوجاء بنظمهم وتودي بمدنياتهم ،

والاقتصاديون عليهم — وعليهم وحدهم — القيام بذلك العبء من البحث والدرس كي يتمكنوا من تشخيص الداء فيصلوا إلى نافع الدواء . وهذا ما عنيناه من بحثنا الذي قدمنا له بهذه اللوحة الخاطفة عن الحياة الاقتصادية والذي نسأل الله فيه التوفيق والسداد لما فيه الخير للجميع .

الفصل الثاني

مشكلة البطالة

ماهيتها :

لكل مجتمع عادات وتقاليد يستنهاو يقتضيها وجوده ، ويسير وفقاً لها أعضاؤه ؛ كما أن له قوانينه التي يتواضع عليها الناس فيه ، والتي ترد الحقوق إلى ذويها . وأقدس ما أمرت به تلك القوانين ما يصون حرية الفرد ، ويكفل له سبيل العيش باعتباره متضامناً مع الجماعة التي يعيش فيها ، كما تضمن له ثمرة جهوده فيما ينتج ، على أن ثمرات الإنتاج لا توزع إلا على من اشتركوا في إنتاجها ؛ فالأفراد الذين يكونون المجتمع مطالبون بالمساهمة في العمل لصالح الجماعة كل في دائرة اختصاصه ، والجماعة من جانبها تعني بهم كوحدات لها ، قهبي للفرد سبيل العمل ليحق له أن يشترك في الناتج ، ولا يكون نصيب المقصر في أداء واجبه إلا حرمانه من المساهمة في خير الجماعة ، وعندئذ تهون عليه كرامته ، فيلتمس الرزق من مبرات هذه الجماعة نفسها . وإن مجرد اعتماد الشخص على الإحسان يخرج من عداد الكتلة العاملة ، ويجعله خاملاً لا يستفاد منه ، ويصبح أسير عادة الاستجداء المسيئة فلا يستطيع أن يتخلص منها في المستقبل . وكأنا والحالة هذه قد أسأنا إليه من حيث أردنا به الخير . لأن عاطفة البر الساذجة والإحسان غير المنظم ضررها أكثر من نفعهما . وليس غرضنا هنا إسعاف العامل المتعطل بتنظيم طرق الإحسان إليه ، وإنما غرضنا إيجاد مورد للكسب لكل فرد قادر على العمل مجد يريد كسب عيشه من طريقه المشروعة . ولو أن أسباب البطالة وعللها

لا تزال بعيدة الغور ، إلا أنهم قد تناول البحث الحديث كشف جزء من أسرارها وإزاحة الستار عن بعض عللها ، وعلينا لكي نعالج مشكلة البطالة أن نضطلع بما يأتي :

أولاً : بحث النظام الاقتصادي القائم وما يحمله في طياته من مساوئ نشأ عنها فساد التوازن أو اختلال النسبة بين عرض العمال وطلبهم .

ثانياً : ألا نعني في بحثنا هذا بالأفراد القلائل الذين طوحت بهم المقادير ، فأصبحوا متعطلين بلا عمل يرتزقون منه ، بل نعني بالبطالة كعلة من علل المجتمع خطيرة غاية الخطورة في نتائجها . ولهذا فغير مجد وصف علاج وقتي ملطف ، وإنما الغرض تعرف المرض ومعرفة أسبابه المباشرة والعمل على استئصالها بتاتاً ، كي لا ينتكس المجتمع المريض ثانية فيعاوده الداء ، وعندئذ يكون الخطر أشد والبرء عسيراً . ولن ينقذ المجتمع من هذا الداء علاجات مرتجلة لا طائل يرجى منها ، كقوانين الفقر التي سنتها بريطانيا من قبل والتي ظلت معمولاً بها ردحا من الزمن ، والمعاهد الخيرية على اختلاف أنواعها . ولن نهتدي إلى الدواء الناجع إلا إذا استعرضنا حالة الصناعة عامة ، واستقصينا ظروف العمل لكل الطبقات . وليس أول ما يخطر على بال الباحث المدقق في مشكلة البطالة أن يسائل نفسه عما أعده المجتمع للعامل المتعطل من وسائل ، وما يتخذ من حلول لتخفيف حدة البطالة ، وإنما الأحرى به أن يسائل نفسه عن العامل المتعطل وعن الأسباب التي تؤدي إلى تعطله ، وعلى ضوء تلك الأسباب نعالج مشكلة البطالة .

٢ - العمل :

العمل هو الجهد العقلي أو العضلي ، أو هما معاً ، الذي يبذله الإنسان في وقت معين لغرض الحصول على شيء مرغوب فيه . وكفاية العمال ونشاطهم يتفاوتان

تبعاً لنوع العمل الموكول إليهم . أما البطالة ^(١) فلا يمكن تحديدها بنفس الدقة الملحوظة في تعريف العمل . فإذا كان المقصود منها معرفة عدد ساعات العمل التي لا يشتغلها العمال خلال مدة معينة كان ذلك خطأ بيناً ، لأن تلك الساعات تشمل أوقات النوم والراحة . ونرى أن أوضح تأويل للبطالة يتوقف بداهة على معرفة المتعطل ، وهو من لا عمل له ، ومع ذلك لديه الرغبة الصادقة في العمل مع توافر الأمور الآتية :

١ — تحديد ساعات العمل اليومية .

٢ — وضوح مستوى الأجور .

٣ — حالة العامل الصحية .

فأما من جهة الأمر الأول فيمكن أن يقال إنه إذا كان عدد ساعات العمل السائدة في مصنع ثمانى ساعات ، ويوجد عامل يرغب في أن يشتغل تسع ساعات وتساعده صحته على ذلك ؛ فهذا العامل لا يعد متعطلاً أثناء الساعة التاسعة . وللوقوف على مدى البطالة نستطيع أن نقول : لو أغلق مصنع أبوابه ثلاثة أيام في الأسبوع ، أو جعل ساعات العمل اليومية أربعاً بدلاً من ثمان ؛ فإننا نعزو التعطل إلى السبب الأول ونسميه بطالة لا محالة .

وأما من جهة الأمر الثانى فرغبة العامل في العمل يجب أن يفهم منها الرغبة في العمل بالأجر المتبع في المؤسسات التي لا شأن لها بالمنازعات الصناعية . وعلى هذا لا نعتبر العامل متعطلاً إذا ما رفض الأجر العادى وقدره عشرون قرشاً راعياً في أجر يزيد عليها ، كما لا يعتبر العامل متعطلاً إذا ما رفض أن يشتغل بعشرة قروش (أجره العادى في بلده) بحجة أن نظراءه من العمال في البلاد الأخرى

(١) البطالة : نقيض العمالة . ويقال بصل الأجير من العمل تعطل (راجع القاموس المحيط والصباح المنير) .

يحصلون على اثني عشر قرشاً ، كذلك الحال بالنسبة للعامل الضعيف الذي يرفض أن يشتغل بتسعة قروش بحجة أن الأجر العادي للعامل الكفء عشرة قروش .
وأما من حيث الأمر الثالث فرغبة العامل متوقفة على حالته الصحية . وعلى هذا لا يعتبر متعطلاً الراغب في العمل وقعد به المرض عنه . وهنا تجب التفرقة بين حالتين :

١ — حالة عامل قادر على العمل وراغب فيه ولا يجد عملاً يرتزق منه خلال مدة معينة تقصر أو تطول وفق الظروف ؛ ويسمى « متعطلاً » .

٢ — حالة عامل قادر على العمل وراغب فيه ، ولكن العمل الذي يزاوله بطبيعته غير مستمر . فهناك أعمال وقتية أو أعمال إضافية ملحقة بأعمال أخرى يصبح العامل بعد إنجازها متعطلاً ويسمى « شبه متعطّل » .

فإذا ما زالت فترة التعطل لديه فإنه يتعرض لشروء البطالة كالتعطل سواء بسواء .

والخلاصة أن عدد العمال المتعطلين في أى وقت هو عبارة عن عدد الأشخاص الراغبين في العمل والقادرين عليه ، والذين تتوافر فيهم الشروط السابق لها التكلم عنها ، مطروحاً منه عدد العمال المستخدمين فعلاً . ولا ريب أن عملية إيجاد بيان صحيح عن الفرق بين هذين العديدين من الصعوبة بمكان بسبب وجود بعض الأفراد الذين لا يرغبون في العمل بالمعنى المشار إليه ، ومع ذلك فهم معدودون كأنهم راغبون في العمل . ومعلوم أن عمال الطوارئ أو الصدفة في الغالب لا يعملون أكثر من ثلاثة أو أربعة أيام في الأسبوع .

✖✖ وعلى هذا نرى أن البطالة هي حالة خلو العامل من العمل مع قدرته عليه ، بسبب خارج عن إرادته ولا سلطان له عليه .

اختلال التناسب بين عرض وطلب العمال :

لا جدال في أن مشكلة البطالة نتيجة محتومة لاختلال التناسب بين عرض وطلب العمال كافة . ولا جدال كذلك في أن عرض العمال في بلد ما إنما يقدر بعدد السكان القادرين على العمل ، وأن عددهم يكاد يكون محدوداً بصرف النظر عن شتى الاحتمالات الطارئة كالمهاجرة من البلد وإليها ، وفضلاً عن ذلك فإن للتقاليد والعادات ، التي يسير الناس عليها في أعمالهم منذ أمد بعيد ، أثراً كبيراً في تحديد عدد السكان . أما طلب العمل فيتكون من مجموع آلاف الطلبات الواردة لعمال مشتتين من جهات مختلفة في وقت معين . ويتوقف هذا الطلب إلى حد ما على تلك التغيرات الفنية الطارئة المستخدمة في الإنتاج ، فتارة يزيد وطوراً ينقص تبعاً لكساد ورواج الصناعة عامة ، ومبلغ نجاح رجال الأعمال المتنافسين وحسن تقديراتهم ومقدرتهم المالية خاصة .

وإن الرأي القائل بأن مجال العمل في الجماعة الحرة فيه متسع لكل فرد قادر عليه منقوض من أساسه ؛ إذ ليس في طبيعة النظام الرأسمالي الحر ما يؤيد هذا الرأي فيجعل مسألة التوازن بين طلب العمال وعرضهم أمراً ميسوراً ؛ على أنه في الإمكان تحقيق هذا التوازن إذا كان العمل من نوع واحد ودرجة واحدة . فمتى اكتظت المهنة أو الحرفة بالراغبين فيها وضائق بهم ذرعاً هرعوا إلى أخرى طلبها أكثر ، ولكن هذا الإجراء لا يتسنى حدوثه ولا يمكن تحقيقه بالنسبة للعمل بصفة عامة ؛ أو بعبارة أخرى بالنسبة للأعمال المتباينة . وهل هنالك ما يمنع زيادة عرض العمال واطرادها ، حتى تربي على طلبهم أو ما يمنع نقصان الطلب عن العرض حتى يصبح أقل منه ؟ ألم يحدث هذا أو ذاك في الماضي أو جار حدوثه في الوقت الحاضر . وإذا صح هذا فلسنا بحاجة إلى كبير عناء في البحث عن أسباب البطالة وعللها ، وحينئذ فلا أمل لنا في إيجاد علاج حاسم لها إلا بتقدم الصناعة وازدهارها ، أو بتحديد عدد السكان بوسائل تمنع تكاثرهم .

وقبل أن نعالج هذا الموضوع ونستقصيه ، يتعين علينا معرفة العلاقة التامة بين عدد السكان وحالة الصناعات عامة . ولن ترجى الفائدة المنشودة من الإحاطة ببعض حالات البطالة ، إذ البحث في مثل هذه الحالات يتضمن اختبار الظروف الاجتماعية واتجاهاتها المختلفة . ولا ريب أن « العمل » سلعة تباع وتشترى ، فهو خاضع لقانون العرض والطلب أسوة بباقي السلع الأخرى . والعوامل الاقتصادية التي تفضي إلى توازن العرض بالطلب على العمال في المدى البعيد هي نفس العوامل التي تطبق على السلع الأخرى ، وإن عرض العمال في أية جهة ما يتأثر لحد ما بحالة الطلب عليهم .

مشكلة السكان :

إن الأصل في الجنس البشرى أن يتزايد عدده على توالى الأيام ، إلا إذا حدث ما يحول دون ذلك . وقد ازداد عدد السكان في نهاية القرن الثامن عشر في فجر الثورة الصناعية ، وبذلك تم التوافق ما بين عرض وطلب العمال . ولو أن مطابقة عرض العمال للطلب أمر يمكن تحقيقه في الأجل الطويل كما أشرنا ، إلا أنه يجوز لنا أن نلاحظ أن العكس صحيح في الأجل القصير . فطلب العمال يتوقف على عرضهم لا محالة ، لأن قصور عرض العمال عن مساجلة حاجة الطلب يؤدي حتما إلى رفع سعر العمل أى أجره . وهذا بلا ريب يدعو إلى زيادة نفقات إنتاج السلعة ومن ثم يقل الطلب عليها ، فيؤدي ذلك إلى نقص الإنتاج وتحديد كميته ، أو يعمل من ناحية أخرى على تشجيع استخدام المستحدثات الآلية في الإنتاج بدلا من الأيدي العاملة ، ومن ثم يقل الطلب على العمال . وفي خلال ذلك تعمل خفية بعض العوامل ، حتى يطابق عدد المطلوب من العمال عدد العروض منهم ، ولكن من جهة أخرى إذا تجاوز عرض العمال الطلب عليهم انخفض الأجر ، وهذا الانخفاض بدوره قد يدعو إلى كثرة استخدام العمال ، وقد يدعو

أيضاً إلى أن يرغب المنتجون عن استخدام بعض المستحدثات الآلية فيزيد طلبهم على العمال حتى يطابق العرض .

وما ينطبق على الطلب بالنسبة للعمل كمّاً ونوعاً لا ينطبق عليه بصفة عامة فحسب ؛ بل ينطبق عليه أيضاً بالنسبة لتوزيعه على مختلف الأعمال . وفضلاً عن ذلك فإن قصور طلب المستهلكين وعجزهم عن شراء كل ما يستطيع المجتمع إنتاجه لا ينهض دليلاً قاطعاً على عدم إمكان تحقيق التوازن بين العرض والطلب للعمال في الأمد البعيد . لأن مجموع طلب هذه المنتجات من جانب المشتريين غير محدود بالمرة أو هو على الأقل قابل للزيادة المطردة .

ولا يظن ظان أن حاجات الإنسان تقف به عند حد ، فطلب حاجة تستتبعه الرغبة في شيء آخر وهكذا دواليك : حاجات الإنسان مرتبط بعضها ببعض . على أن مجرد بحث العمال المتعطلين عن عمل يدل على أن إنتاج بعض السلع لم يصل بعد إلى الحد الذي يشبع عنده كل طلب المستهلكين . وعلى ذلك فإن تعطل بعض العمال من آن لآخر لا يقوم حجة على وجود إفراط في الإنتاج وإنما ينشأ عن اختلال مؤقت بين طلب وعرض العمال .

ولو أنه من الجائز جداً أن يحدث إفراط في إنتاج سلعة معينة ؛ ولكن من الخطأ القول أيضاً بأنه يحدث الإفراط في إنتاج السلع عامة ، إذ حاجات المرء متماسك بعضها ببعض ؛ فإشباع رغبة معينة يبرز غيرها ، وهكذا باستمرار . والمشهد أن مستوى الرفاهية مرن لا نهائية له ، فما يعتبر بالنسبة إلينا من الكماليات قد يعتبره سوانا من الضروريات .

والقواعد الاقتصادية العامة لها مكانتها في بحثنا هذا ، إلا أن مجال تطبيقها ضيق النطاق ، وذلك لأنها تعنى ببحث ظواهر التوازن الاقتصادي خلال الأمد البعيد المدى ، على حين أن المسألة التي نحن بصدد حلها تمس أحوال التوازن خلال الأجل القصير . ويرجع عدم إمكاننا تطبيق القواعد الاقتصادية العامة على بحثنا

هذا إلى الحقيقة الآتية وهى : إن طلب السلع لا يعنى به طلب العمل لذاته وإنما يعنى به طلب ما أنتجته عوامل الإنتاج المتضامنة معاً وهى « العمل — الطبيعة رأس المال — التنظيم ». ومن المقرر الثابت أن طلب سلع الاستهلاك غير محدود بصفة قاطعة ، ولكن طلب أى عامل من عوامل الإنتاج السابقة يمكن زيادته فى حدود الكميات الموحدة من العوامل الأخرى . ولا فائدة ترجى من تضامن أى عامل مع العوامل الأخرى إلا إذا كان اشتراكه معها بنسبة تتفق وظروف الإنتاج الفنية . وكل ما جاوز هذه النسبة يعتبر فى الحقيقة زيادة عديمة الفائدة . ولنبحث الاحتمالين الآتين على سبيل التمثيل .

أولاً : بلد يكتظ غاية الاكتظاظ بسكانه أكثر مما تتحملة غلات أرضه .
ثانياً : بلد يكتظ غاية الاكتظاظ بسكانه على حين أن رأس المال المعد للاستثمار فيه قليل .

الاحتمال الأول — قد شغل الناس موضوع تزايد السكان بدرجة مزعجة جعلت التفكير فيه جدياً والتعمق فى بحثه عظيماً فى نهاية القرن الثامن عشر على أثر ظهور كتاب « توماس مالتوس » عن مسألة السكان ، فتكلم فيه عن حركة نمو السكان وعلاقة هذا النمو برفاهية البشر . وقد أدهش تزايد سكان إنجلترا بسرعة « مالتوس » وجعله يتشائم من سوء الحالة فأندر العالم بكارثة عظيمة ، فلم تكن خيرات الأرض كافية لمعاشها ، لأن الأرض محدودة ولم تكن قد تقدمت الصناعة ، ولم تظهر بعد الاختراعات الحديثة التى كانت سبباً فى ظهور موارد جديدة للثروة ، كافية لأن تعيش منها إنجلترا على الرغم من ازدياد السكان زيادة عظيمة . فتبدل الاعتقاد الذى ساد فى زمن « مالتوس » أو على الأقل لم يحن بعد الوقت الذى تحدث فيه هذه الزيادة التى أقلق بال المفكرين فى عصر « مالتوس » ؛ ولم يعد يساور الاقتصاديين الحديثين أدنى شك من جهة تكاثر السكان وقلة الموارد الكافية للناس ، بل على النقيض من ذلك تدل الإحصائيات

على أن الأرزاق اليوم أصبحت وافرة ، بل وفي ازدياد مستمر . فإذا جاز لنا أن نسائل أنفسنا في هذا المقام : ماذا نقصد بكثرة السكان في بلد ما وما أثر ذلك فيه ؟ فإن قصد بذلك الحالة التي يكون فيها السكان فوق ما تستطيع وتوسع له مساحة البلد وتكون الموارد التي في متناول جميع الناس أقل من أن تكفيهم . وكيف تبدو هذه الظاهرة ؟ فالجواب عن ذلك كما يراه الاقتصاديون أن ازدياد السكان بعد حد معين يؤدي حتماً إلى سريان مفعول قانون تناقص الغلة على العمل ، ومعنى هذا أن استخدام كل عامل جديد سيؤدي إلى ازدياد الناتج الكلي إلا أن إنتاج ذلك العامل سيكون أقل مما أنتجه العامل السابق . وهكذا يجد كل عامل جديد رزقه وعمله على حساب الموجودين ، وبذلك يأخذ متوسط دخل العامل الواحد من السكان في التناقص تدريجاً وينخفض معه مستوى المعيشة ، وتبعاً لذلك تنقص القوة الإنتاجية للأمة فتسوء حالها . لم يحصل شيء من هذا في بريطانيا العظمى ، بل على النقيض من ذلك زاد عدد سكانها وزادت ثروتها ، بل وزادت قوة الفرد الإنتاجية . وذلك لأن موارد البلد أصبحت تستغل على أحسن وجه ممكن وقدر « السير روبرت جيفن » وغيره من الإحصائيين الدخل الأهلي في بريطانيا عام ١٨٦٧ بمبلغ ٨١٤٠٠٠٠٠٠ رطل جنيه وكان عدد السكان وقتئذ ٣٠٠٠٠٠٠٠ نسمة وكان نصيب الفرد من هذا الدخل ٢٧ جنيهًا كما قدر الدخل الأهلي عام ١٩٠١ بمبلغ ١٧٠٠٠٠٠٠٠ رطل جنيه وكان عدد السكان في تلك السنة ٤٢٠٠٠٠٠٠ نسمة ونصيب الفرد منه ٤٠ جنيهًا . ولا ريب أن حالة السكان في تلك السنة قد تحسنت بهذا الرخاء وزاد معها دخل الأفراد ٥٠٪ تقريباً وتبعاً لذلك زادت كمية ما يستهلكه الفرد من سلع الاستهلاك كالقمح والشاي والسكر والدخان والأرز إلخ . وكذلك زادت مقدرة الفرد الإنتاجية في بعض السلع كالقمح والحديد والصوف وصناعة بناء السفن خلال الخمسين سنة الواقعة بين سنة ١٨٥٥ — ١٩٠٧ .

مما سبق يتضح لنا أن فكرة تكاثر السكان التي هالت « مالتوس »
ومعاصريه لم تتحقق بعد ، بل خابت ظنونهم وأصبح لا يقام لها وزن في الوقت
الحاضر ، إذ تغيرت الظروف بقيام نشاط التجارة الدولية فعمت الأرزاق أرجاء
المعمورة . ولا غرابة إذا كانت بريطانيا اليوم لا تشكو جوعاً وأن فيها من الموارد
ما يكفيها ، وفيها من الأرض متسع لأكثر من سكانها الحاليين . هذا مع افتراض
اطراد التقدم الحالى فى جميع نواحيه وتحسين وسائل الإنتاج وتقديم المواصلات
وسهولة تصريف منتجاتها فى بقاع أخرى لكي تحصل على ما تحتاج إليه من
المواد الغذائية لسكانها من الخارج .

ولهذا يرى كثير من الكتاب أن ازدياد السكان فى بلدا لا ينهض دليلا
على كثرة التعمط فيه ؛ وحجتهم فى ذلك ما حدث فى الولايات المتحدة ، إذ كان
بها قبل عام ١٩٢٩ عدد من العمال المتعطلين لا يزيد على القدر المعتاد فى الظروف
العادية ، ثم زاد فجأة هذا العدد زيادة كبيرة دون أن تقابل ذلك زيادة ملحوظة
فى عدد السكان فيها . وتعليل كثرة المتعطلين خلال تلك الفترة يرجع إلى ما أصاب
العالم من كساد صناعى بسبب الأزمة التى بدأت فى أوائل عام ١٩٣٠ . من هذا
نرى أن وجود عمال متعطلين ليس دليلا قاطعاً على أن البلاد مكتظة بالسكان .

الاحتمال الثانى — بقى علينا أن نبسط الاحتمال الثانى وهو عدم كفاية
رأس المال وقصوره عن التعاون وعوامل الإنتاج الأخرى ، والذين يؤيدون هذا
الرأى يفترضون أن تضامن العوامل الأربعة فى الإنتاج لا يكون دائماً بمعدل
واحد ، فقد تكون نسبة أحد العوامل الأربعة أقل من نسبة باقى العوامل الأخرى
فلا يكون مساوياً لها فى الوحدات ، ومع ذلك فقد يساويها فى الإنتاج . وقد رأينا
هذه الظاهرة فى حالة الأرض باعتبارها عاملاً من عوامل الإنتاج ، ولا حظنا أيضاً أن
الأرض باعتبارها مصدراً للثروة فى بلد مكتظ بالسكان كبريطانيا لا تكفى وحدها
لإنتاج كل ما يحتاج إليه الشعب البريطانى من خامات ومواد غذائية . ولذا كان حتماً

مقضيًا أن تجعل جل اعتمادها على الواردات من الخارج للحصول على حاجياتها من هذه الناحية ، وأن تعتمد إلى الإمعان في استخدام رأس المال الصناعي والعمل ، وأن تعمل على إحلالها مكان الأرض لإنتاج مختلف السلع التي هي في حاجة إليها . ولهذا السبب قد تضاعفت أهمية الأرض في الإنتاج باعتبارها منبت أقوات الناس وكسدت سوقها على حين زادت أهمية رأس المال الصناعي والعمل . فكان هذا باعثًا على تحويل بعض الأراضي الزراعية في بريطانيا إلى رءوس أموال صناعية تكون أكثر إنتاجًا منها في الحالة الأولى . فهل يحدث للعمل باعتبارها عاملاً من عوامل الإنتاج ما حدث للأرض ؟ وهل يتعرض نصيبه في الإنتاج للتناقص مثلها ؟ إنه مع التسليم بأن الإنتاج يزيد بنسبة أكبر من تزايد عدد السكان إلا أن نسبة زيادة السكان أكثر من نسبة استخدام العمل . ولا يوضح هذا نقول إن العامل الذي يستخدم آلة جديدة ومن طراز حديث يكون أكثر إنتاجًا من عاملين يشغلان بأيديهما فقط . وحينئذ لا ينهض نماء الثروة وزيادة قوة الفرد الإنتاجية المترتبة على ذلك دليلًا على كثرة استخدام العمال ، وإنما يعتبر ذلك دلالة قوية على تفوق رأس المال وإحلاله محل العمال في الإنتاج فيصير عدد كبير من السكان بلا عمل يرتزق منه ، فتكثر البطالة لا محالة . وهذه صيحة طالما نادى بها العمال في فجر الانقلاب الصناعي ، وسرى صداها في كل مكان ، وندد بها كثير من أنصار العمال ، وعزوا كل حيف يقع على الطبقة العاملة إلى سوء النظام الاقتصادي القائم بحجة أنه السبب المباشر في إقصاء العمال عن العمل وتشريدهم جماعات تهيم على وجهها باحثه عن العمل لاستقرارها ، ولو أن الكثير من الشواهد تؤيد هذا الرأي وتتفق وزيادة قوة الفرد الإنتاجية إلا أنها لا تتمشى ولا تستقيم مع حقيقة ارتفاع أجور العمال . لأنه إذا كان لاستخدام المستحدثات الآلية في الصناعة أثره في كثرة العمال المتعطلين بصفة عامة لا على وجه التخصيص ، كان ولا بد أن تكسب سوق العمل وينخفض أجره ، ولكن حدث أن كان أجر العامل في ارتفاع وأثمان السلع في

انخفاض ، أو على الأقل إذا مالت إلى الارتفاع كان هذا بطيئاً ، والجدول الآتي يبين لنا الموازنة بين الأجور والأسعار خلال الثلاثين سنة في المدة الواقعة ما بين ١٧٨٩ و ١٩٠٧ :

السنوات	الأجور						أسعار الجملة
	صناعة البناء	مناجم الفحم	الأعمال الهندسية	المنسوجات	الزراعة	متوسط عام	
١٨٨٧-١٨٧٨	٨٥ ر ٤٥	٦٣ ر ٦٦	٨٩ ر ٣٢	٩١ ر ٥٤	٩١ ر ٤٢	٨٤ ر ٢٨	١١٩ ر ٥
١٨٩٧-١٧٨٨	٨٩ ر ٦٥	٧٦ ر ٥٤	٩٣ ر ٥٦	٩٥ ر ١٥	٩٢ ر ٩٦	٨٩ ر ٥٧	٩٨ ر ٣
١٩٠٧-١٨٩٨	٩٩ ر ٨٠	٨٧ ر ١٤	١٠٠ ر ٣٠	١٠١ ر ١٠	١٠٠ ر ٨٥	٩٧ ر ٨٣	٩٧ ر ٨

ونلاحظ هنا أن مستوى الأجور في الصناعات الأساسية المذكورة قد ارتفع من ٨٤ ر ٢٨ ٪ إلى ٩٧ ر ٠٣ ٪ أي بمعدل ١٦ ٪ تقريباً ، على حين أن أسعار بعض السلع قد انخفضت من ١١٩ ر ٥ ٪ إلى ٩٧ ر ٨ ٪ وليست لدينا بيانات كافية ترشدنا عن القيمة السوقية للأرض أثناء تلك المدة ، وكل ما لدينا يدل على أن الأرض قد فقدت أهميتها باعتبارها أحد عوامل الإنتاج الرئيسية ، تلك التي كان لها شأن كبير من قبل ، ولا أدل على هذه الظاهرة من انخفاض ثمنها ، بيد أن العمل لا يزال محتفظاً بمكانته كسلعة ذات قيمة . وهناك اعتباران يؤيدان حقيقة ارتفاع الأجور أكثر مما يبدو من قائمة الأجور الاسمية . أولهما : انخفاض نفقات المعيشة كما قدرته الإحصائيات والبيانات الرسمية البالغ قدرها ١٧ ٪ خلال المدة الواقعة ما بين ١٨٧٨ و ١٨٨٢ و ١٨٩٢ و ١٩٠٢ ، وإن كان هذا الانخفاض قد سائر الانخفاض في أسعار الجملة إلا أن أسعار الجملة لا تعتبر دليلاً كافياً على هذا الانخفاض . وإمها وإن دلت فإنما تدل مع سابقها على ارتفاع قيمة النقود وازدياد قوتها الشرائية لدى الأفراد . ثانيهما : ظاهرة انتقال العمال من الحرف ذات الأجور المنخفضة إلى الحرف ذات الأجور المرتفعة مثل صناعات البناء والتعدين . إذ كان

بهذه الصناعة أكبر عدد من العمال المشتغلين خلال المدة ما بين ١٨٨١ و ١٩٠١ .
وقدر باولى Bowley الإحصائى ارتفاع الأجور المرتفعة فى مثل هذه الصناعات
بحوالى ١٦٪ تقريباً ، ولكن قد يوجه إلى هذه البيانات نقد باعتبار أنها تمثل
فقط معدلات الأجور فى بعض الصناعات ولا تبين دخل العمال أو ما يتقاضونه
فعلاً . ألم يكن من الجائز أن ترتفع الأجور فى بعض الصناعات فى الوقت الذى
لا يجد فيه عمال بعض الصناعات الأخرى التى لا نقابات لعمالها عملاً ؟

وإلى هنا يجب علينا أن ندع البحث النظرى جانباً ونلجأ إلى ما هو جار فى
الحياة العملية للسببين الآتين :

أولاً : لم يكن ارتفاع معدلات الأجور مقصوراً على فئة العمال الماهرين أو
هؤلاء الذين ينتمون إلى نقابات تشد أزهم فى المساومة مع أرباب الأعمال للحصول
على الأجر المناسب ، بل شمل ذلك الارتفاع أيضاً العمال الزراعيين ، وهؤلاء لم
تشلهم الحركة النقابية ولم يكن للمساومة الإجماعية أثرها فى رفع أجورهم ، وكذلك
العمال الشبهيون بالفنيين الذين لم يكن للمساومة الإجماعية إلا أثر طفيف فى
ارتفاع أجورهم .

ثانياً : ليس هناك ما يؤيد ازدياد البطالة ، بل تدل كافة الشواهد دلالة صريحة
على نقيض ذلك ، وما التجارب القاسية التى عاناها العمال أثناء سنى الكساد فى
١٩٠٤ إلى ١٩٠٨ ، إلا مماثلة لما حدث خلال ١٨٩٣ و ١٨٩٤ و ١٨٨٦ و ١٨٨٩
وما قبلها حينما كان عدد سكان بريطانيا زهاء الثلث أو النصف مما كان عليه عام
١٩٣١ حيث كان نظام إغاثة المعوزين والفقراء منتشرأ ، وكانت البطالة شائعة
بين العمال .

ويحمل بنا بعد هذا العرض الموجز أن نقرر أن البطالة كعلة من علل المجتمع
لا ترجع دائماً إلى حالة عدم التوازن بين عرض العمال وطلبهم ، لأنه إذا افترضنا
أن سوق العمل قد كسدت أو هى فى كساد مستمر ، نقصت الأجور حتماً . ولكن

المشاهد في الحياة العملية خلاف ذلك ، إذ الأجور في ازدياد مطرد سواء اعتبرنا
 العمل وحدة مستقلة عن باقي العوامل الأخرى أو اعتبرناه متضامناً معها في الإنتاج .
 وقد كان الرأي السائد يقول إن نطاق العمل في جميع الأعمال محدد تحديداً ثابتاً ،
 فهو أشبه بكرة من حديد يتنافس العمال داخلها كفاحاً للعيش مدفوعين بغريزة
 البقاء . فإذا انفسح مكان لأحدهم وحظى بنصيب أوفر من غيره كان ذلك على
 حساب الآخرين ، وكلما زاد عدد العمال داخلها ساء مصيرهم إلى الأبد . ولكن
 الرأي الصحيح هو أن ميدان العمل مرّن أشبه بكرة من المطاط قابلة للتوسع كلما
 اشتد كفاح من بداخلها ، وبما أن كل واحد من هؤلاء يزاحم جاره في مكانه ،
 والكل سواسية يزاحم بعضهم بعضاً في حيز من الفراغ محدود النطاق ، فإن انفساح
 المجال لأحدهم نتيجة جهاده مع غيره يفسح المجال للجميع . ولا يظن ظان أن امتداد
 نطاق الأعمال على نحو ما أسلفنا شيء يمكن أن يرى أو تدل على صحته الأرقام ،
 بل هو سرخفي ، وسيبقى خفياً على الناس لا يعرف كنهه ، ولا يحدث بانتظام ،
 ولا يمكن حصره ، ومع ذلك فسيأتي وقت تفقد فيه كرة المطاط هذه مرونتها
 ولا تلين بعدئذ لضغط من فيها ، ويظل كل واحد منهم في مكانه لا يبرحه ،
 ويقنع بما قسم له . ومعنى هذا أن البلد قد أصبح مكتظاً بسكانه ، ونقص عائد
 العامل أو نصيبه ، وانحط تبعاً لذلك مستوى معيشة الطبقة العاملة عامة . فإذا ظل
 عدد السكان يتزايد ولم تبدل محاولات لوقف عددهم أو الحد من تلك الزيادة تعست
 حالهم وضائق مساكنهم وساءت تغذيتهم وعمت القوضى بينهم وزاد الإجرام
 ورجعوا إلى ما كان عليه الحال في فجر الانقلاب الصناعي . ولكن هذا الانقلاب
 المشار إليه لم يحن الوقت بعد لتحقيقه وليس في الأفق ما ينبئ عن ظهوره ، بل
 يكاد يكون مجرد أمر خيالي . ومع ذلك فييدان العمل في بريطانيا بوضعها

الحالى ، و بشعبها الطموح ، لا يؤثر عليه تكاثر السكان فيها لدرجة تجعل بريطانيا تنمن من هذا العدد . وما ينطبق على بريطانيا فى هذه الحال ينطبق على مصر وغيرها ، إذ فيها مرافق ومشروعات كفيلة بمواجهة كل زيادة فى السكان متى نفذت تلك المشروعات . والحقيقة أن حالة الصناعة فى بريطانيا تستطيع أن تنهض دون عناء بهذا العدد ، وفى إمكانها مواجهة كل زيادة مستقبلية ، وعلى الرغم من هذا الرخاء الذى تبدو آثاره فى جميع النواحي فلا تزال نسمع الشكوى يتردد صداها فى كل مكان من جانب العمال المتعطلين الذين لا يجدون عملا ، وبجانب هذا نرى فئة المحظوظين منهم تجد عملا بلا انقطاع وبأجر مرتفع . ومع هذا فلا أمل مطلقا فى القضاء على ظاهرة البطالة قضاء مبرما فى ظل النظام الاقتصادى الرأسمالى .

وكثير من الذين يعتقدون بنمو الصناعة وازدهارها ووفرة الأعمال وارتفاع مستوى المعيشة فيها الذى يهيب للطبقة العاملة فرصة الحصول على سلع ما كان ميسورا لهم شراؤها من قبل ، ينكرون ألبتة وجود ظاهرة البطالة لأن اتساع نطاق بعض المنشآت الصناعية وقيام صناعات جديدة يؤدى حتما إلى تشغيل الكثير من العمال ، فإذا جاز أن يكون مع هذه الحال متعطلون ، فإنما يرجع تعطلهم إلى أنهم غير أهل للقيام بأى عمل .

وتوجد ثلاث حالات تدل على عدم التوازن بين طلب وعرض العمال .
الحالة الأولى الدالة على عدم التوازن بين طلب وعرض العمال — هى أنه فى الوقت الذى نرى فيه حالة الصناعات تنمو وتزدهر باطراد ، نرى بعض صناعات معينة يعترىها الانحطاط والانحلال أو قد يحدث تغيير هام فى طرائق الإنتاج ونظمه المتبعة . وطبيعى أن العمال الذين قضوا زهرة العمر فى ممارسة أعمال أو فى أداء أجزاء معينة من صناعات معينة بطرق معينة ، لا يجدون عملا يرتزقون

منه ويصبحون متعطلين إذا ماضعت صناعاتهم وكسدت ، وهم في هذه الحالة لا يستطيعون شق طريق جديد لأن زمن الشباب قد ولى بنشاطه المجهود . وفي هذا المعنى يقول جون استوارت ميل : ليس في شريعة الإنصاف من هم أحق بحماية ورعاية المشرع من هؤلاء الذين ضحوا بأنفسهم من أجل أبناء وطنهم والأجيال المقبلة .

الحالة الثانية : هي أنه كثيراً ما يتجلى عدم التوازن بين طلب وعرض العمال خلال اضطراب النشاط الصناعي وكساده في مناحيه المختلفة . فكم نرى من صناعات تخضع بانتظام لتناوب أوقات الكساد والرواج من وقت لآخر تبعاً للتغيرات الموسمية أو نتيجة لسلوك معين يتواضع الناس عليه واعتادوه في حياتهم العملية مثلاً ، الوقت الملائم لصناعة البناء هو الخريف والصيف في بعض البلاد التي تكثر فيها الأمطار . وفي إبان ازدهار الصناعة في بريطانيا كانت الظروف مواتية لسكانها حيث وجدوا مجالاً لهم في ميدان الأعمال المختلفة في هذه الصناعة في الشتاء . ولكن هناك حالات لا يتحقق فيها ، وعلى العكس من ذلك صناعة طلاء الجدر والخشب تنشط في الشتاء وتكسد في الصيف .

على أن ظاهرتي الرواج والكساد تحدثان بانتظام في كل الأعمال والمهن . فحركة العمل في الموانئ والمرافئ والأحواض تنشط وتركد تبعاً لحركة الصادرات والواردات . مثلاً ميناء لندن تنشط فيها الأعمال كلما ورد إليها من الخارج بضائع كالخشب تارة والفاكهة والشاي تارة أخرى ، وكذا إذا صدر منه مواد كالقمح والحديد والمنتجات الصناعية . وكذلك تنشط حركة العمل في ميناء الاسكندرية في مواسم تصدير القطن والبصل ، وعند استيراد القمح والحديد وغيره من الواردات . وفضلاً عن هذه التقلبات الموسمية التي تصيب الصناعات بدرجات متفاوتة

فهناك الكساد الدورى الذى يحدث بصفة دورية ، والذى شوهد فى سنى ١٨٦٨ و ١٨٧٩ و ١٨٨٥ و ١٨٩٣ و ١٩٠٤ ، وبالتناوب حدث الرخاء فى فترات متقطعة فى سنى ١٨٧٢ و ١٨٨١ و ١٨٨٩ و ١٨٩٠ و ١٩٠٠ . والملاحظ أنه إبان الكساد تشل الحركة الاقتصادية وتصاب الأسواق بالوهن والضعف وتضطرب الأسعار ويتذبذب دولاب العمل ويختل التوازن الاقتصادى وتسير الأمور بلا ضابط ، الأمر الذى يؤدى إلى خفض الأجور وانتشار البطالة وتفاقمها كلما طأل الكساد وامتد به الزمن .

الحالة الثالثة : تلك حال العمال الاحتياطيين ، ففي الصناعات المختلفة نرى أن ضرورة العمل فيها تقضى بأن يكون هناك عمال احتياطيون لمواجهة الطوارئ الناشئة من تقلبات الإنتاج . ولا غنى عن وجود هؤلاء الاحتياطيين فى جميع الأعمال . وهؤلاء الاحتياطيون لا تستقر حالهم فيخضعون لحالة تذبذب سوق العمل من آن لآخر ، وسبب هذا عدم تركيز الطلب على العمال لكل صناعة . والنتيجة المباشرة لذلك وفرة العمال واكتظاظ السوق بهم ، ويترتب على تلك الوفرة أن تكثر البطالة ما بين آونة وأخرى وتتفشى بين أولئك العمال المستغلين . وتلك الحالات الثلاث التى استعرضناها ، إنما نعزى إليها بحق تفشى البطالة بين العمال .

أسباب البطالة

١ — التقلبات الموسمية

يندر في الحياة العملية أن تسير حركة الأعمال في بعض الصناعات سيراً مطرداً وبانتظام وعلى وتيرة واحدة طوال السنين ، بل تخضع بعض الأعمال لتقلبات موسمية تحدث أثرها فيها فتتركها ضعيفة كاسدة في أوقات معينة على حين أن الرواج يعمها في أوقات أخرى . فصناعة البناء تنشط في الصيف في بريطانيا وألمانيا وفرنسا وإيطاليا وأمريكا (وكذا معظم البلدان التي تهطل فيها الأمطار) وتترأخى في الشتاء ، ولكن في بلد كمصر تكاد تسير حركة العمل في هذه الصناعة سيراً منتظماً إبان الشتاء والصيف . ولو أنها أكثر نشاطاً في الصيف منها في الشتاء . وكذلك صناعة التعدين تزدهر في الشتاء في بريطانيا وتترأخى في الصيف ، وتبدأ صناعة الخليج في مصر من أكتوبر حتى مارس تبعاً لحركة تصريف المحصول داخل البلاد ، كما أن صناعة حياكة الملابس أيضاً تنشط في بداية كل موسم وتترأخى بقية الشهور . ومن هذا نرى أن التقلبات الموسمية من حيث انتظامها ومداهما وأثرها تؤثر على حركة البطالة في الصناعات المختلفة . ففي زمن النشاط يكثر استخدام العمال ، ويقل العطل ، ويحدث العكس زمن الكساد .

والمشاهد أن تناوب التقلبات الموسمية على الصناعات وجميع الأعمال لا ينجم عنه بطالة حادة كما نظن وذلك للأسباب الآتية :

(١) لأن التقلبات الموسمية ربما لا يترتب عليها إخراج العمال دفعة واحدة وإقصاؤهم عن عملهم ، وكل ما يحقق بالعمال من ضرر من جرأتها قد لا يتعدى

نقصان عدد الأيام التي يشتغلها العامل ، كما يحدث بالنسبة لعمال المناجم خلال فصل الصيف ، على حين أنه يظهر أثر التقلبات الموسمية في نقصان ساعات العمل من ٥٥ ساعة في الصيف إلى ٤٤ ساعة في الشتاء كما في صناعة البناء مثلاً ، والواقع أن عدد المتعطلين في فصل الشتاء يمثل نسبة ضئيلة لا تذكر .

(ب) اختلاف وقوع أوقات الكساد بالنسبة لمختلف الأعمال يهيئ الفرصة لبعض العمال الذين قضت الضرورة بإقصائهم عن أعمالهم أن يجدوا عملاً يرتقون منه في الصناعات التي ظل رواجها على حاله . فعمال البناء والمشتغلون في صناعة الطوب الأحمر يتيسر لهم الاشتغال في مرافئ السفن والأحواض أو في أعمال الغاز والكهرباء مثلاً أثناء الشتاء ذلك الفصل الذي تركد فيه صناعاتهم الأصلية . كذلك يتيسر لعمال محالج القطن في مصر أن يجدوا مرتزقاً لهم في الأعمال الزراعية أثناء الصيف . وهكذا يجد العمال في مثل هذه الأعمال المساعدة التي يزاولونها عندما يحل الركود في صناعاتهم الأساسية خير ملطف لهذه البطالة التي يكونون معرضين لها . ولكن يلاحظ أن فائدة تلك الأعمال المساعدة التي يلجأ إليها العمال قسراً تكاد تكون ضيقة النطاق ومقصورة على فئات العمال غير الفنيين . إذ ليس من المستساغ أن يكون العامل نجاراً في الخريف ، بناء في الصيف ، وصفاف حروف الطباعة في الشتاء . لأنه إن جاز ذلك فلن يتصف ذلك العامل بالمهارة ، ولن يعتبر في عداد الفنيين . حقيقة قد يكون العامل ماهراً في حرفته حاذقاً في عمله ، ويرفض أن يزاول عملاً آخر لا يرغب فيه ، ولكن مهارة ذلك العامل وحذقه تجعلانه يتقاضى أجراً مرتفعاً يدخر منه إبان اشتغاله لأوقات تعطله . على أننا نرى العامل غير الماهر يتقاضى دائماً أجراً منخفضاً لا يمكنه من الإدخال ، وعلى ذلك تدفعه الحاجة إلى قبول أعمال أخرى حتى لا يتعرض لشروط البطالة .

(ح) لما كانت التقلبات الموسمية ظاهرة مألوفة في الحياة العملية فإن بعض نقابات العمال تواجه مثل هذه التقلبات بأن تدفع لعمالها أجوراً خلال فترة الكساد التي تمر بهم ، وهناك نقابات لا تتخذ مثل هذه التدابير لعمالها في فترة الكساد التي تمر بهم فيصبحون مثل العمال الذين ليس لهم نقابات تقوم بإسعافهم ، وهؤلاء تقضى الضرورة عليهم أن يدبروا لأنفسهم سبل الارتزاق .

والمشاهد كثيراً أن معاودة التعطل التي يتعرض لها العمال في أوقات الكساد يكاد يكون ضررها في الغالب مقصوراً على العمال غير الفنيين ، والعمال الذين يقومون بأعمال متقطعة غير منظمة ، تلك الأعمال التي يكون أصحابها دائماً عرضة للتعطل . وحيث إن التقلبات الموسمية مألوفة في النظام الصناعي الحديث فلا سبيل لحماية هؤلاء الذين يتعرضون لأخطارها إلا بادخار ما ينفعهم وقت تعطلهم ، وذلك بقصر مشترياتهم على ضروريات الحياة ، واتباع سياسة القصد ؛ ولا يتيسر هذا للعامل إلا إذا كان أجره يسمح بادخار جزء منه لاستخدامه وقت الحاجة . أما إذا كان أجره منخفضاً فإنه يتعذر عليه أن يعمل الاحتياط الذي يحميه من شر الوقوع في هاوية البطالة . ولذا نرى أنه كلما كان أجر العامل قليلاً ، وليس له موارد خاصة يستعين بها على شراء حاجاته ، كان أكثر عرضة لشرور التعطل من العامل الذي أجره مرتفع . ولهذا يشاهد أن معظم العمال الذين يكثر تعطلهم هم أولئك الذين يعيشون في حدود أجورهم الضئيلة .

تناولنا فيما سبق التقلبات الموسمية وأثرها في تعطل العمال ، وما كان تعطل العمال أهم ما تحدثه من آثار ، وإنما أثرها على الأجور أكثر أهمية ؛ ولم تعد مشكلة التقلبات الموسمية مشكلة بطالة فحسب ، ولكنها أصبحت مشكلة الأجور في الصميم . لأنه من الوجهة الاقتصادية البحتة لا يمكن لصناعة ما أن تقوم

وتزدهر دون أن تسمح حالتها بدفع أجور كافية لعمالها تفي بمطالبهم ، لا في وقت
اشتغالهم فيها فحسب ، بل أيضا في أثناء تعطيلهم ، ولهذا يمكننا القول بأنه إذا كان
تكرار التقلبات الموسمية سنة بعد أخرى في أية صناعة ينجم عنه أزمة حادة للعمال
تشردهم ، قطعنا بأن مستوى الأجور فيها منخفض لدرجة لا تسمح لهؤلاء العمال
بادخار شيء لمواجهة الطوارئ في كل وقت وكانوا عرضة للعطل .

٢ — الدورة الاقتصادية

« يوسف أيها الصديق أفتنا في سبع بقرات
سمان يا كلهن سبع عجاف وسبع سنبلت خضر
وأخر يابست لعل أرجع إلى الناس لعلهم
يعلمون * قال تزرعون سبع سنين دأباً فما
حصدتم فذروه في سنبله إلا قليلاً مما تأكلون *
ثم يأتي من بعد ذلك سبع شداد يا كلن
ما قدمتم لهن إلا قليلاً ما تحصنون * ثم يأتي من
بعد ذلك عام فيه يغاث الناس وفيه يعصرون .
[قرآن كريم]

كانت الدورات الاقتصادية ، وما زالت ، موضوع بحث الكثير من
الاقتصاديين الذين وضعوا ، وما زالوا ، يضعون مختلف النظريات لتغيير حدودها
وبيان أسبابها ووصف طرق علاجها .

ولا يهمنا في بحثنا هذا أن نتناول بأسباب تلك النظريات ، وإما يهمنا أن
نقرر أنها حقيقة واقعة لم ينجح النظام الرأسمالي في القضاء عليها والتخلص من
آثارها ، وكأن العالم والحال هذا ، مقضى عليه ألا ينعم بالاستقرار والثبات ، وأن
يعانى ما يعاينه من تلك الاضطرابات .

وما الإنتاج إلا تضامن بين عوامله المختلفة على إنتاج أدواته في صور شتى ،
كالسكك الحديدية والبواخر والسفن والآلات والعدد ، أو في إتمام السلع نصف

- ١ — « دأباً » أى دائبين مجدين .
- ٢ — « فذروه في سنبله » أى اتركوه .
- ٣ — « سبع شداد » أى سبع سنين يمحطون فيها فلا تخرج الأرض نباتاً .
- ٤ — « فيه يمات الناس وفيه يعصرون » أى ينزل لهم الغيث ويرزقون ما يعصر من الثمار
كالعنب والزيتون وغيره .

المصنوعة ، أو استخراج المعادن من باطن الأرض ، أو في تهيئة سلع الاستهلاك
أو في صورة خدمات على اختلاف أنواعها . وهنا نتصور أن الإنتاج يتخذ شكل
تيار من السلع والخدمات يتدفق مستمراً من المصانع صوب المخازن والمتاجر لتستقر
فيها مؤقتاً ، ريثما تباع هذه المنتجات إلى راعيها . فهذه المتاجر والمخازن مستودعات
تتلقى المنتجات من منتجيها ، ومن الطرف الآخر لهذه المستودعات يوزع بعض هذه
المنتجات على المستهلكين ، ويحتفظ المنتجون الباقي لاستهلاكه أو استخدامه في
الإنتاج ، وإعطاء جميع الأفراد الذين استهموا في الإنتاج ولهم حقوق فيه . ويتكون
هذا التيار من أنصبه عوامل الإنتاج المختلفة فيأخذ مالك الأرض ريعاً ، وصاحب
رأس المال فائدة ، والمنظم ربحاً ، والعامل أجراً .

فإذا كانت على هذا النحو حركة الإنتاج وتدفق سيل المنتجات إلى أربابها
يجرى بنسبة واحدة وبسرعة واحدة وبمقدار واحد ، توافر استقرار الحياة الاقتصادية .
ولسكن هذه الحالة فرضية نادر حدوثها ، ففي أغلب الأحيان نجد التباين بين سرعة
التيارين وقوة اندفاعهما وحجميهما . وهذا التباين إنما ينشأ عن التقلبات الاقتصادية
التي سوف نتناولها بإيجاز في بحثنا هذا ، إلا أن ما لها من عظيم الأهمية وكبير
الأثر يقتضي دراستها في بحث خاص . وهذا التفاوت بين حالة التيارين مرجعه
الأسباب الآتية :

أولاً — التغير العام الذي يؤثر في عوامل الإنتاج . فقد يزيد عدد السكان
زيادة مطردة تؤدي إلى زيادة التيار الخارجى ، وقد يزيد التقدم الفنى في صورة
عدد وآلات أو لظهور اختراعات جديدة تزيد في كمية الإنتاج ، مما يؤدي إلى
زيادة التيار الداخلى للسلع ؛ وقد يوجد هذان العاملان معاً ، ولسكن ليسا بنسبة
واحدة ، فيطفئ العامل الثانى وهو التقدم الفنى فيتضخم التيار الداخلى ولا يناسبه
التيار الخارجى ، مع العلم بأن الحركات الطويلة المدى التي تؤثر على عوامل الإنتاج ،

وبالتالى على الإنتاج ، لا يتيسر قياسها إلا بعد دراسة الإحصائيات الماضية دراسة مستفيضة ، وهذا يتطلب وقتاً طويلاً يتناسب وطول الدورة ، وترجع هذه الحركة فى الغالب للتقلبات الطارئة على قيمة النقود ، ويختلف وقع الدورات الاقتصادية باختلاف أنواع المواد والسلع ، فالمواد الأولية والأساسية تتأثر تأثراً كبيراً بها وبخاصة المعادن من نحاس وحديد وصلب . أما المواد الاستهلاكية فبعضها يتأثر كثيراً بالحركة الدورية ، كما أن بعضها لا يتأثر إلا قليلاً وربما لا يتأثر .

ويمكن أن نستخلص هنا أن اضطراب التوازن الاقتصادي ينجم عنه التغير الذى يطرأ على حركة الاستثمار ، فإذا حدث هذا التحول وراجت الصناعات الإنتاجية ، ففى الغالب يؤثر على الصناعات الاستهلاكية أيضاً . ونشاهد أنه خلال الرواج تبدو ظاهرة النشاط فى الصناعات الإنتاجية جلية بارتفاع أثمان الخامات والمواد الأولية اللازمة لتلك الصناعات ، كما أنه أثناء الكساد يظهر تقلص محسوس فى إنتاجها مصحوباً بانخفاض أثمان خاماتها . وزيادة الطلب على السلع الإنتاجية يدعو إلى زيادة الطلب على عوامل الإنتاج المختلفة ، الأمر الذى ينشأ عنه زيادة دخل الأفراد النقدية ، على حين قد تظل الصناعات الاستهلاكية على حالتها أو تأخذ فى الانتعاش مسيرة حالة هذا الرواج . كما أن نقصان الطلب على السلع الإنتاجية يستتبعه انخفاض أثمان موادها الأولية . وتبعاً لذلك يقل دخل الأفراد ، لركود الإنتاج فى تلك الصناعات . وتكاد تكون ظاهرة مألوفة فى دوائر العمل أنه إبان الرواج يحفز التفاؤل أرباب الصناعات الإنتاجية على توسيع نطاق أعمالهم ، فيزيد طلبهم على العمال . كما أنه أثناء الكساد تهبط حركة الأعمال فيها ، ويضطر منظموها إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمال وتتفشى البطالة بينهم . ولهذا يرى المفكرون أن خير وسيلة لمعالجة البطالة هو القيام بالمشروعات العامة خلال سنى الكساد حتى تستوعب أكبر عدد من المتعطلين .

ثانياً — الحركات الموسمية ، ويقصد بها التغيرات التي تحدث خلال عام واحد على الانتاج ، وهي ليست عامة في كل فروع الصناعة ، ولكنها مهمة في بعضها ، غير مهمة في البعض الآخر ، مثل صناعة البناء في بريطانيا ، وشركات الفنادق وصناعة حلج القطن في مصر .

ثالثاً — التقلبات الدورية ، وهي التي تأخذ شكل موجات قصيرة المدى ، تتابع بعضها إثر بعض خلال مدد قصيرة من الزمن لا تتجاوز سبع سنوات ، وتشمل جميع الصناعات ، وهي ما اصطلاح الناس على تسميتها بالدورة الاقتصادية . ولو أن الدورات الاقتصادية تتشابه في اتجاهاتها العامة ، وفي أن جميعها ناجم عن التفاوت في القوى الإنتاجية في المجتمع ، إلا أن هنالك اختلافاً بين الدورات المتتالية من حيث قوتها في موجات صعودها وهبوطها . ولو كان تغير القوة الإنتاجية الكسبية في الأمة ناجماً عن تغير مستمر في عدد السكان مع التقدم الفني أو العلمي ما أثر هذا على التوازن والاستقرار . أما لو تغيرت القوة الإنتاجية ولم تناسب عدد السكان فإن هذا يحدث تأثيراً في النسبة المتعطلة من القوة الإنتاجية وبالتالي يحدث إخلالاً بالتوازن ، واضطراباً في الحياة الاقتصادية . ولا ييسر دراسة جميع ما يتعلق بالدورة الاقتصادية إلا بعد استيفاء الإحصائيات الخاصة بها . وقد يكون الاعتماد على أحد المقياسين التاليين مفيداً لنا في بحثنا هذا :

(أ) إحصائيات الإنتاج .

(ب) إحصائيات البطالة .

ونلاحظ أن أساس المفاضلة بين المقياسين أسبقية تاريخ أحدهما لتاريخ الآخر . ويجب ملاحظة الدقة المتناهية في أخذ الإحصائيات واستقراءها . وقد لوحظ في إنجلترا أنه لا توجد إحصائيات للانتاج كافية يصح الاعتماد عليها . فإن هذه الإحصائيات لا ترجع إلى زمن بعيد . هذا بعكس الحال بالنسبة لإحصائيات البطالة . لهذا يفضل استخدام إحصائيات البطالة والاعتماد عليها في

قياس وطأة الدورة الاقتصادية . ومع ذلك يجب ضبط إحصائيات الانتاج إذا أردنا الاعتماد عليها ، لأن عدم التريث في تصحيحها قد يبين حالة رواج ظاهري ، على حين أنها بعد الفحص تدل على حقيقة كساد واقعي . وكذلك لا تخلو إحصائيات البطالة من بعض النقص لأنها قد تهمل تسجيل الزمن الذي لا يشتغله العامل في أوقات الكساد . كما أنها لا تحسب حساباً للزمن الذي يشتغله العامل فوق ساعات العمل العادية ، ولا أوقات التعطل التي يتعرض لها العمال أثناء الإضراب . وإنا لنسأل : هل إحصائيات الإنتاج والبطالة تتفقان أم أن هناك اختلافاً بينهما . فلورسم خطان أحدهما يمثل الإنتاج ؛ وثانيهما يمثل البطالة ، لتبين لنا بوضوح أن إحصائية الإنتاج تبالغ في ارتفاعها أثناء فترة الرواج ، ولكنها في مدة الكساد تكاد تتخذ شكل خط أفقي يميل إلى الهبوط تدريجياً ، وهذا راجع إلى أنه في أوقات الكساد يبذل المنتجون ما في استطاعتهم من جهد ، لتحسين طرق الإنتاج وإدخال المستحدثات الآلية ، لخفض نفقات الإنتاج تخفيفاً لحدة الأزمة ، كذلك يبذل العمال من جانبهم جهداً مضاعفاً وبخاصة إذا ما كانت أجورهم تدفع على أساس القطعة . ولا نكون مغالين إذا قلنا إن إنتاجية العامل (مقدرة على الإنتاج) في بعض الصناعات لا يعثرها نقصان كثيراً إبان الكساد ، بل قد تزيد أحياناً كما أشار إلى ذلك « إفتاليون » ، فقد بين مستعيناً بالإحصائيات أن إنتاجية العامل في مناجم الفحم والحديد أقل في زمن الرخاء منها وقت الكساد ، وذلك راجع إلى أن العمال يعملون جاهدين لتعويض ما أصابهم من نقص في أجورهم بسبب الأزمة .

مميزات الدورة الاقتصادية :

(١) وقوع الأزمات بصفة دورية . فتحدث بالتوالي في فترات متقاربة تطول أو تقصر على حسب شدتها ؛ وقد شوهد أن الدورة الاقتصادية تقع كل عشر سنوات أو اثنتي عشرة سنة ، وهذا ما حصل في نهاية كل من القرن الثامن

عشر والتاسع عشر ، وبداية القرن العشرين . وتكاد تكون في انتظامها أشبه بأمواج البحر ، فترة ارتفاعها خمس أو ست سنوات ، وهبوطها خمس أو ست كذلك . فإذا ما طبقنا هذا على حركة البطالة في معظم انصناعات في إنجلترا من سنة ١٨٦٠ إلى سنة ١٩١٤ نجد أن هذه الموجات تكاد تكون متساوية في اتساعها ومدائها .

(ب) سرعة تفشيها وسريانها . أصبح اليوم للدورة الاقتصادية صفة دولية . فقد تصيب دولة واحدة وسرعان ما يمتد أثرها إلى الدول الأخرى ؛ وكثيراً ما يشيع أمرها بين الدول كافة في وقت واحد أو أوقات متقاربة كما حدث في سنوات ١٨٧٢ و ١٨٨٢ و ١٨٩٠ و ١٩٠٠ و ١٩٠٧ و ١٩٢٩ في إنجلترا وألمانيا وفرنسا وأمريكا على السواء .

(ج) الدورة الاقتصادية عامة . ونقصد بذلك أنها لا تقتصر على صناعة واحدة ، بل تلحق جميع الصناعات في وقت واحد وفي اتجاه واحد . فإذا ما حدث رواج مثلاً ، فإنه يصيب جميع الصناعات إلا أنه يختلف في قوته باختلاف الصناعات . فقد يزيد الإنتاج في صناعة ما على أثر الرواج بنسبة ٦٠٪ تقريباً وقد يزيد في غيرها بنسبة ١٠٠٪ تقريباً وفي البعض الآخر بنسبة ٢٠٪ تقريباً ، فيكون المتوسط العام هو ٦٠٪ لحالة الرواج السائدة ، ويختلف شبح البطالة إبان الرواج في الوقت الذي يظهر بجلاء في وقت الكساد .

(د) قوة الدورة . تتأثر بعض الصناعات بالدورة بدرجة أكبر من غيرها . أو بمعنى آخر لا يكون هناك توافق في وقوعها وسيرها . ففي الصناعات الإنشائية مثل الأعمال الهندسية والبناء تكون فترات الرخاء والكساد فيها أطول منها في الصناعات الاستهلاكية . ويتميز عهد الرخاء بوفرة رؤوس الأموال المثمرة في فروع الإنتاج ، فقد سبق أزمة ١٨٢٥ عهد رخاء ونشاط استمر ثلاث سنوات ، وكان أكثر ظهوراً في تشييد رؤوس أموال ضخمة في مناجم المكسيك وكثير من

صناعات أمريكا الجنوبية مما أدى إلى ارتفاع قيم أسهم الشركات الصناعية فيها ارتفاعاً ملحوظاً هبط فجأة على أثر ذلك الكساد الذي انتابها في سنة ١٨٣٣ و ١٨٤٦ . وكذلك الرواج الذي سبق أزمة سنة ١٨٤٧ في إنجلترا على أثر تلك الحركة الواسعة النطاق في إنشاء السكك الحديدية . وكذا أزمة سنة ١٨٥٧ و ١٨٦٠ و ١٨٦٩ . أما أزمة « بارنج » الدولية فقد سبقها إقبال عظيم على استثمار رؤوس الأموال في إنشاء السكك الحديدية بالأرجنتين . وكذلك شاهد فجر القرن العشرين حركة إقبال واسعة على إنشاء المشروعات الكهربائية في ألمانيا والولايات المتحدة أعقبها أزمة بدأ ظهورها في الولايات المتحدة بهبوط قيم أسهم السكك الحديدية فيها هبوطاً كبيراً . ولم تكن حركات الرواج هذه مقصورة على السكك الحديدية والمشروعات الكهربائية وحدها ، بل شملت أيضاً معظم الصناعات الإنتاجية على اختلاف أنواعها كصناعة آلات الغزل والنسيج والسفن التجارية وغيرها .

نشوء الدورة الاقتصادية :

لم نعتمد في بحثنا لقياس تقلبات الدورة الاقتصادية إلا على إحصائيات البطالة لأنها أدنى المقاييس إلى الدقة والضبط وأقلها خطأ وعرفنا أنه في حالة الرواج يزداد عدد المشتغلين بالصناعات عامة ، وتزداد أجورهم الحقيقية في مجموعها بفرض ثبات الأشياء الأخرى على حالها ، وفي أوقات الكساد يتناقص عدد المشتغلين ويتناقص معه مجموع الأجور وذلك وفقاً لحالتى الطلب والعرض على العمال .

طلب العمل :

هو عبارة عن كمية العمل مقدرة بعدد من ساعات العمل التي تطلب فئات معينة من الأجور الحقيقية ، وثمان الطلب هو الأجر الذي يدفع عن الوحدة الحدية

من العمل ، والذي يرى رب العمل أنها تتناسب وإنتاجية العامل أو مع القيمة الصافية التي تنتجها هذه الوحدة الحدية من العمل .

عرض العمل :

هو عبارة عن كمية العمل مقدرة بعدد من ساعات العمل التي تعرض على أساس فئات معينة من الأجور الحقيقية ، وثمان العرض هذا هو مجموع السلع والخدمات التي يحصل عليها العامل . وتتحدد أجرة العامل عند تقاطع خطي العرض والطلب ، وكذلك يتحدد عدد المشتغلين في أية لحظة ما . فإذا فرضنا أن طلب العمل قد زاد عن العرض ، فإن عدد المشتغلين لن يتغير ، ولكن مجموع الأجور لابد أن يزيد . ولكن إذا تغير أحد المنحنيين أو تغير المنحنيان بنسب مختلفة ، أي إذا تغيرت المشقة التي يعانها العمال في أداء كمية من العمل ، أو تغيرت كمية الإنتاج الفعلية التي يسفر عنها بذل هذه الكمية من العمل ، أو تغيرت رغبة العمال في الحصول على ثمرة هذه الكمية المعينة من العمل ، فإن التوازن الاقتصادي لابد أن يتعرض للاختلال .

ولكي نطبق هذه القواعد على طلب وعرض العمل — في الحياة العملية — يجب علينا :

أن نفرض أن جميع العمال يشتغلون في صناعة معينة أو أنهم يشتغلون في إنتاج سلع مختلفة ، ولكن بنسب متساوية . في هذه الحالة نجد أن عرض العمل هو عبارة عن وحدات من العمل تعرض في السوق مقابل مقادير من السلع المنتجة .

وطلب العمل عبارة عن الوحدات من العمل التي تطلب مقابل كمية من السلع المنتجة تعادل ما ينتجه العامل الحدى . ولكن لو أمعنا قليلا لرأينا أن

الحال في الحياة العملية تختلف في كثير من الوجوه عن هذه الحالة الافتراضية .
وأهم وجوه الاختلاف ما يأتي :

١ — لا توجد صناعة واحدة يشتغل فيها جميع العمال ، بل هناك صناعات كثيرة . وعلى ذلك لابد من تقسيم العمال إلى طوائف يتخصص أفرادها في مزاولة أعمال معينة .

٢ — أن ثمن العرض عبارة عن مجموع السلع التي يحتاج إليها العامل ويتقاضاه مقابل عمله ، ويجب في هذه الحالة أن نبحث عن مقياس حقيقي للأجور ، وأن يكون هذا المقياس شاملاً لكل السلع والخدمات التي يستخدمها العمال في حياتهم اليومية ، ويمكن إيجاد هذا المقياس بجعل الأجور أجوراً حقيقية عينية .

٣ — أن ثمن الطلب عبارة عن القيمة التي ينتجها العامل الحدى بعد احتساب الخصم الناشئ عن المدة اللازمة من بدء الإنتاج إلى نهايته . وحينئذ يقدر ثمن الطلب في كل صناعة بكمية السلع على اختلاف أنواعها ، التي تنتجها الصناعات المختلفة . وتبعاً لذلك نجد أن جدول الطلب على العمل سيختلف بالنسبة لكل صناعة باختلاف المنتجات ، ولا ريب أنه لا يمكن جمع جداول الطلب في كل الصناعات المختلفة ، وإذا توصلنا إلى جدول عام للطلب في الصناعات المختلفة ، لمثل أصدق تمثيل تقلبات الدورة الاقتصادية ؛ ونسهيلاً لذلك يتحتم علينا اتخاذ مقياس عام مشترك بين الصناعات كلها كما في حالة العرض ، وذلك برد أجور العمال إلى جميع السلع والخدمات التي يستهلكها العمال ، لا إلى السلع التي ينتجها كل فريق منهم في الصناعات المختلفة ، بل إلى السلع والخدمات التي يستهلكها العمال في حياتهم اليومية ، فنقدر ما ينتجه العامل الحدى في صناعة ما كصناعة المنسوجات القطنية بكمية من السلع التي يستهلكها العامل ،

وبهذه الطريقة نستطيع تكوين جدول طلب خاص بكل صناعة على أساس مشترك عام ، كما يتيح لنا تكوين جدول عام للطلب على العمال كما عملنا في حالة العرض . ويكون لدينا إذاً جدول عام للطلب وآخر للعرض . كل منهما يقيس الأجر على أساس المجموعة العامة للسلع التي يستهلكها العمال .

يستخلص مما سبق أن الدورة الاقتصادية تنشأ من انحراف جدول طلب العمال عن الاتجاه العام للطلب ، وهذا الاتجاه العام قد يتغير سيره . فإما أن يكون مستقيماً وإما أن يكون منحنياً .

ولكن كيف يحدث الانحراف ، في خط الطلب عن اتجاهه العادي ، وما هي العوامل التي تؤدي إلى هذا الانحراف والتي يتسبب عنها حدوث الدورة الاقتصادية ، ومن ثم تحدث البطالة ؟ . وللإجابة على ذلك يجب ملاحظة الأمرين الآتيين :

(أ) زيادة أو نقص كفاءة العمال الإنتاجية مما يدعو المنظمين إلى زيادة أو نقص الطلب على العمال .

(ب) انخفاض سعر الفائدة في السوق يشجع أيضاً المنظمين على زيادة الطلب على رؤوس الأموال ، مما يدعو بدوره إلى زيادة الطلب على العمال . ومن الواضح أنه إذا تضاعفت كفاءة العمال الإنتاجية ، فإن النتيجة تكاد تكون معادلة لهبوط سعر الفائدة في السوق إلى النصف . فلو فرضنا مثلاً أن رب العمل يدفع أجراً قدره عشرة قروش ويحصل على منتجات قيمتها عشرة قروش أيضاً ، ثم تبين له أن كفاءة العامل الإنتاجية قد تضاعفت أي أصبح ينتج مقابل أجر عشرة قروش ما يعادل عشرين قرشاً ، فإن هذا يدعو رب العمل إلى زيادة الطلب على العمال . كذلك الحال إذا ظلت كفاءة العمال الإنتاجية كما هي مع انخفاض سعر الفائدة في السوق إلى النصف . فإذا كان سعر الفائدة في السوق ٦٪ مثلاً ثم انخفض إلى ٣٪ فإن هذا يشجع رجال الأعمال على مضاعفة رأس المال دون

زيادة النفقات ، وكل زيادة في الناتج دون زيادة في النفقات تدعو إلى الزيادة في طلب العمال . وتحدث زيادة الطلب على العمال لسببين :

١ — تغيير وجهة نظر المنتجين بالنسبة للمستقبل يدعو إلى التفاؤل أو التشاؤم تبعاً لظروف الحال ؛ غير أننا يمكننا إغفال هذا العامل النفسي في المدى القصير ، لأن تحول أفكار المنظمين من ناحية إلى أخرى لا يحدث بسرعة ، ولهذا يجب أن تكون المدة من الطول بدرجة كافية لإحداث هذا التغيير في أفكار المنظمين .

٢ — زيادة دخل المنظمين زيادة تحضهم على زيادة الطلب على العمال . على أنه لا يمكننا أن نفصل بين زيادة الدخل التي تنجم للمنظمين وبين زيادة كفاية العمال الإنتاجية التي تؤدي إلى زيادة الطلب عليهم ، لأن كلا هذين العاملين مرتبطان ببعضهما البعض . ولا ريب أن زيادة الكفاية الإنتاجية تؤدي حتماً إلى زيادة دخل المنظمين ، وهذه بدورها تعمل على زيادة كفاية العمال الإنتاجية . ولكن لا بد لنا أن نتساءل عن أي العاملين يعتبر أساسياً في إحداث الدورة الاقتصادية .

اختلف الكتاب فيما بينهم في هذا الصدد ، ففريق منهم يترجمه « ثوجان بارنفسكى » يرى أن زيادة دخل المنظمين هي التي لها الأثر الأكبر في زيادة الطلب على العمال ، وفريق آخر على رأسهم Pearsons يرى أن نظرية Barnovsky ليست صحيحة وأن الذي يدعو إلى زيادة الطلب على العمال هو ثقة أرباب الأعمال في زيادة الكفاية الإنتاجية للعمال . ومن المهم هنا تتبع مناقشة الطرفين لتظهر لنا الحقيقة .

فبارنفسكى يرى أن زيادة دخول المنظمين تمثل تياراً من سلع الاستهلاك تتجمع بكميات كبيرة شيئاً فشيئاً خلال الكساد ، فإذا ما وصلت إلى حد معين من الكبر حدث تحول يشبه الانفجار ، فيرى المنظمون عند ظهور فجر الرواج أن

الفرصة سانحة لاستخدام هذه الثروة المتجمعة في الإنتاج ودفع أجور العمال الذين يستخدمون في الصناعات الإنتاجية . وهذه الحالة على حد تعبيره أشبهه بالبخار الذي يتجمع في مرجل القاطرة البخارية تدريجاً حتى إذا ما بلغ حده الأقصى فلا بد أن يدفع الضغط مكبس القاطرة ، فينفتح ويتسرب البخار وبذلك يجري النشاط في القاطرة ويخف ضغط البخار شيئاً فشيئاً حتى يكاد البخار يختفي وتكاد القاطرة تقف لئلا يتجمع البخار في مرجلها من جديد ، وهكذا دواليك . ففي أوقات الكساد تتراكم السلع شيئاً فشيئاً لعدم تصريفها حتى تكثف بها السوق إلى درجة لا يستطيع معها المنتجون صبراً ، فيضطرون إلى تحويل تلك الثروة المعطلة إلى رؤوس أموال منتجة بوسائل شتى ، فيدعو ذلك إلى زيادة عدد المشتغلين ، حتى إذا ما نضب المعين حدثت الأزمة من جديد .

ولكن كيف يحدث تجمع السلع الاستهلاك هذه ؟ يحدث تجمع سلع الاستهلاك على نحو ما أشرنا إليه سابقاً من أن الإنتاج يتخذ شكل تيار مستمر يتجه صوب المخازن وتجار الجملة ، ومنها إلى تجار التجزئة يستقر فيها وقتاً ما على حسب الظروف والأحوال . ومن هذه المخازن يتجه تيار جديد من سلع الاستهلاك إلى هؤلاء الذين اشتركوا في عملية الإنتاج جزاء لهم على ما بذلوه من جهد وتضحية . فيتقاضى العمال أجراً ، وأصحاب رؤوس الأموال فائدة ، وملاك الأراضي ريعاً ، والمنظمون ربحاً . وتتوقف مدة بقاء السلع في مخازن التجار على موازنهم بين عاملين :

١ — إرضاء الحرفاء يقضى على التجار استبقاء لعلاقاتهم بأن يحتفظوا بأكثر كمية ممكنة من السلع تحت الطلب لمعاينتها في كل وقت .

٢ — ضياع جزء من الفائدة على رأس المال المعطل ، الممثل في السلع

المحتفظ بها . لأن مصلحة هؤلاء التجار تقتضى سرعة تصريف السلع المخزونة لديهم حتى لا يظل رأس المال معطلاً ؛ ولهذا ترى أنه خلال أوقات الرواج تفيض مخازن التجار بالبضاعة توقعاً للطلبات المتزايدة ، كما أنه في أوقات الكساد تنضب المخازن من البضاعة لقلة الإنتاج بسبب ضعف الطلب ومحاولة التجار تصريف ما لديهم منها .

وإذا فرضنا أن حجم وسرعة التيار الداخلى من السلع إلى مخازن التجار ظل ثابتاً على حاله دون تغير ، وكذا لو فرضنا أن حجم وسرعة التيار الخارجى بقى على حاله أيضاً ، فإن كمية السلع فى أى وقت لدى تجار الجملة والتجزئة تبقى ثابتة ، ولا يمكن أن يحدث هذا إلا إذا كانت الأحوال والظروف الاقتصادية ثابتة أيضاً . والمشاهد أن الأحوال الاقتصادية فى تغير مستمر . وعلى فرض أنها استقرت قليلاً فسرعان ما تتغير . وعلى كل حال يمكننا أن نقدر كمية السلع الموجودة لدى تجار الجملة والتجزئة فى وقت ما لو عرفنا مدة بقاء أى وحدة من هذه السلع فى المتوسط فى هذه المخازن . فلو فرضنا أن أى وحدة من السلع فى هذا المخزن الذى تصورناه تمكث مثلاً حوالى أربعة أشهر فإن الكمية التى فى هذا المخزن فى أى وقت ما هى عبارة عن مقدار ما يحمله التيار الداخلى إلى المخزن خلال أربعة أشهر ، أى أن الكمية المخزونة فى أى وقت ما تعادل ثلث الإنتاج السنوى . ويلاحظ مما تقدم أن كمية المخزون من البضائع لدى التجار لا تبقى ثابتة . بل تتغير . فنجد فى بداية عهد الكساد أن حجم وسرعة التيار الخارجى يتناقصان تدريجاً ، وذلك بسبب نقص أجور العمال من ناحية وتفشى البطالة من ناحية أخرى . وإذا قيل إن العمال المتعطلين قد يتقاضون إعانات من الحكومة أو من نقاباتهم فإن هذه الإعانات لا يمكن أن تسد النقص الناشئ عن بطالتهم .

أما بخصوص التيار الداخلى ، وهو التيار الذى يحمل الإنتاج إلى داخل
المخازن ، أو بعبارة أخرى كمية المنتج من السلع . فان النقص لا يمكن أن
يحدث من أول الأمر حتى يتم تنفيذ الطلبات السابقة التى أمروا بصنعها فى
الماضى ، والتى تأخذ وقتاً طويلاً حتى يتم إنتاجها ، وبعدئذ يمتنع التجار
عن إصدار أوامر جديدة لإنتاج سلع جديدة . وعلى هذا نرى أنه إبان الكساد
تزداد كمية المخزون من السلع لزيادة كمية التيار الداخلى على كمية التيار الخارجى ،
وتستمر هذه الزيادة كلما اشتدت الأزمة . والعكس فى بداية عهد النشاط
يأخذ التيار الخارجى فى الزيادة دون أن تقابله زيادة تذكر فى كمية التيار
الدخلى ، لأن انضمام العمال المستجدين فى ميدان العمل لا يظهر أثره فى الحال
فى كمية الإنتاج ، ولا بد من مرور وقت ريثما يأخذ إنتاجهم فى الزيادة والظهور
بشكل محسوس ، ولهذا نجد أن المخزون من السلع عند التجار يتناقص فى عهد
النشاط لسرعة تصريفها .

هذا موجز لرأى « توجان بارنفسكى » فيما يتعلق بالعوامل التى تدعو لحدوث
الدورة الاقتصادية التى تستند إلى وجود دخل فى شكل تيار من سلع الاستهلاك .
ولكن يرد على ذلك بأن المشاهد فى الحياة الاقتصادية غير ذلك للأسباب الآتية :

١ — يجتهد التجار جهد طاقهم أن يقللوا من البضائع المخزونة لديهم إبان
الكساد ، ويلغون طلباتهم السابقة ، ويمتنعون ، إلى حد كبير عن إعطاء أوامر
جديدة للمنتجين ، ويلبون طلبات العملاء من المخزون لديهم ؛ ولهذا نرى أنه
فى بداية النشاط يكون المخزون من السلع قليلاً جداً ، على حين أنه إذا استمر
عهد الرواج يتفاهل التجار وينشطون فى إصدار طلبات من المنتجين ، لا رغبة منهم
فى سد الطلبات الحاضرة فحسب ، بل يطلبون تلك الكميات الكبيرة توقعاً لزيادة
الطلبات المستقبلية مؤملين أرباحاً طائلة أو لى يحموا أنفسهم من ارتفاع الأسعار

في المستقبل . ويؤيد هذا الرأي أنه في أثناء الكساد تدل الإحصائيات على أن معدل الإنتاج لا يساغل معدل الاستهلاك في حين أنه في عهد الرواج يفوق الإنتاج حاجة المستهلكين .

وهناك حجة أخرى لدحض آراء بارنفسكي وهي :

٢ — لو فرض أن هذا الرأي صحيح فانه في بداية النشاط لا بد وأن يكون المخزون من السلع كبيراً جداً ، فيهبط مستوى الأسعار ، وكذلك سعر الفائدة ، على حين أنه في بداية الكساد لا بد وأن ترتفع الأسعار وكذلك سعر الفائدة ، ولكن الشواهد تدل على غير ذلك . ففي عهد الرخاء ترتفع الأسعار ويرتفع سعر الفائدة ويحدث العكس إبان الكساد . والخلاصة أن تغير الطلب على العمل لا ينشأ عن وجود دخل كبير يتطلب الاستثمار في شتى مرافق الإنتاج ، وإنما ينشأ ذلك التغير نتيجة لما يتوقعه أرباب الأعمال من التغير في الكفاية الإنتاجية للعمل أو لعوامل الإنتاج الأخرى .

العوامل الحقيقية التي تؤثر في آراء رجال الأعمال بشأن الصناعة :

هناك ثلاثة عوامل أساسية تؤثر في اتجاهات أرباب الأعمال ، تتلخص في

الآتي :

أولاً : عوامل حقيقية مقطوع بها ، وهي عبارة عما حدث من تغير في سير مجرى الحوادث الاقتصادية ، أو على وشك أن تحدث في الأحوال الصناعية .

ثانياً : عوامل نفسية تجيش في نفوس رجال الأعمال تغير من وجهات نظرهم وتفكيرهم حيال الأعمال التي يقومون بها .

ثالثاً : عوامل تتعلق بالحالة العامة للنقود والأمان .

والآن نبهت في العوامل الحقيقية التي تؤثر بدورها على الدورة الاقتصادية

وبالتالى على حركة البطالة . ويعزو الأستاذ « بيجو » حدوث الدورة الاقتصادية إلى كل العوامل الآتية أو إلى أحدها بمفرده وهى :

- ١ — التغير فى غلة المحصولات الزراعية .
 - ٢ — الاختراعات الحديثة والأساليب الفنية التى تزيد من الإنتاج .
 - ٣ — كشف المناجم واستغلالها .
 - ٤ — وجود المنازعات الصناعية .
 - ٥ — ما يطرأ على ميول المستهلكين من تحول إزاء سلعة ما .
- وجدير بنا قبل أن نفيض فى بيان أثر كل من تلك العوامل أن نراعى الأمور الآتية :

- (أ) ماهية التغير الذى حدث ومداه .
 - (ب) هل التغيرات التى حدثت كبيرة وقوية الأثر ؟
 - (ج) هل لديك إحصائيات تؤيد النتائج التى استخلصناها أو تدحضها ، وذلك ببحث العلاقات المشتركة أو الروابط بين الدورات الاقتصادية التى حدثت فى الماضى ، وبين كل من العوامل الحقيقية التى أسلفنا ذكرها ؟
- أثر التغير فى المحصولات الزراعية :

من المقرر والثابت أن المحصولات الزراعية خاضعة للتقلبات الجوية التى ينجم عنها عجز فى تلك المحصولات أو زيادة فيها . فإذا كان الإنتاج الزراعى وافرأ أدى بدوره إلى رواج صناعى ؛ لأن رخاء المزارعين يزيد فى مقدرتهم الشرائية فتتزايد طلباتهم على السلع الأخرى أو يزيد طلبهم على الإنتاج الصناعى بمعنى أعم ؛ وهذه الحالة مشاهدة فى البلدان الزراعية إذا جاءت غلة المحصولات الرئيسية وافرة وبيعت بأثمان مرتفعة ينعم بسببها المزارعون برخاء يحض المنتجين الصناعيين على زيادة إنتاجهم لتلبية لطلبات الزراع المتزايدة . وذلك لأن قيمة

إنتاج العامل الحدى فى الصناعة تزيد بالنسبة لجميع السلع والخدمات . وبديهي أن يزيد مقدار ما يحصل عليه إنتاج العامل الحدى فى الصناعة من السلع الزراعية وبذلك تكون وفرة الإنتاج الزراعى سبباً مباشراً فى وفرة الإنتاج الصناعى لكى يستفيد المنتجون الصناعيون من الأرباح الناشئة . ولكن يجب التفرقة بين الطلب المرن وغير المرن فى الإنتاج الزراعى . فإذا كان الطلب غير مرن على المحصولات الزراعية وكان الإنتاج وافراً فلا ينتج عنه رواج صناعى . وذلك لأن ما يحصل عليه العامل الحدى فى الصناعة من الإنتاج الزراعى يكون أقل قيمة ، هذا بفرض زيادة الإنتاج الصناعى زيادة تساير الزيادة فى الإنتاج الزراعى . أما لو كان الطلب مرناً على المحصولات الزراعية ، وجد المنتجون الصناعيون فرصة لزيادة إنتاجهم ، لأن الغلة التى يغلبها العامل الحدى فى الصناعة بفرض زيادة الإنتاج ، تساوى كمية أكبر من السلع الزراعية ، وهذه لها قيمة أكبر بالنسبة لجميع السلع والخدمات على العموم . كذلك لا بد لنا أن نفرق بين أنواع السلع الزراعية السريع العطب منها ، والسلع الأخرى التى يمكن تخزينها ؛ ففي الحالة الأولى لا يساجل الإنتاج الصناعى سير الإنتاج الزراعى فى زيادته . أما فى الحالة الثانية فإن هناك مجالاً للإنتاج الصناعى أن يغير سيره تبعاً للظروف والمدة التى يجب أن تمضى قبل حدوث ذلك التغير .

ويتوقف طول تلك المدة وقصرها على مقدرة السوق فى تحديد الكمية المعروضة .

ويؤيد هذا رأى الأساتذة « جيفر ومور وأندرو » . فقد لاحظ هؤلاء أن هنالك ارتباطاً وثيقاً بين الإنتاج الزراعى والصناعى . ولو أن هذا التوافق لا يحدث فى وقت واحد ؛ بل هنالك فترة من الزمن يسبق فيها الإنتاج الزراعى الإنتاج الصناعى . إلا أنه قد لوحظ أن عهد النشاط الصناعى يسبقه دائماً نشاط

زراعى تفصل بين العهدين فترة تطول أو تقصر على حسب الظروف. كذلك لاحظ هؤلاء الأساتذة أن الكساد الصناعى يسبقه غالباً عهد تسوء فيه غلة المحصولات الزراعية ؛ وفى الحوادث التاريخية خير شاهد على ما نقول . فوفرة المحصولات الزراعية عام ١٨٧٠ تبعها وفرة الإنتاج فى الحديد عام ١٨٧٢ و ١٨٧٣ ؛ كذلك كانت وفرة المحصول الزراعى عام ١٨٧٩ و ١٨٨٠ مصحوبة بزيادة كبيرة فى إنتاج الحديد عام ١٨٨٢ . وسبقت وفرة الإنتاج الزراعى عام ١٨٨٤ تلك الوفرة الهائلة التى حدثت فى إنتاج الحديد عام ١٨٨٦ .

وبرغم هذا التوافق الظاهر بين الزراعة والصناعة ، كما أسلفنا ، نرى أن هذا التوافق ليس قاعدة مطردة . فقد لاحظ « توجان بارنفسكى » أن فترة الرواج الصناعى فى إنجلترا من عام ١٨٢٠ إلى ١٨٢٣ كانت فترة ساءت فيها غلة المحصولات الزراعية بآء المزارعون فيها بخسران كبير . وكذلك كان الرواج الصناعى الذى حدث فى عام ١٨٤٥ حتى ١٨٤٧ مصحوباً بسوء المحصولات الزراعية . وعلى الرغم من ذلك فإن المحصولات الزراعية تلعب دوراً هاماً يؤثر تأثيراً كبيراً على تمنيات رجال الأعمال وتوقعاتهم ، وعلى ما يضعونه من خطط لسير الإنتاج أى أنها تلعب دورها فى حدوث الدورة الاقتصادية .

أثر الاختراع وتقدم الأساليب الفنية فى الدورة الاقتصادية :

يحدثنا تاريخ الثورة الصناعية بأن المخترعات الحديثة لم تحدث انقلاباً عاماً شمل الصناعات جميعها ، بل سارت سيراً حثيثاً فى بعض الصناعات ، على حين أن بعضها لم يتأثر بالمستحدثات الفنية إلا بعد زمن طويل . ففي الوقت الذى نرى فيه بعض الصناعات قد تمتع باختراعات عملت على زيادة الإنتاج ، نرى صناعات أخرى تسير سيرتها الأولى مستخدمة معداتها الفنية العتيقة ، فلم يزد إنتاجها عما هو عليه ، وساءت حالها لركود منظميها ، وعدم أخذهم بالأساليب الحديثة فى

الإنتاج وتفكيرهم في تلك المخترعات التي تؤدي إلى نقص تكاليف الإنتاج مما يزيد في أرباح هؤلاء المنظمين ، ويدعم تلك الصناعات ويمكنها من الأسواق. ولا يهمنا في بحثنا هذا تلك المخترعات التي تنفرد بها بعض الصناعات الأخرى التي لا يكون فيها الاختراع عاماً شاملاً تنتفع به جميع الصناعات على السواء ، لأن العبرة بالنتيجة العامة لا بالنتيجة الجزئية ؛ وعلى هذا إذا حصل تقدم في صناعة ما بسبب الأساليب الحديثة ، وأدى هذا التقدم في تلك الصناعة إلى زيادة كفاية الإنتاج وزيادة إنتاج كل عامل فيها مما يؤدي إلى زيادة إنتاجها الكلي — إذا حصل هذا في صناعة ما وأدرك المنافسة بين منتجي الصناعات الأخرى ، رغبة منهم في الانتفاع بالمزايا المموسة التي عادت على الصناعة التي استخدمت المعدات الحديثة — فإننا لا نعتبره اختراعاً شاملاً. ويتبين مما تقدم أن المخترعات الحديثة إذا لم تشمل جميع الصناعات دفعة واحدة ، فإن أثر تلك المخترعات على الدورة الاقتصادية ليس إلى الحد الذي أشار به الاقتصاديون. ولكن شذ عن هذا الرأي ما حدث من المخترعات العظيمة التي تناولت السكك الحديدية في فجر القرن التاسع عشر ، والتي كان لها أكبر أثر في إحداث الانقلاب الهائل في الصناعات الآلية في إنجلترا وألمانيا وأمريكا والتي استفاد منها العمال أعظم فائدة ، وكذلك كان للكهربة أعظم أثر عم جميع الصناعات ، ثم إن بعض المخترعات كتحويل الحديد المصبوب إلى فولاذ قلب الصناعة رأساً على عقب ، وأوجد عملاً لألوف من العمال كانوا متعطلين ، إذ استخدم الفولاذ مكان الخشب في كثير من الصناعات .

وعلى هذا يمكننا القول إجمالاً بأنه إذا كان الاختراع عاماً شاملاً غير وقف على صناعة بالذات ، بل تناول جميع الصناعات ، كان له أثر كبير في إحداث الدورة الاقتصادية .

أثر المنازعات الصناعية :

تعتبر المنازعات الصناعية ، من أهم العوامل التي تزعزع أركان الحياة الاقتصادية وتشل حركة العمل . وكلما كانت دائرة النزاع واسعة النطاق تشمل عدداً كبيراً من العمال ، أثرت على الصناعات تأثيراً كبيراً ، ونقصت أرباح المنتجين ، وكسدت الأعمال . وإذا كان النزاع محدود النطاق بأن كان يشمل عدداً قليلاً من العمال فإنه لن يكون له أثر يذكر على سير الأعمال . وهناك بعض الآراء تقلل من أهمية هذا العامل متخذة الإحصاءات دليلاً ، إذ لاحظ هؤلاء المؤلفون أن البطالة التي تحدث من جراء المشاكل الصناعية التي تنشأ بين أرباب الأعمال والعمال لا تتجاوز $\frac{1}{4}$ ٪ سنوياً من القوى العاملة في بلد كبريطانيا ، في الوقت الذي فيه البطالة التي تنجم بسبب الدورة الاقتصادية تتراوح من ٥ ٪ إلى ٧ ٪ . وفضلاً عن ذلك فإن البطالة الناشئة من هذه المشكلات لا تعدو أن تكون موقوتة بأجل قصير تلك المنازعات . ويمكن للصناعات التي كانت ميداناً لتلك المنازعات أن تعوض ما فقدته إبان بقية العام ، فيسعى المنظمون جهد طاقهم لبذل أقصى مجهود كي يعوضوا الخسارة التي لحقتهم من وقف دوّلاب العمل . هذا إذا حدثت تلك المنازعات في مستهل الشهور الأولى من السنة ، أما إذا حدثت في آخر العام ، فلا سبيل لتعويض تلك الخسارة في العام نفسه .

وقد لوحظ من الإحصائيات أنه لا ارتباط بين مشكلة البطالة والمنازعات الصناعية ، وكل ما لوحظ أن المنازعات كثيراً ما تحدث في زمن الرخاء ، إذ يجد العمال الفرصة مواتية لطلب زيادة الأجور لأنهم يرون أن أرباب الأعمال يجنون أرباحاً طائلة يود العمال لو شاركوهم فيها عن طريق رفع أجورهم ، ويرى أرباب الأعمال أن هذا من حقهم ، وحقهم وحدهم ؛ وهنا تقع المنازعات بين الطرفين . أما في أوقات الكساد فلا يحاول أرباب الأعمال تخفيض الأجور ، وإنما يعمد

هؤلاء المنتجون إلى تضيق نطاق إنتاجهم بتسريح عدد من العمال . ولما يعمد هؤلاء إلى تخفيض أجور الفئة الباقية ، خوفاً من التعرض لخسائر أكبر يكونون أكثر عرضة لها إبان الكساد ؛ اللهم إلا إذا دعت الظروف إلى تخفيض أجور العمال إذا ما اشتدت وطأة الكساد وطال أمده ؛ وحتى في مثل هذه الحالة ، فإن العمال لا يعمدون إلى إثارة المنازعات التي قد تؤدي بالكثير منهم إلى التعطل . وعلى فرض أن أرباب الأعمال قد حاولوا تخفيض الأجور النقدية إبان الكساد ، فإن ازدياد القوة الشرائية النقدية تهيب للعمال الحصول على نفس الدخل الحقيقية التي كانوا يحصلون عليها قبل حلول الكساد ، فلا يصيب العمال من جراء تخفيض أجورهم النقدية ضرر كبير . وعلى كل فليس لدينا ما يؤيد أن المنازعات الصناعية لعبت دوراً هاماً في الأزمنة الحديثة في إحداث الدورات الاقتصادية ، يستثنى من ذلك حوادث الإضراب التي تقع في بعض الصناعات الأساسية ، كالنقل والنقل ، التي تشل الحركة الصناعية وتقضى على كثير من مطامح رجال الصناعة ، ويعطل بسببها دولاب الإنتاج ، وتتفاقم البطالة وتزيد حدتها . إلا أن هذا أمر قليل وقوعه ، نادر حدوثه ؛ ولذلك نستطيع أن نقرر أن تلك المنازعات ليست لها أهمية كبرى كعامل من عوامل حدوث الدورات الاقتصادية .

أثر تغيير أذواق وميول المستهلكين :

تلعب الأهواء والأذواق دوراً يمس الكيان الاقتصادي من قريب أو بعيد . فإن لتحول ميول المستهلكين عن سلعة أو لسلعة ما آثاراً تتوقف أهميتها على تفاعلها مع الطلب على تلك السلع ، فإذا ما زاد الطلب عليها زيادة محسوسة مرموقة فإن هذا يشجع القائمين بإنتاجها لكي يساجلوا الزيادة التي جددت طمعاً ورغبة في الحصول على أرباح أكبر مما كانوا يحصلون عليها . وعلى ذلك فكل تحول يرتقى بأذواق المستهلكين مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها من شأنه أن يثير حماس

المنتجين ، ويزيد في نشاطهم الصناعى بصفة عامة ، إلا أن ذلك التحول العام في ميول المستهلكين وأذواقهم قلما يقع ، ومن ثم لا يتسبب عنه نشاط عام اللهم إلا نادرا .

والمشاهد في الحياة الاقتصادية أن رغبة بعض المستهلكين عن سلعة يصحبه رغبتهم في سلعة أخرى ، ومن ثم يقابل النشاط الجديد في الطلب على السلعة الأخرى النقص الذى طرأ على طلب السلعة التى رغب المستهلكون عنها . فإقبال الناس على استعمال الحرير الصناعى بدلا من الحرير الطبيعى أو القطن مثلا زاد المستهلك من الحرير الصناعى زيادة قابلها نقص في كمية المستهلك من الحرير الطبيعى . وحالة كهذه ما ترتب عليها ولا يترتب عليها انقلاب اقتصادى ذو شأن . أما إذا حدث تغير في ميول المستهلكين نحو سلعة ولم يقابله نقص في طلب سلعة أخرى ، فإن هذا لا بد أن يحدث نشاطا في الصناعة ، ولا سيما إذا كانت هذه السلعة عظيمة الأهمية ، لأن الزيادة من تلك السلعة الجديدة إنما تنشأ عن مقدرة الأفراد الشرائية . ولا ريب أن زيادة نشاط فريق من المنتجين يثير حماس الآخرين ، فيسرى النشاط من صناعة إلى أخرى . وهكذا تم ظاهرة النشاط في المناحى الاقتصادية مع مراعاة أن الطلب على تلك السلعة مرن . ومع هذا فالترفيات على اختلافها (موضوع تغير الأزياء والأذواق) لا تشغل إلا نسبة ضئيلة من الإنتاج العام ، وهذه فرنسا التى تعتبر بحق مصدر الأزياء والترفيات ، نرى أن إنتاج هذه السلع فيها يبلغ $\frac{1}{3}$ من الإنتاج الكلى . ومع ذلك فهناك نوع من الأهواء والأذواق فريد في بابه ، ونعنى به ذلك التحول في الميول الذى يصحب نشوب حرب واسعة النطاق كالحرب العالمية الأولى والثانية ، إذ جهود الناس لا تنصرف إلى الأعمال الحربية من عدد وعتاد فحسب ، بل إلى صنع جميع السلع والمواد التى يحتاج إليها الجنود وجمهور الناس من غذاء

ومسكن وما كل كميات لا تحصى ولا تعد . وبجانب هذه تنشأ صناعات وأعمال
إنشائية جديدة واسعة النطاق تدلُّ أرباحاً طائلة على القائمين بها سواء ما كان
منها لأغراض حرية بحث أو غير حرية . ولا ريب أن هذه فترة رخاء من
شأنها أن تثير حماس المنتجين وتنشط في الوقت ذاته حركة الأعمال الصناعية
في شئون الحرب ومطالبها وتسند المتعطلين وتطلب المزيد من غيرهم من الأعمال
الأخرى فترتفع أجورهم كما حدث خلال الحرب العالمية الأخيرة ، وكذا تنشط
الأعمال الزراعية . ولكن لا يغيب عنا أنه بمجرد أن تضع الحرب أوزارها
تحدث مشكلات لا يمكن التكهن بها ، وفي مقدمة هذه المشكلات مصير مئات
ألوف من العمال أوجدت لهم ظروف الحرب ومقتضياتها أعمالاً من الطبيعي أن
تنتهي بانتهاء هذه الظروف ومقتضياتها . حقاً إنه يصحب انتهاء الأعمال الحربية
عادة أعمال الإنشاء والتعمير والتجديد ، وهذه تطلب عدداً من العمال غير قليل ،
ومن ثم تخفض من حدة البطالة وتوجد أعمالاً لكثيرين .
أثر تغير الطلب الخارجى :

تكون بلدان العالم كلها وحدة مترتبة لا تنقسم عراها ، ولهذا ليس من
السهل على بلد أن يقف بمعزل عن البلدان الأخرى ، فكثيراً ما تؤثر فيه العوامل
الخارجية بدرجة محسوسة وبخاصة إذا كان بينه وبين جيرانه معاملات تجارية .
فإذا أتت غلة الأرض بمحصول وافر مثلاً أو منيت بعجز فيه في بلد تربطه بآخر
معاملات فإن الأثر يتعدى إلى الثانى كما لو حصلت فيه تلك العوامل بالفعل .
وشبه بهذا إذا زادت رغبة المستهلكين الأجانب فى سلعة فى البلد الآخر زادت
أرباحها ، وزادت كمية المنتج بنفس النسبة كما لو كان هذا التغير فى الميول قد
حدث من جانب المستهلكين فى هذا البلد نفسه . وربما كان الأثر الخارجى
ظاهرة ملحوظة فى بلد كبريطانيا جل اعتماده على الغذاء وال خامات الأجنبية ،

ولا يتيسر لها أن تمون نفسها إلا عن هذا الطريق ، مع العلم بأن توقعات رجال الأعمال وحركة النشاط الصناعى فى بلدا متأثر إلى حد كبير بكل تغيير يحدث فى التعريف الجمركية .

والخلاصة أنه لا يتيسر لنا أن نضع تلك العوامل مرتبة كل بحسب أهميته وأثره فى إحداث الدورة الاقتصادية ، لأن كل عامل منها يحمل بين طياته عاملاً ذاتياً قد يجعله أحياناً أكثر أهمية ، وأعظم أثراً بالنسبة لغيره من العوامل الأخرى ، وفى حين آخر قد تقلل من أهميته . فنشوب حرب عالمية له أثره على الكيان الاقتصادى ، يفوق أثر التغير فى المحصولات الزراعية تلك التى تشغل مكاناً علياً بين العوامل التى تحدث الدورة الاقتصادية . وكذلك قد يبدو ظهور الاختراعات وقيام المنازعات الصناعية وهو قليل الأهمية إذا لم تكن عامة شاملة . أما لو حدثت تلك الاختراعات عامة ، وكانت تلك المنازعات فى صناعات رئيسية واستغرقت زمناً طويلاً فإنها تفوق الكثير من تلك العوامل فى أهميتها .

أثر العوامل الحقيقية فى إحداث الدورات الاقتصادية :

تؤثر العوامل الحقيقية على جماعة المنتجين من ناحيتين : أولاًها — التأثير الداخلى الذى يتعلق بحالة المنتجين أنفسهم ، وذلك بسبب زيادة كفايتهم الإنتاجية أو زيادة رغبتهم فى استهلاك منتجات غيرهم . وثانيتهما — التأثير الخارجى الذى يحدث بسبب زيادة الكفاية الإنتاجية فى الصناعات الأخرى أو زيادة طلب تلك الصناعات على منتجات أية صناعات معينة — وقد رأينا فيما سبق أن زيادة الرغبة فى استهلاك بعض المواد ليست بذات شأن يذكر فى حدوث النشاط أو الكساد الصناعى — وعلى ذلك سنقصر بحثنا هنا على اعتبار الكفاية الإنتاجية من العوامل الرئيسية فى حدوث الدورات الاقتصادية .

ولكى يكون بحثنا أكثر وضوحاً وبياناً نفرض أن جماعة المنتجين الصناعيين ينقسمون إلى فريقين (أ) و (ب) كل منهما يتكون من عدد من المنتجين متشابهين في جميع النواحي ، ولنفرض أنه قد زاد إنتاج الفريق الأول دون أن يكون للكفاية دخل في تلك الزيادة كما هي الحال بالنسبة للمنتجين الزراعيين ، فقد يزيد إنتاجهم دون أن يكون لكفايتهم علاقة بتلك الزيادة ، ولو فرضنا أن الفريق (أ) كان يستخدم عشرة آلاف عامل ، وأن الفريق (ب) كان يستخدم أيضاً مثل هذا العدد ، وأنه قد زاد إنتاج (أ) بنسبة عشرين في المائة فإن من المنتظر أيضاً أن يزيد إنتاج الفريق (ب) بنفس النسبة ، وتبعاً لذلك يزداد عدد المشتغلين في (ب) بمقدار ألفين من العمال ، هذا بفرض أن طلب (ب) على منتجات (أ) من جداً مع بقاء عدد عمال (أ) على ما هو عليه ، وحينئذ تقدر الزيادة في عدد عمال الفريقين المشتغلين بألفين .

أما لو فرضنا أن إنتاج الفريق (أ) زاد بنسبة عشرين في المائة نتيجة لزيادة الكفاية الإنتاجية ، فإن هذا سوف يؤدي إلى زيادة إنتاج فريق (ب) بنفس النسبة أيضاً إذا ما كان طلب كل فريق على منتجات الآخر مرناً لأقصى حد ممكن . وعلى ذلك فإن عدد العمال لدى الفريق (أ) سوف يزداد بمقدار ألفين ، وكذلك عدد الفريق (ب) . وعلى هذا فإن الزيادة الإجمالية في عدد عمال الصناعة كلها سوف تكون أربعة آلاف عامل . ولو أن ذلك المثل الذي أشرنا إليه يبين لنا مدى الأثر الذي يمكن توقعه من فعل بعض العوامل الحقيقية ، إلا أنه يجب علينا أن نعززها بما هو جار في الحياة العملية ، وذلك بمراعاة الآثار المترتبة على التغيرات التي تطرأ على المحصولات الزراعية ، وقد قام بهذا البحث « وای وکنج » ، وقد فحص « وای » بحثه بمقارنة مجموع الإنتاج الزراعي في الولايات المتحدة من ١٨٧٩ إلى ١٩٢٠ بنحو اثني عشر محصولاً زراعياً في

هذه الدولة ، وقارن هذه الإحصائيات بغلة كل فدان من كل من هذه المحصولات فوجد أن هناك ارتباطاً بين هاتين الظاهرتين . كما وجد أن أقصى قيمة بلغها الإنتاج الزراعى سنة ١٨٨٠ لهذه المحصولات هى ١١٠.٨ وأن أقل قيمة هى ٨٦.٨ فى سنة ١٨٨١ ، فاستخلص من ذلك أن التغير فى المحصولات الزراعية لا يمكن أن يتجاوز ١٠٪ زيادة أو نقصاً ، أى ٢٠٪ من الإنتاج الأهلى فى الولايات المتحدة كما قدره الأستاذ « كنج » سنة ١٩١٠ بحوالى ٢٢٪ من الإنتاج الأهلى ، وأن أثر أى تغير فى المحصولات الزراعية على النشاط الصناعى لا يتجاوز ٦.٥٪ ، هذا بفرض أن الطلب على الحاصلات الزراعية مرن جداً ، ولا يمكن أن يزيد هذا التغير عن ٣٪ صعوداً أو هبوطاً . وهذه الحدود السابقة تعتبر حدوداً قصوى لأى تغير فى الإنتاج الزراعى وفى النشاط الصناعى على السواء . فإذا ما أمعنا فى البحث فانه لابد أن يراعى مرونة الطلب على المحصولات الزراعية ، فالزيادة فى الإنتاج الزراعى قد تكون نتيجة زيادة محاصيل الطلب عليها غير مرن ، وقد تكون نتيجة محاصيل يوصف الطلب عليها بالمرونة ، مما يجب أن يراعى فى اعتبارنا أن مرونة الطلب على المحصولات الزراعية تتوقف على مناطق الإنتاج هى عامة أم خاصة . فإذا ما كان الإنتاج مركزاً فى منطقة واحدة فإن الطلب يحتمل أن يكون غير مرن . أما لو كان الإنتاج موزعاً على مناطق كثيرة فان الطلب على منتجات أية منطقة يكون مرناً كما هو حاصل بالنسبة للبن ، مع ملاحظة أن مرونة الطلب على منتج أية منطقة يتوقف على ما تشغله تلك المنطقة فى الإنتاج العالمى لهذه السلعة . فطلب القمح أقل مرونة من الطلب على القطن ، ولكن الولايات المتحدة تنتج نسبة كبيرة من القطن العالمى ، على أن ما تنتجه من القمح نسبة قليلة ، وعلى ذلك فان الطلب على القطن الأمريكى أقل مرونة من الطلب على قمحها .

فهل يمكننا بعدئذ أن نحدد بالدقة درجة مرونة الطلب على المحصولات الزراعية؟ لا ريب أن هذه المسألة تحوطها الصعاب ، ومع ذلك فقد حاول البعض من الباحثين كشف الارتباط بين غلة القدان من المحصولات الزراعية المختلفة في عدد من السنين وبين كمية المحصولات المنتجة ، وقيمة هذه المحصولات ، فوجدوا أن الزيادة أو النقص في غلة القدان بالنسبة للمحصولات الزراعية تكاد تكون منتظمة .

ومن هذا يتبين لنا أنه إذا حدثت زيادة في إنتاج المحصولات الزراعية في أية سنة فإنها تشمل المحصولات الزراعية كافة فلا تقتصر على تلك التي يتصف طلبها بالمرونة أو التي يكون الطلب عليها غير مرن . والخلاصة أن أثر التغير في المحصولات الزراعية بالزيادة أو النقصان لا يترتب عليه تغير كبير في الإنتاج الصناعي إذ لا يتعدى ٣٪ تقريباً بالزيادة أو بالنقص ، وأن أثر العوامل الحقيقية في إحداث الدورة الاقتصادية أثر ضعيف ، ولكن هذه العوامل الحقيقية لها آثار تبعية أقوى بكثير من الآثار المباشرة ، وهي تعمل باعتبار أن الصناعة مكونة من وحدات مستقلة كل منها يختص بعمل صناعي معين ، ويتفق هذا وتقسيم «باجهوت» للصناعة ، لأن الرواج الذي يحدث في ناحية منها لا بد أن ينتشر ويعم النواحي الأخرى ، وأن كل كساد يصيب إحداها ينتقل إلى غيرها وهكذا دواليك حتى يعم جميع الصناعات الأخرى . وتمشياً مع هذه الفكرة ، وهي التضامن بين الصناعات جميعها ، يمكننا أن نتبين بجلاء مدى الآثار التبعية للعوامل الحقيقية إذا سرنا في بحثنا على النهج الذي اتبعه «باجهوت» . إذ قسم الصناعات إلى وحدات مستقلة ، كل وحدة منها قائمة بذاتها تختص بإنتاج سلعة معينة ، وكل وحدة من هذه الوحدات تنتج سلعاً تامة الصنع . فإذا رمزنا لهذه الوحدات بالحروف ا — ب — ج — إلخ وكل وحدة تعتمد في حصولها على المواد الخام والآلات والعدد على صناعات أخرى تبعية يرمز لها برموز شبيهة بالوحدة التابعة لها . فالصناعات التبعية للصناعة الأولى — أ — نعنيها

بالرموز ١-٢-٣ ومثلها ١-٢-٣ وهكذا ١-٢-٣ وكل صناعة من هذه الصناعات التبعية بدورها تعتمد في الحصول على مواردها الأولية وعلى الآلات على صناعات أخرى تابعة لها يرمز لهذه الصناعات التبعية برموز ١-٢-٣ مع العلم بأن هذا التقسيم يسرى على كل من الصناعات الأخرى ب-ج-د. فإذا فرضنا أنه قد زاد طلب الصناعة (أ) على منتجات الصناعة (ب)، فلا ريب أن هذا يشجع الصناعة (ب) على زيادة إنتاجها لكي تغتنم هذه الفرصة المواتية لها. العوامل النفسية وأثرها في إحداث الدورة الاقتصادية :

تؤثر العوامل النفسية تأثيراً يبنأ في مجرى الحياة الاقتصادية ، وسبب ذلك ما يتطلبه النظام الصناعي الحديث من تعقد عمليات الإنتاج وطول فتراته ، تلك الفترات التي تمضي ما بين عملية الإنتاج ونهايتها . ولو أمكن هؤلاء القائمون بأمر الإنتاج أن ينجزوا أعمالهم في وقت قصير بحيث لا تمضي فترة طويلة بين عمليتي الإنتاج والاستهلاك ، لما كان هناك مجال لوقوع أخطار كبيرة تنجم عنها أخطاء خطيرة ، لأن طول الفترة الإنتاجية يحدو بالمنتجين إلى تقدير إنتاجهم تقديراً تتفاوت دقته ، وهو عرضة لأخطاء لا يسهل كشفها ولا تلافيها في ظل النظام الاقتصادي الحالي الذي طابعه التخصص ، والإنتاج الكبير .

وهذا التقدير يفسح المجال للعوامل النفسية التي تؤثر في محور أفكار المنتجين ومن ثم تؤثر على سياساتهم ، وتلبسها طابع تفكيرهم الخاص الذي لا يقتصر أمره عليهم وحدهم ، بل ينتقل بدوره ويشيع بين غيرهم من المنتجين . فقد يتفائلون لا لظهور أسباب حقيقية ، ولكن لمجرد اعتقادهم بأن هناك ما يدعو إلى التفاؤل ، وقد يكون هنالك أيضاً من الأسباب الحقيقية ما يدعو لتفاؤلهم . وفي كلتا الحالتين يوسعون نطاق إنتاجهم ، وهذا يتطلب زيادة في الطلب على الأيدي العاملة ،

ومن ثم زيادة على منتجات الصناعات الأخرى التي تعمل على مقابلة الزيادة في الطلب بتوسعة أعمالها هي الأخرى . وهكذا يشيع التفاؤل بين رجال الأعمال ، فلا يعمل الواحد منهم بدافع من عنده بل يعمل متأثراً بعمل غيره ، غير أن القليل من رجال الأعمال وقادتهم من لا يخضعون لمثل ذلك التأثير ، ولا تسرى إليهم عدواه بل يظلون يعملون مترقبين ما تتمخض عنه الحادثات ، مثلهم كمثل من يلزم الصمت والهدوء ورباطة الجأش في وسط جمع حاشد صاخب . والحقيقة أن رجال الأعمال يتأثرون بالظروف المحيطة بهم فيقدمون على إنشاء مشروعات جديدة ، ويوسعون نطاق أعمالهم إذا ما رأوا أن موجة التفاؤل قد عمت غيرهم من المنتجين . وانقياد رجال الأعمال على هذا النحو ومجاراة بعضهم بعضا وسريان هذه العدوى بينهم ، إنما أساسه تضامن رجال الأعمال ، فهم بائعون ومشترون فيما بينهم ، وبائعو القطاعي هم الذين يتعاملون مباشرة مع جمهور المستهلكين . فصانع الحديد والصلب يبيع منتجاته إلى صانع الآلات وهذا بدوره يبيعها إلى تجار الجملة ثم إلى الوسيط وهذا الأخير يبيعها إلى تاجر التجزئة ، وكل واحد من هؤلاء يعتمد ويعمل حسابه على ما يشتريه منه غيره ، إلا إذا كان اعتماده على رؤوس أموال طائلة أو ثقة عظيمة وهذا من القليل النادر الذي لاحكم له ، والتأثير المباشر الذي يلحقه يأتيه ممن يتعاملون معه مباشرة ، وهم في الحقيقة سلسلة يخالها الإنسان منفصلة عن الأدوار الصناعية والتجارية ولكنها في الواقع سلسلة متضامنة أجزاؤها مرتبطة حلقاتها .

تأثير الوسطاء :

ويقصد بهم تجار الجملة والسمارة وتجار التجزئة ، وهؤلاء جميعا لهم شأن عظيم في إحداث الدورة الاقتصادية ، فهم المشترون مباشرة من المنتجين ، وهم الذين يتوقف سير الإنتاج على طلباتهم الممثلة في العقود التي بينهم وبين أرباب الأعمال . فإذا ما زادت طلباتهم وأكثروا من شرائهم أحسن المنتجون بروج الأعمال وأنهم

مقبولون على عهد رخاء جديد ، وإذا ما أحجموا عن الشراء كان ذلك نذيراً لرجال الأعمال بأنهم مقبولون على عهد الكساد . ونجاح هؤلاء إنما يتوقف على الأثمان التي يبيعون بها ، ويختلف تقديرهم للأثمان عن تقدير المستهلكين لأن المستهلكين يشترون قليلاً إذا ما ارتفعت الأسعار ويستزيدون من مشترياتهم إذا ما هبطت الأثمان ، ولكن تقدير الوسطاء يختلف عن تقدير هؤلاء ، ولو أنه مبني على تقدير طلبات المستهلكين فإنه يتأثر بحالة السوق المستقبلية ، تلك التي يعلمون من أمرها أكثر مما يعلمه المستهلكون فيكثرون من الشراء قبيل ارتفاع الأسعار وفي سير ارتفاعها إذا ما اعتقدوا دوام ذلك الارتفاع ، ويحجمون عن الشراء في اللحظة التي يتغير ظنهم ويحسبون أن الأثمان مصيرها إلى الهبوط . وتمشيًا مع اعتقادهم فالأسعار تميل إلى الارتفاع في الحالة الأولى . وإلى الهبوط في الحالة الثانية ، فيكثرون من بضائعهم المخزونة أملًا في بيعها بأثمان مرتفعة فيعظم ربحهم أو لأجل أن يحموا أنفسهم من ارتفاع الأسعار في المستقبل . ثم سرعان ما ينتاب الحياة الاقتصادية ذعر واضطراب ، وعندئذ يدرك هؤلاء أن الأمور تسير من سيء إلى أسوأ فيلغون طلباتهم القديمة بقدر ما في استطاعتهم ، ولا يقدمون على طلبات جديدة ، ويكتفون في أعمالهم سواء أكانت بيعاً أم شراءً بالقدر اليسير لسير أعمالهم . ولكن قريباً أو بعيداً ، وبعد انقضاء عهد التردد والتشكك والكساد ، يقع حادث جديد يكون فاتحة عهد جديد كظهور محصول جيد أو تحسن في التجارة الخارجية مما يؤدي إلى وقوع أرباح غير منتظرة لرجال الأعمال . وهنا يظهر الوسيط ويرى أن الوقت قد حان للشراء ثانية وللاستفادة من هبوط الأسعار التي يأمل في ارتفاعها فيزيد من مشترياته فتجيش الآمال في نفوس رجال الأعمال وتنشط حركة الأعمال وترتفع الأثمان ، وفي هذه الدفعة يكون ارتفاعها أكثر سرعة لأن الكل يعتقد بأنها سوف ترتفع فيشترون تبعاً لهذا الاعتقاد ، وبذلك تزداد

البضائع وتتكدس في المخازن في فترة الارتفاع ، وتنفذ في زمن الهبوط ، وتكون النتيجة أن يكثر العرض في الحالة الأولى ويقل في الحالة الثانية ، ويتناوب على مخازن الوسطاء الوفرة والقلّة . ففي خلال الكساد الصناعي تصبح المصانع نصف معطلة ، فلا تعمل كل أجزاءها دفعة واحدة ، ويؤدى الوسطاء والتجار عملهم بتراخ وبطء شديد ، وانتقاصهم لمشترياتهم يدفع المنتجين إلى الإقلال من الإنتاج فلا يستخدمون أقصى طاقة في مصانعهم الإنتاجية ويقللون من استخدام العمال ويجبرون على تسريح عدد كبير منهم فتكثر البطالة .

وتقسيم العمل والتخصص يستلزم أدواراً كثيرة للحصول على المنتجات في شكلها النهائى ، وهذا يتطلب فترة زمنية طويلة بين الأدوار الأولى للإنتاج وبين تهيئة السلع للاستهلاك ، وينشأ عن ذلك خطأ في التقدير وعدم تناسب بين الإنتاج والاستهلاك . وهذا الخطأ في التقدير تصعب ملاقاته . وتظهر تلك الأخطاء ويتفاقم أمرها كلما تقدمت الفنون الصناعية . ومنذ الانقلاب الصناعي ظهرت الأزمات الصناعية في نطاق واسع وبشكل مخيف وخاصة في البلدان الصناعية الكبيرة ، وكلما كان رأس المال المخصص للإنتاج كبيراً زاد احتمال وقوع أخطاء جسيمة . ومن أهم العوامل التي تؤثر بدرجات متفاوتة على تقديرات رجال الأعمال هي : —

أولاً — عدم التوافق بين عملية الإنتاج وعملية البيع والاستهلاك وعدم استقرار الحياة الاقتصادية . فالمنتجون على اختلافهم لا يقومون بالإنتاج على أساس طلبات فعلية تصلهم من المستهلكين مباشرة ، ولكنهم يقومون بالإنتاج على أساس تقديرات طلب المستهلكين ، تلك التي تصلهم عن طريق الوسطاء الذين تخضع تقديراتهم للحدس والتخمين . وكلما كان الوسيط صادق الحدس كان أقرب إلى الصواب في تقديراته . وهذا الحدس في التقدير لا يخص سلع

الإستهلاك ، بل يحدث أيضاً بالنسبة لسلع الإنتاج ؛ و سلع الاستهلاك غالباً تأخذ وقتاً قصيراً حتى تظهر في الأسواق وتكون في متناول المستهلكين ، على حين أن إعداد سلع الإنتاج يحتاج إلى فترة أطول . وقد يقوم المنتجون أنفسهم بمهمة تقدير الطلب على سلعهم مسترشدين بخبرتهم ومراهم في معرفة ميول وأهواء المستهلكين ، أو قد يكون التقدير آتياً من جانب تجار الجملة والتجزئة والوسطاء الذين يصدرهم أوامرهم إلى المنتجين كما سبق لنا بيانه . أما من جهة سلع الإنتاج كالآلات والعدد والسفن ومعدات السكك الحديدية مثلاً ، تلك التي لا يمكن إنتاجها جزافاً ، وتتطلب وقتاً طويلاً في سبيل إنجازها ، فإنما يحدث تقدير المنتج منها تبعاً لرغبة مستهلك هذه السلع (الرأسمانية أى شركات السكك الحديدية وشركات المنسوجات على اختلافها وشركات البواخر) . على أنه إذا سارت الأحوال سيراً طبيعياً ، وتميزت الحياة الاقتصادية بالثبات والاستقرار ، قلت أخطاء رجال الأعمال وضاق نطاقها وأمنوا شر المفاجآت التي تعترى سير الحياة الاقتصادية .

ثانياً — كفاية رجال الأعمال الذين يديرون دفة الصناعة ، ويوجهون سير الإنتاج ، تحدد مدى الأخطاء ونطاقها . فكما كان هؤلاء ذوى عقول راجحة ، وعبقريات ممتازة ، كان مجال الخطأ الذي يقعون فيه صغيراً ؛ وكما كان القائمون بالصناعة وعلى أمرها من طراز عادى كان الخطأ الذي يتعرضون له كبيراً .

ورجال الأعمال بشقاقتهم وبعد نظرهم وبآرائهم الخفيفة يتنبأون بظروف المستقبل ويننون حكمهم على خبرتهم ومراهم الطويل . والزعامة الصناعية ليست مسألة كفايات ممتازة وعقول فذة فحسب ، بل أيضاً مسألة تماس الأخلاق والأمانة في الصميم . فالضمير الحى خير وازع للانسان يسمو به إلى العلا ويجعله يترفع عن كل ما يشين . وربما كان إنشاء شركات المساهمة محك القائمين بأمرها ، إذ أن جمهور المثمرين لا يعرف في قليل أو كثير طبيعة العمل الذي تقوم به أغلب

الشركات التي يوظفون فيها أموالهم . والقائمون على أمر هذه الشركات هم وكلاء المستثمرين يوجهونهم حيث يريدون ، فإما أن يقودوهم إلى الطريق السوى وإما أن يغرروا بهم كما إذا كان المشروع المزمع إنشاؤه غير جدى وغرضهم الاحتيال وتبديد أموال الناس . والمؤسسون مسئولون ، كالمديرين ، يسألون عن تعويض ما يصيب المساهمين أو الدائنين من ضرر تسبب عن إهمالهم أو خطئهم فى تأسيس الشركة ، وقد احتاط بعض المشرعين لهذه الأضرار فنص على منع غير المتعلمين من الجمهور من الاكتتاب فى الشركات الجديدة . وتمشياً مع هذه الرغبة جعلوا المصارف هى التى تقوم وتتولى تمويل شركات المساهمة فى مستهل إنشائها . وحكمة هؤلاء المشرعين فى هذا الصدد ظاهرة ، وهى أن المصارف لحسن إدارتها وطول خبرتها وسمعتها الطيبة ، وكونها لا تباشر إلا الأعمال التى تثق من جديتها ، أقدر على حماية مصالح الناس من غيرها . والجمهور المصرى أحوج إلى سن مثل هذه القوانين التى تدفع عنه وسائل الغش والتدليس الفاشية فى سوق المال والأعمال .

ثالثاً — المعلومات المتعلقة بحال السوق :

إن من أهم الأمور الواجب توافرها فى الأسواق المنظمة إحاطة المتعاملين بالأخبار الحقيقية عن حال السوق ليكونوا على بينة من أمرهم ، وليتيسر لهم وضع تقديراتهم على أساس أقرب إلى الدقة ، لأن جمع البيانات والإحصاءات والمعلومات الموثوق بها وإذاعتها بالنشرات والمجلات والصحف من بواعث الإطمئنان فيقدم المتعاملون على التعامل وهم على علم تام بما يجرى حولهم فتزول أو تتضاءل المخاطرة التى يتعرضون لها إذا لم تتح لهم فرصة الإلمام بحالة السوق . والمنتجون لكي يجعلوا الإنتاج موافقاً لحاجة الطلب الحالية والمستقبلية يسترشدون بمعرفتهم التامة بحالة

الأثمان ، ويوازنون بين نفقة إنتاج السلعة وثمنها في السوق ، ومقدار الطلب عليها وكمية المخزون منها . فإذا ما ارتفع الثمن كان هذا مشجعاً على زيادة الإنتاج ويكون من نتيجة ذلك دخول منتجين جدد حلبة الإنتاج لجنى الربح ، وهكذا يظل الربح باعثاً على زيادة الإنتاج إلى أن يحدث التوازن بين العرض والطلب . ولكن لتقدم الحياة الاقتصادية وتعقد أساليب الإنتاج وتعدد الحاجات أصبح عسيراً على المنتجين التنبؤ بحالة الطلب المستقبلية . وكلما طال أمد الزمن المرتقب زادت الصعوبة . ولا ريب أن من أهم الأمور التي يتوقف عليها نجاح المنتجين إمعان الفكر ، وتمحيص الأمور بدقة ، واستقصاء الأخبار والاسترشاد بالبيانات الصحيحة . ومعظم رجال الأعمال يبنون تقديراتهم المستقبلية ويضعون سياساتهم الإنشائية تبعاً لحكمهم الشخصي على الأمور بناء على خبرتهم ومرانهم الطويل . فإذا لم يكن المنتج بصيراً بالأمور لا يقدم على عمل إلا بعد إعمال الروية كان فريسة لدعاة التضليل . والمثل الأعلى لرجل الأعمال من كان قادراً على تفسير الحوادث الحالية مستنبطاً منها رأياً صحيحاً صائباً . وجلهم ينظرون إلى المستقبل ويعدون عدته أكثر مما ينظرون إلى الحال ، تلك التي مارسوها وعرفوا أسرارها .

رابعاً — سر المهنة :

يوجد ضرب من المعلومات التجارية ، يطلق الناس عليه « سر المهنة » ، لا يصح إذاعته ومعرفته في ظل النظام القائم ، المبني على المنافسة الحرة ، لأن كل منتج إنما يعمل مستقلاً دون أن يعرف ما يعمله غيره من المنتجين ، معتمداً على جهوده الشخصية ، وبهذه الطريقة ينال الغنى ويتحمل الغرم نتيجة تصرفات هو المسئول عنها وحده ، ولا سبيل لملاقاتها . فإذا قدر أحدهم أن الطلب على سلعته

قد يزيد ، وفي سبيل تحقيق تقديره عمل على زيادة الإنتاج دون أن يلم بما يعمله منافسوه ، ولا شك أن نفس الخاطر الذي خطر له قد يحول بخاطر منافسيه في الصناعة . وعلى ذلك نجد أن إنتاج السلع التي هي موضع التنافس بين المنتجين تزيد زيادة تفوق حاجة الطلب . وما يحدث في أوقات التفاؤل يحدث مثله خلال التشاؤم فيقل إنتاج السلع دون حاجة الطلب . ولكن لو يتيسر لكل منتج أن يعرف تماماً دخائل أمور منافسيه ويقف على ما يعمله سائر المنتجين لما حدث إفراط في الإنتاج ولا تفریط ، ولا استقرت الأحوال الاقتصادية وتفادى المنتجون شر الدورات وما سينجم عنها من رواج مفتعل شديد يعقبه كساد أشد تتعطل بسببه الأعمال ويتعرض الكثيرون لشروط البطالة .

خامساً — ارتباط رجال الأعمال وتنشئ الأخطاء بينهم :

يقضى نظام الصناعة الحديث بالتخصص في الإنتاج وتعاقب عملياته وتعدد أساليبه ، ولم يعد المصنع يقوم بجميع العمليات الصناعية على اختلافها ، بل أصبحت هنالك وحدات قائمة بذاتها تقوم ببعض العمليات الصغيرة ، ولكن كل وحدة من هذه الوحدات إنما تعتبر مرتبطة بالوحدات الأخرى تمام الارتباط ، لأن طلب كل وحدة على منتجات الأخرى يعتبر عرضاً من جانب الثانية ، ولما كانت تلك الوحدات المنفصلة في عملياتها تكاد تقوم بإنتاجها على حسب تقديرات القائمين بأمرها ، فأى خطأ تقع فيه وحدة ما ، يتبعه خطأ ثان وثالث وهكذا في الوحدات الأخرى فتتجمع الأخطاء وتنشئ بينها . وطبيعى أن رجال الصناعة الذين يقومون بمشروعات كبرى كالمقاولين مثلاً والموردين لبعض المواد ، يبرمون عقوداً يتعهدون بمقتضاها إنجاز ما اتفقوا عليه بعد أجل معين ، ولكي يقوم رجال الأعمال بتنفيذ تلك العقود نراهم يضطرون إلى إبرام عقود مع المنتجين الذين يمدونهم بما يحتاجون

اليه ويشترطون فيها أن تسلم اليهم المواد اللازمة بعد أجل معين ، وتأميناً لما قد يصيبهم من خسارة خلال هذا الأجل المسمى أو حماية لأرباحهم يبرمون هم الآخرون عقود شراء آجلة ، ولكن هنالك سلعاً ليست موضع التعامل الآجل وكذا عقود العمل . وفي هذه الحالة يخضع الإنتاج أو تخضع تقديراتهم لتكاليف ماتعهدوا بانجازه في المستقبل إلى الحدس والتخمين . ولا ريب أن مثل هذا الإجراء لابد وأن ينشأ عنه خطأ في التقدير . وقد لوحظت هذه الظاهرة خلال الحرب العالمية الأولى ، فان الحكومة البريطانية تعاقدت مع بعض مصانع الذخيرة لتسليم كميات معينة من العتاد الحربي ، وقد تعاقدت معها هذه المصانع مع أن ما تعاقد عليه كل فوق طاقته ، ولكنه يأمل أن يعهد بجزء مما تعاقد عليه إلى مصانع أخرى صغيرة ، وما أمله مصنع أمله الآخر ، فأصبح من غير الممكن تحقيق ما تعاقدوا عليه مع الحكومة ، ونتيجة ذلك أن نقصت الكميات المتعاقد عليها .

مصادر أخطاء رجال الأعمال هذه :

تعزى تلك الأخطاء التي يقع فيها رجال الأعمال إلى مصادر كثيرة نخص بالذكر منها ما له أهمية كبرى .

أولها : أن رجال الأعمال على اتصال بعضهم ببعض ، ومعرضون للعدوى النفسية ، يتأثرون بالظروف المحيطة بهم ؛ والشعور بروح التفاؤل لابد وأن يسرى بينهم إذا كان هنالك ما يدعو إليه ، وكذلك حال التشاؤم . وكلما كان رجال الأعمال الذين يضمهم عمل واحد على مقربة بعضهم من بعض وعلى اتصال وثيق ، كان لهذا العامل النفسي أثره الكبير فينقاد بعضهم إلى بعض .

ثانيها : تضامن رجال الأعمال يرتكز على أساس أنهم بائعون ومشترون فيما بينهم ، فزيادة إنتاج جماعة لابد أن تؤدي إلى زيادة طلبها على منتجات

الجماعات الأخرى ، وهذا بدوره يحثهم كي تساجل تلك الزيادة الطلب ، فإذا ما أخطأ فريق وكان تفاؤله على غير أساس أخطأ بالتالى الآخرون وبنوا تقديرهم على غير أساس كذلك .

ثالثها : يجرى رجال الأعمال فى شئونهم ، وترتكز الحياة الاقتصادية فى سيرها الحالى على الائتمان . فكل واحد منهم دائن ومدين ، والعلاقة بينهم (المداينة) • فالمنتج الصناعى مدين لمورد المواد الخام ودائن لتاجر الجملة ، وتاجر الجملة دائن بدوره لتاجر التجزئة . وهكذا يحرص رجال الأعمال على سداد ما عليهم فى ميعاد استحقاقه ، وإلا فقد مركزه فى دوائر العمل وتعرضت الثقة بهم إلى الإنهيار .. فإذا لم يدفع دين تجارى فى ميعاده وتكرر مثل ذلك الحادث فإن الذعر ينتشر بين رجال الأعمال ، لأن كل واحد منهم يعلم أن ميعاد دينه آت لا محالة ، وقد يساوره الشك وينتابه الخوف من عجزه عن السداد كغيره من رجال الأعمال . وهذه الإلتزامات المتبادلة بين رجال الأعمال يعظم شأنها إذا ما كثر عدد الخللين بالوفاء ، ويسود السوق الاضطراب ، ونو اعتمد كل منتج على أمواله الخاصة لما حدث مثل ذلك الاضطراب . ولكن هذا نادر ، فالتفاؤل الشديد إذا ما جاوز الحد اللازم انتهى الأمر به إلى خلق جو من الجزع يشتد شيئاً فشيئاً بسبب تلك العلاقة المتبادلة بين رجال الأعمال ، تلك العلاقة التى أساسها نظام الائتمان . ولاشك أن كل منتج شعر بخرج فى مركزه لابد وأن يبدل قصارى جهده فى التخلص من هذا المأزق أملاً فى الخروج منه عن طريق الإستدانة . وكثيراً ما وجد كثير من هؤلاء أنهم مضطرون لأن يقذفوا بأموال جديدة فى سبيل إنقاذ أموالهم ، ولكن كثيراً ما يحدث أن تصبح تلك المحاولات عبثاً لا تجدى نفعاً ، ولا تتمشى مع تحسن حال المنتجين ، بل ربما زادت الحالة

سوءاً بسبب كفاح رجال الأعمال وتوظيفهم جانباً كبيراً من الأموال دون القيام بعملية التصفية والتجديد .

ويتصل بالمعلومات المتعلقة بحالة السوق مصادر الأخبار عن الأسواق .

وتنقسم المصادر التي تستقى منها الأخبار إلى نوعين :

١ — المصادر الرسمية .

٢ — المصادر غير الرسمية .

المصادر الرسمية :

تعمل جميع الدول في هذا العصر على نشر الدعوة لمحصولاتها ومنتجاتها الصناعية في الأسواق الأجنبية بطرق شتى . فأحياناً تبعث بالموظفين إلى البلاد الأجنبية يقومون بدراسة حالة الأسواق ومقدرتها الإنتاجية ، ويتعرفون منها ميول والمستهلكين وأهواءهم . ومن ذلك ما قامت به البعثة البريطانية التجارية Goodwill mission المرسلة إلى مصر ، والتي وصلت في أواخر شهر نوفمبر سنة ١٩٤٥ .

وأحياناً أخرى قد تعتمد الدول على قنصلها في البلاد الأجنبية في دراسة الأسواق ومقدرتها الاستهلاكية ، وأى السلع التي تلقى رواجاً من غيرها . فيرسلون تقارير دورية تشتمل على بيان الحالة التجارية والصناعية والمالية للدولة التي يقيمون فيها ، مدعمة بالبيانات والإحصاءات . وبالاختصار يعمل هؤلاء القناصل على ترويج محصولات بلادهم في البلاد التي يمثلون دولتهم فيها ، بكل الوسائل الممكنة . ومن أهم المصادر الرسمية عن حالة الأسواق ما تقوم بنشره حكومة الولايات المتحدة ، من التقارير السنوية عن الحالة التجارية والصناعية والمالية .

المصادر غير الرسمية :

توجد بجانب المصادر الرسمية ، مصادر غير رسمية ، تقوم بها المؤسسات التجارية الكبرى على اختلاف أنواعها . فبنشأ بها قسم مهمته جمع المعلومات المتعلقة بمصادر إنتاج السلع وأسواق تصريفها . وتعتمد هذه المؤسسات في جمع معلوماتها على الإحصاءات الحكومية . وأحياناً أخرى تنشئ المصارف الكبرى إدارات خاصة مهمتها : جمع المعلومات القيمة والإحصاءات التي تسترشد بها في أعمالها .

ولا ننسى الفائدة التي تعود على التجارة والصناعة والزراعة من بعض الجلات التي تصدر أسبوعية أو شهرية ، حافلة بالموضوعات المختلفة التي تهتم الباحثين والمشتغلين في جميع مرافق الاستثمار ، وكذا بعض الصحف التي تخصص جانباً من صفحاتها عن حالة المحصولات الزراعية على اختلاف أنواعها ، والمنتجات الصناعية ، والأمهم والسندات ، وحركة تداول النقود ، والحالة التجارية بصفة عامة . وتوجد في غالب الأحيان مكاتب تنشأ خصيصاً لأنواع معينة من السلع ، فتكون مثلاً للمحصولات الزراعية مكاتب تتولى جمع المعلومات المفيدة عن مصادر إنتاج كل محصول ، ومقدار العرض والطلب عليه ، وأسواق تصريفه في الداخل والخارج ، وترشد المنتجين عن الوسائل الفعالة وتهديهم لأحسن الطرق . وفي الولايات المتحدة من هذه المؤسسات كثير مثل « مكاتب الأسواق لإحصاء المحصولات الزراعية » ومكاتب لإحصاء تعداد السكان .

وتعني هذه المكاتب بجمع كل ما يهم المنتج والمستهلك وسائر الوسطاء ، وبكمية العرض والطلب ومستوى الأثمان في الأسواق المختلفة ، وتبين كمية الاستهلاك المحلي من كل سلعة ومقدار المصدر وما يتبقى منها ، وبهذه الطريقة

يستطيع المتعاملون الإلمام التام بكل ما يتعلق بإنتاج السلع وتسويقها . ويوجد من هذه المكاتب عدد كبير منتشر في أنحاء الولايات المتحدة . ومن أهم المصادر عن المحصولات الزراعية في العالم أجمع ما تقوم به « بورصات البضائع » في تقاريرها السنوية ، كذلك تقارير معهد الزراعة الدولي بروما ، والتي كانت يصدرها لعهد قريب .

ولا توجد بالولايات المتحدة الأمريكية ، مصادر رسمية خاصة بالمنتجات الصناعية كما هي الحال بالنسبة للمحصولات الزراعية ، لأنها من عمل الأفراد والشركات .

وقد كان المشاهد قبل الحرب العالمية الثانية أن ألمانيا كانت من أولى الدول إن لم تكن أسبقها في دراسة الأسواق الأجنبية دراسة دقيقة ، وكانت تصرف الأموال بسخاء لنشر الدعوة لتجارتها في أنحاء العالم . وقد فطنت جميع الدول لهذه الحقيقة ، فرى البريطانيون والأمريكيون في الوقت الحاضر يعملون جاهدين على تحقيق هذا الهدف . وهذه الظاهرة تكاد تكون مشاهدة في كل دولة في الوقت الحاضر الذي اشتد فيه التنافس الدولي .

حالة الأسواق العامة :

يهتم رجال الأعمال قاطبة ببحث حالة الأسواق العامة ويتربصون الأخبار الخاصة بكل سلعة ، من جهة مصادر إنتاجها واستهلاكها ، ومستوى الأثمان ونفقات الإنتاج . والغرض من معرفة ذلك أن يكون المتعاملون ملمين بما يجري في دوائر أعمالهم الحاضرة والمستقبلية .

وأهم الأمور التي يعنون ببحثها ومعرفتها هي :

(١) الحالة العامة لجميع الصناعات الأساسية ، وتشمل الحديد والصلب والأخشاب وملحقاتها .

(٢) الحالة المالية : سوق النقود والتجارة الدولية وحركة تداول الذهب والفضة ومستوى الأثمان .

(٣) أسواق الاستثمار : وتشمل أسعار الأسهم والسندات ، وإحصاءات المحصولات على اختلاف أنواعها . وإيرادات السكك الحديدية ، وبيان حركة البضائع والركاب . والحالة الاجتماعية العامة وتشمل الحركة العمالية والمهاجرة .
المراقبة على أخبار السوق :

يتوقف مجهود المنتجين والتجار والمستهلكين على مقدار صحة الأخبار التي يتلقونها من مصادرها المختلفة ، وعلى هذا يجب أن تكون هذه المعلومات صحيحة وموثوقاً بها ليكون المتعاملون على بينة من حالة السوق الحقيقية ، وإلا كانوا عرضة لخسارة فادحة . لأن مجرد إذاعة خبر عن وفرة أو عجز محصول معين ، يترتب عليه هبوط الأثمان أو ارتفاعها . وبهذا تكون السوق عرضة لتقلبات حادة ، وميداناً يصول ويحول فيه المضاربون لكسب الربح . ولذلك يجب أن تكون إذاعة أخبار الأسواق تحت إشراف السلطات العامة صوناً لمصلحة الجمهور . ولا ننتظر من مجتمع تسود فيه فوضى الأخبار عن حالة الأسواق إلا أن يكون مجال الغش والتدليس فيه فاشياً وعلى نطاق واسع يضر المتعاملين .
العوامل النقدية وأثرها في الدورة الاقتصادية :

أضحت المشكلات النقدية من أمهات المسائل التي يعنى بها الباحثون الحديثون في كل أمة لارتباطها بحياة الفرد والمجتمع على السواء ، وأصبح مصير العالم متوقفاً على قدر ما أوتى الباحثون فيه من مواهب لحل تلك المشكلات التي تعتبر بحق موطن الضعف والاضمحلال في كل أمة ، كما أنها تعتبر مصدر القوة والنفوذ فيها . وقد بدت هذه الظاهرة جلية منذ الحرب العالمية الأولى ولا سيما

في الدول التي انتاب نقدها ضعف واضطراب ، شلت به نظمها النقدية والسياسية فعمتها الفوضى ولم تقم لها قائمة إلا بعد أن أخذت العدة لاستقرار نظامها النقدي كما حدث في ألمانيا والنمسا وروسيا وبلجيكا وإيطاليا . ولعله من تحصيل الحاصل القول بأن لاختلال النظم النقدية آثاراً بعيدة الغور ، تصيب المجتمع في صميمه فتقلب أوضاعه وتصير الأمور بلا ضابط ويختل التوازن الاقتصادي . وقد كثر الجدل والنقاش حول المسائل النقدية في السنوات الأخيرة بغية الوصول لحلها . ولكن على الرغم من كثرة ما قام به الباحثون في هذا الموضوع ، فإن اختلاف آرائهم وتباين مشاربهم لم يضع الأمور في نصابها . ولن تحل المشكلات النقدية إلا بالتجرد من الأثرة وتوافق جميع الآراء ، وبذلك نكون قد قضينا على كل اضطراب وضمان الاستقرار وأصبنا الهدف المنشود لأن النقود تلعب دوراً هاماً في الحياة الاقتصادية .

والآثار النقدية أحد العوامل التي ذكرناها أساساً لإحداث الدورات الاقتصادية ، تلك الآثار تنجم عن المشكلات النقدية في حالتين :

١ — إذا كانت المعاملات تسير على نظام النقد الورقي الذي لا ارتباط له بالذهب .

٢ — إذا كانت المعاملات تجري على أساس الذهب .

ففي الحالة الأولى : إذا كان النظام ورقياً وذو سعر إلزامي وغير قابل للصرف بذهب ، فإن الحكومة أو المصرف المركزي يصدر منها ما شاء وتبعاً لحاجة الحكومة ، وفي هذه الحالة تلجأ الحكومات إلى إصدارها للانفاق منها . وإذا ما أسرفت الأداة الحاكمة في عملية الإصدار أدى ذلك إلى تأثر حالة الإنتاج بهذه الزيادة مما يؤدي إلى رخاء يعقبة كساد ، فتحدث الدورة الاقتصادية كما أوضحنا سابقاً . وغنى عن البيان القول بأن البلاد التي تسير على نظام النقد الورقي قد عانت

كثيراً من الاضطرابات الاقتصادية وتعرضت عملتها للانهييار كما حدث في ألمانيا والنمسا وإيطاليا وروسيا وبلجيكا بعد الحرب العالمية الاولى .

الحالة الثانية : إذا كان النظام النقدي على أساس الذهب ، كما كان الحال في إنجلترا وغيرها من البلدان ، فإنه يكون ذا أثر في الأحوال الآتية :

١ — زيادة إنتاج الذهب ، لأن كل زيادة تقابلها زيادة في القوة الشرائية في البلاد المنتجة ، وهذا بدوره يؤثر على سير الحياة الاقتصادية في البلدان الأخرى التي تسير على نظام الذهب ، ولكن إنتاج الذهب السنوي في الغالب لا يزيد على ٣٪ من المخزون منه في العالم ، وما دامت هذه النسبة منتظمة فإنه لا يترتب عليها اضطراب في الحياة الاقتصادية ، أما إذا ما حادت هذه النسبة إلى الزيادة أو النقصان ، فما لاشك فيه أن إنتاج الذهب يصبح عاملاً قوياً في إحداث الدورة الاقتصادية . فإذا فرض أن زيادة الإنتاج العالمي من الذهب كانت ٥٪ مثلاً ، فإن هذه الزيادة لا بد وأن تؤدي في النهاية إلى رواج في الأعمال قد تتمخض عنه عوامل تؤدي بدورها إلى إحداث الدورة الاقتصادية . ولكن بتبعنا للحوادث الاقتصادية لم نجد أن ذلك العامل كان ذا أهمية كبرى في إحداث الدورة الاقتصادية .

٢ — تغيير النظم النقدية في بعض البلدان ، لأن من شأن ذلك أن يؤدي إلى زيادة أو نقص الطلب على الذهب كما حدث في ألمانيا سنة ١٨٧٣ عندما جعلت نظامها النقدي على أساس الذهب ، فقد كانت تسير على نظام الفضة ، وكما حدث في الولايات المتحدة سنة ١٨٧٨ عندما أصدرت قانوناً بصرف الأوراق النقدية بالذهب ، وكما حدث أيضاً خلال الحرب العالمية الأولى عندما خرجت جميع الدول المتحاربة عن قاعدة الذهب ، وكذلك الحال إذا ما تغيرت سياسة المصارف المركزية من حيث العلاقة بين المخزون من الذهب واحتياطياتها منه ، وبين

المصدر من أوراق (البنكنوت) ، وكذلك لو حدث تغير في النظام المصرفي كما حدث في الولايات المتحدة قبيل الحرب العالمية الأولى . كل هذه الحالات تؤيد ما للعامل النقدي من أثر كبير في إحداث الدورة الاقتصادية ، وبالتالي في تفاقم البطالة وزيادة عدد المتعطلين .

٣ — تثير أموال أجنبية في بلد ما ، فان هذا يجعل الحياة الاقتصادية فيها عرضة لاضطرابات عنيفة في بعض الأحيان عند انسياب تلك الأموال من البلد وإليها ، مما يؤدي بدوره إلى عدم الاستقرار كما هو الحال في إنجلترا مثلاً ، حيث تعتبر لندن من أهم المراكز المالية العالمية وحركة رؤوس الأموال فيها كبيرة جداً وبخاصة الأموال الأجنبية الحائرة التي تبغى الاستثمار فيها لآجال قصيرة ، وكما هو الحال في مصر في موسم القطر حيث تهرع الأموال الأجنبية إليها لتمويل هذا الحصول الرئيسي وبعده انتهائه تخرج تلك الأموال ؛ وبدهى أن هذا يعرض سير الحياة الاقتصادية إلى الاضطراب من وقت لآخر .

ويرتبط بالعامل النقدي ، ما تقوم به المصارف من دور هام في الحياة الاقتصادية . وسنعرض بإيجاز لهذا الدور موضعين علاقته بهذا البحث .

المصارف وخلق الائتمان :

بحث الأستاذ « بيجو » هذا الموضوع ، وقد رأى أولاً أن يكشف الستار ويحلوما قد عساه يكون خلافاً بينه وبين علمين من أعلام الاقتصاد ، وهما الأستاذان « جستاف كاسل » و « أدوين كانان » . فالأستاذ كاسل يفرق بين ذلك الضرب من الودائع الذي يمثل المدخرات التي قام بتوفيرها الجمهور ، وبين ذلك النوع من القوة الشرائية الذي تخلقه المصارف خلقاً بطريق الائتمان . ويقول الأستاذ « بيجو » إنه لعل الأستاذ « كاسل » يقصد أن يفرق بين حالتين أولاهما

مصرف قدم قرصاً لعميل مقابل وديعة مساوية له ، وثانيتها مصرف قدم قرصاً آخر لعميل دون أن يقابل هذا القرض وديعة مساوية له . ولا ريب أن هنالك بين الحالتين فرقاً بيناً له أثره على مستوى الأسعار . ففي الحالة الأولى تظل الأسعار على حالها ، على حين أنها تميل في الحالة الثانية إلى الارتفاع ، ولكن نلاحظ أنه بالنسبة للمدخرات الحقيقية ليس هنالك اختلاف بين الحالتين . فلو أودع عميل مبلغ مائة جنيه مصرفاً ما فإنه قد خول المصرف قوة شرائية حقيقية مساوية لمائة جنيه ، وكذا لو أمكن أن يخلق حقاً مساوياً لمائة جنيه وأقرض هذا الحق لعميل ما فقد أعطاه قوة شرائية حقيقية مساوية لمائة جنيه . والجدير بالملاحظة هنا أنه عندما يقدم المصرف قرصاً لعميل فقد أعطاه حقاً بمقتضاه أضاف ثروة حقيقية تعادل ما قد حرم منها المودع . وجلى من تحليل الأستاذ « كاسل » أنه يفرق بين المدخرات الحقيقية ، والقوة الشرائية التي قد تخلقها المصارف عن طريق الائتمان ، وينكر صراحة أنهما صنوان في إحداث الثروة . فالأستاذ « كانان » ينكر الرأي السائد بأن المصارف تستطيع خلق الائتمان ، ويقول إن هذا الاعتقاد منقوض من أساسه ، ويؤيد وجهة نظره بمثل ضربه عن غرف الأمانات بالحال العامة يقول : لو استطاع المشرفون على غرف الأمانات إقراض ثلاثة أرباع الحقائب المعهود بها إليهم فإننا لا نعدو الحقيقة إذا قلنا إن عدد الحقائب المودعة لديهم يساوى أربعة أمثال العدد الباقى في غرف الأمانات ، ولكننا نكون مخطئين إذا نسبنا إلى هؤلاء المشرفين أنهم خلقوا حقائب تعادل زيادة عدد الحقائب المودعة في الأصل على العدد الباقى منها بالفعل ، أى تعادل عدد الحقائب التي أقرضوها ، وما المصارف بالنسبة إلى المودع فيها إلا كالمشرفين على الحال العامة بالنسبة للأمانات . ويرى الأستاذ « بيجو » أن الأستاذ « كانان » نسى أن يفرق بين أمرين : عدد وحدات القوة الشرائية التي في متناول الجمهور ، وكمية السلع الحقيقية التي يمكن الحصول عليها بهذه القوة الشرائية .

فاذا قيل إن المصارف يمكنها أن تخلق الائتمان ، أى أن فى استطاعتها أن تصدر كميات إضافية من النقود كلما شئت ، فليس ذلك معناه أن فى استطاعة المصارف أن تزيد من كميات السلع الحقيقية ، لأن سياسة المصارف الائتمانية ما هى إلا تحويل نفر من عملائها حقوقاً على رؤوس الأموال الحقيقية الموجودة فيها ؛ فاذا تسلمت المصارف مثلاً مليون ودیعة من عملائها نظير إعطائهم مليون إيصال ، وأصدرت بعدئذ ثلاثة ملايين من الإيصالات تمثل قروضاً لعملائها ، فإن مجموع الإيصالات التى فى يد الجمهور يصبح أربعة ملايين ، فإذا قام فريق من هؤلاء المقترضين بسحب أربعمائة ألف ودیعة نظير عدد مماثل لها من الإيصالات فإن ما يتبقى لدى الجمهور هو ثلاثة ملايين وستمائة ألف إيصال ، وفى المصرف ستمائة ألف ودیعة ؛ وفى مثل هذه الحال لم تخلق المصارف ودائع جديدة وإنما خلقت حقوقاً جديدة ، وما كان ليتسنى لها أن تقوم بمثل هذا العمل لولا توافر الثقة بها ولولا أنها تحتفظ بحكم العادة فى خزائنها بما يقابل الطلبات النقدية التى تجعلها دائماً على استعداد لتلبية أى طلب .

وما دامت المصارف تستطيع أن تخلق ائتماناً فى صورة حقوق جديدة على رؤوس الأموال الموجودة فيها ، فإن بعض هذه الحقوق قد تستخدم فى استغلال موارد قد تزيد من رؤوس الأموال الحقيقية المستثمرة فى المجتمع ، مما يؤثر فى إحداث الدورة الاقتصادية المعروفة الأثر فى البطالة .

المصارف وأثرها فى إحداث الدورة :

تعمل المصارف إبان الرواج على إجراء التسهيلات اللازمة لتوسيع نطاق الأعمال وتنشيط الإنتاج . وبعبارة أخرى تبسط يدها كل البسط لرجال الأعمال ، وعلى عكس الحال إبان الكساد إذ تقبض يدها وتتخذ سياسة الحذر ، وتكاد تكف عن إقراض المنتجين ، حماية لنفسها ودفاعاً عن كيانها ، ولكن إحجامها فى وقت

يشدد فيه الضيق وتصبح الحاجة فيه ماسة إلى سياسة الإقراض الجريء السخي قد يزيد الحالة سوءاً ، فإذا ما وجد نظام مصرفي مرن أمكنه القيام بمساعدة قيمة ، فيخفف الذعر عن «البنوك» والمصارف المركزية لثبات مركزها وطول مرانها وسعة خبرتها وتستطيع تحديد المساعدة في وقت الأزمة فتخفف من حدتها . ولكن إذا ما تعددت المصارف ولم يكن هناك مصرف رئيسي يشرف على النظام المصرفي ويوجه أداته ، فلا يمكن اتباع مثل تلك السياسة . وقد تنطوي مثل تلك السياسة على خطر لأنه من الصعوبة بمكان تعرف الحل المقتدر ، فكثيراً ما نجد أن بعض بيوت الأعمال القديمة قد يعتريها ارتباك وقتي ، ومثل هذا النوع يجب مساعدته ، على أنه يكون مركز البعض الآخر ضعيفاً نتيجة سوء إدارته أو توظيف أمواله في أعمال غير منتجة ، وهذا النوع مقضى عليه بالفناء ، ومن الضياع للمجتمع وتبديد أمواله أن تعمل المصارف على الأخذ بيده في وقت قد يقع بعده في عسر جديد . وقد ضمن بنك إنجلترا ديون بنك بارنج ، وفي سنة ١٨٨٩ ضمن بنك فرنسا ديون بنك « كوتواردى سكنت » الذي كان يترتب على إفلاسه أثر بالغ في دوائر الأعمال وكذلك بنك « الريخ » بالنسبة لبنك « درسدنر » . وعلى العموم فإنه يصعب تعرف الحالات التي تستحق المساعدة من غيرها ، ولكن المصارف المركزية في مقدورها أن توقف الذعر المالى نظراً لحسن إدارتها ، ومقدرتها المالية لا تتورط في الأعمال المشكوك فيها .

علاقة الأسعار بالدورة الاقتصادية :

تكلّمنا فيما سبق عن الأموال التي تخلقها المصارف وعن علاقتها بالدورة الاقتصادية . ولا ريب أن هناك علاقة وثيقة أيضاً بين التغيرات التي تطرأ على هذه الأموال والتغيرات التي تصيب الأسعار . وقد بين أحد المؤلفين الأمريكيين وهو الأستاذ « كارل سيندر » بالإحصاءات هذه العلاقة ، فوجد أن سرعة

تداول النقود تتغير بدرجة واحدة وبقوة واحدة وفي اتجاه واحد مع التغير في حجم المعاملات التجارية . وعلى ذلك يرى أن العامل الوحيد الذي يؤثر على الأسعار في حالتى الارتفاع أو الهبوط هو مقدار الأموال المتداولة التى تخلقها المصارف . ويرى الأستاذ « بيجو » أنه لا يمكن الاعتماد على هذا رأى ، فهو لا يعتقد بأن العلاقة وثيقة بين سرعة تداول النقود وبين كمية المعاملات التى تحدث ، فقد تختلف في ظروف شتى . فإذا ساد التفاؤل بين رجال الأعمال فإن كمية المعاملات التجارية سوف تزداد تبعاً لهذا التفاؤل وبذلك تتعادل تلك الزيادة في المعاملات مع الزيادة في كمية النقود المتداولة ، ولن يكون لذلك أثر كبير في رفع الأسعار ، اللهم إلا أثراً ضعيفاً وفي نهاية الدورة الاقتصادية ، إذ يصبح مجال التوسع في الإنتاج ضيقاً فتتوقع أن تكون زيادة سرعة تداول النقود أكبر نسبياً من الزيادة في حجم المعاملات لتراكم المنتجات وبطء تصريفها .

ولكى يكون البحث أكثر دقة ، والنتائج التى يمكن الحصول عليها أكثر صحة ، قام الأستاذ « بيجو » بدراسة هذا الموضوع على ضوء الإحصاءات الإنجليزية ، فاعتمد على الأرقام التى استخرجها لقياس مقدار ما تخلقه المصارف من الأموال ، كما اعتمد في بحثه أيضاً على إحصائيات أسعار المجلة Sauerbeck ما بين ١٨٨١ و ١٩١٤ ، فوجد مصادفة أن مستوى الأسعار في هاتين السنتين واحد ، وأن مقدار الائتمان المصرفي قد بلغ في سنة ١٩١٤ ثلاثة أمثال ما بلغه في سنة ١٨٨١ ، فاستنبط من ذلك أن مقدار الزيادة السنوية التى تحدث في التغيرات الطويلة الأجل هي حوالى ٣.٤ ٪ تقريباً ؛ وبعد أن استبعد تلك الزيادة من هاتين الظاهرتين وجد أن حركة الأسعار تسير تماماً حركة الائتمان المصرفي ، إلا أنه لاحظ أنذبذبة الأسعار تختلف في شدتها

وقوتها اختلافاً بيناً عن مثيلتها في الائتمان المصرفي ، فيما يبلغ الفرق بين أدنى وأعلى حد للأسعار في المتوسط ١٠ ٪ وجد أن الفرق ما بين حركة الائتمان المصرفي ٥ ٪ تقريباً ، ومعنى ذلك أن الائتمان المصرفي ليس هو العامل الوحيد الذي يؤثر في الأسعار زيادة ونقصاناً ، بل هنالك عوامل أخرى لها أثرها في تغيرات الأسعار خلافاً لما وصل إليه Carl Snyder .

الأسعار:

وقد يختل الجهاز الاقتصادي العالمي نتيجة قيام حرب ضروس تضطرب بسببها المواصلات ، وتنطوى الدول على نفسها مجاهدة في أن تكفي نفسها بنفسها متبعة في ذلك سياسة الاكتفاء الذاتي ، ومن ثم يختل التوازن بين المطلوب من السلع والمعرض منها ، فترتفع أسعار بعض السلع ارتفاعاً كبيراً ، وتحلق في ارتفاعها ، وتتخلف نفقات الإنتاج عن هذا الارتفاع ، ومن ثم تصبح الهوة كبيرة بين الأسعار وهذه النفقات ، فتتضخم أرباح أرباب الأعمال ، وهذا بدوره يغري القدامى منهم على توسيع نطاق إنتاجهم إن كان هنالك طلب على سلعهم واستخدام عدد من العمال ، فإن توافر هذا العدد ، فانه قد يتم استخدامه دون أن يكون لذلك أثر كبير على مستوى الأجور ، وإذا ما كان هذا العدد من فئة معينة تمتاز بمهارة خاصة ، وعدد هذه الفئة قليل ، والمتعطلون منهم قلة كان لا بد أن يؤدي هذا إلى رفع أجورهم .

ويغري أيضاً هذا الارتفاع في الأسعار وتختلف نفقات الإنتاج عنها وتضخم الأرباح فريقاً من المنتجين الجدد بالدخول في حلبة الإنتاج ، ومن ثم يطلبون عمالاً ، فيزيد عدد المشتغلين ، ويقل عدد المتعطلين ، ويتوارى شبح البطالة كلما اتسع نطاق الأعمال الجديدة .

هبوط الدخل الحقيقي :

وينجم عن ارتفاع الأسعار أن يضار بعض الأفراد إذا لم يساجل دخلهم الحقيقي مثل هذا الارتفاع . ففي الوقت الذي ارتفعت فيه الأسعار الرسمية في مصر خلال سنى الحرب العالمية الثانية ارتفاعا بلغ ثلاثة أمثال ما كانت عليه قبل الحرب كما تدل على ذلك الإحصاءات الرسمية ، لم ترتفع الأجور الاسمية للعمال ارتفاعاً يمكنهم من الحصول على حاجياتهم المعيشية بالأسعار التي تباع بها في « السوق السوداء » ، تلك السوق التي قامت لعدم وجود نظام دقيق لمراقبة الأسعار وللقضاء على مثل تلك السوق . وقد جاء في تقرير بوليس مدينة القاهرة عن عامي ١٩٤٢ و ١٩٤٣ أنه قد بلغ عدد الجنائيات في عام ١٩٤٣ — ١١٨٢ جنائية ، وعدد الجنح ٨٧٨٦٣ والمخالفات ٢٠٨٤١٣ أى أن المجموع الكلى بلغ ٢٩٧٤٥٨ ، وهذا يزيد بنسبة ٦٨١ ٪ عن عام ١٩٣٣ . وتفسيرنا الاقتصادي لمثل هذه الظاهرة ، وهى الزيادة في الإجرام في هذا الوقت الذي كادت تنعدم فيه البطالة وينفصح ميدان العمل لكل راغب فيه وقادر عليه ، بسبب تلك الحرب — تفسيرنا الوحيد لتلك الزيادة في الإجرام في هذا الوقت عنها في الوقت الذي اشتدت فيه الضائقة المالية وتفشيت فيه البطالة بين العمال ، هو أن الدخل الحقيقية لبعض الأفراد لا تفي بحاجاتهم المعيشية ، ومن ثم يضطرون بحكم الظروف إلى الانحراف عن الطريق السوى ، ومن ثم يلجأون إلى الإجرام ، وليس أدل على ذلك من تعدد حوادث سرقات الملابس ، تلك السلع التي عز على أصحاب تلك الدخل الحصول عليها .

شكل رقم (١)
الدورة الاقتصادية

وإليك رسماً يمثل الدورة الاقتصادية ، موضحاً كيفية حدوثها . ولعلك بما سبق من شرح تعرف ما يدفع تلك العجلة لإتمام دورتها واستئنافها وأثرها في البطالة .



مراحل الدورة الاقتصادية

- | | |
|--------------|----------------------|
| ١ : ركود . | ٥ : مغالة في الثقة . |
| ٢ : انتعاش . | ٦ : مضاربات . |
| ٣ : تفاؤل . | ٧ : أزمة . |
| ٤ : رخاء . | ٨ : ضائقة . |

النظرية الحديثة في الدورة الاقتصادية (٧)

دور الاستثمار:

يشاهد في الحياة العملية أن حجم الاستثمار يأخذ في الزيادة تدريجاً عند بدء عهد الرواج كما هو منتظر ، حيث يتفاهل المنتجون ويزداد ميل منتجي الصناعات الرأسمالية إلى توسيع نطاق إنتاجها ، ومن ثم يدعو هذا التوسع إلى زيادة الطلب على العمال المشتغلين بها فيزيد حجم العمالة ويزداد معه طلب هؤلاء العمال على سلع الاستهلاك . وهذا من شأنه أن يؤدي حتماً إلى سريان روح النشاط ، وازدياد الأرباح على هذا النحو يتفاهل المنتجون وتجيش في نفوسهم الآمال ويتوقعون اطراد تقدم الظروف المواتية التي تغريهم وتحفزهم على زيادة إنتاج سلع الاستثمار . ومن ثم يزيد الطلب على الآلات والعدد الجديدة لإنشاء مصانع جديدة . وكل نشاط في الاستثمارات تصحبه حتماً زيادة الطلب على العمال ، كما تتبعه زيادة في قائمة الأجور وزيادة الدخل الأهلي وزيادة في الإنفاق على سلع الاستهلاك . ومن ثم يؤدي ذلك إلى زيادة معدل الربح مرة ثانية فيدب النشاط في نفوس المنتجين ويشتد تفاؤلم فيقومون بأعمال جديدة ، وهكذا تستمر حركة الاستثمار في ازدياد مستمر يشعر بالدوام سنين عديدة .

ومعلوم أن سلع الاستثمار تعمر طويلاً ، فما ينتج منها اليوم فقد يظل مدة

(١) نقول مسز روبنسن في مؤلفها "Introduction to the Theory of Employment" « إن النظام الاقتصادي الحاضر لا يستطيع أن يجد دواماً عملاً مستمراً للراغبين فيه ، ويعتبر هذا العجز أكبر مساوئ هذا النظام . وليس بعجيب في مجتمع لا يقسم بالثبات والاستقرار أن يكون كل شيء فيه حركة دائبة دائمة ، فحركة التجارة والأعمال لا يقر لها قرار يتناوبها الرواج والكساد من آن لآن . ولعلك تدرك أن تلك العجلة تمر بأربعة أدوار متعاقبة لإتمام دورتها وأولها دور الاستثمار » .

قبل استعماله ، وما نستهلكه اليوم قد يكون من إنتاج بضع سنين خلت . وعليه
فحجم الاستثمار يتزايد تدريجاً سنة بعد سنة . وعلى هذا فرج المستثمرين القدامى
يغري غيرهم من المستثمرين فيدخل الميدان مستثمرون جدد ، تؤدي المنافسة
بينهم إلى نقص مستوى الأرباح العام ، وبالتالي يأخذ حجم الاستثمار الكلى في
التناقص تدريجاً .

وتفسيرنا لهذه الظاهرة : نفرض أنه لو كان حجم الاستثمار في عام يساوى
حجم الاستثمار في عام آخر ، لكان مستوى التوظيف ومستوى الدخل والاستهلاك في
العام الثانى مثله كالعام الأول ، فإذا اختلف التوازن وزاد حجم الاستثمار عن الاستهلاك
سنة بعد أخرى ، ترتب على ذلك زيادة سلع الاستثمار لنقص ما يستهلك منها عما
ينتج منها ، وعندئذ تقوم المنافسة بين المستثمرين فيقل ربحهم ، وتبعاً لذلك يتغير
تقديرهم للمستقبل وتفترع عزمهم ، وعندئذ يأخذ الاستثمار في التناقص تدريجاً حتى
يصير حجم الاستثمار في العام الثالث مساوياً لحجم الاستثمار في العام الثانى .

وإذا ما أخذ حجم الاستثمار في التناقص يرى المستثمرون أن لا فائدة ترجى
لهم في التوسع في الاستثمار لنقص الطلب على السلع ؛ وسرعان ما تبدأ حركة
الاستثمار في اتجاه نزولى له ، بظواهره المعروفة ؛ إذ يقل الطلب على العمال وتبعاً
تزيد البطالة وتتفاقم حدتها كلما نقصت أرباح المستثمرين ، ومن ثم يقل مقدار
ما يصرف على سلع الاستهلاك وتهبط حركة نشاط الأعمال والأرباح تبعاً ،
ويتوالى هبوط الاستثمارات إلى حد يخاله المرء حلقة لانهاية لها .

ولو أن هذه الحركة النزولية في الاستثمار مرجعها أن سلع الاستهلاك تعمر
طويلاً ، إلا أنها لا تخلد ومصيرها البلى ، وسيأتى يوم قصر الزمن أو طال ينضب
فيه معين الاستثمار . فإذا حدث حادث لم يكن في الحسبان ، كطلبات جديدة
أو اختراع آلات جديدة سرعان ما يستخدمها المتبحرون ، فيستعاض عن القديم

بالجديد من الآلات . وزيادة الربح منها يشجع المنتجين على طلبها ، فتشيع موجة
التفاؤل بين المنتجين وتأخذ حركة الإستثمار في الزيادة
وهنا يبدأ الدور من جديد وهكذا دواليك . هذا هو دور الاستثمار ولعله
أهم دور في الدورة الاقتصادية .

دور الإنفاق على سلع الاستهلاك :

الإنفاق في ذاته لا يعتبر مستهجناً بشرط أن لا يتعدى الحدود . فإذا جاوزها
صار شراً ، ونشأت عنه الدورة الاقتصادية بظواهرها المعروفة ، رواج يعقبه
كساد فيحدث مثلاً خلال الرواج ، رخاء يؤيده ارتفاع أسعار الأوراق المالية
في البورصة ، الأمر الذي يجعل أصحابها ينفقون عن سعة نسبة أكبر من دخلهم
على سلع الاستهلاك ، ظناً منهم أن عهد الرواج هذا سوف لا يقف عند حد ،
وأن حركة الاستثمار تدر عليهم ربحاً يعوض زيادة الإنفاق والإقلال من الإدخار
كلما زاد حجم الاستثمار . ويحدث النقيض إذا ظهرت بوادر الكساد بانخفاض
أسعار الأوراق المالية ، حيث يتحول تفكير المستثمرين فتشبط عزيمتهم ويقل
مقدار ما ينفق على سلع الاستهلاك ، ولا ريب أن المغالاة سواء خلال الرواج
أو الكساد ينشأ عنها تقلبات حادة في الأسعار .

دور التوقع :

يلعب توقع المنتجين دوراً هاماً يؤثر على سير أعمالهم ، وهم ليسوا معرضين
للعدوى النفسانية فحسب ، بل إنهم أيضاً يقومون بأعمالهم على تقدير الربح أو
الخسارة المنتظرة ، لا على أساس الأسعار الجارية فقط . وإنما على حالة السوق
المتوقعة . فإذا ظن هؤلاء أنهم مقبلون على عهد رخاء وأخذت الأسعار في الارتفاع
فزادت أرباحهم ، عندئذ تطمئن نفوسهم لهذه الحالة ، يأخذون في تقدير

الأرباح المستقبلية على اعتبار أن الأسعار سترتفع وأن الأرباح سوف تزيد، فيكثر طلب هؤلاء المستثمرين على سلع الاستثمار ويحدث عكس هذا إذا قدر أن الأسعار أخذت في الانخفاض فيقدر المنتجون الأرباح المنتظرة على أساس اطراد هذا الانخفاض فيكفون عن الشراء بتاتاً أو يقللون طلباتهم من سلع الاستثمار.

دور سعر الفائدة :

تؤثر تغييرات سعر الفائدة سواء كانت تفاعلاً أو انخفاضاً في اتجاه مضاد لحركة الاستثمار ، إذ المشاهد عملياً أنها تلطف من شدتها . وعندما يهبط مستوى النشاط الاقتصادي ويتبعه نقص الطلب على النقود يتجه سعر الفائدة إلى الانخفاض . وهذا من شأنه أن يخفف من حدة تقلبات الاستثمار عما لو كان سعر الفائدة يظل ثابتاً .

وعندما يصل الكساد إلى الحضيض يستأنف الرواج من جديد . وعلى العكس من ذلك إذا زاد النشاط الاقتصادي لاسيما إذا لازمه ارتفاع الأجور وزيادة الطلب على النقود التي ينجم عنها رفع سعر الفائدة . ومن ثم يضع حداً لحركة الاستثمار الصعودية ويقصر موجة الرخاء . وهكذا نرى أن تقلبات سعر الفائدة تسير في اتجاه مضاد لحركة الاستثمار وتخفف من عنف ذبذبة الحالة الاقتصادية .

هذه التقلبات التي تصيب الهيكل الاقتصادي في دولة ما ، قد يتردد صداها في العالم الخارجى سواء كانت رواجاً أو كساداً . فإذا حدث الرخاء في بلد ما ، فالمشاهد أن زيادة النشاط فيها يظهر أثرها المباشر على طلب السلع الأجنبية فتزيد صادراتها وبالتالي تروج التجارة بين الدول . كما قد يحدث العكس إذا أصيبت دولة بكساد ، فإن الأمر يتعدى البلاد الأخرى ، وبخاصة إذا كان بينها وبين جيرانها معاملات تجارية .

٣ تدهور الكفاية الصناعية لدى العمال واثرها في البطالة :

منذ الانقلاب الصناعي والعالم يزخر بمشروعات كثيرة للتجديد الصناعي في جميع مناحيه ، إذ تطبق أحدث طرق الإنتاج الفنية وتستخدم المستحدثات الآلية فيها على نطاق واسع . ولا ريب أن التوسع في الأساليب العلمية قد يؤدي إلى الاستغناء عن العمال كما كان الحال في إنجلترا ، إذ كان من نتيجة استخدام الآلات في الزراعة أن نقص عدد المشتغلين بها من ١٠٨٧٠٤٤٤ في سنة ١٨٥١ إلى ١٠٣٩٤٠ في سنة ١٩٠١ ، وهذه حالة تؤذيهم في الصميم وتجعلهم أكثر حساسية على مدى الأيام ، ولو أن الأخذ بالتنظيم العلمي « الرأسمالية » ينجم عنه وفر كبير في العمليات الصناعية ونقص في نفقات الإنتاج ، إلا أن الصناعات التي تتخذ هذا النظام كثيراً ما تضطرها الظروف إلى تحديد كمية الإنتاج بدلاً من التوسع فيه بل إلى تقسيم مناطق البيع وذلك بناء على اتفاقات المنتجين للمحافظة على مستويات أرباحهم والقضاء على ما تجره المنافسة بينهم من ضياع . وهذا من شأنه أن يساعد على تفاقم البطالة وتفشيها بين العمال ، وبهذا يصبح الطلب على العمال في تغير مستمر تبعاً لما يحدث في الأوضاع والأساليب الصناعية من تغير . فالعمال الذين حذقوا صنعة ما ومارسوها طويلاً سرعان ما يجدون أنفسهم غير أكفاء للوضع الجديد وتنقطع صلتهم بصناعتهم الأصلية ، فيولون وجوههم شطر أعمال جديدة قد لا تلائمهم ، وقد يتعذر عليهم مزاوتها لتدهور كفايتهم الصناعية الناشئ عن التقدم الصناعي واستخدام الأساليب الحديثة ، فيصبحون متعطلين ويصح قول جون استورت ميل فيهم : « هؤلاء قد ضحوا بأنفسهم من أجل أبناء وطنهم والأجيال المقبلة » .

التقدم الصناعي الحديث واثره في تعطل العمال :
قد تؤثر الأساليب الحديثة في ميدان العمل في بعض الصناعات فتتمو وتزدهر ،

على حين أن تنحط بعض الصناعات كما حدث في إنجلترا ، إذ في الوقت الذي تقدمت فيه الصناعة اضمحلت الزراعة . وقد يكون لإدخال المستحدثات في الصناعة أثر في زيادة المتعطلين ، إلا أنها لا تعتبر زيادة مزعجة إذا قورنت بالنسبة التي كانت قبل اتباع الأساليب الفنية ، كما كان الحال في إنجلترا بالنسبة للصناعات التي تناولتها التغيرات العنيفة في فجر الثورة الصناعية .

وقد يكون تفوق بلد في صناعة معينة بسبب أخذها بالمخترعات الحديثة مما ينجم عنه تعطل عدد من عمال هذه الصناعة في بلد آخر إذا ما تغيرت ميول المستهلكين فيها ، كما حدث بالنسبة إلى صناعة الحرير في إنجلترا عندما تقدمت هذه الصناعة في الصين ، وحازت منتجاتها قبولا لدى البريطانيين .

وأحيانا يكون التعطل راجعاً إلى ظهور صناعة جديدة تحل محل صناعة أخرى كقيام صناعة النقل الآلي محل « النقل بالعربات التي تجرها الخيل » . فقضى هذا الإحلال على جميع الصناعات المتصلة بالنقل بالعربات « كصناعة السروج وأدواتها » و « سياسة الدواب » وكذا كان إحلال « الكهرباء » في الإضاءة محل المصابيح الغازية والشموع ، إذ العمال الذين كانوا يقومون بمختلف الأعمال المتصلة بصنع المصابيح والشموع أصابهم الضرر ، وتعرضوا لشروط البطالة . وهذه شكاية طالما ردها العمال في فجر الثورة الصناعية . وأحياناً أخرى يكون التعطل سببه ظهور المنافسة بمنافس غريب كما حدث بالنسبة لصناعة « الحياكة » في إنجلترا التي لاقت منافسة أجنبية يوماً ما ، كما يكون التعطل سببه هجرة الصناعات من منطقة لأخرى . وقد يسر استخدام الآلات العمل للنساء والأولاد في بعض الصناعات التي ما كان يتسنى لهم العمل فيها لولا الآلات ، ومن ثم قد حلوا بدورهم محل الرجال فتعطل عدد من هؤلاء الآخرين .

والتغيرات الفنية الطارئة على الإنتاج في شتى صورته كثيراً ما يفقد بعض العمال موارد أرزاقهم بسبب إدخالها ، ولكن على الرغم مما يحدثه هذا التطور من الآثار السيئة التي أدت إلى انتشار البطالة بين العمال وإنزال الفاقة بهم ، فإن فائدته للمجتمع لا تنكر وبخاصة طبقة العمال لأن استخدام المستحدثات الآلية يسير سيراً حثيثاً ، وفي استطاعة العمال أن يتدربوا عليها تدريجاً ، لأن الآلات لا تفقد العامل عمله قطعاً ، فالعامل الذي تسرحه الآلة في مصنع سرعان ما يجد عملاً له في مصنع آخر ، وليست الفترة القصيرة التي يقضيها في تدريبه على العمل الجديد كثيرة الشأن عظيمة الأهمية في أمر البطالة ، لأن زيادة إنتاجها يهيئ الفرصة لعدد أكثر من ذي قبل إذ الفائض من دخل الأفراد قد يستخدم في إنشاء مشروعات جديدة ، غير أن هذا الإجراء لا يحدث قبل فترة معينة يتعرض خلالها العمال للتعطيل . ولهذا ليس بعجيب أن يكون للتغيرات الفنية أثر سيئ بين العمال ، ولكنه ليس بذى شأن يذكر في إحداث تعطيلهم ، لأن سبب تعطل العامل ليس حرمانه من عمله السابق ، وإنما علته أنه لا يجد عملاً آخر ، ومن الجائز أن يقذف العامل من عمل اختاره لنفسه واعتاده منذ صغره ويجد أمامه عملاً غيره وإن كان لم يتعوده .

فلا يكون حرمانه من عمله سبب تعطله ، وعلى هذا إذا وجد فريق من العمال متعطلاً كان لزاماً علينا أن نبحث عن سر تعطله . على أنه من المقرر أن الطبقة العاملة معرضة لفترات تعطل من وقت لآخر تبعاً لتفاوت أوقات الكساد والرواج . وحينئذ يكون السبب في هذه التقلبات التي يتعرض لها العمال من وقت لآخر ما ينتاب العالم من موجات الرخاء والكساد .

وعندما تكتظ سوق العمل بالعمال ولم يوفق هؤلاء الذين لفظتهم تلك السوق إلى أعمال منتظمة ، فإن علة البطالة هي الكساد لا التغيرات الفنية . وحينئذ لا يجب أن يحول بخاطر باحث — علاجاً لمشكلة البطالة — القضاء على «الأوضاع الصناعية الحديثة بتاتا» إذ حياة الصناعة ونماؤها متوقفان على مدى التطور واستمرار التجديد فيه بكل ما في الكلمة من معنى .

والنقطة الشائكة في معالجة البطالة ليست الجود الصناعي والوقوف ضد التجديد فيه بحجة أنه من أسباب تعطل العمال ، وإنما الأهم من هذا وضع « سياسة حكيمة » ينتهجها قادة الصناعة وأرباب الأعمال على أن تكون تحت إشراف وتوجيه الأداة الحاكمة ، ويكون هدفها التيسير في فترة الانتقال ليعملوا على سرعة إغاثة المتعطلين بتوفير العمل لهم في نواح أخرى . غير أن هذه مسألة يقتضى تحقيقها أن تكون مناحى العمل من المرونة وسهولة التحول بحيث تسير التطورات الاقتصادية .

وقد تكون الظروف الاقتصادية مواتية ، ورغم ذلك لا يجد المتعطل عملاً بسبب عدم إلمامه بالجهات التي هي في حاجة إليه ، أو لأنه لا يكيف نفسه لحاجة العمل تبعاً لمقتضيات الظروف والأحوال . فالسبب المباشر في هذه الحال اضطراب سوق العمل وعدم تنظيمه ، ولأنه إذا احتاج رب العمل إلى عامل ، أو العامل إلى عمل تعذر على كل منهما الاتصال بالآخر ومعرفة رغبته بعد اتساع العمران وتنوع الأعمال ، واختلاف الحاجات ، وتفاوت الكفايات . وعلى ذلك لا يصح اعتبار طلب العمل طلباً بصفة عامة ، وإنما هو طلب من نوع معين ومستوى معين . كذلك لا يكون عرض العمال عاماً ولكن من نوع معين وكفاية معينة . ومعلوم أن الأعمال كثيرة متنوعة ومن درجات مختلفة . فإذا تقدم عامل للعمل ، ولم يشع

رغبة رب العمل تعرض للبطالة حتماً ، لأن نقص التوجيه الصناعى وسوء إدارة ظاهرة مشاهدة فى محيط العمل . فأحياناً يكون الطلب فى جهة والعرض فى جهة أخرى ولا سبيل لتلاقيهما فى الوقت المناسب ، وأحياناً يكون طلب أرباب الأعمال لنوع معين من العمل مغايراً لما يعرض عليهم من كل الوجوه . ولكن هذا لا يحول دون العوامل الاقتصادية أن تعمل عملها لإعادة توازن الطلب بالعرض كما ونوعاً فى المدى الطويل . وفى خلال هذا الزمن لا يخلو الحال من اضطراب سوق العمل وفقدان توازنه . ومن العوامل المساعدة على إعادة التوازن وتلطيف أزمة البطالة هجرة العمال الداخلية بين المراكز الصناعية المتماثلة لا بين الصناعات المختلفة . وإذاً يمكن حصر عوامل التوازن فى سوق العمل فيما يأتى :

عوامل فقدان التوازن فى سوق العمل ثلاثة :

١ — ضعف الكفاية الصناعية عند الطبقة العاملة . فالمتعطّل الذى قذفته سوق العمل خارج محيطها بسبب التغيرات الفنية الطارئة يصبح هو وحديث السن سواء فى العمل ، إذا ما رغب فى عمل جديد ، بل أقل منه مرونة وملاءمة . وقد تحول الظروف العائلية بينه وبين التنقل من مكان لآخر للبحث عن عمل غير أن التقدم فى السن لا يعتبر سبباً أساسياً فى التعطل ، إذ كثيراً ما نرى فى الحياة العملية أن المسنين من الرجال ، لخبرتهم ومرانهم ، أكثر تحملاً وأقدر على العمل وتحمل المسئوليات من حديثى السن . على أن كفة الترجيح بين هؤلاء وأولئك تتوقف لحد ما على نوع العمل من حيث السهولة والصعوبة ، فإذا تساوىا فمن رأى أن الكفة الراجحة تكون فى جانب المسن ، على أن هناك عاملاً آخر مرتبطاً بضعف الكفاية الصناعية ألا وهو الصحة ، فالعامل القوى أقدر على العمل وأكثر إنتاجاً من العامل الضعيف الذى تنتابه الأمراض من وقت لآخر ، ومن ثم

لا يستطيع أن يثابر على عمل دائم ، ويظل هو وأمثاله على « هامش الصناعة »
يتقرب الفرص دائماً .

٢ — التعليم الفني : لنقص التعليم الفني أثر محسوس في أزمة البطالة ،
وبالتالى في فقدان التوازن بين عرض وطلب العمال ، لأن التنظيم العلمى الحديث
يقوم على تقسيم العمل والتخصص فى عمليات الإنتاج المختلفة ، فيقوم كل عامل
بعمل معين يجيده حتى لا يتعرض للبطالة حيناً بعد حين كما هو مشاهد بين العمال
الذين لا يتخصصون فى أعمال معينة فيظلون عمالاً احتياطيين لا يلجأ إليهم إلا
عند الحاجة . فهم آخر من يدعى إلى العمل إذا راجت الأعمال وأول من يستغنى
عنهم إذا كسدت الأعمال .

٣ — موارد الإنتاج ومقدرتها على امتصاص الفائض من العمال : لاشك
أن موارد العمل كثيرة متنوعة ومجال العمل فيه متسع . إلا أن مقدرة أرباب
الأعمال على إجابة طلب الراغبين فى العمل متوقفة على نوع العمل وقابليته
لامتصاص هذا العدد وملاءمتهم للعمل واستعدادهم لمسايرة التطور فيه . والنشء
الحديث عنده الاستعداد والمرونة والطموح ولا ينقصه إلا حسن التوجيه
والإرشاد ، فهم أكثر رواجاً من المتقدمين فى السن . وحسن مآل العالم
متوقف على جهود العمال وتعدد وجوه التثمين واطراد الاختراع ، فإنه إن قضى
على صناعة وجد فى الصناعة الجديدة ميدان لمن كان يشتغل فى تلك التى قضى
عليها ، وهامى ذى صناعة النقل بالعربات تيسر لعمالها أن يجدوا عملاً مشابهاً ،
عندما برزت السيارة الآلية ، وذلك فى صناعة أثاث السيارات بدلاً من صناعة
السروج وهكذا .

ومع كل هذا فهناك حالات فردية محضة تستدر العطف ، كحالة من قضى

زهرة عمره في عمل فإذا ما خرج منه ضاقت أبواب الرزق في وجهه . وهذه آخر حالات التعطل وغالباً ما تؤدي إلى حالة فقر . وما أوصل مثل هذا العامل إلى هذه الحالة التعسة إلا أنه لم يتعود البحث عن عمل وليست له علاقات شخصية مع أرباب الأعمال والمقدمين الذين يقدمون له المساعدة الكافية إذا فقد عمله السابق .

٤ — العامل الشخصي وأثره في البطالة :

ما زال العلماء جد مختلفين في تعريف الشخصية وتفسير كنهها وسبر غورها ، ولكن اختلافهم هذا لا يمنعنا من أن نعرفها تعريفاً إن لم يكن دقيقاً شاملاً ، فهو أقرب إلى الدقة ، فنقول : إنها مجموع الصفات والمزايا التي يتصف بها الفرد من خلقية وعقلية وجسمية ، وتتوقف في قوتها وضعفها على مدى تأثيرها في المجتمع . وهي تختلف باختلاف الأفراد بينما يتصف إنسان بأنه قوى الشخصية على حين يتميز الآخر بأنه ضعيفها ، فكل ينفرد بشخصيته التي تميزه عن غيره . والشخصية تولد ولا تكتسب إلا أنها تنمو أو تضعف على حسب ما هي لصاحبها من ظروف وما يحيط به من بيئة . وقد تؤهل الشخصية صاحبها لأن يحتل مكاناً علياً في المجتمع الذي يعيش فيه ، وقد تقف به ، وقد ترجع به القهقري .

وليس مجال بحثنا هذا الشخصية الاجتماعية وأثرها ، ولكن ما يهمننا في نطاق هذا البحث هو « الشخصية الصناعية » . ونقصد بها الاستعداد الشخصي لمزاولة عمل صناعي معين ، وما يتصف به العامل من صفات تجعله مرغوباً فيه لدى أرباب الأعمال كالجد والاستقامة والاستعداد العقلي والجسمي . فالعامل الذي يجعل نصب عينيه هدفاً معيناً بالذات كأن يرفع من مكانته الاجتماعية مثلاً يعمل

دائماً مجداً لبلوغ غايته والوصول إلى ذلك الهدف . ويجعله أملاً هذا راغباً في العمل الذي يؤديه . والرغبة في العمل ترفع من شأنه وتحبب إليه المثابرة والإقدام والنشاط ثم إن ما يشعر به العامل من واجب القيام بعمله خير قيام من أهم ما ييسر له سبل النجاح ، ومن أهم المميزات التي تجعله مرغوباً فيه ، بل تجعله آخر من يضحى به ويستغنى عنه إذا ما وقعت الضائقة . ويجدر بنا الآن أن نتساءل عن العامل الشخصي في البطالة .

وتوضيحاً لذلك نقول : إنه إذا دعت الظروف الاقتصادية إلى الاستغناء عن عدد معين من العمال وإيثار غيرهم بالبقاء ، فإن الذي يعين هؤلاء العمال الذين يبقون داخل المصنع إنما هو شخصية العامل وما يتصل بها من صفات يمتاز بها دون سواه تجعله أثيراً عند رب العمل فلا يفرط فيه ، فمن كملت شخصيته الصناعية يبقى ، وأما من ضعفت عنده هذه الشخصية يتعرض للبطالة ، ويكون أول من يستغنى عنه .

ومن أهم مظاهر ضعف الشخصية الصناعية :

ضعف الأخلاق وعلاقته بعدد المتعطلين :

في كل مجتمع أفراد أصحاء الأجسام كما يبدو من مظهرهم ، ولكنهم لا يرغبون في العمل ، ومن ثم لا يعتبرون من أفراد العاملين لأنهم كسالى ، ولا يصح اعتبارهم في عداد المتعطلين لأنهم ما كانوا يؤدون يوماً عملاً ما وخرجوا منه ، ولكنهم من غير شك يكونون قدوة سيئة يتطلع إليها عمال ربما انخرطوا في سبيلهم وانخرطوا في سلوكهم مستمرين الراحة لا يهتمون بالبحث عن عمل ، فيكثر بذلك عدد المتعطلين ، وما السبب في ذلك إلا ضعف الأخلاق والعدوى التي سرت من أولئك الكسالى المجرمين وأمثالهم التائبين والمتسكعين في

الطرقات والذين يغشون المحال العامة ، تراهم مشغولين طيلة وقتهم بما يضر ولا ينفع ؛ هم داء المجتمع وعلته ، مثلهم مثل المرضى والعجزة والمجانين : هؤلاء مرضى الأجسام وأولئك مرضى العقول ، انحرفوا عن الطريق السوى فضلوا السبيل مفضلين حالة السقوط في الإجرام والخمول والغواية على حال الجد والعمل . ولسنا هنا إزاء البحث عما إذا كانت هذه الأمراض الأخلاقية موروثية أو طارئة ، علاجها يسير أم عسير ؛ وإنما من الجائز أنه إذا سنحت الفرصة للمجرم أن يرجع عن غيه إلى عمل شريف ، أو إذا نبذ الخامل حالة الكسل وتغلب عليها سمت نفسه إلى الفضيلة وتحمل المسؤوليات .

ولكن هذا بعيد الاحتمال ، فإزالت السجون والإصلاحات تعج بالمجرمين وفاسدى الأخلاق ، وما زال عدد المتعطلين فى ازدياد مستمر ، وكلما ضعف الوازع الأدبى وقل الشعور بالقيام بالواجب ، ضعفت الأخلاق وانحط مستوى الكفاية الصناعية .

ويوجد فى كل مجتمع طبقات ضعاف الأخلاق :

أولاً — أسفل طبقات الهيئات الاجتماعية : هناك فريق وصيع ، منحرف ، يسلك طريقاً معوجاً ، لا يكدر ولا يجد باحثاً عن عمل يرتزق منه ، بل يعيش على حساب غيره . هؤلاء نشأوا فى بيئة حقيرة كونت لهم شخصية ضعيفة : هى شخصية الإجرام والتشرد ، لم تحملهم تبعات ، بل سهلت لهم وأثارت فيهم حب الإجرام والاستخفاف بالأمر ، هؤلاء فى الغالب لا يتأثر مصيرهم بالتغيرات الصناعية لأنهم عالة على المجتمع .

ثانياً — يوجد فريق من الناس يدل مظهرهم على أنهم يرغبون فى العمل وباطنهم غير ذلك ، وإذا رغبوا فيه فرغبة مؤقتة لأنهم لا يستطيعون مزاولة أعمال

مستديمة ، وغالباً ما ينزعون بطبيعتهم إلى طبقة الطفيليين ، كما أن طبقتهم تغذى باستمرار من أفراد الطبقة الصناعية العاملة . وكما أن عدد المجرمين يزيد في وقت الكساد كذلك يزيد عدد المتسولين إبانه .

ثالثاً — يوجد من بين جميع طبقات المجتمع أفراد ينزعون بغريزتهم إلى التهاون والانغماس في شتى ضروب الإسراف المؤدية إلى زيادة عدد المتعطلين . وهذه ظاهرة إن دلت على شيء فلا تدل إلا على نقص في الطبيعة البشرية . فإذا أمكن استئصال شأفة هؤلاء الطفيليين ومن على شاكلتهم من المجرمين والمتسولين وتطهير المجتمع منهم ، أمكن ارتقاء المستوى الأخلاقي بين الناس ، وبذلك يقل عدد المتعطلين سواء كان تعطلهم طوعاً أو كرهاً . ولا علاج لأزمة البطالة الناشئة من ضعف المستوى الأخلاقي إلا الحث على التمسك بالفضيلة وبث روح النظام بين الأفراد وتعويدهم الجِد والنشاط ، وفضيلة القصد وتحمل المسؤوليات ، وبذلك يستقيم الحال ويصلح مآل الناس ويقل عدد المتعطلين ، لأن ارتقاء المستوى الأخلاقي في شتى مظاهره يصون النفس عن الوقوع في أخطاء تجر مرتكبها إلى شرور ، تقوده إلى إجرام يؤدي إلى البطالة ، وقد يكون خلو الفرد من عمل مع ثرائه مفسدة له ، أى مفسدة (١) .

ويوجد بين العمال كافة ، حتى بين أبناء الحرفة الواحدة ، فروق شتى ، فيتنافون أفراد الحرفة الواحدة في درجات الكفاءة الصناعية ، فيوصف عامل دون آخر بالقوة والسرعة والفهم والمهارة الفنية . ويوصف عامل آخر بالمتابعة والنظام والمواظبة والطاعة وحب التعاون وكل مامن شأنه أن يؤدي إلى استمراره

(١) يقول الشاعر :

إن الشباب والفراغ والجدة مفسدة للمرء أى مفسدة

في عمله ، على حين يوصف عامل ثالث بالملاءمة فيكون عنده المقدرة التامة على سرعة التحول من عمل لآخر . وليس هناك من لا يؤمن بوجود التباين في هذه الصفات وأثره في تحديد اتجاه حدوث البطالة ، فبينما نرى أن بعض العمال في أغلب الحرف يشتغلون على الدوام دون أن يتعرض دخلهم لنقص مطلقاً حتى في أصعب الظروف ، نرى البعض الآخر لا يشتغل إلا نصف الوقت المقرر أو لا يشتغل إلا مصادفة من وقت لآخر . على أن تفاوت العمال في المواهب والكفاءة الفنية حقيقة لا تقبل الجدل . ومن ثم كانت المنافسة مجحفة بالعمال أيما إجحاف مهما تكن بواعث نقص كفاءتهم . ولا يظهر أثر العامل الشخصي إلا خلال الكساد الاستثنائي ، حيث يجد أرباب الأعمال أن الظروف غير مواتية فيعمدون إلى تسريح العمال الأقل فائدة لهم من غيرهم ، وتختلف عملية الاستغناء هذه بدرجة الكساد ونوع وطبيعة الأعمال . فأحياناً تقضى الضرورة القصوى باستبقاء القليل من العمال الذين برزوا وأظهروا كفاءة ممتازة . ولكن إذا كان الكساد أقل حدة فلا يسرح من العمال إلا الذين تكون كفاءتهم الصناعية دون المتوسط ، وهؤلاء آخر من يدعون إلى العمل إذا راجت الأعمال وأول من يستغنى عنهم إذا كسدت الأعمال . ويعتبر أرباب الأعمال فترة الكساد فرصة سانحة للتخلص من العناصر الضارة ، كالكسالى ومن على شاكلتهم من المشاغبين غير المواظبين على أعمالهم ، ويرحبون كل الترحيب بخيرة العمال . وأقل العمال كفاءة يكونون عادة على هامش ميدان العمل انتظاراً له . وفي الواقع أن حظ أمثال هؤلاء رهن شهادة الرؤساء في حقهم ، فإذا كانت صحيفتهم بيضاء أمنوا شر البطالة ، وإذا كانت سوداء لازمتهم حتى في أوقات الرخاء .

والجدير بالملاحظة هنا أن العامل إذا عاودته البطالة من وقت لآخر واستمر

تعطله مدة طويلة فقد الكثير من صفاته الفنية ، لأن الفراغ يجعله يهيم في الطرقات متسكماً ، باحثاً عن عمل طيلة وقته . وحيثئذ يكون التعطل قد أضر بالعامل ضرراً آخر فوق حرمانه مورد رزقه وهو انحطاط مستوى الكفاية الفنية ، وبذلك يكون عرضة للاستغناء عنه بين حين وآخر . وتؤدي مشاهدات ثقة رجال الأعمال أن التعطل من بواعثه إذلال العامل وإفساد أخلاقه ووهن عزيمته وإضعاف شخصيته^(١) .

والأجدر بنا عند بحث موضوع البطالة ألا نستبعد هؤلاء الطفيليين الذين هم عالة على المجتمع . والذين لا يقومون بأعمال ثابتة ولا يتحملون مسؤوليات ، فهم على « هامش الصناعة » ؛ وغاية الأمر أنهم لا يرغبون في مزاوله أعمال منتجة لضعفهم الخلقى ، وكثيراً ما تقتضى الظروف طرد العامل من عمله لأنه غير أهل له ، أو لأنه غير راغب فيه . هذا ومن على شاكلته سلكوا طريقاً معوجاً ، تتسلط عليهم ، وترسخ عندهم عادات تجعلهم يرغبون في العيش على حساب غيرهم دون عمل أو جهد يبذلونه فيقعون في الإجرام . ومن ثم تقل الثقة فيهم ، ويفقدون عطف الجمهور عليهم ، ويلقون خارج محيط العمل ؛ فهم لا يشبعون رغبة أرباب الأعمال وعندئذ تشغل محالهم بآخرين . وتختلف حالة هؤلاء عن حالة من تقتضى الظروف الاقتصادية وقت الكساد إخراجهم دون غيرهم من العمل لعدم كفايتهم ، ومع ذلك تظل محالهم شاغرة . ومن هنا كان أثر العامل الشخصى في البطالة أساسه المفاضلة فمن لم يصلح لعمل منتج اعتبر غير صالح للعمل .

وقد جرى العرف بين الناس على إطلاق كلمة « غير صالح للعمل » على العمال سواء هؤلاء الذين يكونون على هامش ميدان العمل أو هؤلاء الذين يهيمون على وجوههم ويحصلون على قوتهم ، ولكن من طريق غير شريف . على أن

(١) ولقد صدق قول الشاعر:

لقد هاج الفراغ عليك شغلاً وأسباب البلاء من الفراغ

صلاحية الإنسان للعمل أو عدم صلاحيته ، تتوقف لحد ما على نوع العمل المطلوب إنجازه فقد يكون الشخص ماهراً في حرفته ، والعمل المطلوب إنجازه لا يوافقه مطلقاً ، ومن ثم فقد يكون غير أهل لهذا العمل ، فالعامل الذي لا ينتج ثمرة تساوى أجره في عمل ، قد يكون منتجاً في عمل آخر . وأحياناً يكون الشخص قادراً على القيام بالعمل وراغباً في الاستمرار في هذا العمل إلا أنه لا يوافق إلا لعمل لمدة معينة تطول أو تقصر على حسب حالته الصحية التي تمنعه من مواصلة عمل دائم . هذا العامل يمكن اعتباره صالحاً للعمل من ناحية ، وغير صالح له من ناحية أخرى على حسب الزمن . وأحياناً أخرى قد يقبل عامل أن يشتغل برغبة صادقة بشروط معينة ، ويرفض الشغل بتاتاً بشروط أخرى ، فمثل هذا العامل لا يعتبر متعطلاً إذا ما رفض العمل بالأجر العادي والشروط الجارية . كما يجوز أن يرحب رب العمل بعامل في ظرف معين ، ويرفضه بتاتاً في ظرف آخر . ويتوقف قرار العامل بالنسبة لمزاولة العمل أو إحجامه عنه ، لحد ما على ما ينزل بهؤلاء الذين لا يؤدون عملاً ، أو بعبارة أدق ما يصيب المتعطلين ، من شرور البطالة . كما يتوقف قرار رب العمل بالنسبة للعامل وصلاحيته للعمل وعدم صلاحيته على فرصة إمكانه الحصول على عامل خير منه يحل مكانه ، وعلى ذلك يرتفع ويهبط مستواه تبعاً لما ينتاب سوق العمل من تقلبات . ولهذا كان ثمة مجال للفرقة بين العمال غير الصالحين للعمل . وليست الفرقة بين هذا الفريق وغيره من المجتمع صعبة من الوجهة النظرية فحسب ، بل من الوجهة العملية أيضاً ، إذ أن كثيراً ما يتحول العمال من عمل لآخر ومن جهة لأخرى .

ضعف الكفاية الصناعية وأثره في إحداث البطالة :
يؤثر ضعف الأخلاق في حياة الفرد أثراً بيناً ، وهذا من أكبر بواعث إخفاقه . وأهم مظاهر تدهور مستوى الإنسان الخلق الخمول ، والخيانة ، وعدم الاستقامة ،

والمجون ، وترك العنان لنفسه دون أن يكون له من نفسه رادع . ولا ريب أن وجود هذه النقائص في شخص كاف لجعله غير أهل للقيام بأى عمل ، كما أنه لا يكون أهلا للعمل عند وجود بعض العيوب الفنية كفقدان روح الابتكار وعدم ملاءمته للأعمال . وقصر جهود العامل على حالة معينة تحد من نشاطه وتمنعه من مساهمة تغيرات الطلب الطارئة ، هذا العامل الذى اتصف بعدم الكفاية الصناعية يصبح هو وأمثاله فى عداد المتعطلين ويكونون على «هامش الصناعة» ولا تتاح لهم فرصة العمل إلا قليلا ، كما إذا هاجر عمال من مكان ما فإن الأيدي العاملة تقل فى هذا المكان ، أى يقل عرض العمال ، وترتفع أجورهم ، وحينئذ يجد من هم على هامش الصناعة عملا .

الفصل الثالث

خسارة المجتمع بسبب البطالة

آثار البطالة :

هـب عدد المتعطلين في مجتمع بنسبة ١٠ ٪ يقدر ١٢٠٠٠٠٠ر ١٢٠٠٠٠٠ عامل من عدد سكانه القادرين على العمل الراغبين فيه ، ومفروض أن أفراد كل مجتمع مطالبون بالمساهمة في العمل لخيره ، فإذا لم يوفق فريق منهم أن يقوم بواجبه في الإنتاج للجاعة التي يعيش معها ، لحقتها خسارة مادية من جراء تعطيلهم القهري . والخسارة هنا تقدر بالنقص الذي يصيب الإنتاج بسبب تعطيل هذا الفريق . فإذا كان عدد المتعطلين في مجتمع كما ذكرنا وأردنا حساب ما يتكلفه المجتمع بسبب تعطيل هؤلاء وجب علينا أن نأخذ في الاعتبار مقدار ما كان يستطيع أن ينتجه المتعطلون من السلع وما يؤدونه من الخدمات لو كانوا يعملون ، أو بعبارة أدق يقدر بقيمة هذه السلع والخدمات .

تقوم هذه السلع والخدمات الافتراضية التي كان ينتجها المتعطلون لو كانوا يشتغلون بمبلغ من النقود ، لا على اعتبار أنه فرق بين قيمة ما ينتجه المجتمع فعلا وبين القيمة الافتراضية التي كان ينتجها المتعطلون لو أتيحت لهم فرصة العمل . لأن زيادة الإنتاج قد تؤثر في مستوى الأثمان ، فتهدد قيمة الإنتاج النقدية ، وحينئذ يقضى المنطق السليم بتقويم الناتج الافتراضي لهؤلاء العمال على أساس مستوى الأثمان الجاري حينئذ ، لأنه أصح مقياس للموازنة بينه وبين القيمة النقدية الفعلية . وعلى هذا تكون خسارة المجتمع بسبب تعطيل العشرة في المائة من السكان تعادل نقص المنتج من السلع والخدمات مقدرة بالنقود . ولو أن

هذه الطريقة غير وافية لتقدير نفقة البطالة إلا أنها أسلم وسيلة . وتعطل العمال
ينجم عنه أيضاً تعطل رأس المال الممثل في العدد والآلات التي كان يشتغل بها
العمال لو كانوا يعملون ، ولهذا تعتبر خسارة على المجتمع أيضاً .

قلنا إن نفقة البطالة تقدر بقيمة السلع التي كان ينتجها المتعطلون لو كانوا
يشتغلون . والآن نبحت أثرها في المجتمع من حيث ما يصيبه بسبب حرمانه من
الإشباع ، الذي كان ينتج من استهلاك السلع التي كان ينتجها العمال المتعطلون لو
كانوا يشتغلون ، بصرف النظر عن العناء الذي يبذل في إنتاج تلك السلع ، أضف
إلى ذلك ما يقدم إلى هؤلاء المتعطلين في أثناء تعطيلهم من الإعانات التي يتلقونها
من الدولة والهيئات وثرأة الأفراد .

على أن حرمان المجتمع من الإشباع بإنتاج هؤلاء المتعطلين لا يوازن بما
تجود به أيدي الأغنياء المتخمين إعانة لأولئك المتعطلين .

بيد أن تقويم هذا الحرمان قد يكون عسيرا . وطبعي أن إنتاج العامل في عشر
ساعات أكثر من إنتاجه فيما لو اشتغل ثمانى ساعات ، وفي هذه الحالة تقدر نفقة البطالة
أو خسارة المجتمع بمقدار نقص إنتاج العامل في الساعتين اللتين لم يشتغلها ، على
أن هذا العامل استفاد فائدة شخصية إذا استجم واستعاد نشاطه بما يفوق أجره
في الساعتين ، وعلى هذا لا يكون هناك حرمان بالنسبة للعامل حتى ولو لم يلق
إعانة في البطالة . وكذلك لو أن هذا العامل بمحض إرادته لم يشتغل مدة أسبوع ،
فلا ريب أن الاستجمام الذي يحصل عليه خلال هذا الزمن يربى على الفائدة
التي تعود عليه لو اشتغل ، ولكن إذا استمر فراغه مدة أطول أصبح الفراغ
مؤلماً بعد أن كان سروراً يرغب فيه .

والمغزى الأدبي الذي يمكن استخلاصه من هذا البحث ، هو أن العلاقة بين
خسارة المجتمع من نقص الإنتاج ، وبين حرمانه من استهلاكه ، تتوقف إلى حد

كبير على مدى فترات البطالة التي يتعرض لها العامل من وقت لآخر ، فإذا كانت البطالة فترات قصيرة وموزعة على مدى السنة بحيث لا يتعرض العامل الواحد لأكثر من يوم واحد في كل ثلاثة أسابيع أو لأربعة أيام في كل ثلاثة شهور (عدا أيام العطلة الرسمية) فلا تعتبر مزعجة ، ولا ينجم عنها ضرر ، ولا حرمان للعامل وبخاصة إذا كان العامل في استطاعته أن يعمل حسابه مقدماً لأيام تعطله المنتظرة ، ولكن إذا امتد به التعطل مدة طويلة كانت خسارته كبيرة وكذا الحرمان . والمشاهد في الحياة العملية أن وقع البطالة بحرف بفريق من العمال أيما إجحاف ، على حين أن غالبية الطبقة العاملة لا تتأثر بها ، وإنما تصيب بشدة فريقاً معيناً فيهبى إلى الخضيض .

وقد أشار الأستاذ « بيجو » إلى إحصائية وزارة العمل البريطانية عن حالة البطالة كما هو مبين بالجدول الآتي :

النساء	الرجال		
	جميع الصناعات عدا الفحم	جميع الصناعات	
أقل من ثلاثة شهور	٥١١	٨٠٣٠٪	٨٠٣٠٪
ثلاثة إلى ستة شهور	٣٠٩	٣١٣٪	٢٩٥٪
ستة إلى سبعة شهور	١١٦٥	٢٠٩٥٪	٢٠٢٪
تسعة إلى اثني عشر شهراً	٥٥٥	٩٥	١٤٥٪
اثنا عشر شهراً فأكثر	٨	٢٣	٥٪

يبين هذا الجدول أن حوالي ثلثي عدد المتعطلين كانت مدة تعطله أكثر من ثلاثة أشهر عدا المتعطلين في مناجم الفحم . وأكثر من ثلث المتعطلين كانت لمدة ستة أشهر . أما النسوة المتعطلات فحوالي نصفهن كان متعطلاً لمدة أكثر من ثلاثة

أشهر ، وخمسين كان لمدة ستة أشهر . (هذه الإحصائية عملت في ١٨ مارس

سنة ١٩٢٩ ، ١٦ سبتمبر سنة ١٩٢٩) .

رأينا أن أثر البطالة المباشر ليس بذى شأن يذكر ، إذا كانت فترة التعطل قصيرة والعامل في مقدوره أن يأخذ عدته ويعمل حسابه لغده . أما إذا امتد به العطل لمدة طويلة فإن الضرر يصبح جسيماً ، إذ يكون لها رد فعل ضار على مواهبه العقلية والفنية فتضمحل مهارته لاقطاعه طويلاً عن العمل ، إذ يفقده ميزة التعود على العمل وإتقانه وينحط مستواه وينتج عن ذلك استكانته وعدم اعتماده على نفسه ، وخصوصاً إذا وجد العامل في التأمين ضد البطالة سبيلاً للعيش . فإذا ما أتيحت للمتعمل فرصة العمل ثانية كان غير صالح للعمل فتتخبط آماله ويتطرق إلى نفسه وذويه اليأس والفساد ، ويعيش في جو ضار جره عليه التعطل . أما إذا لم يلق العامل إعانة بطالة خلال تعطله فإن دخله يتعرض حتماً لنقص يحرمه وعائلته بعض حاجيات المعيشة ، إن لم يكن كلها ، وهذه أشد حالات البطالة خطراً . وكثيراً ما تكون هذه الظاهرة سبباً في زيادة الجرائم ، فترتفع نسبة القتل بسبب الضيق المالى إذا تفشت البطالة ؛ وتقل تلك النسبة إبان الرواج . ونظرة واحدة إلى إحصائية الأمن العام في المملكة المصرية تؤيد هذه النظرية . فقد كانت تلك الحوادث ٢٩ حادثة سنة ١٩٤٠ ، فأصبحت ٢١ حادثة في سنة ١٩٤١ ، أى نقصت ٢٥٪ . والبطالة آثار خطيرة على المجتمع إذ يقع عبء إعانة البطالة على الهيئات العامة أو الخاصة أو الدولة ، وكثيراً ما يحدث عجزاً في ميزانية الدولة كما حدث في بريطانيا العظمى فقد تحملت الميزانية ما يقرب من ٦٤٠ مليون جنيه من سنة ١٩٢٠ إلى سنة ١٩٣٠ . هذا فضلاً عما يصيب المجتمع من نقص في الثروة ، وقد بينا هذا في موضع سابق . وفوق هذا لا ننسى أن البطالة آثاراً لها خطورتها ، وهى الحقد والبغضاء اللذان يجيشان في نفوس الطبقة العاملة نحو الطبقات الأخرى التى هى فى بسطة من العيش ورغد .

الفصل الرابع

قصور الطلب (١)

يتوقف حجم العمالة في ظل النظام الرأسمالي القائم على ما يتخذه أرباب الأعمال من قرارات خاصة بمشروعاتهم. ولكن أرباب الأعمال يخضعون لمؤثرات عامة. يتفألون تارة إذا كان هناك ما يدعو إلى التفاؤل، ويتشاءمون تارة أخرى إذا حدث ما يدعو إلى التشاؤم. فيوسعون نطاق الإنتاج وتسرى موجة النشاط إذا تفألوا، ويحجمون عن التوسع إذا تشاءموا، فتشيع موجة الكساد، فيقف دولا ب العمل. وعلى هذا لا يعمل أحدهم بدافع من عنده، بل يعمل متأثراً بعمل الغير. وليست قراراتهم هذه صادرة عن هيئة عليا ترسم الخطط وتباشر تنفيذها، وإنما كل ما يجرى في الحياة الاقتصادية وليد قرارات فردية لا حصر لها. ويندر أن تكون الطريق التي يسلكها فرد وفق مصلحته الخاصة، متفقة مع صالح المجتمع — كما في حالة إبادة المواد الغذائية، بينما يتضور كثير من البشر جوعاً — فلا عجب إذا أفضى تفاعل تلك القرارات الفردية إلى أسوأ النتائج وأخطرها عاقبة. ويقوم الإنتاج في ظل النظام الرأسمالي من أجل الربح، فإذا انعدم الربح بطل الحافز على الإنتاج، ولولا اعتقاد المنتج بحاجة المستهلك إلى السلعة ما أنتجها، ولهذا تتوقف كمية المنتج من السلع والخدمات على مقدرة الأفراد على الشراء. فلا الرغبة ولا الحاجة بحافز للمنتج على إنتاج السلعة، إلا إذا كانت لدى الراغب فيها والمحتاج إليها النقود التي يدفعها ثمناً لها. فعلى قدر إنفاق المجتمع سيكون حجم الإنتاج كثرة وقلة. وقد يحدث كثيراً ألا يصل الإنتاج إلى أقصى مداه، لا بسبب

(١) راجع مسز روبنسن في مؤلفها في الفصل الأول :

"Introduction to the Theory of Employment"

وقد لحقت المؤلف في كتابها المذكور وفي إيجاز محمود نظرية اللورد كينز التي قال بها في كتابه المعروف عن النظرية العامة.

إشباع حاجات الناس إشباعاً كاملاً ، ولكن لقصور طلب المستهلكين المصحوب بالنقود .

ولكن كيف يحدث قصور الطلب على السلع والخدمات ؟ بما أن الطلب في مجموعه يتوقف على دخول الأفراد ، فكلما زاد الدخل زاد مقدار ما ينفقونه على الاستهلاك الجارى . ولكن الدخل ناجم عن الإنفاق وصادر منه ، إذ يحصل الناس على دخولهم عن طريق إمداد بعضهم بعضاً بالسلع والخدمات لإشباع الحاجات في نظير مقابل ، فما ينفقه شخص على حاجاته يعتبر دخلاً لمن قدمها له ، كما وأن دخل الفرد أيضاً مستمد من إنفاق أفراد آخرين . وعلى هذا لو تعطلت الموارد في أى وقت فإن ذلك لا بد وأن يكون نتيجة لحادث طرأ أو لسوء إدارة ، وعلاج ذلك هو زيادة النشاط ، فتزيد الدخول ، التى بدورها تحدث طلباً على الإنتاج الإضافى .

وبما أن دخل الأفراد لا ينفق كله على الاستهلاك الجارى — بشرط أن يكون مستوى معيشة الفرد أعلى من الحد الأدنى — فانهم يدخرون جزءاً منه ليكون ثروة يستعينون بها على عادات الزمن ، أو لإشباع شهوة التملك ، أو للحصول على دخل أكثر باقراضها بفائدة . ولمثل هذه الأغراض يدخر الأفراد جزءاً من ثروتهم وذلك باستهلاك كمية من السلع أقل من الكمية التى يمكنهم الحصول عليها بدخلهم . ولا يحدث عن هذا الإجراء إضطراباً إذا ما ترتب على ما يدخر من الثروة طلب على رأس المال الحقيقى — كالمنازل والآلات والعدد والسفن — ففى مثل هذه الحالة ينبجم عن الدخل المدخر عمالة فى الصناعات الرأسمالية ، كما يفضى ذلك الجزء المنفق إلى عمالة فى الصناعات الاستهلاكية . وعلى هذا لا يكون الادخار سبباً فى البطالة .

ولا يحدث الطلب على السلع الرأسمالية لجرد الادخار ذاته ، بل بالاستثمار فى

مشروعات إنتاجية تدر على القائمين بها ربحاً ، لأن أرباب الأعمال لا يقدمون على مشروعات إلا إذا رأوا من ورائها غنماً . ورغبة الأفراد في ادخار جزء من دخولهم لتكوين ثروة ، لا تدفع بأرباب الأعمال إلى توقع ربح أكبر من رؤوس الأموال ؛ إذ أن أرباح السلع الرأسمالية تتوقف على مقدار الطلب على سلع الاستهلاك التي تنتجها تلك السلع الرأسمالية . وعلى هذا لو فضل الأفراد الادخار، أى أحجموا عن الإنفاق على سلع الاستهلاك الحاضر ، فإنهم ينقصون — بدلاً من أن يزدوا — الدوافع التي تغري المستثمرين على شراء سلع رأسمالية جديدة . والرغبة في الادخار تفضي إلى نقص الطلب على سلع الاستهلاك دون زيادة الطلب على السلع الرأسمالية ، ولهذا السبب تحدث البطالة .

فإذا كانت كمية الأموال الجديدة التي يطلبها أرباب الأعمال أقل من الكمية التي يرغب الأفراد في ادخارها ، حدثت البطالة ؛ إذ الادخار يؤدي إلى نقص الطلب على سلع الاستهلاك ، أو بعبارة أخرى إلى إجحام الأفراد عن الإنفاق على الاستهلاك . ولهذا يعجز المستثمرون عن خلق الطلب الكافي على السلع الرأسمالية لسد قصور هذا الطلب ، وتقف العدد والآلات ويتعطل العمال وتشيع البطالة ؛ لا لأن إشباع الأفراد قد وصل إلى أقصاه وليس لهم من مزيد من الحاجات ، ولكن لأن الطلب ليس قوياً وكافياً لأن يغري المستثمرين على جني الربح .

الفصل الخامس

الاستثمار والادخار (١)

إن موضوع الاستثمار له من الأهمية في بحثنا هذا ما يجعلنا نجلى بعض الغموض الذى قد يعلق بالأذهان عند نقاشه . فنقول إن الاستثمار هو إضافة ثروة جديدة على رموس الأموال الحقيقية الموجودة ، كما لو بنيت مسكناً أو مصنعاً أو أنشأت سكة حديد ، أو زادت ثروتك من المواد الأولية . فأنت مستثمر هنا ، لكنك لست بمستثمر إذا اقتنيت أوراقاً مالية ، لأن الأسهم والسندات لا تمثل إلا ثروة موجودة من قبل ، على حين أنك فى الحالة الأولى أتيت بجديد على ثروتك . أما الادخار فهو الفرق بين الدخل وبين ما ينفق على سلع الاستهلاك .

١ — تعادل الاستثمار والادخار :

لو أراد شخص الحصول على ثروة ، فقد يدخر جزءاً من دخله ، يحجم عن إنفاقه فى شراء سلع الاستهلاك ، ولكن مجرد الادخار فى ذاته لا يؤدى إلى إضافة ثروة جديدة كما لا يؤدى إلى الاستثمار ولكنه بالنسبة للمجتمع كوحدة ، فإن معدل الادخار يجب أن يساوى معدل الاستثمار ، إذ كل الدخل تستمد إما من إنتاج سلع الاستهلاك أو من إنتاج سلع الاستثمار ، وكل دخل إما مصيره الإدخار أو الانفاق على شراء سلع الاستهلاك . على أن الدخل الناشئ عن إنتاج سلع الاستهلاك يعادل مقدار ما صرف عليها . وعلى هذا يكون معدل الإدخار مساوياً لمعدل الاستثمار . ولكن الادخار ليس هو ذاته الاستثمار ، والقول بأن معدل الادخار يساوى معدل الاستثمار بالنسبة لكل الأفراد كمجموعة ، لا يعنى أن كل عملية

(١) راجع مسز روبنسن المرجع السابق الفصل الثانى صفحة ٦ وما بعدها .

ادخار منفردة تؤدي إلى عملية استثمار مطابقة لها . فكل فرد حر يتصرف في ماله كيف يشاء سواء بالادخار أو الإنفاق ، يحفز على الادخار عوامل منها الاحتياط للمستقبل ، والشعور العائلي ، والاعتزاز بالنفس ، والعجز عن التفكير في طريقة لإنفاق النقود . ومع ذلك فكل مستثمر حر في تقرير المقدار الذي يراه خليقاً أن يستثمر في خلق سلع رأسمالية جديدة على ضوء الأرباح التي يتوقعها من وراء ذلك . ويتخذ المستثمرون قرارات مستقلة عن بعضها البعض سواء ما كان منها خاصاً بالادخار أو الاستثمار لبواعث مختلفة .

ولكن توجد حالات معينة ، لا بد أن تكون هناك رابطة بين القرارات الخاصة بالادخار والقرارات الخاصة بالاستثمار ، كما في حالة شخص يقلل من إنفاقه على سلع الاستهلاك خلال مدة معينة ، ليدخره لبناء مسكن وعلى هذا تكون النقود التي أحجم عن إنفاقها على سلع الاستهلاك تساوى النقود الممتلئة في المسكن الذي بناه . كذلك يتم هذا التعادل في حالة مجتمع اشتراكي ، حيث تسير حركة الإستثمار فيه تبعاً لسياسة الحكومة الإنشائية ، إذ تقدر نفقات المشروع تبعاً لخطة مرسومة ثم تؤخذ من الخزانة العامة . وكما يحدث أيضاً هذا التعادل في مجتمع بدائي حيث تلجأ الجماعة إلى نقص كمية ما يستهلكه أفرادها من الحبوب لتكون لها ذخيرة في المستقبل .

ولكن في ظل النظام الذي نعيش فيه لا يرتبط قرار الادخار بقرار الاستثمار ، كما أن الدافع لكل منهما يختلف . فكيف يحدث إذن ، أن يقرر الأفراد ادخار مقدار يعادل تماماً ما يقرره أرباب الأعمال للاستثمار ؟

٢ — ماذا يحدث في حالة زيادة الاستثمار :

نفرض أن أرباب الأعمال رأوا في أوقات البطالة توسيع مشروعاتهم بمعدل يزيد على المعدل السابق ، بينما يظل ميل الأفراد إلى الادخار على حاله . في هذه

الحالة يزداد النشاط في الصناعات الرأسمالية ، فتزيد الدخول على أثر اشتغال العمال الذين كانوا متعطلين ، وتبعاً لذلك ترتفع أرباح المستثمرين ، ويصرف جزء من هذه الدخول الإضافية ، فيزداد النشاط في الصناعات الاستهلاكية ، وبذا تحدث زيادة جديدة في الدخول .

والآن وقد وصل الدخل إلى مستوى أعلى مما كان وظل الميل إلى الادخار باقياً على حاله ، فالكمية التي يدخرها الأفراد تزيد ما دام الشعور العائلي والنظر إلى المستقبل لا يتغيران ، أى لا يحدث تغير في الميل إلى الادخار ، فإن الأفراد تزداد رغبتهم في الادخار إذا ما زادت دخولهم . فالتغير في الميل للادخار معناه أن الأفراد يرغبون في ادخار مقدار كبير من نفس الدخل ، ولكن إذا بقي الميل للادخار على حاله ، فإن المقدار المدخر يتوقف على مقدار الدخل الذي يستطيعون الاستغناء عنه . فإذا ما أشبعت الحاجات الضرورية للإنسان ، ووصل مستوى المعيشة إلى حالة أكثر رغداً ، قلت أهمية الاستهلاك الحاضر ، إذا ما قورنت بمزايا الشعور بالثروة ، ويصبح الأثر المعنوي من الحرمان باستهلاك الحاضر أقل أهمية ، وعلى هذا يزداد الادخار بزيادة الدخل . وهذه القاعدة لا تنطبق على كل فرد ، ولا على الفرد نفسه في جميع الأحوال .

والإدخار يتوقف على مقدار الدخل كما يتوقف الدخل على معدل إنتاج سلع الاستثمار ، فكل فرد حر في ادخار ما يشاء ، ولكن رغبته في الادخار تتأثر بمقدار دخله ، ويتأثر دخله بقرارات أرباب الأعمال بالنسبة لما يرون استثماره . وعلى ذلك فكل فرد حر يفعل ما يشاء ، ولكن مشيئته تتحدد بما يقره أرباب الأعمال . ولهذا فإن الادخار يعادل الاستثمار ، لأن الاستثمار يؤدي إلى حالة ترغب الناس في الإدخار ، والاستثمار يصل بالدخول إلى الحد الذي يدفع الناس إلى الادخار بمعدل يساوى معدل الاستثمار . فكلما زادت رغبة الأفراد في الإدخار

هبط مستوى الدخل بما يتناسب ومعدل معين للاستثمار ، وقلت الزيادة في الدخل الناشئة عن زيادة معينة في الاستثمار .

تلخيص : —

عندما يزيد الاستثمار ترتفع الدخول إلى الدرجة التي يزيد عندها الادخار بدرجة متساوية . ولكن إذا زادت الرغبة في الادخار ، قلت الدخول إلى درجة يصبح الادخار عندها لا يزيد عما كان عليه من قبل . وعن طريق هذه التغيرات في الدخل ، يحتفظ الادخار والاستثمار بالتعادل . ولذلك نجد أن مستوى الدخل يتحدد بمعدل الاستثمار والرغبة في الادخار ، وإذا عرف مقدار الرغبة في الادخار ؛ فإن معدل الإستثمار هو الذي يحدد الدخل السائد ؛ وإذا عرف معدل الاستثمار فإن مستوى الدخل يتحدد بالرغبة في الادخار . ونستطيع الآن أن نعلل السبب الذي من أجله تضيع الموارد بسبب العطل . فإذا كانت الكمية التي يرغب أرباب الأعمال في استثمارها في ظروف معينة ، أقل من الكمية التي قد يرغب الأفراد — مجتمعين — في إدخارها من الدخول التي يمكن الحصول عليها في حالة التوظيف الكامل للموارد ، فعندئذ لا يمكن أن تسود حالة التوظيف الكامل ، وتكون الدخول في الحقيقة أقل مما يمكن أن تسود لو تيسر الوصول إلى هذه الحالة . ولو نظرنا إلى المسألة في صورة أخرى ، بفرض أن قرارات أرباب الأعمال الخاصة بالاستثمار قد وضعت على ضوء الربح المنتظر في المستقبل ، إذا فقد وصلنا على معدل الاستثمار السائد . وإذا كان الأفراد راغبين عن الانفاق على الاستهلاك الجارى ، فلا ينفقون كل الفرق بين معدل الاستثمار والدخل الكلى الذي يمكن أن يكون في حالة التوظيف الكامل فلن يكون هناك حالة توظيف كامل ؛ وحينئذ ، ينطبق القول المأثور « الفقر في ظل الوفرة » حيث يحوى جانباً كبيراً من الصحة . إذ من ناحية تنشأ البطالة لأن الدخول التي يحصل عليها بعض

الأفراد في حالة الرخاء ، تكون من الضخامة بحيث لاتكون عندهم الرغبة في إنفاق مال كاف يشجع أرباب الأعمال على استثماره في مشروعات يجد فيها المتعطلون عملاً .

٣ — ماذا يحدث اذا زاد ميل الأفراد إلى الادخار :

إن مجرد رغبة الفرد في الإدخار لا تشجع المستثمر على الاستثمار مطلقاً . على أن مقدرة المرء على الادخار متوقفة على دخله ^(١) ، فبزيادة كلما زاد الدخل ، وتقل كلما نقص الدخل . فإذا زاد ميل الأفراد إلى الإدخار ، بينما ظل الاستثمار على حاله ، زادت الكمية المدخرة من دخل معين . عندئذ يقل الإنفاق على سلع الاستهلاك عن ذى قبل ، فيهبط مستوى النشاط في صناعات سلع الاستهلاك وبالتالي تهبط دخول المشتغلين بها . وينجم عن نقص الدخل ، نقص جديد في الاستهلاك ، ومن ثم نقص آخر في الدخل . فإنفاق شخص ما يعتبر مصدراً لدخل أشخاص آخرين ، فإذا قلل من إنفاقه ، قل بالتالى دخل غيره . وعلى هذا يمكننا أن نقول إنه كلما نقصت الدخل نقصت الكمية التى يستطيع الأفراد إدخارها . وهكذا يهبط دخل المجتمع إلى مستوى لا يزيد معه معدل الادخار على معدل الاستثمار . وكلما تمسك الناس بفكرة الادخار ازداد الانخفاض فى الدخل . ومهما تكن حالة الأفراد وتصرفاتهم بالنسبة للادخار ، فان مجموع ما يستطيعون ادخاره فعلاً يتوقف على قرارات أرباب الأعمال ، بالنسبة للكمية التى يرون إنتاجها من السلع الرأسمالية .

حقاً إن المرء حر ويستطيع أن يزيد معدل ادخاره فى حدود دخله ، ولكن زيادة ادخاره معناها نقص فى إنفاقه ، التى تؤدى بدورها إلى نقص فى دخول

(١) يستثنى من ذلك البخيل الذى يقتر على نفسه إلى حد الحرمان والمسرف المتلاف الذى لا يبق على شىء مهما كان دخله .

أفراد آخرين إلى الحد الذى يجعلهم يدخرون مقداراً أقل ، وبذا يكون ادخاره لم يحدث تغييراً فى المعدل الكلى للادخار . والادخار الفردى ليس له أثر مباشر على معدل الاستثمار .

فلو رأى أرباب الأعمال الفرصة مواتية أسرعوا لانتهازها وأقبلوا على الاستثمار . والعكس صحيح . فالإقبال على الاستثمار والإدبار عنه ، إنما يأتيان من جانب أرباب الأعمال أنفسهم لا من جانب المدخرين . فلو زاد ميل الأفراد للادخار ، ولم تزد رغبة أرباب الأعمال فى خلق سلع رأسمالية جديدة ، عندئذ لا تحدث زيادة فى معدل الادخار الكلى ويصبح الحافز عليه غير مجد . وبذا يقل الاستهلاك وتنخفض الأجور بنسبة انخفاض الاستهلاك . حتى إنه بالرغم من التضحيات الناشئة عن زيادة الاقتصاد فى الإنفاق ، فإن الادخار لا يزداد . والحرمان لا ينجم عنه زيادة فى ثروة المجتمع . وتصرفات وقرارات المدخرين ليس لها أثر مباشر على معدل الاستهلاك الذى عنده تخلق السلع الرأسمالية الجديدة . وكل تأثير لهم ، إنما يحدث وينصب على مستوى الاستهلاك ، وبالتالي على مستوى الدخل والنشاط الكلى .

الفصل السادس

مكرر الاستثمار

١ — أثر زيادة الاستثمار في الدخل وفي الادخار :

كل استثمار يفضى إلى زيادة في العمالة ، كما لو حدثت زيادة في الاستثمار في صناعة البناء وما يتصل بها من الأعمال : مواد البناء والأخشاب والزجاج والحديد والنقل . هذا التوظيف الإضافي الذي نشأ هو الزيادة « الأولية » نتيجة لزيادة الاستثمار . وجلى أنه يترتب على زيادة حجم العمالة ، المترتب على زيادة الاستثمار ، زيادة في دخل العمال المشتغلين ، فيزيد إنفاقهم على شراء سلع الاستهلاك . وبذلك يزيد التوظيف وتزيد الأرباح في الصناعات الاستهلاكية .

وبزيادة الدخل يزيد الاستهلاك ، وتطرد الزيادة في حجم العمالة ، وهكذا دورة بعد أخرى . فالإضافة التي تحدث في التوظيف في صناعات سلع الاستهلاك تسمى « الزيادة الثانوية » نتيجة للزيادة في الاستثمار .

وفي كل دورة تكون الزيادة في التوظيف (الاستثمار) وفي الدخل أقل من سابقتها ، فكلما زاد ربح رب العمل زاد دخله ، وزاد بالتالى مقدار ما يدخره ، ومن ثم ينفق على سلع الاستهلاك جزءاً من دخله ، يأخذ في التناقص تدريجاً من دورة إلى أخرى . كذلك يضيف العامل إلى دخله جزءاً من أجره ، لأنه كان يحصل أثناء تعطله على إعانة من الحكومة أو مساعدات مالية من الأهل والأصدقاء ، كما كان يلجأ إلى مدخراته السابقة أو يقترض من أر باب الأعمال . ولهذا فان جزءاً من دخله الجديد يحل محل الإعانات والمساعدات الأخرى التي كان يحصل عليها أثناء بطالته . وهكذا يقل ما ينفق على سلع الاستهلاك في

(١) المرجع السابق لمسر روبنسن الفصل الثالث صفحة ١٥ وما بعدها .

الدورة الثانية ، ويضاف إلى الدورة الثالثة جزء أقل من مجموع الدخول في الدورة الثانية وهكذا ، دواليك .

ويتوقف حجم العمالة على مقدار ما يضاف إلى الدخل من دورة إلى أخرى . ونسبة الزيادة الكلية للعمالة إلى الزيادة الابتدائية تسمى « بالمكرر أو المضاعف » . فإذا نجم عن استخدام عامل واحد في الصناعات الإنتاجية توظيف عاملين في الصناعات الاستهلاكية كان مكرر الاستهلاك هو ٣ .

٢ - مكرر الاستثمار وتعادل الادخار بالاستثمار :

إذا عرفنا أن الأفراد لا ينفقون كل دخولهم على سلع الاستهلاك ، وإنما يدخرون جزءاً منها ، تبين لنا أن معدل الادخار لا بد وأن يزيد من دورة إلى أخرى . فهناك أولاً زيادة في الادخار تنشأ عن زيادة أرباح أرباب الأعمال في كل دورة . وثانياً أن انخفاض إعانة البطالة تفضي في النهاية إلى تخفيف عبء الضرائب عن كاهل الممولين ، ومن ثم يزيد معدل ادخار هؤلاء ، كما تزيد مدخرات الأهل والأصدقاء باستغناء العمال عن شتى المساعدات المالية والقروض التي كانوا يحصلون عليها أثناء بطالتهم . وفضلاً عن ذلك فإن فريقاً من العمال كان يعتمد أيام عطلة على سابق مدخراته ، فلما أتيحت له فرصة العمل أصبح في غير حاجة إلى هذه المدخرات ، ومن ثم يزيد معدل ادخارهم .

وجلى أنه إذا زادت الأموال المستثمرة في المشروعات الرأسمالية وزادت دخول الأفراد تبعاً لذلك ، فإن الأموال المدخرة تزداد في مجموعها ، بحيث تتعادل مع الأموال المستثمرة .

ويلاحظ أنه لا تنشأ دورة تالية إذا ما قام الأفراد بادخار كل دخولهم ، وإنما يزيد ادخار المرء بنسبة أقل من زيادة دخله . ومعنى هذا أن ما ينفقه الأفراد على سلع

الاستهلاك ينجم عنه زيادة في دخول غيرهم ، وبالتالي تزيد مدخرات من يعملون في إنتاج تلك السلع .

والخلاصة أن مجموع الأموال المدخرة تتعادل في النهاية مع مجموع الأموال المستثمرة .

٣ - حجم مكرر الاستثمار :

الآن وقد عرفنا العوامل المؤثرة في مكرر الاستثمار ، فإن هذا المكرر يكون كبيراً كلما قلت نسبة الأموال المدخرة إلى الأموال المنفقة . وبما أن الأجور تنفق بنسبة أكبر من إنفاق الأرباح ، فإن مكرر الاستثمار يكون كبيراً كلما كانت نسبة الأجور إلى الأرباح كبيرة . وحيث إنه لا يضاف إلى دخل العامل عندما يجد عملاً إلا الفرق بين الأجر وإعانة البطالة ، فإن مكرر الاستثمار يميل إلى الزيادة كلما قلت نسبة هذه الإعانة إلى الأجور .

ويتوقف مقدار ما يدخر من الأجور كثرة وقلة على حالة معيشة الطبقة العاملة في الماضي . فقد يعتمد العامل على الاقتراض ، أو يلجأ إلى مدخراته السابقة أو إعانة من الأهل والأصدقاء ، فإذا ما وجد عملاً كان لزاماً عليه الوفاء بما عليه ، وحين يتم ذلك يبدأ إنفاقه في الزيادة . ويتضح لنا أن مكرر الاستثمار لا يكون واحداً في جميع الظروف ، وهنا نفرق بين الطرق التي تتبع في الحصول على الإعانة ، فقد فرضنا فيما سبق أنها تمول عن طريق الاقتراض ، أما إذا كانت إعانة البطالة تستمد من دخول أشخاص آخرين ، سواء عن طريق الضريبة أو الإحسان ، فإننا نتوقع أن يزيد أولئك الأشخاص معدل استهلاكهم عندما يرفع عنهم ذلك العبء ، وعلى ذلك فإن حجم المكرر يزداد بنسبة أكبر إذا كان مصدر الإعانة هو الضرائب بدلاً من الاقتراض .

٤ — مكرر الاستثمار في داخل الدولة :

كان بحثنا فيما سبق يختص بالمكرر من الوجهة الدولية فقط . فاذا أردنا قياس الزيادة في حجم العمالة في داخل الدولة ، عندما يزيد حجم الاستثمار فيها ، وجب علينا أن نأخذ في الاعتبار كمية الواردات ، لأنه عندما يزداد حجم العمالة في الداخل ويزداد الإنفاق على سلع الاستهلاك ، ينال المنتج الأجنبي نصيباً منه ، كما أن جزءاً من العمالة الثانوية (الإضافية) يحدث أثره في الخارج ، فالعامل الذي يشتري سلعاً أجنبية يفيد المنتج الأجنبي ولا يفيد المنتج الوطني .

وخلاصة القول أن المكرر يكون بالنسبة لدولة واحدة أصغر منه بالنسبة للعالم كوحدة .

فاذا وضح ماسبق أمكننا أن نقول إن مكرر الاستثمار لبريطانيا كان خلال سنى الكساد من ١٩٣١—١٩٣٥ حوالى ٢ لاعتمادها على الواردات الأجنبية ، بينما كان بالنسبة للولايات المتحدة أكبر من ذلك لعدم اعتمادها على الخارج .

الفصل السابع

تغيرات الاستثمار^(١)

١ — الباعث على الاستثمار :

رأينا كيف أن معدل الاستثمار يلعب دوراً هاماً في تحديد مستوى التوظيف والدخول في أى وقت ، ولكن ما الذى يحدد معدل الاستثمار ؟
يقدر أرباب الأعمال ويعملون حسابهم عندما يعتزمون القيام بمشروعاتهم ، فيشترون السلع الرأسمالية بقصد استخدامها في إنتاج سلع الاستهلاك أو سلع إنتاج أخرى لبيعها بربح ، ومن ثم يخضع طلبهم على هذه السلع لعاملين أساسيين :
الأرباح المنتظرة في المستقبل ، وسعر الفائدة السائد . فإذا قدر أرباب الأعمال الإيراد المتوقع إلى نفقة رأس المال المستخدم ، وصيانته ، ومقابل المخاطرة ، وتبين لهم أن الإيراد يزيد على معدل سعر الفائدة السائد ، فيكون هناك طلب على رأس المال المذكور . إذ يصبح الاقتراض لشرائه عملية مربحة ، وهذا الاعتبار لا بد أن يؤخذ في الحسبان ، حتى لو لم يكن رأس المال مقترضاً ، لأنه من العبث أن يضحي رب المال بالفائدة التى يمكن الحصول عليها بإقراضه المال أو بشراء أوراق مالية ، فى سبيل شراء سلع رأسمالية (آلة مثلاً) ستدر له ربحاً أقل من ذلك . وإذن فمعدل الاستثمار تحدده الأرباح المتوقعة بمقارنته بسعر الفائدة .

ومن جهة أخرى يتحدد سعر السلع الرأسمالية الموجودة فعلاً بأرباحها المنتظرة وسعر الفائدة ، وحينئذ يكون مربحاً إنتاج سلع رأسمالية جديدة ما دامت نفقات إنتاجها لا تزيد عن ثمنها . ولنفرض أن طرازاً خاصاً من المساكن يؤجر سنوياً بمبلغ ستين جنيهاً ، على أن يصرف من ذلك عشرة جنيهات لأعمال الصيانة ، ويصبح

(١) راجع مسز روبنس صفحة ٢٣ و ٢٤

الإيراد الصافي خمسين جنيهاً . فإذا فرضنا أن سعر الفائدة السائد ٥٪ كان ثمن المنزل ١٠٠٠ جنيه ، ولن يقبل أحد أن يدفع ثمنًا أكثر من ١٠٠٠ جنيه ، ولذا لن يقبل بائع أن يأخذ أقل من ١٠٠٠ جنيه مقابل شيء يدر دخلاً قدره ٥٠ جنيهاً في السنة ، في حين أن هذا المبلغ الأخير (أى ٥٠ جنيهاً) يمكن الحصول عليه كفاائدة لمبلغ ١٠٠٠ جنيه .

وعندما يكون سعر الفائدة ٦٪ يكون ثمن المنزل ٨٣٣ جنيه ، وعندئذ لن تبني منازل من هذا الطراز .

أما إذا كان سعر الفائدة ٤٪ فإن ثمن المنزل يكون ١٢٥٠ جنيهاً . وعليه ، فإذا كانت نفقة بناء هذا الطراز ١٠٠٠ جنيه ، فإن الإقدام على بناء هذا النوع من المساكن جدير بالتفكير فيه ، عندما يكون سعر الفائدة ٥٪ . إما إذا كان السعر ٤٪ فستحدث حركة نشاط شديدة في بناء هذه المنازل . وبالمحصلة أن سعر الفائدة له أهمية عظمى في حركة الاستثمار .

٢ - الأرباح المتوقعة: (١)

يخضع تقدير الأرباح المستقبلية عامة إلى الحدس والتخمين ، فيزيد معدل الاستثمار ، وتنشط الحركة في إنشاء المشروعات . وكلما تفاعل المولون ولاحق لهم القرص ، توقعوا زيادة في الأرباح المستقبلية ، وهكذا نرى انتعاش الثقة في المستقبل . ومستقبل الحالة التجارية له بالغ الأثر في تقدم الاستثمار واطراده . وإنا هنا نلمس سبباً من أسباب عدم الاستقرار في ظل نظام المشروعات الفردية ، حيث إن مستوى الطلب الحالى على سلع الاستهلاك له أثره الهام على الإيرادات المتوقعة للسلع الرأسمالية .

ولكن زيادة معدل إنتاج سلع رأس المال ، كما رأينا ، تؤدي إلى زيادة الطلب

(١) راجع مسز روبنس صفحة ٢٤

على سلع الاستهلاك . وعلى ذلك فكل ارتفاع أو انخفاض في النشاط يمنح للزيادة إلى نقطة معينة .

كما يتوقف أيضاً الإيراد المتوقع للسلع الرأسمالية على الكمية الموجودة منها فعلاً . فالحروب والزلازل والفيضانات تخرب الكثير من المدن والأمصار ، فما يتبقى من المساكن فيها ترتفع قيمته ، ويصبح عندئذ بناء المساكن مصدراً لربح جزيل . وينطبق هذا المبدأ في الظروف العادية ولكن بصورة معتدلة . فإذا ساد الكساد واشتدت وطأته ، أصبح الحال لا يشجع الناس على تحديد معدات الإنتاج إذا هي بليت .

ثم قد يستيقظ أرباب الأعمال يوماً ما ، فيجدون أن تلك المعدات القديمة قد ارتفعت قيمتها ، فيقبلون على طلب معدات جديدة ، والعكس يحدث ، فكلما تجمعت الأموال المتزايدة ، حصل التنافس بينها لإشباع الطلب على سلع الاستهلاك ، فيهبط تبعاً لذلك معدل الربح على رأس المال .

وهكذا نجد موجات الاستثمار تسير بانتظام ، فإذا ما استمر الكساد فترة من الزمن ، بدأ الاستثمار ينتعش ، ومجرد بدء الاستثمار في الزيادة ، يفضي إلى رفع مستوى النشاط ، وهذا يبعث الأمل في الأرباح المستقبلية ويقوى حركة الاستثمار . وتزايد حركة التصاعد باستمرار ، حتى يؤدي تجمع رؤوس الأموال إلى تخفيض معدل الأرباح ، وعندئذ يتشائم الناس ، وتبدأ حركة الهبوط ، ثم بعد فترة معينة سرعان ما ينعكس اتجاهها مرة أخرى . وطالما أن عدد السكان في ازدياد مستمر وطالما أن الاختراعات الحديثة تترى وأن أسواقاً جديدة للتجارة تفتح ، فإن الطلب على السلع الرأسمالية يزداد باستمرار ، مستقلاً عما يطرأ على حركة الاستثمار من تقلبات بين آن وآن . فإذا حدث كساد تحت هذه الظروف ، كان أقل حدة وأقل أثراً وأقصر مدى مما لو وقف السكان عن التكاثر وركد تقدم

العلوم والفنون . ولعل هذا هو السبب الرئيسى فى أن البطالة لم تكن بذى خطر يذكر خلال القرن التاسع عشر فى الدول الغربية ، حيث كان العالم الغربى يتوسع فى كل ناحية ، حتى إن الطلب على رموس الأموال الجديدة كان فى ازدياد سريع امتنع معه على الاستثمار أن يساجله ، كما أن الأرباح المتوقعة إذا انخفضت ، فدرجة صغيرة ولمدة قصيرة .

٣ — الاستثمار القومى ^(١) :

تقوم الحكومات بإنشاء بعض المشروعات العامة ، وهى لا تهدف إلى جنى الربح منها ، كما هو الحال فى المشروعات الفردية ، ولا تسير فى الإنشاء على نهجها . هذا عدا حالات معينة كأنشاء مصانع توليد الغاز التابعة للبلديات التى تأتى بإيراد . ولكن المشروعات الأخرى كالحدايق العامة والملاعب التى تنشأ خصيصاً للترفيه عن أفراد المجتمع ، وهناك نوع آخر من الاستثمار الحكومى ألا وهو المنشآت الحربية التى تنشأ بقصد تزويد الجيش بعتاده .

وينتج عن الاستثمار العام أثر مباشر أثناء عملية الإنشاء ، إذ يحصل الأفراد على دخول تنفق فى شراء سلع الاستهلاك ، وهذا الأثر يماثل تماماً الأثر الناتج من استثمار المشروعات الفردية التى تهدف إلى الربح .

على أن ذلك الأثر المباشر على العمالة ، لا علاقة له مطلقاً بالمنفعة التى تنشأ من إنتاج السلع الرأسمالية ، أو الأرباح التى تنجم من قدرتها الإنتاجية . فلما أنشئ « برج بابل » تم توظيف عدد كبير من العمال فى مشروع كان غير منتج بالمره ، وكان من الضرورى إمداد هؤلاء العمال بحاجات المعيشة أثناء العمل فيه ، فكانت أجورهم تنفق فى شراء سلع الاستهلاك التى قد لاقت رواجاً عظيماً وقت الإنشاء ، فلما تم إنشاؤه عانت كساداً عنيفاً . على أن الهدف الأساسى من إنتاج السلع الرأسمالية هو

(١) راجع مسز روبنس صفحة ٢٦ — ٣٠

الحصول على أقصى فائدة ممكنة من إنتاج سلع رأسمالية أخرى ذات قيمة تضاف إلى ثروة المجتمع . وذلك خير وأجدى من إنشاء مشروعات تجارية لا يرجى نفعها، ولو أن أثر الاستثمار المباشر على حجم العمالة ، لا تدعمه ولا تعززه النفقة المستقبلية لهذه المنشآت . ولهذا السبب يصعب على الناس إدراك هذه الحقيقة ؛ فهم لا يعتقدون ولا يؤمنون إطلاقاً بأن الاستثمار مهما يكن عقيماً أو ضاراً ، فهو يعتبر مفيداً ، حيث ينجم عنه زيادة حجم العمالة وزيادة الدخل والعمل جار فيه . على أنه لا مناص من الاعتراف بأن حجم العمالة يزداد بزيادة الاستثمار سواء أكان نافعاً أم لا . ولعل هذه القاعدة تبدو بوضوح تام في حالة المنشآت الحربية .

والحكومة عندما تقوم بالمشروعات العامة تخفيفاً لحدة البطالة ، تكون تكاليف الإنشاء أقل بكثير من المنفق فعلاً على هذه المشروعات ، حيث يزداد حجم العمالة فتقل الإعانة التي تدفعها الحكومة للتعطلين ، كما أن زيادة النشاط تؤدي إلى زيادة حصيلة الضرائب ، وترتفع الدخل ، وتزداد حصيلة الدخل ويزيد المستهلك من السلع ، وتبعاً يزيد الإيراد العام .

وقد قدر أن نصف نفقات المشروعات العامة التي تدفعها الحكومة البريطانية تعود إليها ثانياً ، هذا عدا ما قد يضيع على الدولة في الخارج من العمالة الثانوية ثمناً لما يشتري من السلع الأجنبية .

وعلى هذا الاعتبار لو قدر لمشروع ما مائة مليون جنيه لإنشائه ، فلا تقترض الحكومة إلا مبلغ خمسين مليون جنيه فقط ، وفضلاً عن اعتبارات أخرى ، فإن الاعتبار السابق يكفي لتشجيع الحكومة على القيام بالمشروعات العامة في حالة الكساد وتفشي البطالة ، فإذا كان سعر الفائدة في بريطانيا ٣٪ فإن الحكومة ترى أن أى مشروع يعطى ١١٪ على نفقاته الأولية ، مشروعاً مربحاً ، سواء كان الإيراد المتحصل في صورة نقود (ريع مساكن شيدتها الحكومة) أو في

صورة منافع غير مباشرة يستمدّها الجمهور من إنشاء الطرق وتحسينها . وحينئذ تكون فائدتها الاجتماعية تربو على ما بذل فيها من مال .

ولعل هذا من أوضح الأمثلة لاختلاف وجهات النظر بين المنافع الفردية والمنافع الاجتماعية ، فأى رب عمل عندما يقوم بمشروع ما ، يفيد غيره ، كما يفيد الحكومة أيضاً ، بزيادة الدخل والاستهلاك وحصيلة الضرائب ، ولكن رب العمل نفسه لا يشعر بأية منفعة تعود عليه من الدخل الإضافية التي جناها غيره ، بدخوله هو ميدان الاستثمار ؛ فإذا كان رب العمل يقترض المال بسعر ٣٪ ، فهو ينتظر أن يحصل على عائد قدره ٣٪ على الأقل وإلا أحجم عن الاقتراض . وهنا يظهر اختلاف وجهات النظر بين الأفراد والحكومة . فالفرد يعمل بدافع الربح المادى ، بينما تعمل الحكومة بدافع المصلحة العامة .

وكما سبق بيانه ، يترتب على الاستثمار زيادة الدخل إلى الحد الذى تزيد عنده المدخرات بنفس النسبة ، وبهذا يضيف الأفراد إلى ثروتهم مبالغ تعادل المبالغ الإضافية التي اقترضتها الحكومة ، وهذه يحتفظ بها الأفراد بصفة مستمرة ، وتدفع الفائدة على دين الحكومة بواسطة الضرائب ، على أنه إذا زاد الدين الأهلى تعينت زيادة الضرائب لدفع الفائدة . ولكن دافعى الضرائب في مجموعهم هم أنفسهم متسلمو تلك الفائدة ، زادت ثروتهم كأصحاب رؤوس الأموال بما يعادل زيادة التزاماتهم كدافعى الضرائب مسئولين عن الدين الأهلى . ولهذا يمكن القول إن المجتمع لا يصبح أسوأ حالاً إذا زادت مديونية الحكومة ، « اللهم إلا إذا كان الدين الأهلى كبيراً جداً » ، وحتى لو كانت المشروعات العامة (التي من أجلها تقترض الحكومة) لا تجدى نفعاً ، فهى لا تكلف الأمة في مجموعها أية نفقة ، بينما يجنى المجتمع الفوائد الناجمة عن رفع مستوى العمالة ، والدخل والاستهلاك أثناء العمل في هذه المشروعات .

وإذا نظرنا إلى هذه المسألة من جهة أخرى ، لتبين لنا أنه في الوقت الذي توجد فيه البطالة ، تكون هناك موارد عاطلة ، وأي زيادة إلى رأس المال الحقيقي للدولة ناتجة عن المشروعات العامة التي تقام أثناء البطالة مهما كانت كبيرة أو صغيرة فهي تعتبر ربحاً صافياً . هذا فضلاً عن زيادة الاستهلاك ونقص البؤس ، مادامت المشروعات جارية العمل فيها . والفكرة القائلة بأن قيام المشروعات العامة أثناء البطالة الحادة ، إسراف لا مبرر له ، فكرة خاطئة . إنه لتبذير حقاً أن تقوم الحكومة بمشروعات سخيفة ، بدلاً من مباشرة مشروعات نافعة معقولة ، ولكنه لا يعتبر تبذيراً القيام بأعمال وإن بدت غير مجدية ، فإن ذلك خير من عدم مباشرة مشروعات إطلاقاً ، إذ في الحالة الأخيرة يكون الإسراف في الموارد بتعطيلها عن العمل ، كما أنه لا يحدث عن تعطيلها ادخار ما .

وعلى ذلك إذا أحجم أرباب الأعمال عن القيام باستثمارات كافية لرفع مستوى المعالة أثناء الكساد ، كان لزاماً على الحكومة أن تقوم بنفسها بالمشروعات العامة . وقد سارت على هذا النهج بعض الحكومات خلال سني الكساد الحاد التي أعقبت أزمة ١٩٢٩ . وقد شذت إنجلترا عن هذه القاعدة ؛ فقد اجتاحت الحكومة البريطانية نفس شعور أرباب الأعمال ، فكانت تزيد المشروعات العامة حين تتحسن التجارة وتفرق في سياسة الاقتصاد حين تبدأ البطالة في الانتشار . ولكن شعرت الحكومات الآن أنها في مقدورها أن تعمل على منع التقلبات في الاستثمار بزيادة المشروعات العامة حين يهبط الاستثمار الفردي . ومن ثم تصبح المشروعات العامة إلى حد ما بمثابة عامل توازن لمنع تقلبات الاستثمار الناشئة عن تصرفات أرباب الأعمال الذين يهدفون إلى الربح .

٤ — رأس المال العامل والمخزون من السلع^(١) :

يجب ألا نفعل بحث هذين النوعين من الاستثمار ، وليبيان ذلك نقول : ينشأ

(١) راجع مسز روبنس صفحة ٣٠

عن الاستثمار ازدياد الإنتاج ، وازدياد رأس المال العامل ، أى قيم السلع التى لاتزال فى دور الإنتاج . ولكن إذا ماوصل الإنتاج إلى المستوى الجديد واستقر عنده يقف استثمار رأس المال العامل . وهنا نفرض مثلاً صناعة طحن الحبوب ، إذ نبدأ بوضع الحبوب فى الطاحونة ، وعندما تدور الآلة ، لا يخرج منها طحين لفترة قصيرة فى أثناءها تزداد كمية الحبوب فى الطاحونة استعداداً لطحنها ثم يظهر المطحون بنفس المعدل الذى توضع به الحبوب فيها ، وتقف كمية الحبوب داخل الطاحونة عن التزايد . وبالمثل إذا قررنا التوقف ، فإن المطحون يستمر يخرج من الآلة لمدة معينة بعد التوقف عن وضع الحبوب فى الطاحونة ، وفى تلك الفترة تتناقص كمية الحبوب الموجودة حتى تصبح الطاحونة فى النهاية خالية من الحبوب تماماً .

وعلى هذا يؤدى كل تغيير فى معدل الإنتاج إلى زيادة أو نقص رأس المال المستثمر ، كما وأن الاستثمار فى رأس المال العامل على العمالة يماثل أثر الاستثمار فى السلع الرأسمالية .

ومن جهة أخرى يعمل الاستثمار فى المخزون من السلع (كعامل توازن) لأنواع الاستثمار الأخرى . فعندما يتناقص الطلب على السلع ، قديفضل التجار خزن السلع التى يتعاملون فيها إذا كانت غير قابلة للتلف بسرعة كالمعادن والقمح وغيرها ، بدلاً من بيعها بخسارة فى فترة انخفاض الأسعار . وهكذا تصبح زيادة المخزون من السلع عامل توازن لفترة معينة تعوض نقص الاستثمار فى السلع الرأسمالية الثابتة ورأس المال العامل .

وكذلك فى حالة الرخاء يتناقص المخزون من السلع لكثرة المبيعات وزيادة الأموال المنفقة على سلع الاستهلاك . ويلاحظ أنه طالما هناك مخزون من السلع فإن معدل إنتاج سلع الاستهلاك الجديدة يكون قليلاً ، وإذا مانفد المخزون فإن هذا المعدل يزداد .

الفصل الثامن

تغيير مستوى الأسعار (١)

١ — عوامل التغير في مستوى الأسعار :

يتغير مستوى الأسعار نتيجة لثلاثة عوامل مختلفة :

العامل الأول : وهو تغير مستوى الأسعار نتيجة تغير في مستوى النشاط الاقتصادي . وهنا نفترض وجود حالة رواج نشأت عنها زيادة محسوسة في الطلب على السلع ، الأمر الذي يحفز المنتجين على زيادة إنتاجهم ، وبالتالي على زيادة طلب عمال جدد يقومون بالإنتاج إلى جوار العمال القدامى . على أن هذه الحالة قد يترتب عليها انخفاض في الإنتاجية الحدية للعامل . فإذا ظلت الأجور على حالها ، وأراد المنتجون زيادة الإنتاج ، فلا يتيسر لهم مقابلة النفقات المتزايدة إلا إذا ارتفعت الأسعار .

العامل الثانى : كل تغير في الأجور النقدية يفضى إلى تغيير مستوى الأسعار بما يتفق مع مستوى النشاط السائد . على أن تغيير الأجور الاسمية نفسها قد يكون نتيجة لتغير حالة النشاط ، كما قد تكون هى بدورها سبباً في تغيير حجم الاستثمار وخاصة عن طريق تغيرات سعر الفائدة كما سنرى . فأى تغيير نسبى في الأجور عامة ، لابد وأن يؤدى إلى تغيير مماثل فى الأسعار . وبما أن نفقات الإنتاج فى الصناعات كلها ، وفى العالم أجمع كوحدة ، تتوقف على الأجور (بغض النظر عن تغيرات سعر الفائدة) فإذا ارتفعت الأجور بنسبة ١٠٪ ساجلتها الأسعار والنفقات فى الارتفاع بنسبة ١٠٪ ومن ثم ترتفع الأسعار أيضاً بنسبة مماثلة . وحيث أن الأسعار قد ارتفعت أيضاً بنفس النسبة ، فلا الأجور الحقيقية ولا الأرباح الحقيقية تكون عرضة للتغير . ورفع الأجور إنما يطلبه العمال أملاً فى تحسين

(١) راجع مسز روبنس المرجع السابق صفحة ٤٥ وما بعدها .

مستوى معيشتهم ، ولكن أرباب الأعمال يمنحونه مترددين خشية أن تنخفض أرباحهم . ولكن حيث يحدث تغيير شامل في الأجور سواء كان بالارتفاع أو بالهبوط ، فإن النتيجة تفاجئ أحد الفريقين بما يسوؤه ، وتفاجئ الفريق الآخر بما يسره .

العامل الثالث : ونقصد به تغير كفاية العمال الإنتاجية وأثرها على مستوى الأسعار . خلال الزمن الطويل تتراكم الأموال وتتقدم طرق الإنتاج الفنية فتزداد تبعاً لذلك كفاية العامل الإنتاجية . فإذا ظلت الأجور النقدية ثابتة ، أدى ذلك حتماً إلى هبوط مستوى الأسعار .

٢ — الأسعار وحالة التجارة :

يكاد يكون مقرراً وثابتاً أن الأسعار ترتفع خلال فترات الرواج . وهنا يجدر بنا أن نبين كيف تسير الأمور أثناء تلك الفترة : رخاء يتمثل في زيادة الطلب على السلع ، وزيادة الطلب على العمال ، وارتفاع الأجور ، ويتوقف مدى التغير في مستوى الأجور على قوة المساومة بين العمال وأرباب الأعمال ، وهذه بدورها تتوقف على عدة اعتبارات لها أهميتها تختلف تبعاً لظرف المكان والزمان . وعلى أية حال يلاحظ في الغالب أن فترة الرخاء فرصة طيبة للعمال ، يحصلون فيها على مطالبهم ، ويقل عدد المتعطلين منهم . ويحدث عكس هذا خلال الكساد حيث تكثر البطالة فترجح كفة أرباب الأعمال عند المساومة ، فترتفع الأجور في الحالة الأولى ، ويتوالى انخفاضها في الثانية .

وقد جرى العرف بين الناس على اعتبار ارتفاع الأسعار ظاهرة طيبة تنبئ بروج التجارة ، ولكن هذا زعم خاطيء ، لأن ارتفاع الأسعار في الحالة الأولى لزيادة الطلب ظاهرة مرضية ، ولكنها ليست سبباً في ازدياد الطلب على السلع . وعلى هذا لا يمكن القول إن هناك رواجاً لمجرد ارتفاع الأسعار ، وإنما ترتفع الأسعار لرواج التجارة . ولذا لا يصح اعتبار ارتفاع الأسعار مقياساً سليماً

لرواج التجارة في حالة مرونة العرض حيث قد يوجد فائض عاطل من معدات الإنتاج ، والغالب أن هذا يحدث في أوقات الرواج ، ولا ترتفع الأسعار وتخلق في ارتفاعها إلا عندما تقرب البطالة من نهايتها وتعمل المصانع لأقصى طاقتها الإنتاجية .

وتعتبر ظاهرة ارتفاع الأسعار المترتبة على ارتفاع الأجور بسبب زيادة الطلب على العمال ، نتيجة غير مباشرة لرواج التجارة .

وفي الحالة العكسية نلاحظ أن انخفاض الأسعار قد يكون سببه نقص الطلب على السلع أو نقص الأجور ، أو قد يرجع إلى تراكم الأموال ، وتقدم طرق الإنتاج الفنية .

ففي الحالة الأولى لا يكون انخفاض الأسعار سبباً للكساد ، بل يكون نذيراً بحلوله . وفي الحالة الثانية يكون انخفاض الأسعار نتيجة غير مباشرة لكساد التجارة ، إذ المشاهد أن الأجور تهوى إلى الحضيض عندما تكون البطالة عنيفة . أما انخفاض الأسعار في الحالة الأخيرة ، فغالباً ما يكون دليلاً على زيادة الكفاية الإنتاجية .

٣ — الأجور الحقيقية ^(١) :

ويقصد بالأجور الحقيقية كمية ما يشتري من الخدمات وحاجيات المعيشة بالأجر الاسمي . ومن المقرر الثابت أن الأجور الحقيقية تنخفض في أوقات الرواج لهبوط القوة الشرائية للأجور الاسمية ، لأنها لا تلاحق الأسعار في ارتفاعها . فإذا أخذت الأجور في الارتفاع ، ارتفعت الأسعار بنسبة أكبر من نسبة ارتفاع الأجور . ويرجع سبب ذلك إلى أن الزيادة الأصلية في الطلب ترفع الأسعار

(١) راجع مسز روبنس المرجع السابق صفحة ٤٨ .

بالنسبة للأجور النقدية . بينما أن أى ارتفاع فى الأجور يؤدى إلى ارتفاع مماثل فى الأسعار ، وعلى ذلك تتحرك الأسعار إلى الأمام وتظل الأجور متخلفة عنها . فإذا ارتفعت أجور جماعة من العمال دون باقى الجماعات الأخرى ، أصبح مركزها ممتازاً لأن أجورها ارتفعت أكثر من ارتفاع أسعار السلع التى تقوم بإنتاجها الجماعات الأخرى التى لم ترتفع أجورها . وبما أن أسعار السلع التى تنتجها الجماعة الأولى أسرع فى ارتفاعها من أجور الجماعات الأخرى ، نستطيع تقرير مبدأ هو أن الأجور الحقيقية لجميع العمال تنخفض كلما ازداد النشاط الاقتصادى .

٤ — سعر الفائدة ومستوى الأسعار^(١) :

لما هناك من العلاقة الوثيقة بين تغيرات سعر الإقراض وتغيرات مستوى الأسعار ، فالبنوك المركزية باعتبارها السلطات المشرفة ، والدعامة التى يقوم عليها ثبات النظام النقدى والمصرفى فى كل بلد ، تعمل وتتدخل لإقرار مستوى الأسعار ، وقد يكون رائدها من الإجراء الذى تتخذه خفض مستوى الأسعار داخل الدولة لحاجتها إلى المال . وحيث أن البنك المركزى هو الذى تلجأ إليه البنوك الأخرى إذا ما احتاجت إلى النقود ، فلا مناص لها عندئذ من رفع سعر الإقراض لعملائها المستثمرين . وهنا تجب الموازنة بين عائد الاستثمارات المستقبلية وبين عائداتها على أساس سعر الفائدة القديم . فإذا لم يتغير العائد المنتظر الحصول عليه ، أصبح الاستثمار فى بناء المساكن والسفن وتشييد المصانع ، التى كانت مجزية على أساس سعر الفائدة القديم غير مجز بعد ارتفاعه . ومن ثم تقف حركة الإنشاء لإحجام المستثمرين ، ويتفشى العطل بين العمال ، ويتوالى هبوط الإنتاج والدخل . وطبيعى أن ينبج عن حالة الكساد هذه انخفاض فى الأسعار . وهنا يعانى الناس مرارة الكساد الناجم عن ارتفاع الأسعار ، ويتفاقم الكساد على مر الأيام ، وتزداد

(١) راجع مسز روبنس المرجع السابق صفحة ٤٩

حدة البطالة ، و بعد محاولات يصبح ولا مناص للعمال من قبول أجور أقل . وينجم عن هبوط الدخول على هذا النحو ، انخفاض في الأسعار . فإذا رأت السلطات المصرفية أن ما تحقق من انخفاض مستوى الأسعار في هذه المرة كاف لوضع الأمور في نصابها عملت على خفض سعر الفائدة ، فسرعان ما تقف حركة الركود وتنشط الحالة الاقتصادية ثانية .

٥ — الآثار المترتبة على تغير مستوى الأسعار : (١)

يعتبر عهد الرواج بصفة عامة عهداً طيباً يدر على المجتمع خير الثمرات ، ولكن شواهد الحال قد تدل على عكس ذلك ، إذ يكسب البعض ويضار البعض الآخر ، وغيرهم لا يتغير حاله ، فيترتب على ارتفاع الأسعار زيادة في حجم العمالة وزيادة في معدل أرباح أرباب الأعمال ، ودخول مستأجرى الأراضي الزراعية والمساكن ، كما يفيد منه المدينون بمبالغ ثابتة ، لأنه عند الوفاء يدفع هؤلاء مبالغ ثابتة ، قيمتها الحالية أقل مما كانت عليه قبل التعاقد ، لهذا يجنى المدينون الفرق بين القيمتين ، كذلك تربح طائفة المنتجين والتجار الذين يشترون المواد الأولية ، وتزداد أرباحهم كلما ارتفعت الأسعار ، حتى ولو كانت نفقة الإنتاج تزداد تبعاً ، إذ المشاهد أن نفقة الإنتاج لا تزيد بنسبة ارتفاع الأسعار لأن الأجور تظل ثابتة مدة طويلة ، وإذا ارتفعت لا تجارى الأسعار في ارتفاعها بل تتخلف عنها .

والدولة تستفيد إلى حد ما من ارتفاع الأسعار ، إذ تستطيع أن تقوم بتعهداتها . وبما أن الدين العام من أهم أبواب النفقات في الميزانية فإن ارتفاع الأسعار يخفف أعباء الدولة من هذه الوجهة . هذا إلى أن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى زيادة دخل الأفراد فتزداد حصيللة الضرائب ، ولكن بعد فترة تضطر الدولة إلى زيادة مرتبات الموظفين .

(١) راجع مسز روبنس المرجع السابق صفحة ٥٠

أما الذين يضارون من هذا الارتفاع ، فهم العمال الذين كانوا يعملون قبل
الرواج ، وسبب ذلك انخفاض الأجور الحقيقية . أما المتعطلون فتمتدحس حالهم
خلال الرواج ، لأنه بزيادة حجم الاستثمار يزيد عدد المشتغلين منهم .
ولعل أول من يعانون في فترة النشاط ، هم أصحاب الدخول الثابتة وأرباب
المعاشات وأصحاب السندات وأصحاب الرواتب الثابتة من الموظفين في الحكومات
والشركات ومن في حكمهم . هؤلاء جميعاً يخسرون لانخفاض أجورهم
الحقيقية .

ويلاحظ أن ارتفاع الأسعار الناشئ عن ارتفاع الأجور النقدية ، في الغالب
لا يؤثر ولا يغير من حال الطبقة العاملة بصفة عامة . أما أرباب الأعمال فهم
يكسبون بسبب ارتفاع الأسعار مهما كان السبب ، على حين أن أرباب الدخول
الثابتة يعانون من ارتفاع الأسعار دائماً . ويحدث عكس هذا إذا انخفضت الأسعار .

الفصل التاسع

فائدة راس المال

الفائدة هي نسبة مئوية تدفع في مقابل الانتفاع بالنقود . فالشخص الذي يقترض من آخر مبلغ مائة جنيه ويعطيه سنداً بها وبفائدتها يشتري بهذا المبلغ العدد والآلات والمواد الأولية اللازمة للإنتاج . كذلك التاجر الذي يشتري البضاعة ويعطى البائع سنداً يتعهد فيه بدفع الثمن والفائدة المتفق عليها بعد ستة شهور . فالشخص الذي أقرض المال لآخر ، والبائع الذي أعطى التاجر البضاعة كلاهما صاحب المال ، وللمالك الحق في جميع ثمرات ما يملكه . ويشمل حق الملكية : جنى الثمرة والاستعمال كالسكنى في المنزل المملوك وفلاحة الحقل . كما يشمل حق الملكية أيضاً ، حق التصرف في الشيء المملوك . فإذا كان حق الملكية مكفولاً هكذا ، وجب ألا يحرم صاحب المال من الانتفاع بماله بلا مقابل . وإذا كان قد تقرر أن لكل من مالك الأرض وصاحب المنزل حقاً في الحصول على ريع الأرض ، وكراء السكنى ، فكذلك يجب أن يكون لكل ذى مال الحق في أن يفيد منه .

فإذا كان استخدام رأس المال المقترض تنجم عنه زيادة في الثروة ، فلم لا تكون هذه الزيادة هي الفائدة ولصاحب المال الحق في الاستيلاء عليها وحيث أن الزيادة التي حدثت في الثروة تنسب إلى رأس المال ، والمقترض يستفيد من المال الذي اقترضه باستثماره في مشروعاته التي تدر عليه منافع ، وكان يمكن أن يحصل على هذه المنافع صاحب رأس المال لو استثمره في تلك المشروعات ، لذلك كان

من المعقول ألا ينفرد المقرض بهذه الفائدة دون أن يستفيد رب المال شيئاً منها .
فالمقرض يأخذ فائدة نظير انتفاع المقرض بماله ، والمقرض يدفع تلك الفائدة
لأنه منع المالك من استغلاله ماله بنفسه ، ويكون تبرير الفائدة راجعاً إلى حرمان
صاحب المال وامتناعه عن الانتفاع به في حالة إقراضه لآخر . وعلى هذا الاعتبار
يكون منشأ الفائدة ومعيارها ، هو القلق الذي يخالج صاحب رأس المال على
الاستمتاع به ، فهي إذن بمثابة تعويض عن الزمن الذي حرم فيه المالك من
الاستفادة بماله .

وما الفائدة إذاً ، إلا ثمن للزمن ، لأن التمتع في الحال يفضل التمتع في المستقبل .
ولذا كان سبب الفائدة ومعيارها هو قلق صاحب رأس المال على تأجيل الاستمتاع
به . وينطبق هذا حتى إذا لم يقرضه صاحبه ، وظل رأس المال في حيازته وآثر
استثماره بنفسه في مشروعاته الخاصة ، فهو في حالته هذه قد ضحى بالمنفعة العاجلة
في سبيل الحصول على منفعة آجلة وهي : الفائدة التي يتوقعها من استثماره رأس
المال ، فإذا لم يحصل من مشروعه على رأس المال الأصلي زائداً هذه الفائدة في
نظير استثماره ، كانت طريقة الاستثمار عقيمة ولحقته خسارة .

وأخيراً لا ننسى عنصر المخاطرة الذي قد يتعرض له المقرض من إعسار المقرض ،
ولذا يتفاوت الأفراد تبعاً لمقدرتهم المالية والثقة بهم وبمشروعاتهم التي يقومون
بها ، والمستقبل المقدر لها .

فإذا أراد غني موثوق به أن يقرض ، كان مقرضه آمناً مطمئناً على رأس
المال والفائدة ، ولا يتوقع نصيباً في تحصيلها : التي تسمى بالفائدة الصافية ، وهي
ما يدفع نظير قرض مضمون لا مخاطرة فيه . وأما إذا طلب معسر أو غني غير
موثوق به ولا بالعمل الذي من أجله يقرض كانت الثقة به قليلة ، فيقسو المقرض
ويشدد في رفع الفائدة ، لريبته في وفاء المقرض عند حلول الأجل ، فيضيف

على الفائدة الصافية مبلغاً آخر في مقابل المخاطرة والنصب الذى يستهدف لهما ،
وتسمى بالفائدة الكلية .

ويتعين سعر الفائدة السائد ، بالنسبة بين الدخل الذى تغله الأوراق المالية
وسعرها فى السوق . وعلى هذا إذا ارتفع سعر الأوراق المالية كان معناه انخفاض
سعر الفائدة ، وإذا انخفض سعرها ارتفع سعر الفائدة . فإذا اشترى شخص سنداً
حكومياً قيمته مائة جنيه يغل دخلاً قدره ٣٪ فى السنة ، فإذا كانت قيمة السند
السوقية تساوى القيمة الاسمية ، كان سعر الفائدة ٣٪ ، وعلى هذا لو ارتفع سعر
الأوراق المالية فى السوق إلى مائة وخمسين جنيهاً انخفض سعر الفائدة إلى ٢٪ .
أما إذا انخفض سعرها إلى ثمانين جنيهاً ارتفع سعر الفائدة إلى ٣ ١/٢٪ .

١ - طالب النقود

لا تطلب النقود لذاتها ، وإنما لإشباع حاجة فى نفس راغبيها ، للمتعة العاجلة
أو الآجلة ، والكل فى طلبها سواسية ، يرغبون المزيد منها ما شاءوا فى صورة
ثروة تأتى بدخل دورى مستمر . وهنا نتساءل : لماذا يعتمد بعض الناس إلى الاحتفاظ
بكمية من النقود على أية صورة من صورها المختلفة ، سواء كانت فى حياتهم أو
ودائع فى البنوك تحت الطلب فلا يستفيدون منها ، أو ودائع بفائدة طفيفة إذا كانت
لأجل قصير ، فى حين أن إقراضها يأتى لأصحابها بفائدة أعلى ، أو يمكنهم من شراء
سندات فيحصلون على فائدة مرتفعة .

وجوابنا على دافع الاحتفاظ بالنقود يرجع إلى الاعتبارات الآتية :

الاعتبار الأول : يحصل أغلب الناس على دخولهم فى فترات معينة تقصر
أو تطول تبعاً للظروف . على حين أنهم ينفقونها فى معاملاتهم يومياً . وبينما يحصل
التجار وشركات النقل على الدخل يومياً ، فإنهم يقومون بدفع ما عليهم فى أوقات
معينة . وإذا كانت طبيعة الحياة تحتم على الناس الاحتفاظ برصيد نقدي لدفعه

للغير في القريب العاجل ، فليس ثمة ما يدعو أصحابها لإقراضها لمدة قصيرة ماداموا سيطلبونها قريباً . ويتوقف مقدار الأرصدة التي لابد من الاحتفاظ بها لدى الأفراد على الأمور الآتية :

١ — تتوقف على طول المدة التي يحدث خلالها تسلم الدخل ، وقد جرى العرف على أن العمال يتقاضون أجورهم يومياً وإن كان البعض يتقاضونها أسبوعياً . أما طبقة الموظفين في الحكومات والشركات فإنهم يحصلون على رواتب شهرية والقليل منهم يحصل على دخل سنوي ، وهؤلاء دخولهم في الغالب كبيرة .

ولاريب أنه كلما كانت المواعيد التي يتسلم المرء فيها دخله بعيدة المدى ، زاد مقدار ما يحتفظ به من الرصيد النقدي للانفاق منه على حاجياته المتنوعة . فلو فرضنا أن شخصاً يحصل على دخل سنوي قدره ثلاثمائة وخمسة وستون جنيهاً مصرية ، يتسلم أسبوعياً سبعة جنيهات ، ينفقها بمتوسط جنيه واحد يومياً على حاجياته ، كان الرصيد النقدي الواجب الاحتفاظ به هو $3\frac{1}{2}$ جنيه . على حين لو كان هذا الشخص يحصل على الدخل بعينه على أربع مرات في السنة كان متوسط الرصيد خمسة وأربعين جنيهاً ونصف الجنيه . ولو كان يحصل على هذا الدخل مرة واحدة في السنة وينفق يومياً جنيهاً واحداً كان الرصيد النقدي الواجب الاحتفاظ به هو $182\frac{1}{2}$ جنيه^(١) .

٢ — إذا سلمنا بمختلف ما تواضع عليه الناس من عادات تحدد مقدار الرصيد النقدي اللازم لتسهيل معاملاتهم حكمنا بأن هذا الرصيد يتوقف كثرة وقلة على مستوى الدخل .

الاعتبار الثاني : قد تكون دخول بعض الناس قليلة ، فلا يدخرون إلا مبالغ

(١) راجع مسز روبنس صفحة ٥٣ و ٥٤

زهيدة ، لاستحق أن تستثمر ، كما هي حالة الأشخاص الذين ينفقون جل دخلهم ،
ولذا فهم يحتفظون بمدخراتهم في صورة نقود .

الاعتبار الثالث : رغبة في الاحتياط للطوارئ يحتفظ الأغنياء برصيد نقدي
كبير لإشباع رغباتهم ، لأنه لو كانت كل مدخراتهم ممثلة في أوراق مالية وأجائهم
الضرورة إلى بيعها في وقت تكون أسعارها منخفضة ، فانهم سوف يتحملون
خسارة جسيمة .

الاعتبار الرابع : إذا كانت أسعار السندات في وقت ما مرتفعة أحجم
المستثمرون عن شرائها إذا توقعوا انخفاضها في المستقبل الفريب وفضلوا عندئذ
الاحتفاظ بالنقود كرصيد ، فإذا وثق المستثمرون وساد اعتقادهم باتجاه سعر الفائدة
إلى الارتفاع ، هرعوا إلى بيع السندات التي لديهم ، وبازدياد العرض منها يتوالى
انخفاض سعرها حتى تهوى إلى الحد الذي لا يشجع على بيعها ، فتقل الرغبة في
الاحتفاظ باحتياطي نقدي .

وطالما أن هناك اختلافاً في وجهات نظر أصحاب رؤوس الأموال بالنسبة
للمستقبل ، نرى فريقاً يرغب في الاحتفاظ بالنقود ، انتظاراً لانخفاض أسعار
السندات ، بينما نرى فريقاً آخر يرغب في الاحتفاظ بالسندات اعتقاداً بأن أسعارها
ستظل متماسكة . والواقع أن المسألة لا تتعدى الحدس والتخمين ولا يمكن الجزم
بأرجحية رأى على آخر .

٢ — طلب النقود وعلاقته بسعر الفائدة :

يتبين لنا من دراستنا السابقة ، أنه على الرغم من أن الإقراض يدر
فائدة على رب المال ، فإن بعض الناس يفضل الاحتفاظ بمقدار من النقود تسهيلاً
للمعاملات أو احتياطاً للطوارئ . ولذلك نرى أن رغبة الناس في الاحتفاظ بنقود
تقل كلما ارتفع سعر الفائدة ، ذلك لأن سعر الفائدة يدل على مقدار التضحية المترتبة
على الاحتفاظ بالنقود .

ألم تر أن المال يشغل أهله ، إذا جم ، في الموازنة بين الاحتفاظ به كنقود ، يستعين بها على إشباع الحاجات ، والشعور بالثقة والاطمئنان الناجمين عن حيازته ، وبين مقدار الفائدة التي يحرم منها إذا هو احتفظ بالنقود . فإذا زاد مقدار هذه الفائدة قلت رغبة رب المال في الاحتفاظ به كنقود .

على أن المشاهد عملياً ، أن كمية ما يحتفظ به الأفراد من النقود ، على أية صورة من صورها المختلفة ، لا تتوقف كثرة وقلة على معدل الفائدة ، وإنما على حاجة المعاملات وحالة الأفراد وعاداتهم ؛ يستثنى من ذلك إذا ما ارتفع سعر الفائدة وزاد في ارتفاعه لدرجة تغري الناس وتحضهم على القصد في كمية ما يحتفظون به لمعاملاتهم .

على أنه أيضاً لا يظهر أثر سعر الفائدة بصورة واضحة إلا على ذلك الجزء من الاحتياطي النقدي الذي يكون معداً للاستثمار . ومهما يكن من الأمر فإنه يوجد في كل مجتمع في كل وقت كمية من النقود (على أية صورة من صورها سواء أكانت معدنية أم ورقية أم ودائع في البنوك) يملكها الأفراد والهيئات ، الذين يعملون ويقدررون مدفوعين بعامل المنفعة التي تعود عليهم من الاحتفاظ بكمية معينة من النقود ؛ وتقديرهم لما يستقر عليه قرارهم بالنسبة لتحديد الكمية المحتفظ بها يؤثر في معدل سعر الفائدة . ذلك لأنه إذا ارتفع سعر الفائدة عن المستوى الذي تتحدد عنده تلك الكمية ، تهافت الناس على شراء السندات ، الأمر الذي يدفع بأسعارها إلى الارتفاع ، وعندئذ ينخفض سعر الفائدة ، ويتوالى انخفاضه إلى الحد الذي عنده يرغب الناس عن شراء السندات .

والحالة العكسية ينجم عنها عكس النتائج السابقة .

والخلاصة : أنه في أي مجتمع يتوقف سعر الفائدة السائد على كمية النقود الموجودة بشرط ثبات ما لدى الأفراد من الثروة والدخول ، وتوقعات هؤلاء بالنسبة لمستقبل فرص الاستثمار .

٣ — تغييرات سعر الفائدة ^(١) :

نستطيع في ضوء ما عرفناه ، بحث أسباب نتائج تغييرات سعر الفائدة ورد فعلها على بعضها البعض : فلو فرضنا أن بنك إنجلترا — باعتباره بنكاً مركزياً — يسيطر على الحالة المالية — اشترى أوراقاً مالية . فإنه ينتج عن ذلك — إذا جازته البنوك الأخرى ، واتسعت طريقة شراء الأوراق المالية — زيادة الودائع في المصارف . وهذا الإجراء لا يترتب عليه تغيير في مجموع الثروة ولا في مستوى دخول الأفراد ولا في الثقة بالمستقبل . وكل ما يحدث هو زيادة قيمة الأوراق لدى البنوك والودائع لدى الجمهور ؛ ثم ينحدر تبعاً لذلك مستوى سعر الفائدة إلى الانخفاض إلى المستوى الذي عنده تزيد رغبة الجمهور في الاحتفاظ بما لديه من المدخرات .

ولو فرض أن سعر الفائدة قد هبط من ٤٪ إلى ٣ ¼٪ واستقر بضعة شهور عند هذا المستوى الذي تغدو بعده المشروعات التي لم تكن مربحة حينذاك بالسعر المرتفع مربحة بالسعر المنخفض ، فإن أمل المستثمرين في الربح يعظم ويكثر إنشاء المشروعات ، فيزيد حجم العمالة ؛ وهذه بدورها تحدث نشاطاً قزيراً للدخول والأرباح ، ويتحسن النشاط الاقتصادي . فإذا ظلت كمية النقود كما هي ، ولم تحدث زيادة تواجه حالة النشاط المتزايدة ارتفع سعر الفائدة . وعندئذ تنعكس الحالة ويغدو الاستثمار غير مربح كما كان ويقل الطلب على النقود .

وبزيادة حجم العمالة يصبح العمال في مركز قوى لا يستهان به ، فترفع الأجور ، وبارتفاع الأجور والأسعار يزيد طلب النقود ، فيضطر أصحاب الأوراق المالية إلى بيعها لكي يحصلوا على النقود اللازمة للمعاملات . والإقبال على بيع الأوراق المالية ينجم عنه هبوط أسعارها وارتفاع سعر الفائدة . وكلما ارتفعت

(١) راجع مسر روبنس المرجع السابعة صفحة ٦١

الأجور ، زاد الطلب على النقود اللازمة لمستوى معين من النشاط . على أنه إذا ارتفعت الأجور فليس من السهل انخفاضها ، حتى على فرض أن حجم العمالة قد انخفض . وهكذا يترتب على ارتفاع الأجور ، ارتفاع سعر الفائدة إلى ما كان عليه ، ومن ثم تختفي ظواهر الرواج المألوفة .

ومهما تكن بواعث الرواج ، فسوف يفضى ذلك إلى ارتفاع سعر الفائدة الذى يؤدى بدوره إلى الحد من حركة التوسع فى الاستثمار ، بل يحمل معه معاول تقويض عهد الرواج .

وخلاصة القول : أن الرواج يحمل بين طياته عناصر اضمحلاله بل فناءه . وفضلاً عن هذا ، فإن تحقيق العمالة الكاملة فى الأوقات العادية متعذر ، ومن الصعوبة بمكان ، لأن دونه قلب الأوضاع الاجتماعية وهدم النظم الاقتصادية التى تعوق الإنتاج وتعرقل تقدمه .

وإذا كان سعر الفائدة له هذا الأثر والأهمية فى حركة الاستثمار ، فهل فى مقدور البنوك أن تحافظ على مستوى سعر الفائدة الذى يحقق اتساع نطاق الاستثمار ومن ثم العمالة الكاملة ؟ .

الجواب : ليس من السهل على البنوك أن توفق فى مسعاها للأمور الآتية : ذلك لأن تجمع الأموال فى ذاته يفضى إلى انخفاض معدل الأرباح المنتظرة . على أنه يلاحظ دائماً أن الإفراط فى الاستثمار يؤدى إلى انخفاض الأرباح تدريجاً حتى تتلاشى ، فيرغب الناس عنه ؛ إلا إذا كانت الاختراعات الجديدة وتزايد السكان كافيين لاستيعابه فى المشروعات . ولضمان تحقيق العمالة الكاملة يتعين انخفاض سعر الفائدة .

ولكن قد تحول الأمور الآتية دون انخفاض سعر الفائدة إلى المستوى الذى يرغب الناس فى الاستثمار :

١ — لا تستطيع دولة وحدها ، أن تمنح في تخفيض سعر الفائدة ، وإذا
هي فعلت هرع رأس المال إلى خارج حدودها ينبغي استثماراً آخر بفائدة أعلى .
٢ — يعارض أصحاب رؤوس الأموال سياسة التخفيض بما لديهم من قوة .
٣ — لا تستطيع السلطات النقدية في الدولة ، السيطرة التامة على سعر
الفائدة ، لأن حكم القانون والعادات المرعية يحولان دون تحقيق ذلك ، وخاصة
إذا كانت الدولة تسير على قاعدة الذهب .

هذا فضلاً عن أن تحقيق العمالة الكاملة ، يقتضي تغيير سعر الفائدة ،
تغييرات حادة بين آن وآن . وذلك يرجع إلى أن تقديرات أرباح المستثمرين
المنتظرة ، يتوقف مداها كثرة وقلة على درجة تفاؤل أو تشاؤم أرباب الأعمال .
ولهذا قد يرحب المستثمرون بتغييرات عنيفة في سعر الفائدة ؛ كما يجب أن لا ننسى
أثر العوامل النفسية في الطلب على النقود . وهكذا للتأثير على سعر الفائدة ، يجب
أن تتغير كمية النقود تغييرات تتفق وتغيرات سعر الفائدة الذي يرتضيه
المستثمرون . على أن إصرار المستثمرين على تعيين سعر الفائدة عند الحد الذي
يحقق العمالة الكاملة تحقيقه من الصعوبة بمكان .

وحتى على فرض أن تعيين ذلك السعر عمل بحزم وترو ، بقصد جعل مستوى
البطالة أقل ما يمكن ، فإننا لا نستطيع مطلقاً تحاشي خطر تذبذب الحالة التجارية ؛
ولذا كان جل اهتمام السلطات المصرفية متجهماً دائماً نحو ضبط مستوى الأسعار
ومنع ارتفاعه السريع خلال الرواج ، عندما تبدأ البطالة في التلاشي ؛ إذ يبدو
أن الأخطار التي تنجم عن الرواج المصحوب بثورة في الأسعار والأجور أشد
خطراً وأفعلاً أثراً من أضرار البطالة نفسها .

الفصل العاشر

العمالة الكاملة في وقت السلم^(١)

١ — تعريفها :

لا يقصد بالعمالة الكاملة انتفاء البطالة بتاتا بحيث يكون العمل ميسورا لكل فرد في كل الأوقات ، إذ ظاهرة التقلبات الموسمية تجعل دوام العمل في بعض الحرف في حيز المستحيل ، أو من الصعوبة بمكان ، لأن ذبذبة الطلب كما ونوعا ظاهرة مألوفة في المجتمعات الحديثة في فـكثيرا ما يتعرض بعض الأفراد لفترات تعطل تطول أو تقصر مع الظروف حتى يهيئوا لأنفسهم عملا جديدا . قد تكون علة تعطل البعض أحيانا قصوره لعدم ملاءمته حاجة الطلب في الوقت المناسب ؛ وعلى هذا نقول إن العمالة الكاملة وجود عمل دائم تصحبه فترات انقطاع مؤقتة ، يوقن فيها العامل أنه لا بد من زاول عملا ولو من نوع آخر ، أو بعبارة أخرى وجود عمل دائم يربى ولو قليلا على عدد العمال الراغبين في العمل . على أنه لن يكون استخدام العمال ١٠٠٪ طالما أن هناك بطالة عرضية *Frictional unemployment* يتعرض لها العمال من آن لآخر ، ولا سبيل لتلافيها ، ويقدر لها تقريبا ٣٪ . والعمالة الكاملة إذن تتراوح حوالى ٩٧٪ يشغلون و ٣٪ عاطلون ولكن في مقدورهم العثور على عمل بعد فترة قصيرة . ويشترط في العمالة الكاملة أن يكون العمل منتجا يرفع مستوى معيشة الطبقة العاملة .

ومن هنا يتبين لنا أن فترة تعطل العامل التي يتعرض لها في حالة العمالة الكاملة ، لا تزيد على الفترة المقررة للتأمين ضد البطالة ، فلا يؤثر تعطله في حالته المعيشية ولا يلحق بها ضررا . فمن يخرج من عمل لا يلبث أن يحصل على آخر بالأجر

(١) راجع Full Employment in a Free Society للسير وليام بفرديج ، صفحة

١٨ وما بعدها .

المناسب . وهكذا تجد في العمالة الكاملة طلب العمال وعرضهم متقاربين كما ونوعاً
أى أن الطلب يوافق العمال ، وأن هؤلاء العمال يناسبهم هذا العمل .

٢ — بواعث العمل :

المحتاجون كثيرون ، ولكن شتان بين من ألقى به في هوة الحاجة وأنزله
في حجر المتربة وضيق الفاقة كسله ، وبين من لزمته الخصوصية لأنه وهو لا يدخر
وسعاً في السعي للكسب لا يحصل على ما يمسك به رمق من يعول أو يدفع عنهم
شبح الفقر الخفيف . فالأول داء المجتمع وأخطر علة تصيبه ؛ أما الثاني فقد سعى
وأبلى بلاء حسناً وليس من ذنبه أن أخطأه التوفيق .

والكسل مرض اجتماعي لا يبرره يسار المرء . فيجب على الإنسان أن
يكون عضواً عاملاً في المجتمع الذي يعيش فيه ، وأن يؤدي له خدمات نافعة ،
وأن يشعر بواجب القيام بعمل نحو المجتمع . والإنسان لا يعمل لمجرد العمل ذاته ،
وإنما يعمل لكي ينتج ، وغاية الإنتاج هي الاستهلاك لإشباع الحاجات ، كما أن
ثمرة جهود المرء في الحياة وعمله سعادته ورفع مستوى معيشته . فإذا لم يكن العمل
مثمراً ونافعاً انتفت الغاية منه . فالعمل مصدر سعادة المجتمع وتقدمه ، ولا بد
لإطراد التقدم المادي وجعله قادراً على مسايرة تطور احتياجات البشر أن تكون
هناك حوافز . وأهم باعث على العمل الكسب ، فهو أقوى ما يؤثر في الحياة
الاقتصادية ، وهو الباعث الذاتي الذي يقوى روح المنافسة بين الناس ، ويشعذ
الهمم لإحراز النجاح في الأعمال ؛ والنجاح أهم عوامل إطراد التقدم ، غير أن هذا
النجاح ، يقاس اليوم بمقياس مادي ، هو مبلغ ما يربحه الإنسان من أعماله .

٣ — العمالة الكاملة والعصر الحاضر :

كانت الأعمال متوافرة والعمال في رغد من العيش ، قبل الانقلاب الصناعي ،

ومن ثم لم يكن للبطالة شأن يذكر ، ولم يكن شبحها مخيما على نفوس أفراد الطبقة العاملة كما في عصرنا هذا . ولو شاء مجتمع استئصال شأفة البطالة بتاتا ، وعمل على توفير الوسائل التي تهيب فرصة العمل للقادرين عليه ، ما تيسر ذلك إلا على حساب تغير النظم القائمة ، ولن يكون ذلك ميسورا إلا بتقويض وهدم بعضها . ومعنى هذا قلب الأوضاع الصناعية الحالية والأحوال المعيشية . ولن نتصور مجتمعا تزول فيه البطالة ويختفي شبحها على هذا النحو إلا إذا وجد كل فرد فيه مجالا للعمل ؛ ومعنى هذا أن تكون حريات الأفراد مكفولة ، كحرية العبادة ، وحرية الرأي ، والكتابة ، والخطابة ، والتعليم وحقوق الاجتماع ، وتكوين الجمعيات ، والتمتع بالحقوق المدنية والعامة ، وحرية تصرف الإنسان في دخله ، وحرية اختيار العمل الذي يوافقه . ولكن العمالة الكاملة لا تتحقق في مجتمع في ظل النظام الرأسمالي الحر نظرا إلى وجود العقبات الآتية :

(أ) أن طابع الجماعات الحرة أن تتغير فيها الأداة الحاكمة من وقت لآخر في حدود القانون ، وكثيرا ما يصحب هذا التغير تغير في الاتجاهات العامة . ذلك التغير في الحكومات واتجاهاتها يقف في سبيل تحقيق العمالة الكاملة ؛ لأنها تقتضى وضع سياسة ثابتة مستقرة يتفق عليها ، وتسهر على تنفيذها الحكومات المتعاقبة .

(ب) أن كل مجتمع يتمتع بحرية كاملة نرى فيه « الهيئات العمالية » التي تعمل على تحديد الأجور عن طريق المساومات الإجماعية أو الإضراب ، وهذا يقف في سبيل تحقيق سياسة العمالة الكاملة بمعناها الصحيح .

(ج) حرية اختيار الإنسان العمل لا يتحقق معها تحقيق العمالة الكاملة ، ذلك لأننا نشاهد خلال السلم اختلافا كبيرا بين طلب وعرض العمال من نوع واحد وعلى صناعة واحدة . وعلى فرض أن العامل أمن شر التعطل في ظل سياسة توجده له عملا بمجرد تعطله ؛ فإن ذلك العامل لابد متعرض لأن يؤدي

عمالاً لا يتفق ومواهبه ؛ ومن ثم لا يتقنه ولا ينتج إنتاجاً ملائماً ؛ ومن هنا لا تتحقق العمالة الكاملة بمعناها الصحيح ، لأن المقصود بها ، العمل الشامل المناسب للعمال مع الإنتاج الملائم .

(د) إن ترك الإنسان حراً يتصرف في دخله كيفما شاء ، يجعل تحقيق سياسة العمالة الكاملة من الصعوبة بمكان . لأن ذلك سوف يؤدي إلى الإخلال بالتوازن بين طلب العمل وناتجه ؛ وبين عرض العمل وناتجه ؛ فغالبا ما تتغير ميول المستهلكين بالنسبة إلى السلع التي تشتري كمّاً ونوعاً . وحرية التصرف تشمل أيضاً حق اختيار الإنسان بين الإنفاق على الحاجيات في الحال وبين الاستثمار ، فقد يحدث أن يؤثر الإنسان الاستثمار ليكون له عدة في المستقبل . ولكن في ظل النظام الدكتاتوري ، أي الحكم الفردي المطلق ، يمكن جداً نحو البطالة عن طريق تخصيص ، أو حجز ، مبلغ من الدخل الأهلي سنوياً يستثمر في مشروعات منتجة (كالمصانع والبواخر والسكك الحديدية والعدد والآلات والمواد الأولية التي تستخدم في إنتاج ثروة أخرى) تستخدم فيها العمال ، وتقوم الدولة من جانبها بتوزيع بطاقات على المستهلكين لشراء تلك السلع المنتجة ، وبذلك تضمن إنفاق الجمهور قسراً لا طوعاً . وهذا لا يمكن تحقيقه في الجماعات الحرة ، لأن الأفراد أحرار في توجيه طريق الإنفاق كيفما شاءوا . وعلى ذلك من الخطأ القول بإمكان تحقيق نظام العمالة الكاملة في الجماعات الحرة ، لأن عدم استقرار السياسة الاقتصادية أو الاجتماعية يقف عقبة في سبيل تحقيق أي إصلاح اجتماعي ، ومن هذه العقبات تحديد الأجور عن طريق المساومة الإجماعية .

وكذا حرية اختيار العمل يجب ألا تكون مطلقة ، بل تكون محصورة في نطاق الأعمال الموجودة الخالية فعلاً ، كما أن طلب العمل هو ما يطلبه رب العمل ، لا ما يرغب فيه العامل نفسه . ولهذا لا نكون مغالين إذا قلنا إن إطلاق الحريات على نحو ما سبق بيانه ، يحمل في طياته مسؤولية إخفاق تحقيق سياسة

العمالة الكاملة ، ولكن ليس معناه إخضاع الحريات وخنقها بحجة أنها الوسيلة المؤدية إلى إدراك هذه الغاية ، بل يجب الاحتفاظ بها بشرط ألا تتعارض مع مصلحة المجموع ، وكذا مع عدم المساس بحق الملكية الفردية لأدوات الإنتاج . ولا غرابة إذا كان تحقيق العمالة الكاملة بمعناها الصحيح ، لا يمكن نواله إلا في ظل الملكية الفردية ، فهي خير كفيل بذلك .

٤ — أيمكن تحقيق العمالة الكاملة ؟

يتوقف تحقيق العمالة الكاملة وقت السلم على شروط ثلاث :

أولاً — رصد النفقات والاعتمادات الكافية لحاجة المشروعات الكبرى (عدا ما يخصص لشراء عقار موجود أصلاً ، أو لشراء أسهم أو سندات أو أوراق تجارية) كالمناجم والتعدين والزراعة والأعمال المالية والإنشائية والخدمات الشخصية وأعمال التوزيع على الوجه الآتي :

(أ) صرف النقود في وجوه تفسح المجال لاستخدام العمال على نطاق واسع ، ولهذا يعتبر شراء المنزل بالنسبة إلى مالكه وسيلة استثمار لا يترتب على اقتنائه استخدام العمال . هذا بخلاف إنفاق المال للحصول على السلع ، وجميع العروض التي تطلب لذاتها بقصد استهلاكها كالمواد الغذائية والملابس والأثاث والأدوات المنزلية ، والدخان ، والصحف ، والمجلات ، والكتب ، والخدمات الشخصية ، كالأطباء والمدرسين .

(ب) صرف النقود للحصول على السلع والخدمات التي لا تطلب لذاتها ، بل لاستخدامها بدورها في إنتاج سلع أو خدمات أخرى ، كالسكك الحديدية والبواخر والمصانع والمواد الأولية على اختلاف أنواعها .

(ح) صرف النقود في مشروعات عامة : كال دفاع والأمن والنظام والصحة

والتعليم وإنشاء الطرق وحفر المصارف ، وجميع الأعمال العامة . وهذا الضرب من المصروفات المخصص لمثل هذه المشروعات يشترط فيه أن تقوم به الدولة وحدها ، أى أنه يمتاز بطابع القومية بخلاف النوعين السابقين ؛ فقد يجوز أن تكون مشروعات فردية أو قومية . ويتوقف دوام تخصيص النفقة اللازمة لمثل هذه المشروعات على مقدرة المستهلكين ورغبتهم فى الإنفاق على تلك الخدمات والسلع المنتجة . ولهذا يعتبر البذل بسخاء أهم علاج ناجع لمكافحة مشكلة البطالة ، لأنه كلما كانت النفقات المخصصة لها كبيرة اتسع نطاق المشروعات ؛ واتساع الأعمال يهيئ فرصة العمل لمن لا عمل له . ولا ريب أن الدولة أقدر من الأفراد على القيام بهذا العبء ؛ فتقوم به كما تقوم بدفع العدوان الخارجى والحفاظ على الأمن الداخلى والإصلاح الاجتماعى والاقتصادى .

وانتهاج سياسة قومية لضمان العمالة الكاملة يقضى بوضع ميزانية جديدة على أسس جديدة ، تخالف أسلوب تحضير الميزانيات إبان السلم فى الظروف العادية ، وتشبه إلى حد كبير تلك التى توضع فى أوقات الحروب ، فلا تشمل إيرادات ومصروفات الدولة فقط ، بل تعبأ فيها موارد الأمة جميعاً لتنفيذ تلك السياسة ، ولا يقتصر مداها على سنة معينة بالذات .

كثانياً — الرقابة على مواطن الصناعات وتوزيع العمال لتحقيق العمالة الكاملة وقت السلم . ليس المقصود بالعمالة الكاملة إلغاء البطالة إلغاء تاماً ، لأن البطالة الموسمية أمر لا مفر منه فى بعض الصناعات الخاضعة للتقلبات الموسمية ، كما توجد أيضاً البطالة الدائمة فى بعض الجهات وفى بعض الصناعات المفتقرة إلى التوازن الصناعى . وقد قُطعت الحكومة البريطانية إلى الأخطار التى تترتب على فقدان هذا التوازن وعينت لجنة لبحث حالة توزيع سكان الجهات الصناعية . وقد عيّنت اللجنة الأخيرة وأوضحت فى تقريرها كيف أن نماء المدن الصناعية الكبرى كان

على حساب الريف حيث جذبت إليها رجاله ، هذا فضلاً عن حالة الفقر التي تصيب الجهات التي هجرها رجالها العاملون ، الذين أغرام ارتفاع الأجور في المدن . وقد رأت اللجنة قبل مباشرة عملها أن تعالج الحكومة موضوع التعويضات والتعمير ، فعينت الحكومة لجنة الإخصائين المعروفة باسم لجنة أثواط برئاسة « القاضي أثواط » ونشرت تقريرها في ١٠ سبتمبر سنة ١٩٤٢

وشمل قرار التعيين الموضوعات المطلوب بحثها وهي :
تحليل وبحث مسألة التعويضات وإعادة التعمير بالنسبة لإشراف السلطات القائمة على استعمال الأرض .

تقديم اقتراحات عاجلة عما يتخذ من الإجراءات السريعة لمنع استغلال الأراضي بطريقة قد يعترض عليها مستقبلاً ، ولهذا طلب من اللجنة بيان ما يمكن تنفيذه من الوسائل بوضع قيمة الأراضي التي قد يحتاج إليها في المنشآت أو تعديلها .
وكان أهم ما أوصت به اللجنة :

(١) الحاجة إلى التخطيط العام .

وقد بينت اللجنة توصياتها على فرضين :

الأول — عمل مشروع تخطيط عام دائم يشمل جميع أراضي الدولة بغرض الانتفاع بالأرض على أحسن وجه لضمان تحسين الحالة الاقتصادية والنفع العام للجميع .

الثاني — أن الطريقة المثلى لضمان نجاح أى مشروع إنشائي يكون عن طريق مشروع التخطيط العام حيث يكون للسلطة القائمة على أعمال التخطيط حق الإشراف عليه ، حتى يكون عمل هذه السلطة مبنياً على أبحاث منظمة متوقفة على موارد الدولة العامة .

وقد حاولت اللجنة أن تجعل مقترحاتها قابلة للتنفيذ فوراً دون المساس بالحالة الاقتصادية أو بالمشروعات الخاصة .

(ب) الأراضي المجاورة للمباني .

أعطى للسلطة القائمة الحق في استغلال هذه الأراضي نظير دفع تعويضات عادلة . وللسلطة العامة حق نزع ملكية الأراضي للمنفعة العامة أو للأغراض الخاصة المعتمدة ، وفي هذه الحالة ينقل حق الإشراف من يد المالك إلى الحكومة . والحياسة الابتدائية للأراضي تكون عن طريق تحديد استغلالها (وذلك عن طريق تخصيصها لإقامة المباني أو وقفها على الأغراض الصناعية) إلا في حالة حيازتها لسلطة التخطيط العامة . فإذا اعتمدت السلطة العامة طريقة الاستغلال تشتري الحكومة الأرض بقيمتها بعد خصم ما قد يكون دفع ، وفي حالة المشروعات الخاصة تؤجر الأرض للقائمين بالمشروع .

وإلى أن يحين الوقت المناسب لاستعمال الأراضي المذكورة في الأغراض المقررة يكون ملاكها الحق في استغلالها والإشراف عليها بشرط عدم تحريرها إلا للأغراض الزراعية .

وفي رأى اللجنة أن تنفيذ مبدأ « مشروع حقوق الاستغلال » فيه تسهيل لوضع الخطط الفعالة للتوسع الزراعي وتحسين للطرق ، وفيه محافظة على المناطق الصناعية والجهات الطبيعية الغنية بجمال مناظرها والإشراف على المدن الحالية والقرى وتوسيعها وتحديد مناطق ما يستجد من الصناعات .

(ج) تعتمد القوانين الخاصة بالأراضي الفضاء بين المساحات المبنية ، على أن تسرى على الأراضي التي لم يعتمد تخطيطها ، ولتنظيم أعمال التخطيط والإنشاء يعطى الحق للسلطات القائمة على أعمال التخطيط في حياسة المناطق التي تأثرت بأضرار الحرب أو المناطق المقدرة عدم لياقتها صحياً ، بفرض تخطيطها وتعميرها عن طريق السلطة العامة أو اللجان الأهلية المعتمدة .

ومشروع المساكن المزمع إنشاؤه في بريطانيا بعد الحرب سيشتمل على نحو من ثلاثة ملايين ونصف مليون مسكن إلى أربعة ملايين ونصف مليون مسكن تبني في عشرة أعوام . وقد حدثت عقب الحرب الماضية نفس الدعوة التي نسمع بها الآن لإعادة البناء والتعمير ، ولكن السلطات العامة والشركات عجزت عن بلوغ هذه الغاية . وقد اتخذت الحكومة (البريطانية) برئاسة المستر تشرشل الخطة للافاة ذلك فاحتفظت شركات البناء بثلاث عدد موظفيها وبذلت المهمة في إعداد مشروعات التعمير لتنفيذها متى حان الوقت . وهذا الاحتياط من جانب الحكومة إجراء حاسم لتنفيذ مشروعات ما بعد الحرب لمعالجة البطالة المنتظرة بعد الحرب ^(١) .

والمشاهد أن اضمحلال صناعة متوطنة في جهة معينة ^{التي} يسبب تعطل غالبية سكانها القادرين على العمل . وليس من الصواب القول بجواز انتقال المتعطلين إلى حيث يجدون عملاً ، لأن ذلك معناه فناء الجماعة ومضيعة لرأس مال المجتمع الذي تمثله تلك الجماعة .

وإلى هنا يحق لنا أن نتساءل إلى أي مدى ، تحقيقاً لسياسة العمالة الكاملة ، تكون الدولة مقودة باعتبارها لصالح المنتجين ، وإلى أي حد تكون مقودة باعتبارها لصالح المستهلكين . لا ريب أن الاعتبار الأساسي هو لصالح المستهلكين ، ولكن من الخطأ إهمال فريق المنتجين . ولا فائدة ترجى من محاولة طلب لعمل غير موجود بالمرّة ، كما أنه من العبث أن نحاول إيجاد طلب لعمل لا نحصل عليه إلا بنفقة اجتماعية باهظة . والواجب إزاء مشكلة البطالة في المناطق التي اختلف فيها هذا التوازن الصناعي أن تعمل الحكومة على الاتجاه بالصناعات

(١) بفردج « Full Employment » ومحاضرة ألقاها هـ . كندال ، تحت إشراف المجلس البريطاني والاتحاد الإنجليزي المصري .

التي تشكو ندرتها والتي تتطلب تنوعاً في الإنتاج وتوازناً فيه ، وتساعد على قيامها بإمدادها بالقوى المحركة ، حيث لم يعد الآن وجود القوى المحركة بالقرب من المراكز الصناعية عاملاً أساسياً ، إذ يمكن قيام هذه القوى في الجهات التي لا توجد فيها وتوزيعها على الصناعات تبعاً لحاجتها . كما أنه ليس من المعقول إرهاق العمال وتحميلهم مشاق ومتاعب الانتقال من جهة لأخرى سعياً وراء العمل في الجهات التي تتوافر فيها تلك الصناعات . فمن الجائز أن تتحول الصناعات من جهة لأخرى كما حدث في بريطانيا ، من سير الاتجاه الصناعي شمالاً وغرباً إلى ما قبيل الحرب العالمية الأولى ، ثم رجع في اتجاهه ثانية إلى الجنوب وإلى الشرق ، وكان بطيئاً في سيره كتيار الماء الذي يحمل في جريانه الخيرات لبعض الجهات ، ويصيب القحط والجذب جهات أخرى ، وقد آن الأوان أن تعمل الهيئة الاجتماعية على حسن توجيه الصناعة بما يحقق الرفاهية للجميع . ومن هنا تجب الرقابة على مثل تلك المشروعات الإنشائية .

نوع الرقابة :

يجب أن تشرف الحكومة المركزية على تخطيط مواطن الصناعات . وتنفيذ ذلك يتطلب رسم سياسة عامة للدولة كلها ، على أن تتولى كل منطقة مباشرة وتنفيذ ما يخصها في حدودها .

صدرت في بريطانيا عدة قوانين خاصة بالمساكن وتخطيط المدن كقانون

١٨٨٥ ، ١٩٠٩ ، ١٩١٩ ، ١٩٢٥ ، ١٩٣٢ ، ١٩٣٦ ، ١٩٤٣ .

قانون تخطيط المدن سنة ١٩٤٣ في بريطانيا :

وقد نص قانون تخطيط المدن سنة ١٩٤٣ على الإشراف العام على تخطيط القطر كوحدة وأعطى سلطات واسعة لوزير الأشغال وهيئات التخطيط .

تقرير سكوت وأثواط :

وجدت بريطانيا في ظروف الحرب الثانية متسعا من الوقت لدراسة مسائل التخطيط خصوصاً ما يتعلق منها ببناء المساكن استعداداً لما ستقتضيه الحالة بعد الحرب ، فكان من نتيجة ضغط الرأي العام وما تقدمت بالنصح به الجمعية الملكية للمهندسين المعماريين وجمعية تخطيط المدن أن تكونت لجتان عرفتا بلجنة (سكوت) ولجنة (أثواط) لبحث ودراسة كل ما يتعلق بهذا الموضوع .

تقرير لجنة سكوت :

عين اللورد ريث وزير الأشغال وتخطيط المدن في أكتوبر سنة ١٩٤١ أعضاء لجنة (سكوت) لدراسة الاعتبارات الواجب مراعاتها للتوفيق بين نمو المدن والمحافظة على الأراضي الزراعية الخصبة ، وعلى الأخص لدراسة العوامل المؤثرة على اختبار المناطق الصناعية من الوجهة الاقتصادية ، ومن جهة تشغيل العمال بعض الوقت أو بعض الفصول ، والمحافظة على حالة الريف والاحتفاظ بجمال منظره . وقدمت اللجنة تقريرها في ١٥ أغسطس سنة ١٩٤٢ .

الأرض والريف :

أوصت اللجنة بالمحافظة على منظر الريف ووجوب رفع مستوى المعيشة فيه ليتمشى مع مستواها في المدن ، لإغراء المزارعين بالبقاء في أرضهم والاستفادة من الريف . وقدرت اللجنة رغبة الحكومة في إنعاش الزراعة وأوصت به بغض النظر عن أن حاجة بريطانيا للزراعة وقت السلم ليست ماسة بقدر حاجتها إليها وقت الحرب . وفرضت اللجنة أنه متى انتهت الحرب فستعود الصناعة سيرتها من الانتشار في أرض الريف حول المدن .

دفع المدن نحو القرى :

أوضح التقرير كيف أن المدن زحفت نحو الريف وجذبت إليها رجاله ، فلما زاد ازدهارها وثبت عدم صلاحيتها للسكن ، حسب المستوى الحديث للمعيشة ، اضطر الحال إلى بناء المساكن والمصانع في الريف . وقد اقتضى إنشاء المساكن والمصانع في الريف استعمال مساحات كبيرة من أرضه في نفع السكان من شق الطرق أو توسيعها وإنشاء ملاعب رياضية ومطارات ومحطات بنزين . وعلاوة على ذلك فإن ازدياد المصانع قد أغرى المزارعين بالالتحاق والعمل فيها للأجور العالية والميزات الطيبة . وقد نتج عن ذلك اصطدام بين عقلية أهل المدن وعقلية أهل الريف وأصبحوا في حاجة ماسة إلى وضع قواعد أساسها التفاهم المتبادل .

تأثير الحرب العالمية الثانية :

اقتضت ظروف الحرب العالمية الثانية العناية بالزراعة في بريطانيا مما أرجع الريف إلى جماله المعهود . فقد تحولت ستة ملايين من الأفدنة من حشائش إلى أراض زراعية خصبة ، وأدخل على الزراعة أحدث النظم في فلاحيتها ، فاستعملت الآلات الحديثة في الزراعة . ونتج عن صعوبة المواصلات احتفاظ القرى بأهلها فانتعشت الحياة الاجتماعية فيها .

ومن المرجح أن حالة نمو المدن الكبيرة إلى ما يحيط بها بعد الحرب ستعود سيرتها الأولى ما لم تتخذ الحكومة الإجراءات الحاسمة لمنع ذلك بوضع خطط توزيع السكان .

توصيات اللجنة :

اقترحت اللجنة وجوب العناية بالقرى وإنشاء المساكن بها مع إصلاح القائم منها حتى تفي بحاجيات مستوى المعيشة الحديثة وأن يراعى فيما يستجد من المساكن

استيفائها لسبل الراحة وأن ينفرد بإنشائها الإخصائيون من المماريين . ورأت اللجنة أن تكون مشروعات الكهرباء والغاز والمياه تحت إشراف السلطات العامة وأن تزود بها القرى بأسعار مثيلتها في المدن .

وأوصت اللجنة بعمل التسهيلات اللازمة للوصول إلى الريف مع عدم المساس بمبدأ المحافظة على الأرض للمنفعة العامة .

وإذا أنشئت الصناعات في الريف فيتبع فيها الخطط المرسومة مع مراعاة إصلاح ما يحيط بها من الأرض بعد اتمام إنشائها ، وعلى قدر المستطاع يعمل على إعادة الصناعات في المدن الحالية أو المستجدة بدل إنشائها في القرى . والمصانع التي ينجم منها دخان سام يجب مراقبتها والعناية بأمرها ، كما يجب تشجيع التجارة والحرف القروية .

تقرير الأستاذ دينسون :

عارض الأستاذ دينسون مقترحات زملائه بشأن العناية بالزراعة على نمط واسع مع تحسين مستوى المعيشة الزراعية للمزارعين . فمن رأيه أن هذه المقترحات غير اقتصادية ولا يبعد أن تؤدي إلى الفشل . ثم إنه لا يمكن تنفيذها إلا عن طريق مراقبة الأسعار كما هو متبع الآن مع تقديم المساعدات المالية ، ومن ثم تحمل الدولة أعباء مالية تؤثر على مستوى المعيشة حتى بالنسبة للمزارعين أنفسهم لأن ذلك يستلزم فرض الضرائب اللازمة والحماية الجمركية على الأطعمة التي يمكن استيرادها من الخارج بأرخص الأسعار .

ومن رأيه اعتبار جميع المصالح العامة كوحدة دون وضع الزراعة فيها في المنزلة الأولى ، فلمزارعين الحق في التقدم كغيرهم من الصناع . وقد يؤدي هذا إلى تقليل عدد المزارعين مما يقتضى معاونتهم على الالتحاق بالصناعات الأخرى

دون إعاقتهم . وعلى العموم فمن الأفضل ترك الجميع لتخير الحرفة التي تروقهم حسب ظروفهم الخاصة .

ويرى دينسون أنه ليس من الصواب الاهتمام بالزراعة وقت السلم ، لاحتياجنا إليها وقت الحرب ، لأنها قد تجلب إليها الكثير من العمال المشرمين في الصناعات وقت السلم ، الذين يحتاج إلى خبرتهم الصناعية لإعداد الذخيرة وقت الحرب . ويرى أن خير وسيلة لمداركة الحالة وقت الحرب هي الاحتفاظ بالكميات الاحتياطية من الأطعمة وزيادة احتياطي السفن .

ويعتبر دينسون جميع الأراضي كوحدة في المشروع العام ولا يستثنى أي جزء منها مادام ذلك في المصلحة العامة ، مع ترك أكبر مساحة ممكنة للأغراض الزراعية بدون مساس بالمنافع الأخرى ، فلا توضع العوائق لنمو الصناعة بحجة التوسع الزراعي . واشترط لإدخال الصناعات في الريف أن يكون تنفيذ المشروعات موضع رقابة تعود بالمنفعة على الريف وأهله ^(١) .

فالزراعة وحماية الأراضي الحصبة يجب أن تكون جزءاً من المشروع العام دون إعطائها الأولوية .

ثالثاً — تنظيم تنقل العمل :

يتبين لنا من مشكلة البطالة في وقت السلم أن هذه البطالة لا تنحصر أسبابها في مجرد قلة الطلب ، أو في اتجاهه إلى غير وجهته ، ولكنها ترجع أيضاً إلى عامل آخر له أهميته وخطورته ، ألا وهو أسلوب تنظيم الصناعات وبخاصة طريقة استخدام العمال . هذا الأسلوب الذي تجرى عليه هذه الصناعات استجابة لحالة طلب منتجاتها . ورأينا من استعراض ظروف الحرب أنه قد أصبح من المستطاع

(١) محاضرة ألقاها ه . كندال تحت إشراف المجلس البريطاني والاتحاد الإنجليزي المصري .

X
انتفاء البطالة انتفاء يكاد يكون كاملاً نتيجة لأمرين : أولهما اتساع مدى طلب العمال إلى أقصى حد ، وثانيهما إلغاء كل القيود وكل الشروط التي كان يستلزم توافرها في العمال حين يراد استخدامهم في عمل معين ، إذ قد غير الملايين من الرجال والنساء حرفهم أو انتقلوا إلى مناطق أخرى غير التي كانوا يعملون فيها . وإن انتهاء التعبئة العامة ، والتحول من الحرب إلى السلم سوف يقتضي هجرة صناعية (أي تنقل العمال إلى غير حرفهم أو إلى غير موطئهم) لئلا تكون هذه الهجرة الصناعية أضيق مدى وأقل تأثيراً مما حدث في أثناء الحرب ، ولا تستلزم الأحوال الاقتصادية في أوقات السلم العادية مثل هذا التنقل . ومع ذلك فإنه إذا أريد أن يتجه التدبير في وقت السلم إلى تقليل أخطار البطالة قدر المستطاع ، وإلى الاستجابة إلى ما يقتضيه التطور والتقدم في نفس الوقت ، فإنه من الضروري أن يكون النظام الصناعي على درجة من المرونة تمكنه من أن يستجيب لما تتطلبه الدولة من المشروعات ، كما أنه من الواجب تنظيم سوق العمل ، بحيث يمكن تلافي سوء توجيه العمال أو بقاء بعضهم متعطلين تعطلا لا مسوغ له . وهذه مهمة يجب أن يساهم فيها بنصيب كل من الدولة وأصحاب المشروعات والعمال أنفسهم . وقد فطنت معظم الدول إلى ذلك ، وشعرت بالحاجة إلى تنظيم سوق العمل .

وقد قامت بريطانيا بنصيبها في تنظيم سوق العمل وذلك بإقامة نظام أهلي لبورصات العمل ، ولكن استعانة أصحاب الأعمال بهذا النظام لم يبلغ بعد المدى الذي يؤدي إلى تقليل فترة البطالة التي يقتضيها انتقال العامل من عمل لآخر وجعلها حداً أدنى ، ذلك أن كثيراً من أصحاب الأعمال لا يلجأون إلى بورصات العمل وإنما يستخدمون من يتقدم إليهم عن غير طريقها . وكان أثناء الحرب استخدام بعض العمال عن طريق بورصات العمل إجبارياً في كثير من الصناعات

وذلك بغرض توجيه عرض العمل توجيهاً يتفق والسياسة القومية . ويقترح أحياناً أن يصبح استخدام جميع العمال عن طريق بورصات العمل إجبارياً في وقت السلم كما هي الحال في وقت الحرب . ومزية الإلجبار واضحة في بعض الحالات كحالة استخدام الأولاد والبنات الذين تقل سنهم عن ١٨ سنة . والنظام التعليمي الحديث يقول بإبقاء أمثال هؤلاء في رعاية المجتمع ، ويعتبر أنهم لا يزالون في دور التكوين وأنهم لم يصلوا بعد إلى مرحلة النضوج . وليس من المعقول الإشراف على تدريبهم وتعليمهم في المدارس ، ثم تركهم دون رعاية أو توجيه حين يقبلون على حياة العمل . وتحقيقاً لصالح الأفراد ولصالح الأمة في مجموعها يجب أن يوضع كل فتى وكل فتاة في العمل الذي يتناسب مع مواهبه . كما أنه من الواجب أن تتاح لكل فرد فرصة الاستفادة بما تقدمه الحكومة من مشورة للمقبلين على اختيار مهنة من المهن ، وألا يترك الشبان فريسة للاغراء على امتحان حرف لا مستقبل لها ، أو العمل في صناعات مآلها إلى الكساد . وتوجيه الشبان وهم في مرحلة الاختيار هو أسهل طريقة للتوفيق بين عرض العمل في مجموعه في كل صناعة ، وبين التغيرات في طلب العمل .

ومن المستطاع في الأحوال العادية تقليل عدد العمال الجدد لمواجهة انكماش طلب بعض الصناعات للعمل بدلا من إخراج العمال الذين يعملون فيها . وإن نظام بورصات العمل ليقضى على مساوئ الطريقة القديمة في استخدام العمال ، إذ كانت تلك الطريقة كثيراً ما تقضى بالعمل المؤقت لعمال كثيرين في بعض الصناعات كخدمات الموانئ والأرصعة . وكان هذا سبباً في تفشي البطالة في الماضي ، قضت عليه ظروف الحرب . ويصح أن يقترح إبقاء التحول ، الذي حدث في مثل هذه الصناعات إبان الحرب ، فاقضى هؤلاء العمال ليظلوا يعملون في أيام السلم ، ولتضمن لهم ولمن يعملون في مثل هذه الأعمال أجوراً أسبوعية ،

X
وبهذا نضمن استمرار العمل واستمرار الأجور للعمال الذين يعملون لحساب منشأة من منشآت التوظيف ، وأن يحل ذلك محل اتفاق العمال مع أصحاب أعمال مختلفين للقيام بأعمال مختلفة في أماكن مختلفة . ويؤمل أن يحل تشغيل العمال على أساس العمل الأسبوعي محل المياومة أو محل تشغيلهم (مساوعة) كما هو حادث في كثير من الصناعات .

فهمة بورصات العمل ، والهيئات المشابهة لها كالتقابات ، أن تقضى على البحث الفردى عن الأعمال ، الذى يقوم به المتعطلون بطرقهم الأبواب وعرض أنفسهم على أصحاب العمال جرياً وراء العمل . وما دام من واجب العمال أن يسجلوا أسماءهم في بورصة العمل للحصول على إعانة البطالة ، فإن الثمرة المرجوة لا نحصل عليها إلا إذا طلب من أصحاب الأعمال أن ينبئوا بورصات العمل عن كل عمل يخلو عندهم . فليفرض عليهم أن يستخدموا من يلزمهم من العمال عن طريق «بورصات العمل» أو عن طريق أية هيئة أخرى مشابهة « كالتقابات العمال » .

وليس من الضروري الإجبار في البداية إذ قد لا تستدعيه ضرورة ، وإنه ليببدو من المعقول أن ننتظر لنرى إمكان الاتجاه نحو الإفادة من سوق العمل المنظمة بدافع من دوافع المصلحة الذاتية التى قد توجه أصحاب الأعمال هذا الاتجاه . على أننا نرى أن الاتجاه إلى بورصات العمل ونشاط حركتها ، دليل العمالة الكاملة ومظهر من مظاهرها .

ولا تتوقف سهولة تنقل العمل على مجرد تنظيم سوق العمل ، وإنما هي تستدعى أيضاً إزالة ما يقوم في سبيل هذا التنقل من عراقيل . وهذه العراقيل نوعان أولهما : عدم رغبة الفرد في تغيير نوع عمله أو محل إقامته ، وثانيهما القيود التى تفرض على احتراف بعض الحرف . وقد أزيلت هذه العراقيل بنوعيتها أثناء

الحرب ، فزاد استعداد الأفراد لتغيير نوع عملهم وأقبلوا على الأعمال الجديدة وآثروها على غيرها لمجرد جدتها . وليس هناك ما يدعو إلى تصور أن تغييراً في الأعمال على مثل النطاق الواسع الذي حدث أثناء الحرب يمكن حدوثه في وقت السلم . ومثل هذا التنقل يحدث في الأوقات غير العادية ، ولا يحدث في الأوقات العادية . ولكن يجب أن يسلم كل مواطن بأن من واجبه إذا كان متعطلاً أن يقبل العمل الذي يعرض عليه ما دام أجره معقولاً بغض النظر عن نوع العمل أو عن مكانه . ذلك لأن الخدمة تعني أن يعمل المرء ما يطلب منه لا ما يريده هو . ولكن ليس يعني ذلك أن يبقى للحكومة وقت السلم ما كان لها وقت الحرب من حق إجبار الشخص على أى عمل ترى فرضه عليه .

ولا يجب أن يعتبر امتناع الشخص عن العمل وقت السلم ، كما هي الحال في وقت الحرب ، جريمة يعاقب عليها مهما كان دافعه إلى هذا الامتناع ، ولكن من الضروري ألا يشجع على هذا الامتناع بضمان دخل له إذا امتنع عن العمل . ولسوف يكون من نتائج اتباع سياسة للعمالة الكاملة تشديد الشروط اللازمة للحصول على إعانة البطالة للعمال الذين يبقون مدة طويلة بلا عمل . والشخص الذي يلفظه عمله قد تتاح له فرصة العودة إلى عمل في الحرفة التي يحترفها ، وفي البلدة التي يسكنها ، ويجب أن يسمح له برفض الانتقال إلى غير حرفته ، أو إلى غير محل إقامته ، إذا كان الانتقال يقلل من فرصة عودته إلى عمل في نفس حرفته وفي نفس المكان الذي يقيم فيه ، وذلك ما لم يثبت أنه رفض وظيفة مناسبة عرضت عليه . ولكن إذا استمرت عطالته ، فإن هذا يعتبر دليلاً كافياً على أن عمله لم يعد مطلوباً في حرفته وفي محل إقامته ، وبعد مضي فترة من الزمن يكون من واجبه أن يقبل عملاً في غير حرفته وفي غير موطنه وإلا حرم من إعانة البطالة . والتشديد في شروط منح إعانة البطالة على هذا النحو

سوف يلقى في الغالب قبولا من الرأي العام . وإذا صاحب تنفيذ سياسة العمالة الكاملة إشراف الحكومة على مران من ينقلون من حرفة لأخرى وضمان أعمال لهم بعد فترة التمرين اتسع مدى قبول الرأي العام لتشديد شروط منح إعانة البطالة .

وكما قل إحجام الأفراد عن قبول أعمال جديدة أثناء الحرب ، كذلك قلت العقبات التي كانت تحول دون ذلك إبان السلم . وقد سامت النقابات أثناء الحرب بإلغاء كثير من القيود التي جرى عليها العرف من حيث طرائق العمل ، وتقييد الاشتغال ببعض الحرف مما كان حرياً أن يعرقل سهولة تعبئة قوى الأمة أثناء الحرب . وكان من الطبيعي أن يقتصر تسليم النقابات بهذا الإلغاء على مدة الحرب فقط ، ولكن من الواضح أنه لو عادت هذه القيود إلى ما كانت عليه قبل الحرب فإنها لا بد وأن تعرقل أية سياسة تهدف إلى العمالة الكاملة ، كما أنها لا بد وأن تحول دون رفع مستوى المعيشة . وإذا اصطدمت الحكومة بقيود أو تقاليد فإنها لا تستطيع أن تبني ما قد تحاول بناءه من مساكن يكون من أثر بنائها تقدم عظيم في أحوال المعيشة وفي صحة السكان في أى بلد . وإنه ليكون من المحزن أن تتخلى عما تعلمناه أثناء الحرب من طرائق جديدة للعمل ولتمرين العمال ومن قدرة النساء على القيام بأعمال كان يظن في الماضي أنها فوق طاقتهم . وإذا أخذت الدولة على عاتقها تعبئة العمال جميعهم لمواجهة الأعمال المختلفة وتنفيذ الأهم منها فالهمم ، فإنه من الضروري أن نعيد النظر في القواعد والتقاليد التي كانت سارية بين العمال ونقاباتهم . ومما لا شك فيه أن الخوف من خطر البطالة كان في الماضي هو الدافع إلى سريان هذه القيود وهذه التقاليد ، وبزوال هذا الخوف لا بد وأن يعاد النظر فيها .

ولا يقصد بإعادة النظر في قيود العمل وتقاليده إلغاؤها والتخلي عنها ؛ ذلك

X
لأن بعضها ضرورى للسير بالمجتمع إلى الأمام ؛ ولأنها تؤدي إلى الاحتفاظ بمستوى عال للمهارة والكفاية والاستقامة . وهى الطريقة الوحيدة للتوفيق بين العمال وأرباب المهن وأصحاب رؤوس الأموال ، ولسيادة النظام ، وللقضاء على القوضى ، وللتوفيق بين نواحي النشاط المختلفة ، التى إن لم يوفق بينها تعرض المجتمع لتبديد قواه وبذر الخقد بين طبقاته المختلفة .

وما من فائدة ترجى من نقد هذه القيود مالم يثبت أنه من الأصلح أن تقوم بوظيفتها إدارة حكومية تؤديها بطريقة أكثر كفاية أو أكثر سهولة . ولكن كثيراً من هذه القيود والحدود ذات صبغة سلبية بحتة . والغرض من القواعد التى تضعها «النقابات» أو القيود التى تقيدها المهن فى إدخال عمال جدد إلى ميدانها هو مجرد الدفاع عن صالحها ضد العوامل التى تقلل من طلب خدمات أعضائها ، وهذه القيود ظاهرة من ظواهر الشرور الاجتماعية التى تثيرها البطالة والتى تحفز كل شخص أن يظهر بمظهر المعادى لغيره بدلا من الظهور بمظهر من يتعاون مع غيره لأداء واجب عام ، كما تبدو الحال فى ظل العمالة الكاملة أثناء الحرب ، ولن يبقى لمثل هذه القيود سبب فى ظل العمالة الكاملة فى وقت السلم . وليس معنى إعادة النظر فى هذه القيود كما قدمنا إلغائها . وكذلك ليس معنى إعادة النظر فيها السماح بدخول عمال جدد إلى الصناعات التى تسير نحو الكساد أو التى لا تحتاج إلى عمال جدد مما يؤثر فى معاش القائمين بها فعلاً . وقد رأينا فيما تقدم أن الغرض من اقتراح الاجبار على الالتجاء إلى «بورصات العمل» فيما يختص بالشبان من العمال هو توجيه الذين يبتدون حياة العمل إلى الصناعات السائرة نحو الرواج وإبعادهم عن الصناعات الكاسدة . وفى حالة «العمال المؤقتين» يجب تشغيل هؤلاء العمال ومنحهم الحق فى العمل على أساس أولوية التسجيل ، وذلك للقضاء على ما كان يحدث من تشغيل عمال

تم تسريحهم وتشغيل غيرهم دون ضابط . وليست الظاهرة الثالثة للعمالة الكاملة هي مجرد تسهيل تنقل العمل ، وإنما هي «تنظيم تنقل العمل» . ومعنى ذلك منع أو عدم تشجيع التنقل الذي لا لزوم له ، والعمل على التنقل إذا دعا الأمر . وليس من المؤكد أن العمالة الكاملة تتوقف على إيجاد العمل المناسب للعامل في المكان الذي يريده ، لأننا في وقت السلم نجد معظم العمال في ضرورة تدعوهم إلى التحول من حرفة إلى أخرى أو مكان إلى آخر ، وإنما تحقق العمالة الكاملة مع تنقل العامل من مكان إلى آخر ومن عمله إلى عمل آخر متى دعت الضرورة . وسياسة العمالة الكاملة هي التي تنظم ذلك التنقل بحيث تهيب للعالم سريعاً مباشرة العمل متى وجد .

تنظيم سوق العمل :

العمل سلعة كباقي السلع تباع وتشترى وتحدد قيمتها تبعاً لقانون العرض والطلب ، إلا أنه يختلف عن السلع الاقتصادية ؛ ذلك لأن العامل الذي يريد أن يبيع عمله ليس من السهل عليه أن يجد رب العمل الذي يشتري منه نوع ذلك العمل المعروض عليه ، كما هي الحال بالنسبة إلى المتعاملين في السلع الأخرى من بائعين ومشتريين . ومما تجدر الإشارة إليه في الاصطلاح الاقتصادي أنه لا يقصد بالسوق مكان معين تباع وتشترى فيه السلع ، بل يراد بها القطر بأجمعه ، حيث يكون البائعون والمشترون أحراراً في معاملاتهم ، وعلى اتصال دائم مهما اختلفت أمكنتهم ، وبذلك تتجه فيه أثمان السلعة الواحدة نحو التساوي بسرعة وسهولة^(١) وكان يطلق السوق في الأصل على مكان عام في المدينة تعرض فيه للبيع العروض والبضائع وسائر أنواع الثروة^(٢) . ولكن كلمة السوق تستعمل الآن بمعنى أعم

(١) تعريف السوق لـ « Cournot » عن مارشال صفحة ٣٢٤ .

(٢) تعريف السوق لجيفونس نظرية الاقتصاد السياسي الجزء الرابع .

فتطلق على جميع المتعاملين في أية سلعة ، نطاق المعاملات فيها واسع ، وهم متصلون بعضهم ببعض . فقد تشتمل المدينة على عدد من الأسواق بقدر ما فيها من فروع التجارة المهمة ، وقد تكون هذه السوق متركزة أو منتشرة في عدة جهات في المدينة الواحدة أو شاملة الدولة كلها . وأهم نقطة في الأسواق « البورصة » أو قاعات المزادات العامة حيث يتلاقى المتعاملون . ففي لندن سوق القمح وسوق الفقم وسوق السكر وسوق القطن وكذلك سوق القطن في منشيستر . وهكذا لا أهمية لاختلاف المكان ولا عبءة بتشتت التجار ، فقد تتكون سوق إذا أمكن اتصالهم بوساطة قوائم الأسعار أو البريد أو الاجتماعات .

وكما قربت السوق من حد الكمال اتجه ثمن السلعة الواحدة نحو التساوى في السوق الواحدة . فإذا كانت دائرة السوق متسعة وجب ملاحظة نفقات نقل السلعة إلى المشتري ، وبذلك يضاف إلى ثمن السلعة نفقات نقلها من جهة إلى أخرى .

قدمننا أن العمل سلعة ولكن هذه السلعة متصلة اتصالاً وثيقاً بالعامل ، فإذا لا يعقل عرض العمل في السوق بدون عرض العامل ؛ أو بمعنى آخر نقول إن عرض العمل في السوق هو عرض العامل . ومما تقدم نرى أن مركز العامل مختلف فهو بحكم ظروفه الحاضرة لزام عليه أن يجول باحثاً يطرق الأبواب عن عمل . وهذه الطريقة مضنية شاقة وفيها مضیعة للوقت . ولهذا كان تنظيم سوق العمل ذا أهمية كبرى للعامل ورب العمل ، ولو أنه أكثر أهمية للعامل نظراً لرقه حاله وجهله ، لأنه لا يعرف المكان الذي يجد فيه العمل ولا الزمان الذي يحتاج فيه أرباب الأعمال إلى عمله ، كما أن بحث رب العمل عن العامل أو انتظار قدوم باحث عن عمل فيه خسارة عليه . إذ يصبح رأس المال معطلا طيلة بحثه . كذلك يقل الإنتاج مما يترتب عليه أن تقل الثروة المنتجة . والسائد أن حلقة الاتصال

بين العامل ورب العمل هي الإعلان في الصحف اليومية والأسبوعية ؛ وقد يحدث أن يكون الطلب مساوياً للعرض ومع هذا يحدث التعطل لبعض العمال . والسبب في ذلك عدم الاتصال الذاتى بين العرض والطلب ، ومن هنا كانت الحاجة ماسة إلى إيجاد نظام يجعل الاتصال ميسوراً وهو الترخيم .

مكاتب الترخيم :

توجد مكاتب الترخيم في المدن الصناعية الكبرى ، ووظيفتها العمل على تقابل العرض بالطلب ، ومن ثم توفر على العامل ورب العمل الوقت والجهد اللذين يبذلان في البحث . وتقوم بوظيفة الترخيم مكاتب خاصة يؤسسها الأفراد نظير جعل يتقاضونه . كما تقوم نقابات العمال أو البلديات وكذلك نقابات أرباب الأعمال بوظيفة الترخيم أيضاً . وفي بعض الدول الصناعية الكبرى صار الترخيم من مرافقها العامة .

مؤسسات الترخيم الخاصة :

وظيفة هذه المؤسسات تكاد فائدتها تقتصر على ضربين من الأعمال ، وهما الخدمات المنزلية والمحال التجارية .

مؤسسات النقابات :

تقوم النقابات سواء كانت نقابات العمال أو نقابات أرباب الأعمال بإنشاء مكاتب لترخيم العمال . ولنقابات العمال في هذا الميدان شأن يذكر ، ولا يقف مجهودها عند إيجاد عمل للعامل في جهته ، بل أحياناً تمده بإعانة انتقال تساعد في البحث عن عمل في جهة أخرى . وهي عبارة عن تذكرة تميز للباحث الأكل والمبيت في الفروع التابعة للنقابة في الجهة التي يحل بها العامل . وهذا العمل من شأنه أن يجعل النقابة تسيطر تماماً على عمالها .

بورصات العمل :

تأسست بورصات العمل في بريطانيا العظمى بمقتضى قانون صدر في ١٩٠٩ بقصد تنظيم سوق العمل والقضاء على الاضطراب الذى يسودها بين آن وأن ، وجعلها تحت الرقابة وتقييدها بنظم دقيقة تتفق وظروف الحال .

تعريف بورصات العمل :

هى مكاتب يسجل فيها العامل ، الذى يبحث عن عمل اسمه وحرفته ، كما يسجل فيها رب العمل نوع العامل الذى هو فى حاجة إليه . وبهذه الوسيلة يهتدى العامل إلى إيجاد العمل المناسب له دون عناء ، كما يهتدى أرباب الأعمال إلى أما كن خير العمال الصالحين لأعمالهم ؛ وبذلك يحدث تقابل الطلب بالعرض . وتدفع البورصات مقدماً إلى العامل الذى تجدد له عملاً نفقات السفر إلى مقر عمله ؛ ويعرض للعقاب كل من أدلى ببيانات غير صحيحة ، سواء أكان من أرباب الأعمال بقصد الحصول على العمال اللازمين لهم ، أم من العمال بغرض العثور على عمل ، وقد قامت البورصات بواجبها على أحسن وجه عندما نشبت الحرب عام ١٩١٤ فكان لها الفضل فى تعبئة الجيش وإمداده بالرجال طوال سنى الحرب .

بورصات العمل والتأمين ضد البطالة :

صدر قانون التأمين الإجبارى فى بريطانيا عام ١٩١١ ، وكان خاصاً ببعض الحرف كالبناء والصناعات الميكانيكية والهندسية وبناء السفن والأعمال الإنشائية . وفى سنة ١٩٢٠ صدر قانون لا يختلف فى جوهره عن سابقه شمل جميع المهن عدا الأعمال الزراعية والخدمات المنزلية . وبموجب هذا القانون صار على أرباب الأعمال أن يدفعوا حصة ، وكذا يدفع العمال حصة أخرى من أجورهم ، وتساهم

الدولة بدفع حصة نالفة لإكمال قسط التأمين . ثم رُئي أن يعهد إلى بورصات العمل توزيع إعانات البطالة على العمال ، لأنها بحكم وظيفتها أقدر على تعرف حالة البطالة الإجبارية من غيرها فلا تدفع الإعانة إلا لمن ثبت عجزه عن إيجاد عمل . وقدر ما تحملته الخزانة البريطانية من جراء التأمين ضد البطالة من سنة ١٩٢٠ إلى سنة ١٩٣٠ بمبلغ ٦٤٠ مليون جنيه ، هذا فضلاً عن الانحطاط الأدبي الذي أصاب العامل البريطاني بسبب اعتماده على إعانة البطالة ، وسهولة الحصول عليها مما جعله لا يبحث جدياً عن عمل ، وخصوصاً أن مبلغ الإعانة كان مغرياً ، فقد تراوح ما بين ١٥ و ٢٠ شلناً في الأسبوع . وليس من الصواب جعل التأمين ضد البطالة وسيلة للعيش ، ذلك لأن البطالة خطر لا يتعرض له العمال إلا في الظروف الاستثنائية كالأزمات وفي فترات الانتقال بين الحرب والسلم .

ولا يجب مطلقاً أن تتحمل الخزانة العامة هذا العبء ، والأولى أن تتحمله النقابات ، فهي أقدر على تعرف الحالات الجديرة بالمساعدة من غيرها ؛ كما أن النقابات ، بطبيعة عملها ، لديها المعلومات والبيانات الكافية عن حالة السوق . وكل محاولة ترمى إلى إلقاء هذا العبء على عاتق الدولة مهما كانت مسوغاته تؤدي بالعامل إلى الاستكانة ، هذا إلى أنها مدعاة إلى استمرار البطالة وتفاقم أخطارها .

الفصل الحادى عشر

مقتضيات تحقيق العمالة الكاملة فى الميدان القومى والميدان الدولى

١ - فى الميدان القومى ^(١)

العمالة الكاملة وما تحدث من تغيير :

لقد أخذ البحث فى مسألة العمالة الكاملة ، سواء خلال الحرب أو بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها ، يستغرق شطراً كبيراً من اهتمام الحكومات والهيئات والأفراد على السواء ، بغية الوصول إلى حل يضمن لكل فرد عملاً . ولا ريب أن محو البطالة على هذا النحو يحدث تغييراً جوهرياً فى حياة المجتمع ويقلب الأوضاع والنظم التى تربط العامل برب العمل على أن للقضاء على البطالة آثاراً بعيدة المدى كبيرة الخطر تتصل فى تفاصيلها بالنظام الصناعى ، ومسألة تحديد الأجور ، والأسعار ، والاحتكارات ، والاتحادات الصناعية . كما تثير بصفة خاصة مسألة لها خطورتها ألا وهى الرقابة الصناعية فى شتى أوضاعها سواء كانت المشروعات فردية أو مشروعات عامة .

أولاً - النظام الصناعى :

يرى الكثير أنه إذا تحققت سياسة العمالة الكاملة ، فإن النظام الصناعى والكفاية الصناعية المرتكزتين على المبدأ الرأسمالى سوف ينهار كيانهما أو ينحط مستوَاهما . وقد نوهت « مجلة المصارف الانجليزية » بهذا المعنى فى مقال

(١) انظر Full Employment in a free Society للسير بفردج صفحة ١٩٤ - ٢٠٧ .

جاء فيه : « لا يمكن التغاضي عما جبلت عليه الطبيعة البشرية من دوافع وحوافز ذاتية سوف تدفع أرباب الأعمال والعمال دفعاً إلى العمل ، فرب العمل أملاً في الربح ورغبة فيه يسعى إليه جاهداً ، والعامل خشية عاقبة التعطل ورغبة في الأجر الذي يحفظ مستوى معيشته يعمل هو الآخر ما استطاع إلى ذلك سبيلاً . وفي هذا خير ضمان لدوام روح النشاط في زمن اشتدت فيه المنافسة الداخلية والخارجية » وقد أشارت جريدة التيمس إلى هذا المعنى حيث قالت : « ليست البطالة من العيوب العرضية في النظام الرأسمالي فحسب ، بل هي على النقيض من ذلك من مستلزمات هذا النظام وجزء لا يتجزأ منه مهما تكن أوضاع المشروعات وهذا التلازم يوطد من سلطة رب العمل على العامل ، سواء كانت ظاهرة أو خفية ، فيجوز أن يقول رب العمل جهرًا للعامل إذا لم تكن في حاجة إلى العمل فغيرك في حاجة إليه ، كما يجوز أن يقول العامل مخاطبًا رب العمل إذا كنت في غير حاجة لعملي فغيرك في حاجة إليه . وبهذا يتغير الموقف تغيراً كلياً ، ومن آثار هذا التغير القضاء على مساوئ كثيرة كان العمال يضطرون للاستسلام لها في الماضي . وهذا تطور قد يرحب به الكثير من أرباب الأعمال ، ولكن انعدام الخوف من البطالة وخطرها قد يتجاوز هذا ، ويكون له أثره السيء على سير النظام في المصانع .

على أن هذه المساوئ يمكن مواجهتها وقت الحرب لأن الروح الوطنية تنسى الأفراد الأثرة والأنانية وتدفعهم إلى العمل بمجد ونشاط ، وتحد من مطالبهم . أما في وقت السلم مع وجود العمالة الكاملة ، فالعامل لا يستطيع أن يقاوم شعوره بأنه مستغل لجنى الربح لغيره ، وأن لا مسئولية أدبية تمنعه من استعمال حرите لاجتناء أى نفع يكون في متناوله^(١) . »

(١) جريدة التيمس عدد ٢٣ يناير سنة ١٩٤٣ .

ولا يهدف كاتب المقال إلى أن استمرار البطالة جملة ضرورة لازمة لسير النظام في ظل المشروعات الفردية ، ولكنه يرى أن العمالة الكاملة تتضمن فضلاً عن ذلك تغييراً في مركز الطبقة العاملة ، حيث يكون لهم صوت في إدارة دفة الأعمال الصناعية والتجارية وغيرها . ويبدو أنهم سيكونون أقل تعرضاً للبطالة والتنقل من عمل لعمل آخر^(١) . ومن شأن هذا التغيير من حالة البطالة المزمنة التي يتعرض لها العمال من وقت لآخر إلى حالة العمالة الكاملة ، أن يؤثر تماماً على « النظام الإداري » لا محالة ، غير أنه يجب ألا يفهم من العمالة الكاملة ، استقرار العامل في عمله الحالي ، وإنما المقصود منها هو أن من يخرج من عمل ، لا بد وأن يجد عملاً آخر . وثقة العامل بأنه لا بد وأن يحصل على عمل يناسبه ، تجعله لا يتمسك بالاحتفاظ بعمله الحالي . وشعور العامل بأنه لا يستفيد من إعانة البطالة إذا خرج من عمله بدون سبب معقول أو إذا فصل من عمله لسوء سلوكه أو كسله ، تجعله يحافظ على عمله بأمانة واستقامة .

ثانياً — سياسة تحديد الأجور^(٢) :

إن تحديد الأجور في حالة العمالة الكاملة ، أهم وأصعب من تحديدها في الأحوال العادية إذا أريد تحقيق استخدام العمال على أتم وجه ممكن ، وقد أشارت صحيفة التيمس إلى هذه الحقيقة في مقال جاء فيه :

« إذا تحددت الأجور في حالة العمالة الكاملة بالمساومة الإجماعية بين العامل ورب العمل ، نجم عن ذلك خطر اطراد الزيادة في مستوى الأجور النقدية . وهذه ظاهرة موجودة سواء في وقت السلم أو الحرب ، ولكن يحد من ظهورها إبان الحرب الشعور الوطني القوي ، على العكس من ذلك في وقت السلم إذ لا يمكن

(١) النظريات والأوضاع الصناعية لمؤلفه ج . د . هـ . كول صفحة ١٠١ النسخة العربية .

(٢) راجع Full Employment in a free Society المرجع السابق صفحة ١٩٨

ضبطها عند حد معين ، فقد تحلق في ارتفاعها مدة طويلة حتى تصبح ولا ضابط لها .

واعتراف القانون باتحادات العمال خلع عليها حق المساومة الإجماعية في مسائل تحديد الأجور وساعات العمل وشروطه ، وهذا يشد أزر العمال في المساومة مع أرباب الأعمال للحصول على الأجر المناسب الذي يقوم بحاجيات المعيشة ، مسترشدة في تحديد هذا الأجر بقوة الإنتاج النهائية للعامل . وهذا التقليد القديم الذي جرت عليه نقابات العمال البريطانية من حق المساومة لنقابة كل حرفة قد زادها قوة على قوة في المساومة ، ويمكن كثيراً من النقابات من رفع أجور عمالها ، ولكن الزيادة في قائمة أجور عمال بعض الحرف قد تدفع الأسعار إلى الارتفاع ، كما أنها قد تفيد عمال تلك الحرفة ، ولكن على حساب عمال الحرف الأخرى الذين تهبط أجورهم الحقيقية بارتفاع الأسعار ؛ وطبعاً أن العمال الآخرين سيجتهدون لإصلاح موقفهم عن طريق تقديم طلباتهم أسوة بعمال الحرف التي شملها الارتفاع . ولكن يخشى أن المساومة الجزئية المتبعة في تحديد الأجور ، دون نظر لأثرها على الأسعار ، قد تؤدي إلى تضخم حاد مما يدفع العمال إلى المطالبة بأن تساجل أجورهم النقدية وتلاحق ارتفاع الأسعار . ولكن أجورهم الحقيقية سوف يلحقها النقص بصفة عامة ويضار صغار العمال والمتقاعدون على المعاش ، وتهدد تحقيق سياسة العمالة الكاملة التي تتوقف على دوامها حياة الطبقة العاملة .

والمشاهد أن أرباب الأعمال لا يستطيعون في حالة العمالة الكاملة رفع الأسعار إبان السلم لتتمشى مع زيادة الأجور بنفس السهولة التي يجدونها وقت الحروب ، ولذا فهم يعارضون أشد المعارضة الزيادة غير المعقولة في الأجور ، هذا

فضلا عن أن الطلب وقت السلم أكثر مرونة منه وقت الحرب ، ومع ذلك فليس في النظام القائم ما يمنع في حالة مساومة النقابات الطائفية المتنافسة على الأجور من ترك الأسعار حرة تحلق في ارتفاعها إلى أبعد حد في حالة العمالة الكاملة .

وفي مثل هذه الحال لابد لنا من أن نراعى اعتبارين اثنين :

أحدهما : يجب على اتحادات العمال المركزية — كالمجلس العام لمؤتمر نقابات العمال وغيره — أن تعمل جاهدة في سبيل تحديد سياسة للأجور تسير الحالة الاقتصادية العامة وتسرى على جميع النقابات على اختلافها .

فإذا جاز أن استقرت الأسعار عند حد معين ، فإن زيادة القوة الإنتاجية ستجعل من المحتمل جداً استمرار زيادة الأجور النقدية حتى ولو ظل نصيب الفرد من الطبقة العاملة من الناتج الكلي على ما هو عليه الآن ، كما أنه لو أمكن زيادة هذا النصيب فجائز أيضاً أن ترتفع الأجور بنسبة أكبر . وهذا التقدم أمر مرغوب فيه من الناحيتين الاقتصادية والأخلاقية ؛ ولكن يجب أن تكون البواعث عليه اجتماعية ووسائل المطالبة به موحدة ، لا تنفرد به جماعة دون أخرى ، ولا يتناول مصلحة فريق دون آخر ، بل يكون رائد الجميع صالح الجماعة ، واضعين نصب أعينهم ما تسمح به الحالة الاقتصادية العامة ؛ وبدون ذلك يضحى الصالح العام في سبيل المصلحة الشخصية .

ثانيهما : التحكيم . يجب أن يكون العقل رائد الجميع في تحديد الأجور ، حتى يأخذ العدل مجراه الطبيعي ، فلا ينظر لحالة فريق من العمال دون فريق ، ولهذا لا يجب أن يكون الفصل في مسألة تحديد الأجور من اختصاص مجالس التحكيم الإجباري في وقت السلم ، كما هو الحال وقت الحرب . كما يجب أن يرجع إلى حكم محايد إذا عجز الطرفان عن الاتفاق ويكون لهذا الحكم القول

الفصل ؛ أى أن تقبل الهيئات العمالية قراراته ولا تبدى استياءها بتنظيم حركات الإضراب وما يماثلها إذا ما تعارضت تلك القرارات مع مطالبها . وفى هذه الحالة يجب أن يكون مجلس التحكيم مشكلاً بصورة يقبلها العمال وأرباب الأعمال .
ثالثاً — سياسة تحديد الأسعار^(١) :

لما كانت مسألة تحديد الأسعار أهم الأسس التى يجب أن تراعى عند وضع الميزانية العامة ، فإن نهج سياسة للعمالة التامة يحتم على الحكومة تحديد الأسعار أثناء الحرب . وكما تقتضى ضرورة سياسة العمالة تحديد الأسعار إبان الحروب فهى من باب أولى ألزم لتحقيقها أوقات السلم ، لأن الارتفاع السريع فى الأسعار من أوضح العلامات الدالة على أن « الإنفاق الكلى » قد جاوز موارد الإنتاج . فمن جهة الإنفاق على الاستهلاك فإن إحصائيات الإنتاج والاستهلاك تبين بوضوح تام سلوك المستهلكين ونواحي إنفاقهم ؛ وعكس ذلك مسلك الأفراد فى الاستثمار الذى تعددت مناحيه ولا يمكن التنبؤ به ولو على وجه التقريب . وعلى فرض أن الأفراد قد تجاوزوا هذا الحد فإن الرقابة على مناحى الاستثمار تحد من التغالى فيه . ولكن أحياناً قد يكون لقوة المساومة فى زيادة الأجور التى لا يستطيع أرباب الأعمال تحملها إلا عن طريق زيادة الأسعار أثرها فى تضخم الأسعار ، وهذا التضخم قد يهدم السياسة المالية . ولكن النقابات من جانبها لا يمكن أن تغفل حقها فى المساومة على الأجور ، اللهم إلا إذا ضمنت وضع سياسة دائمة لاستقرار الأسعار . ولهذا يعتبر تحديد الأسعار جزءاً لا يتجزأ من سياسة العمالة الكاملة . وسياسة تحديد الأسعار ورقابتها إنما تنصب على السلع والخدمات الضرورية التى تمس الطبقات الفقيرة والمتوسطة وبخاصة السلع الضرورية التى قد لا تتوافر أحياناً ؛ أما السلع الترفية والسلع الأخرى التى يكون المعروض منها وافرأ نسبياً

(١) راجع Full Employment للسير بفردج صفحة ٢٠١ — ٢٠٣

فليست بحاجة ماسة إلى رقابة شديدة على أسعارها . وكلما زادت القوة الإنتاجية زاد معها الإنتاج زيادة تحول دون رفع الأسعار . ولا فائدة ترجى من وضع نظم ، إلا إذا سادت روح التعاون الوثيق بين جميع الطبقات . فاستقرار الأسعار والأجور شرط لازم لتحقيق سياسة العمالة الكاملة ، ولن يتم هذا الاستقرار إلا إذا تضامنت الجهود وساد التعاون بين العمال وأرباب الأعمال والحكومة .

رابعاً — الاحتكارات والاتحادات الصناعية^(١)

إن معالجة المشروعات الاحتكارية والاتحادات الصناعية أمر واجب سواء في حالة البطالة ، أو في حالة رسم سياسة للعمالة الكاملة ، وهذه مسألة تتناول الرقابة الصناعية عامة ، وهي تتطلب بحثاً منفرداً خاصاً بها . وكل ما يمكننا بحثه هنا هو أن نستعرض بعض الوسائل التي تؤثر عند الانتقال من حالة البطالة إلى العمالة الكاملة ، تلك الوسائل التي لا بد أن تلمس كيان الاتحادات الصناعية والاحتكارات عن طريق الحد من شأنها وآثارها ، كتخصيص مناطق البيع وتعيين حد أدنى للأسعار ، وتضييق نطاق المنافسة من جانب تلك الاحتكارات ، مثل هذه كمثال الإجراءات المقيدة التي تتخذها نقابات العمال لمواجهة نقص الطلب على المنتجات .. وسيزول حتماً وجه تبرير هذه التدابير ويضعف الحافز عليها إذا ما أصبح الطلب في حالة كافية . أما إذا كان الطلب على منتجات بعض الصناعات شديداً وليس في الأفق ما ينبئ بوقوع الكساد فيها سريعاً ، فإنه من الجائز أن الاتجاه نحو ظاهرة الاتحاد الملحوظة في الآونة الحاضرة يضعف وينعكس إلى النقيض وتتحول أفكار الناس إلى اعتناق مذهب الفردية الذي يترك لكل فرد حريته . ولكن أحياناً قد تلجأ بعض الصناعات القوية لتحقيق سياسة العمالة التامة نحو اتجاه آخر فتعمل لمواجهة زياده الطلب على السلع أو الخدمات عن طريق

(١) راجع Full Employment لاسير بفردج .

رفع الأسعار بدلا من زيادة الإنتاج ، غير أن مثل هذا الاستغلال يجب محاربه
حماية المستهلكين والعمال على السواء ، ولن تثمر تلك السياسة إلا إذا سادت روح
التعاون والنظام بين العمال ، ولزموا جادة الحق والصواب عند المساومة على الأجور .
ولا ينتظر أن يسود هذا التعاون بين العمال إلا إذا وثقوا أنه لن يسمح لأرباب
الأعمال أن يعملوا على استغلالهم مطلقاً . ولكن كيف السبيل إلى ذلك ؟ القاعدة
العامة هي ترك المنافسة حرة طليقة من كل قيد . فإذا ما نبنت فكرة لدى القائمين
بأمر صناعة ما ، إلى الاندماج في وحدات صناعية أخرى — ويقصد به فناء شركة
أو أكثر في شركة كبرى قائمة بذاتها — عندئذ يكون لزاماً على الدولة أن
تخضعها لرقابتها . ويتخذ شكل الرقابة الحكومية ثلاث مراحل : الأولى وهي
الإشراف الحكومي — ولتنفيذه سواء أكان في حالة البطالة أم في حالة العمالة
يجب إنشاء إدارة مستقلة يكون لها الإشراف المطلق على جميع المشروعات الموجودة
فتلزم كل شركة تزيد على حجم معين أن يكون لديها سجل تدون فيه
المعلومات والبيانات والإحصاءات الكافية ، كما تضع نظاماً دقيقاً يضبط
الحسابات . وما ينطبق على الوحدات المندمجة ينطبق على الاتحادات الصناعية
من حيث الإشراف عليها والقيام بتنفيذ الإجراءات المتبعة للتسجيل وإعطاء
البيانات الخاصة بأعمالها .

المرحلة الثانية : الخضوع للنظام — يجب أن تكون لدى الإدارة المشرفة على
هذه المشروعات السلطة الكافية فتمنع تحديد الأسعار ، أو أية إجراءات مقيدة ،
ويكون عقاب المخالف إلغاء التسجيل فلا يعترف به .

المرحلة الثالثة : التملك الحكومي — وفيه تكون المشروعات الاحتكارية
ملكاً للدولة تديرها للصالح العام . وهذا هو الشائع بالنسبة للمشروعات التي تقوم
بخدمات عامة كالماء والغاز والكهرباء والسكك الحديدية وغيرها .

خامساً — العمالة الكاملة في ظل المشروعات الفردية :

إن البحث في العمالة الكاملة ومقتضياتها داخل الدولة يثير مسألة هامة لها شأنها ، تؤدي في النهاية إلى نتيجة عامة ، ألا وهي المشروعات الفردية وكيفية استغلالها ، وهل يمكن أن تتحقق سياسة العمالة الكاملة في ظلها وأن تثمر أطياف الثمار إذا ترك أمر استغلالها لحرية الأفراد ، فيوجهون سياسة الإنتاج ويديرون دفعة شئونها تبعاً لرغباتهم ومشيتهم ؟ لا ريب أن السياسة التي جرينا عليها هنا في معالجة هذه المسألة ، تهدف إلى جعل الطلب جماعياً ، وليس هدفها العرض . وقد يكون من المناسب تحقيقاً لسياسة العمالة الكاملة تحويل بعض مشروعات وصناعات معينة من ملكية فردية إلى ملكية جماعية . والغرض من ذلك هو زيادة سيطرة الدولة ورقابتها المباشرة على مثل هذه المشروعات وبخاصة الاحتكارات التي تعمل لجنى أكثر ما يمكن من الربح ، ولهذا كان لزاماً على الدولة أن تبسط نفوذها عليها فتوجهها لخير الجماعة ، وبذلك تضمن استقرار الطلب (أى طلب العمال) في دائرة معينة بدلاً من تشتيته هنا وهناك بين عدة منشآت . وقد ضربت بريطانيا العظمى المثل لهذه الفكرة فجعلت « بنك إنجلترا قومياً ^(١) » بعد أن كان مشروعاً

(١) « ظل بنك إنجلترا » منذ تأسيسه سنة ١٦٩٤ يسير في أعماله كشركة مساهمة ، يملك أسهمها المساهمون حتى منتصف شهر أكتوبر ١٩٤٥ . وكان يتمتع بسلطة واسعة كما قضى بذلك قانونه الأساسي ، ولو أن التقليد الذي جرى عليه العرف البريطاني أن الحكومة كانت تتدخل في شئونه صوناً للصالح العام . ولكن الحرب أحدثت تحولاً سريعاً في الأفكار كان من نتائجها المطالبة بتحويل بعض « المرافق العامة » من أيدي الأفراد والشركات إلى يد الدولة ، وكانت المصارف والمناجم وطرق المواصلات في مقدمة هذه المرافق . فرأت حكومة العمال الحالية أن الظروف مواتية ، فجعلت « بنك إنجلترا » ملكاً للدولة . وخول القانون نقل ملكية جميع أموال وأملك البنك إلى « خزانة الدولة العامة » مقابل سندات على هذه الخزانة بفائدة ٣ ٪ . توزع على حملة أسهم المصرف بنسبة ٤ سندات للسهم الواحد . وقد أجاز القانون للخزانة العامة حق إعطاء التوجيه الذي يتفق والصالح العام . من هذا نرى أن محرك سير الأمور المالية في بريطانيا العظمى من اختصاص الخزانة العامة بعد أن كان في يد البنك ، كما أجاز للبنك والخزانة الحصول على المعلومات والبيانات من المصارف الأخرى ، وبذلك قضى على سرية المعاملات المصرفية . والغرض الذي قصده المشرع من ذلك التسهيل للحكومة في مراقبة حركة الأموال وطرق استثمارها .

فردياً ، وبذلك خرجت عن تقليد قديم كان طابعها سنين طويلة ، لتشبع البريطانيين بسنة الحرية الطبيعية . وأول واجب على الدولة في هذا المقام هو أنها إذا قامت ببعض تلك المشروعات لصالح الجماعة وجب عليها أن توجه وتشرف وتكون على علم تام بإنفاق الأفراد في المشروعات الكبرى . ولكن تلك الإجراءات كلها لا تعمل ولا تؤدي في النهاية إلى جعل الإنتاج قومياً أى ملكاً للأمة وإنما تؤدي إلى توجيهه لصالح الجماعة . أما المشروعات الصغرى فتبقى كما هي حافظة لكيانها واستقلالها دون رقابة مباشرة ، لأنها تستجيب في الغالب لحاجة الطلب في حالة العمالة الكاملة كما هو الشأن في غيرها . وهذا الرأي يتفق مع القائلين بأن المشروعات الفردية في استطاعتها أن تباشر في الحاضر والمستقبل مهمة الإنتاج بما يحقق سياسة العمالة الكاملة ، وما على الدولة إلا أن تضمن استمرار طلب تلك المشروعات على العمال ؛ وقد تحققت العمالة الكاملة فعلاً وعلى نطاق واسع تحت إشراف الدولة خلال الحرب دون أن يكون الإنتاج له صبغة قومية . وقياساً على هذا نأمل كل الأمل أنه يمكن تحقيق العمالة الكاملة أثناء السلم في ظل المشروعات الفردية . ومع ذلك يمكن الاعتراض بأنه لو تحققت سياسة العمالة الكاملة تحت مثل هذه الظروف فقد لا تؤدي فائدها كما ينبغي . ومن الجائز أن تؤدي إلى أسوأ النتائج^(١) . ولهذا لن نكون خاطئين إذا قلنا إن العمالة الكاملة المنشودة لا تتحقق إلا إذا كان الإنتاج جماعياً أى ملكاً للأمة^(٢) ، والأدلة على ذلك كثيرة منها :

أولاً — أن تحقيق سياسة العمالة الكاملة يقضي بأن يسود النظام المصانع وجميع الأعمال وأن يخضع العمال لهذا النظام ، وإن يحافظوا على مستوى الكفاية الصناعية ما استطاعوا ، وألا يأتوا أعمالاً ينشأ عنها تحديد الإنتاج أو نقصه ، وألا يغالوا في طلباتهم مما يؤدي إلى ارتفاع الأجور والأسعار . فهل يمكن أن تسود هذه

(١) راجع Full Employment للسير بفردج صفحة ٢٠٦

(٢) المرجع السابق صفحة ٢٠٦

الروح بين العمال في ظل المشروعات الفردية التي تعمل مدفوعة بعامل الربح والأناية .
ثانياً — كثيراً ما نرى أن أرباب الأعمال يقومون بأعمال تعوق سياسة
الحكومة لتحقيق العمالة الكاملة وأن سياسة التوجيه التي يقتضيها تنفيذ سياسة
العمالة الكاملة تتنافى مع مصالح أرباب الأعمال .

ثالثاً — إن تحويل الملكية الفردية لوسائل الإنتاج وجعلها ملكاً للدولة يقضى
على التفاوت في الثروات بين الأفراد وما يترتب عليها من الفوارق الاجتماعية
وبذلك يزول الحقد بين الناس ، لأن البؤس مصدر شقاء الإنسانية .

٢ — مقتضيات تحقيق العمالة الكاملة في الميدان الدولي ^(١)

أصبح خطر البطالة معروفاً ، ولم يعد في أية دولة من الدول من لا يعرف
ويقدر أن من أهم أغراض السياسة القومية تدير عمل منتج لكل فرد قادر
على العمل وراغب فيه .

ولتحقيق ذلك يتعين على مختلف دول العالم أن تقوم كل منها بواجبها بما يكفل
تسهيل وتحقيق العمالة الكاملة ، ولن يتم ذلك على الوجه الأكمل إلا إذا كان هناك
ارتباط يقوم على أساس تبادل المنافع بينها جميعاً ، وأن تدعم كل دولة سياسة غيرها .
والتجارة الدولية من الوسائل المؤدية لرفع مستوى المعيشة في الدولة التي
تسود فيها العمالة الكاملة ، لأنها تعمل على الاستفادة من مزايا التخصص الدولي
والمبادلة ، فتجعل من صادراتها وسيلة لدفع وارداتها ، ولا فائدة ترجى من الأولى
ما لم ينتج عنها واردات في الحال أو المستقبل .

أما الدولة التي تعاني أزمة البطالة ، فلا ريب أن كثرة الصادرات فيها النفع
والخير لها ، حتى ولو فرضنا أنها قدمتها بدون عوض ، أو قدمتها للدولة كقرض إن
تقوم بسداده لها ، أو قبلت الدولة المصدرة ثمناً لها ذهباً ، ورفضت أن تأخذ سلماً

(١) انظر Full Employment للسير بفردج صفحة ٨ ٢ — ٢٤١

نافعة ، وآية ذلك راجعة إلى ما أطلق عليه الاقتصاديون بالناتج التي تتضاعف أو تتكرر . ولا ريب أن استخدام العمال ودفع أجور لمن يقومون على إعداد صادرات إضافية ، سوف يؤديان حتماً إلى طلب عمال آخرين لأعمال أخرى . ومن هنا يتسع ميدان العمل أمام العمال . وإذا كانت صادرات الدولة قد ضاعت قيمتها على نحو ما سبق بيانه ، فلا شك أنها انتهت بإنتاج سلع نافعة تزيد من رخاء الشعب ورغده .

وهذا الاتجاه يطابق ما ذهب إليه « اللورد كينز » في كتابه « النظرية العامة » حيث يقول : « الدولة التي في محنة لنقصان الطلب على منتجاتها ، خير لها عند الضرورة أن تلجأ إلى استخدام الأيدي العاملة في أعمال غير منتجة : كحفر الآبار وإعادة ردمها ، وبناء الأهرام أو توظيف العمال في إنتاج العتاد الحربي . كل هذه الأعمال وأمثالها تزيد من رخاء الشعب ، فإذا لم تكن هناك مشروعات أفضل من هذه الأعمال ، فإنه من الخير أن تسلكها ولا تقف مكتوفة الأيدي لا نعمل شيئاً لمساعدة المتعطلين من أبنائها^(١) . »

وقد أشار كينز إلى رأى الكتاب التقليديين بأن ترك السياسة الدولية حرة يحقق سياسة العمالة الكاملة ، لأن مجرد وجود طلب فعال يسمح بتوظيف القوى الإنتاجية البشرية في البلد يجعلها تعمل على زيادة تجارتها الخارجية كي يرتفع مستوى المعيشة فيها ، بل إنها أحياناً قد تقرض الدول الأخرى في صورة صادرات دون أن تطلب منها واردات أملاً في الحصول على واردات في المستقبل مقابل ما استحق لها من الفوائد ، ولهذا لا نجد مبرراً لتقييد وارداتها على حين أن الدولة التي تعاني كساداً أو بطالة كان لزاماً عليها تشجيع صادراتها كي تربو على وارداتها . وهى بهذه الوسيلة تخرج من محنتها فتعتمد إلى أساليب الحماية الجبركية لتقييد الواردات . وهذه السياسة تحمل في طياتها الأثرة وحب الذات

(١) راجع General Theory للورد كينز صفحة ٣٣٣

فتسعى لخيرها على حساب غيرها . فإذا ما حذت حذوها الدول الأخرى في هذا السبيل فلن يأتى بنتيجة إيجابية حاسمة لأية دولة ، وعلى الرغم من ذلك فقد نهجت الدول الصناعية هذا النهج كلما وقعت في كساد . وقد كان من الصعب مقاومة هذا الاتجاه الذى سارت فيه معظم الدول الصناعية كما حدث في عام ١٩٣٠ . ولاغربة إذن ، إذا قلنا أن وجود العمالة الكاملة يتحقق في ظل اتباع السياسة التجارية الحرة أكثر مما يتحقق في حالة وجود نظام التأمين الاجتماعى ضد التعطل بتوفير العمل للعمال أى إلغاء البطالة بالجملة .

ويقول « بفردج » في تقريره : إن القضاء على البطالة عن طريق التأمين الاجتماعى لا يجدى نفعاً إلا في فترات التعطل قصيرة المدى . أما اجتناب البطالة عن طريق اتباع السياسة التجارية الحرة فهو ينطوى على معنى أوسع من ذلك ، إذ يتوقف نجاح العلاقات الدولية على مدى نجاح كل دولة في توفير العمل على أتمه لعمالها في داخلها . وإذا كانت السياسة الدولية التجارية تختلف في دولة عنها في أخرى إلا أنها في الواقع تتوقف على السياسة التى تنهجها كل منها لاجتناب البطالة فيها .

هيكल الاقتصاد القومى البريطانى يتأثر بما يجرى في الميدان الدولى : قلنا في موضع سابق إن بريطانيا العظمى تجعل جل اعتمادها على الواردات من الخارج للحصول على حاجياتها . ولهذا تعتبر التجارة الدولية أمراً حيوياً بالنسبة لها . ومن ثم كان الهيكل الاقتصادى البريطانى والمزايا التى تنجم عن استغلال مواردها على أتم وجه يتأثران غاية التأثير بما يجرى في الميدان الدولى . وقد يقل اعتماد بريطانيا على الواردات الأجنبية نوعاً ما ولكن يستحيل عليها أن تكفى نفسها بنفسها . فإلى أى مدى يمكن أن يقل اعتمادها على المدد الخارجى؟

يتوقف ذلك على أسباب خارجة عن إرادتها فمقدرتها على الاستيراد متوقفة على قدرتها على التصدير ، وهذه بدورها تتوقف على رغبة الدول الأخرى ومقدرتها على استيراد منتجاتها الصناعية .

فإذا ماسد الكساد وعم في الخارج وقلت بسببه رغبة الدول التي تربطها وإياها معاملات أو قلت مقدرتها على الاستيراد ، فإن بريطانيا تضطرها ظروفها القاسية أن تعتمد على نفسها دون أن تلجأ إلى غيرها . فإذا قضى الأمر واتبعت سياسة الاقتصاد الذاتي نجم عن ذلك انخفاض مستوى المعيشة فيها عما كان عليه في حالة انتعاش التجارة الخارجية . ويكون معنى هذا أن يصبح استغلال الموارد المحلية أمراً حيوياً لها . ورغبة بريطانيا في المشاركة والاستفادة من مزايا التجارة الدولية لا تتعارض البتة مع سعيها لتحقيق سياسة العمالة الكاملة . وكثيراً ما يدعو الأمر إلى اختيار الدولة أحد السبيلين : العمالة الكاملة في الداخل أو الاشتراك في مزايا التجارة الدولية التي من فوائدها توفير جهود العمال ، بينما تعمل العمالة الكاملة على إيجاد عمل لمن لا عمل له . وعلى هذا ليس من المستساغ توفير الجهود البشرية عن طريق الاشتراك في التجارة الدولية بقصد الإسراف في تلك الجهود البشرية ومن ثم تحدث البطالة^(١) .

ولاريب أن كلا من السياستين «العمالة الكاملة والاشتراك في منافع التجارة الدولية» يتطلب إرشاد وتوجيه الحكومة المركزية إذ لا يمكن ضمان طلب العمال الداخلي ، إلا بهيمنة الحكومة ، فهي إذا ما نجحت في إيجاد الأسواق المحلية قلت تلك الرغبة الشديدة التي تبدو من جانب زعماء الصناعة في إنجلترا لإيجاد أسواق خارجية لمنتجاتهم ، ولا يشترط دائماً أن تكون الصناعات التي تحتاج إلى المواد الخام من الخارج هي بعينها تلك التي تنتج صادرات مقابل وارداتها من الخامات .

(١) راجع Full Employment للسير بفردج صفحة ٢١١

لذلك تقضى المصلحة العامة بتشجيع الصادرات للحصول على القوة الشرائية اللازمة لدفع قيمة الواردات أكثر ما تقضى به منفعة صناعة معينة بالذات ، لأن الحكومة مسئولة عنها ؛ فإذا ترتب على انتعاش السوق المحلية إهمال الأسواق الخارجية كان الواجب على الحكومة أن تساعد المصدرين بكل الوسائل ما استطاعت إلى ذلك سبيلا ، أو أن تقوم بنفسها بعملية التصدير . وقيام الحكومة بمساعدة تجارة ماوراء البحار يجب أن يسبقه تأمين العمالة الكاملة في الداخل ؛ وعندئذ يظهر للعالم حسن نية بريطانيا وأنها لا تبغى من وراء زيادة صادراتها إيجاد عمل لعمالها فحسب ، ولسكنها ترمى إلى تحقيق أمرين :

أولهما : إيجاد الوسيلة التي بها تتمكن من دفع قيمة وارداتها .

ثانيهما : تقديم المعونة اللازمة للدول التي هي في حاجة إلى المساعدة للفهوض من عثارها بسبب ما عانت من ويلات الحرب . هذا موجز يتضمن حاجة بريطانيا الماسة إلى التجارة الدولية ، وإليك تفسير ذلك موضحا بالأرقام :

الوسيلة الأولى : بلغت قيمة الواردات قبل الحرب في المتوسط للسنوات ١٩٣٦ و ١٩٣٧ و ١٩٣٨ ، مبلغ ٨٦٦ مليون جنيه ، هذا فضلا عن ٦٦ مليون جنيه عن بضاعة أعيد تصديرها وبلغت قيمة ما استوردته من المواد الخام ١٠٠ مليون جنيه ، وهي التي أعيد تصديرها بعد صنعها ، وبذلك يكون الباقي منها حوالى ٧٧٠ مليون جنيه . وإليك قيمة الواردات موزعة كما يلي بملايين الجنيهات :

٨٥ مليون جنيه أى ١٠ ٪ بضائع مصنوعة .

٤٠٢ » » أى ٤٦ ٪ تبغ ومواد غذائية مختلفة .

٢٤٠ » » أى ٢٧ ٪ مواد خام .

١٤٢ مليون جنيه أى ١٦ ٪ بضائع غير تامة الصنع (تم صنعها في بريطانيا) .

وقد دفعت بريطانيا هذه الواردات كما يأتى :

٤٧٨ صادرات (استبعد منها ما أعيد تصديره) .

١٠٥ إيراد خدمات الشحن .

٤٠ » الخدمات المالية .

٢٠٣ » مستثمرات فى الخارج .

٨٢٦

٤٠ » متحصل من بيع بعض الموجودات البريطانية فى الخارج .

٨٦٦ مليون جنيه .

هذا موجز لما كانت عليه حالة تجارة بريطانيا الخارجية قبل الحرب العالمية الثانية ؛ والمقطوع به أن البريطانيين قد فقدوا جزءاً ليس باليسير من مستثمراتهم فيما وراء البحار ، كما أن عليهم ديوناً كثيرة . ولذا فإن دخلهم قل عن ذى قبل وكان المظنون أن بريطانيا ستفقد معظم أسطولها التجارى وهكذا تخسر حوالى ١٠٥ ملايين جنيه . ولكن بريطانيا لم تفقد عظمتها الملاحية وسوف تمارسها سواء بنيت فيها السفن أو بنيت فى الخارج .

ولو أن إنجلترا خرجت من الحرب الثانية ولم تقض عليها ، كما قضت على غيرها من دول غرب أوروبا ، إلا أنها خرجت منها مثقلة بالديون الباهظة ، فاضطربت حالتها المالية ، مما أدى إلى تخفيض الجنيه الاسترلى بمقدار ٣٠ ٪ فى سنة ١٩٤٩ . وقد كان لعون أمريكا لها ولمساعدة مشروع مارشال الفضل الأكبر فى نقص الواردات وزيادة الإنتاج الحلى . وعلى كل حال فإن بريطانيا اليوم تعاني أزمة شديدة تعالجها بصبر وأناة متوخية فى حلها النظام الذى وضعه

السير ستفورد كريس وزير المالية الذي يقضى بتخفيض مستوى الاستهلاك إلى مستوى الإنتاج المحلي ، أى أنها تعيش في حدود طاقتها الإنتاجية ، فلا تعتمد على الواردات الأمريكية كما كان الحال في الماضي ، فينخفض استيرادها من منطقة الدولار إلى الحد الأدنى ، وفي ذلك ما فيه من التضحية ، إذ تقضى بنزول مستوى العيش فيها إلى حد الحرمان لكثير من المواد الضرورية .

مع العلم بأن وارداتها قبل الحرب كانت مواد ضرورية ، لا غنى عنها للاحتفاظ بمستوى المعيشة فيها ما لم يحل محلها الإنتاج المحلي على نطاق واسع كما حدث فعلاً الآن . لكن تحقيق سياسة العمالة الكاملة يتطلب زيادة الواردات من المواد الغذائية والخامات على السواء . إلا أنه من جهة أخرى لا ننسى ما كان للحرب الثانية من أثر فعال في زيادة الإنتاج المحلي من المواد الغذائية التي عملت على بقائها واستمرارها كجزء يدعم سياسة تحسين التغذية المطلوبة في بريطانيا . غير أن هناك فكرة ترمى إلى أنه يحسن توجيه سياسة إنتاج المواد الغذائية نحو السلع التي لا تحتاج إلى عناء كبير في إنتاجها ، أو تلك التي يسهل نقلها أو تخزينها .

وقد كان لتقدم العلوم الحديثة الفضل الأكبر في اعتماد الدول على نفسها ، لا بالنسبة للمواد الغذائية فحسب ، بل أيضاً بالنسبة لكثير من المواد الأخرى ؛ فقد هيأت الحرب العالمية الأولى للإنسان استخدام الكهرباء بدلا من الفحم في الصناعات .

كما أن الحرب العالمية الثانية أدت إلى استخدام المطاط الصناعي ، بدلا من الطبيعي الذي كان يستورد من الشرق الأقصى . ولا يبعد أن تحل انجلترا أمثال هذه المنتجات محل ما كان يرد منها لمواجهة النقص في صادراتها المستتر ، الذي يخشى أن يؤثر في قوتها الشرائية ، وبالتالي في مستوى المعيشة فيها .

ويتبين من الإحصاء الذي نشرته وزارة التجارة البريطانية حديثاً أن قيمة ما اشترته الدول السبع المشتركة في عضوية الجامعة العربية بلغت ٦٦٧٩٤٠٥٧٦ ر ٦٦

مليون جنيه بزيادة قدرها ثلاثة ملايين و ٧٥٠ الف جنيه عن الرقم الذى بلغته
في ١٩٤٨ ، أما في عام ١٩٤٧ فقد كانت مشترياتها أقل من ٤٤ مليون جنيه .
وهبطت مشتريات بريطانيا من الشرق الأوسط في العام الماضي كثيراً عما كانت
عليه في العام الذى سبقه ، فبلغت قيمة وارداتها من هذه الدول السبع في العام
الماضى ١٦١٧ر٢٠١ر٥١ مليوناً مقابل ٧٠ مليون ونصف مليوناً في عام ١٩٤٨ ،
وكانت ٣٠ مليوناً في عام ١٩٤٧

وكان نصيب مصر من صادرات بريطانيا أكثر من النصف . فقد بلغت
قيمة مشتريات مصر من بريطانيا لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٩ :

٣٣١ر٩٩٢ر٣٥ مليون جنيه مقابل ٣٤ مليون جنيه في عام ١٩٤٩ وأقل من ٢٢
مليون جنيه في عام ١٩٤٧ ، وما اشترته بريطانيا من مصر في العام الماضى لم تزد
قيمه عن ٢٩ر٤٢٥ر٦٥ مليون .

وقد كانت في عام ١٩٤٨ أقل من هذا بمليون جنيه ونصف مليون ، وفي عام
١٩٤٧ كان قيمة ما اشترته من مصر أقل من ١٥ مليون جنيه .

الفصل الثاني عشر

الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الاطراف (١)

١ - الاتفاقية الثانية :

لاغنى لبريطانيا عن الواردات كما ولا بد لها من صادرات تدفع ثمنها لها ؛ لذا يجب أن تكون لها تجارة دولية واسعة النطاق . ومعنى هذا أن مصلحتها المرتبطة مع مصالح الدول الأخرى تدعوها للنهوض بالتجارة الدولية إلى أقصى حد ممكن ، حتى يستفيد العالم من توفير جهوده في ظل تقسيم العمل الدولي ، واخترنا بريطانيا كمثال لحاجاتها الماسة إلى الواردات .

وكيف يتسنى لبريطانيا أن تحقق ذلك ؟ إن مركزها من حيث التجارة الدولية غير موافق حقيقة وبخاصة في الوقت الحاضر ؛ وهذه مسألة تحتاج إلى تدبير حازم ، وهذا التدبير ميسور ؛ فالدول التي تنتج المواد الغذائية وال خامات تبحث عن أسواق لتصريف منتجاتها ، وقد تقدمت فيها وسائل الإنتاج لتمد الأسواق الخارجية بها ، وخاصة انجلترا بما تحتاج إليه ، ولديها رغبة في ذلك ، بل هي تتوق إلى هذا الأمر . فهل تحاول الدول أن تساوم بريطانيا على أساس إعطائها مواد غذائية وخامات نظير منتجات صناعية ، أو بعبارة أصح تصبح بريطانيا سوقاً رائجة لتصريف منتجات الدول الأخرى ، بشرط أن تضمن لمنتجات بريطانيا سوق مماثلة في تلك الدول .

إن مثل هذا النظام يطلق عليه عادة « الاتفاق الثنائي » Bilateralism وهو نوع من المقايضة ، وإن توسطته عملات الدول ، والمبالغ التي تدفع قيمة للواردات تجمد ، أى لا يمكن أن تشتري بها سلع من دول أخرى ، ولكنها تخصص لوفاء

(١) انظر Full Employment « للسير بفردج » .

قيمة ما ينتظر أن تصدره إلى الدولة التي أرسلت تلك الواردات . وإليك مثلاً « للاتفاقات الثنائية » بين دولتين ، عقدتا معاهدة تجارية ، فتصدر الدولة « أ » إلى الدولة « ب » سلعاً يجب على « ب » أن تدفع مقابلها سلعاً بنفس القيمة حتى يتعادل الميزان التجارى بين الدولتين ، أى أنه كان لازماً على الدولة « ب » أن تقصر مشترياتها من دولة « أ » بمقدار ما تشتريه دولة « أ » منها .

٢ — الاتفاقيات المتعددة الأطراف :

أما النظام المتعدد الأطراف ؛ فهو كنظام قاعدة الذهب ومعناه أن تشتري الدولة سلعها من الدولة التي تكون أسعارها رخيصة ، كما أن الدولة يجب أن تباع سلعها في الأسواق التي تريدها ، ولكنها لا تحاول أن تجعل مشترياتها من أية دولة مساوية لقيمة مبيعاتها اليها ، كما أن للدولة أن تشتري بقيمة صادراتها بضائع من أية دولة أخرى ، وليس هناك ما يمنعها من أن تشتري من دولة معينة كما لا يقال لها إن ثمن ما تشتريه من بضائع يجب أن يحدد ويمكن الاحتفاظ به أو إنفاقه ، وفي الحالة الأخيرة يجب أن ينفق على بضائع من دولة معينة بالذات .

« والاتفاقات الثنائية » في أدق معانيها ترمى إلى أنه إذا صدرت الدولة « أ » بضائع وخدمات إلى الدولة « ب » وجب على الدولة الثانية ، أن تشتري بقيمتها بضائع من الأولى ، فالحساب الدولى لكل من الدولتين يجب أن يتعادل . أما في حالة الاتفاقات المتعددة الأطراف فليس هناك ما يدعو إلى ذلك . فالدولة « أ » قد تباع للدولة « ب » أكثر مما تشتري منها ، كما أنها قد تشتري من الدولة « ح » أكثر مما تباع لها .

مثلاً الولايات المتحدة الأمريكية تباع لأمجلترا بضائع بمبلغ ٤٩٩ مليون دولار بينما تشتري منها بضائع بمبلغ ١٧٤ مليون دولار في السنة ، وتشتري الولايات المتحدة من « الملايو » البريطانية بضائع بمبلغ ١٧٤ مليون من المطاط والقصدير ، بينما لا تباع اليها بأكثر من ٨ ملايين دولار ؛ وهذا معناه أن لدى

الملايو دولارات من صادراتها لأمريكا أكثر مما تحتاج اليه من أمريكا بمبلغ ١٦٨ مليون دولار ، بينما بريطانيا تحتاج إلى ٣٢٥ مليون دولار . والذي يحدث في مثل هذه الحالة هو أن الجزء الذي يفيض من الدولارات عن حاجة الملايو تستخدمه في شراء ما تحتاج اليه من بريطانيا . ولما كانت صادرات الأولى تكاد تتعادل مع وارداتها من بريطانيا ، وهذا راجع إلى حاجة تلك المستعمرة إلى السفن البريطانية ، فتدفع أجور الشحن والتأمين والفوائد ، وهكذا تتحول الزيادة في الدولارات من الملايو إلى بريطانيا . وبهذه الطريقة تتمكن بريطانيا من سد ما عليها من واردات أمريكية .

هذا المثال الذي سقناه شرحاً لما يجري تحت « نظام متعدد الأطراف » ، فهذه أمريكا تستورد من بعض الدول أقل مما تصدر إليها حسب الاحصائيات للسنوات من ١٩٣٦ — ١٩٣٨ ، كفرنسا ، وألمانيا ، وهولنده ، وكندا ، والمكسيك ، وفنزويلا ، بينما تستورد من دول أخرى أكثر مما تصدر إليها ؛ ولذا يصبح لدى هذه الدول دولارات كثيرة كجزر الهند الهولندية ، والصين والبرازيل وكوبا ؛ هذا علاوة على الملايو البريطانية السابق ذكرها .
والمعاملات التجارية التي ذكرناها هنا هي أمثلة حقيقية « للتجارة المتعددة الأطراف » .

ولا ريب أن النظام المتعدد الأطراف له فوائد عظيمة ، بينما يقرب النظام الثنائي من المقايضة ، ويمكن العمل به إلا أنه نظام بدائي في طبيعته . والأول يقوم على أساس وجود عملات تعتبر وسيلة المبادلات ، وحينئذ يمكن تحويل بعضها إلى بعض وهناك أساس لها . وقد كان الذهب في الماضي أساس التعامل الدولي . وجاء في تقرير الخزانة البريطانية الذي أصدرته الحكومة في أبريل سنة ١٩٤٣ وكذا في مقترحات الولايات المتحدة في نفس التاريخ ، أن كلا من الدولتين ترغب في إعادة تنظيم التجارة الدولية على أساس نقد دولي أطلق عليه الانجليز « Bancor »

والأمريكان « Unitas » . ثم جاءت مقترحات كندا ، وظهرت أخيراً مقترحات خبراء الأمم المتحدة بإنشاء صندوق النقد الدولي Joint Statement By Experts on the Establishment of*an International Fund . وكل هذه المقترحات السابقة ، ترمى إلى غرض أساسى وهو تزويد « التجارة الدولية المتعددة الأطراف » بالوسائل التى تقضى على التمييز فى المعاملات الدولية ، فتكون كل الدول على قدم المساواة فى المعاملة . وفيما يلى أغراض الصندوق الدولى (مؤتمر برتون وودز)^(١) .

(١) تشجيع التعاون النقدى الدولى عن طريق إيجاد هيئة دائمة تهىء الوسائل اللازمة للتشاور والتآزر فى بذل الجهود لحل مشاكل النقد الدولية .
(٢) تبسير التوسع والنمو المتوازن فى التجارة الدولية ، وليساهم ذلك فى تحسين حالة اليد العاملة ورفع مستوى الدخل الحقيقى بصفة مستمرة ، وتنمية الموارد الإنتاجية لجميع الأعضاء ، على أن تكون هذه كلها أهدافاً أساسية للسياسة الاقتصادية .

(٣) العمل على تحقيق الاستقرار فى أسعار مبادلة النقد ، والحفاظ على نظم مبادلة النقد السليمة المتفق عليها بين الأعضاء ، وتجنب التنافس فى تخفيض قيم العملات .

(٤) المساعدة على وضع نظام متعدد الأطراف المدفوعات الخاصة بالمعاملات العادية التى تتم بين الأعضاء والعمل على التخلص من القيود المفروضة على مبادلة النقد التى تعرقل تجارة العالم .

(٥) توفير الثقة بين الأعضاء بجعل موارد الصندوق فى متناولهم ، وذلك مع

(١) راجع Full Employment للسير بفر دج صفحة ٢١٧ وتقريرى اللجنة المالية بمجلس الشيوخ والنواب .

اتخاذ التحفظات المناسبة؛ فتهيأ بذلك لهم وسائل لتصحيح تقلبات ميزان المدفوعات بدون الالتجاء إلى تدابير قد تقضى على حالة الرخاء الأهلي أو الدولى .

(٦) وتمشياً مع ما تقدم ، تقصير أمد الفترات التى تحتل فيها موازين المدفوعات الدولية للأعضاء والحد من درجة اختلال التوازن بينها .

ويرمى هذا الصندوق إلى تحقيق الاستقرار فى أسعار مبادلة النقد والمحافظة

على نظمها السليمة ، وتجنب التنافس فى تخفيض قيم العملات ، كما يرمى إلى تحقيق ضرب من الثقة والتعاون فى التجارة الخارجية . وذلك لأنه يخضعها لهيئة دولية تزن الأمور بميزانها الصحيح وتتعاون على حل مشاكل النقد الدولية ، ويضع تحت تصرفها رأس مال مشتركاً يمكن أن يلجأ إليه كل عضو إن دعت إليه الحاجة ، وفى هذا ما يحول دون الأزمات النقدية أو يقصر مداها على الأقل ، وما يساعد على النمو المتوازن فى التجارة الدولية ، فيساهم فى تحسين حالة اليد العاملة ، ورفع مستوى الدخل الحقيقى بصفة مستمرة وتنمية الموارد الإنتاجية لجميع الأعضاء .

فكل عضوله أن يشتري من الصندوق عملة عضو آخر ثبتت حاجته إليها للقيام بمدفوعات عجز عنها ميزانه التجارى ، إلا إذا كانت نادرة ، وحينذاك توزع على الأعضاء الطالبين توزيعاً عادلاً بنسبة حاجة كل منهم إليها . وله أن يحول أرصده الموجودة فى الخارج إلى عملة أخرى ، بشرط أن تكون هذه الأرصدة قد حصل عليها حديثاً نتيجة لعمليات عادية ، وفى هذا القيد ما يخرج الأرصدة التى نشأت عن الحرب الحالية كالأرصدة الاسترلينية وديون الإعارة والتأجير ، فليست هذه قابلة للتحويل إلى عملة أخرى نادرة أو غير نادرة عن طريق صندوق النقد الدولى ، بل لابد فيها من اتفاق خاص بين الدول ذات الشأن .

وهذه هى النقطة التى شاء مندوبو مصر فى مؤتمر النقد الدولى معالجتها بمحاولين الوصول إلى قرار من المؤتمر يقضى بتسهيل تسوية الأرصدة الدائنة التى تجمعت خلال الحرب فى نطاق المعاملات المتعددة ، أى عن طريق الصندوق الدولى .

وقد أيدهم في ذلك الوفدان العراقي والإيراني ، إلا أنه قرر رفض الاقتراح . ثم أثار مندوب الهند الموضوع مرة أخرى ولكنه لم يوفق أيضاً في طلبه .

ويتكون مال هذا الصندوق من اشتراكات يدفع حد أدنى منها ذهباً ، والباقي بعملة الصندوق ، ومن هذه الاشتراكات يتكون رأس مال الصندوق ، على أن يكون مقره الرئيسي أراضى العضو صاحب الحصة الكبرى ، وعلى أن تشرف على تنظيمه وإدارته هيئة مكونة من مجلس محافظين ولجنة تنفيذية ، ومدير عام وهيئة موظفين . فأما مجلس المحافظين فيتألف من محافظ ونائب محافظ يعينهما كل عضو بالطريقة التي يراها ، ولهذا المجلس كافة السلطات المخولة للصندوق . وأما اللجنة التنفيذية فلا يقل عددها عن اثني عشر مديراً ، منهم خمسة يعينهم الخمسة الأعضاء المالكين لأكبر الحصص ، واثنان تنتخبهما الجمهوريات الأمريكية غير الخول لها تعيين المديرين ، وخمسة ينتخبهم الأعضاء الآخرون من غير الجمهوريات الأمريكية ؛ وعلى اللجنة التنفيذية إدارة الصندوق ومباشرة كل السلطات التي يفوضها مجلس المحافظين في مباشرتها . وتنتخب اللجنة التنفيذية مديراً عاماً يشرف على موظفي الصندوق ويباشر شؤونه العادية تحت إشراف اللجنة التنفيذية .

وقد اشترك في هذا المؤتمر فعلاً أربع وأربعون دولة وقعت على الاتفاق الابتدائي بالإجماع ، وساهمت كل واحدة منها بحصة معينة ، وقد بلغت جملة ما ساهمت به ٨٨٠٠ مليون دولار . وكانت الحصص الكبرى للدول الخمس الآتية على الترتيب :

الولايات المتحدة الأمريكية ، المملكة المتحدة ، اتحاد الجمهوريات السوفيتية الصين ، فرنسا ، وتبلغ جملة حصصها ٦٢٥٠ مليوناً من الدولارات وهى الأعضاء الدائمة في لجنة الصندوق التنفيذية .

ولهذا الصندوق شخصية قانونية كاملة تمكنه من التعاقد ، وتملك الأموال الثابتة والمنقولة والتصرف فيها والقيام بالإجراءات القانونية ، وله حصانة قضائية تحميه من أى دعوى أو حجز على أملاكه وأمواله أينما وجدت ، وحصانة مالية تعفيه من جميع الضرائب المباشرة وغير المباشرة . وإليك أيضاً أغراض البنك الدولى للإنشاء والتعمير .

أغراض البنك الدولى للإنشاء والتعمير :

بينما يرمى صندوق النقد الدولى إلى استقرار العملة فى محيط التجارة العالمية ، ويختص بمساعدة أعضائه بحاجياتهم قصيرة الأجل من العملة الأجنبية ، نرى أن « بنك الإنشاء والتعمير » يرمى إلى تحقيق الأغراض الآتية :

(١) المساعدة على إنشاء وتعمير أراضى الأعضاء ، عن طريق تسهيل استثمار رؤوس الأموال فى الأغراض الإنشائية ، بما فى ذلك إعادة الحياة الاقتصادية التى حطمتها أو عطلتها الحرب ، وإعادة تحويل النشاط الاقتصادى إلى حاجات السلم ، وتشجيع استغلال الموارد الإنتاجية فى البلاد التى لم تستغل على الوجه الأكمل .

(٢) تشجيع الاستثمار الخارجى الذى تقوم به الهيئات الخاصة ، عن طريق ضمان القروض والاستثمارات الأخرى التى يقوم بها المستثمرون العاديون والمساهمة فيها ، وفى حالة عدم التمكن من الحصول على رؤوس الأموال الخاصة بشروط معقولة لإكمال الاستثمار الخاص ، عن طريق تمويل الأغراض الإنتاجية من رأس ماله وأمواله الخاصة ومن موارده الأخرى .

(٣) ترويج النمو المتوازن البعيد المدى للتجارة الخارجية ، والحفاظ على توازن موازين المدفوعات بتشجيع الاستثمار الدولى الخاص ، بتحسين موارد الأعضاء الإنتاجية ، فیساهم بذلك فى رفع القوة الإنتاجية ومستوى معيشة وظروف العمل فى أراضى الأعضاء .

(٤) تنظيم القروض المقدمة أو المضمونة منه والقروض الدولية المعقودة بطرائق أخرى ، بحيث تفضل المشاريع الأكثر فائدة والتي تكون الحاجة إليها أسرع سواء كانت كبيرة أم صغيرة .

(٥) إدارة عملياته مع أخذ أثر الاستثمار الدولى فى الحياة التجارية فى أراضى الأعضاء فى الاعتبار . والمساعدة على الانتقال بسهولة فى الفترة التى تلى الحرب مباشرة من اقتصاديات الحرب إلى اقتصاديات السلم .

ويجب أن يكون جميع أعضاء البنك أعضاء فى هيئة صندوق النقد الدولى ، والغرض من هذا التحفظ ، هو تقليل عنصر الخطاطرة فى سعر الصرف بالنسبة للأموال المستثمرة بمعرفة البنك أو عن طريقه ، ويترتب على الانسحاب من هيئة الصندوق الانسحاب أيضاً من البنك بعد مضي ثلاثة أشهر إذا لم يقرر البنك غير ذلك بأغلبية ثلاثة أرباع مجموع الأصوات .

ويبلغ رأس مال البنك المرخص به ١٠ ملايين دولار أمريكى يقسم إلى ١٠٠ ألف سهم قيمة كل سهم ١٠٠ ألف دولار يحتفظ لأعضاء هيئة صندوق النقد الدولى بـ ٩١٠٠٠ سهم بمبلغ ٩١ ملايين دولار والباقى للأعضاء الجدد .
نشاط البنك :

يجوز للبنك أن يقدم أو يسهل القروض بإحدى الوسائل الثلاث الآتية :
أولاً — للبنك أن يقدم القروض من أمواله الخاصة .
ثانياً — للبنك أن يقدم القروض من أموال يجمعها فى سوق العضو أو من أموال يقترضها .

ثالثاً — للبنك أن يضمن كلاً أو جزءاً من القروض التى يقدمها المستثمرون العاديون بواسطة طرق الاستثمار العادية .

السياسة الاقتصادية الدولية المثلى وأهدافها :

ليس الغرض من السياسة المثلى أن تنهج جميع الدول سياسة اقتصادية قومية واحدة تطبق عليها بلا تمييز ، إنما المقصود أن تكون التجارة سهلة لا تقوم في سبيلها صعوبات ، والدول تختلف من حيث النظم السياسية والاقتصادية . فهناك دول اشتراكية ، وأخرى رأسمالية ، والبعض ديمقراطية ، وأخرى دكتاتورية كذلك . ثم هناك دول تعتنق حرية التجارة أو تميل إلى الحماية الخفيفة ، بينما تميل دول أخرى إلى الحماية الجمركية العالية . إنما السياسة المثلى التي نقصدها هنا ، هي تلك السياسة الاقتصادية المستقرة ، البعيدة عن التغيرات الفجائية ، والتي لا تضع العراقيل في سبيل التجارة الدولية ، أو بعبارة أخرى هي سياسة قوامها مراعاة حسن الجوار قدر المستطاع .

والتجارة المتعددة الأطراف إذا قامت على أساس قاعدة الذهب أو على أساس عملة دولية ، كما يقترح الإخصائيون يمكن أن تتحقق إذا توافرت لدينا شروط ثلاثة : أولاً — يجب أن تعمل كل دولة على تحقيق العمالة الكاملة في حدودها ، ويجب ألا تعتمد للوصول إلى هذه الغاية على زيادة صادراتها ، وتعتبرها الوسيلة الوحيدة المؤدية إلى هذا الهدف .

ثانياً — يجب أن تعمل الدول المشتركة في هذا النظام على موازنة ميزان المدفوعات ، فإذا ما زادت صادراتها من البضائع والخدمات ، وجب عليها أن تقدم قيمة تلك الزيادة كسلفيات طويلة الأجل بقصد تمكين باقي الدول من دفع قيمة هذه الصادرات ، بشرط ألا يفقد الصندوق الذهب والاحتياطات اللازمة للسيولة الدولية International liquidity .

ثالثاً — أن تعمل الدول المشتركة على إيجاد حالة من الاستقرار في سياستها الاقتصادية ، وهذا معناه استقرار النظم الجمركية وثبات سعر الصرف الخارجى ، ويجب ألا تحاول الدولة إجراء تغييرات اقتصادية هامة تمس هذه السياسات إلا بعد استشارة الدول الأخرى .

شروط التجارة المتعددة الأطراف

الشرط الأول — العمالة الكاملة في الداخل :

هذا الشرط سبقت الإشارة إليه . وهو أن أهمية التجارة الدولية تختلف بالنسبة لدولة تتمتع بالعمالة الكاملة عنها بالنسبة لدولة تتفشى فيها البطالة لعدم وجود طلب فعال فيها ، ولن يكون التعاون الدولي مشمراً ومستقراً وبعيداً عن كل خوف ، ما لم يأت الوقت الذي تعتقد فيه كل دولة ، أن التجارة الدولية وسيلة لتبادل المنافع .

واشتراط العمالة الكاملة لا يركز على اعتبارات عامة ، ولكنه ينتج عن تحليل لحالة التجارة المتعددة الأطراف والتي لارقيب عليها ، والتي كثيراً ما تنتهى بكساد حاد في إحدى الدول المشتركة فيه . وتحليلنا يستند على مشاهدات من التاريخ الحديث ، أو بعبارة أخرى إلى الحقبة التي سبقت الحرب العالمية الثانية ، ونقصد بها الفترة التي أعقبت عام ١٩٢٩ وما بعدها ، وفيما يلي ما حدث نقلاً عن تقرير أمريكي نشرته حكومة الولايات المتحدة .

فالكساد الذي بدأ في الولايات المتحدة بهبوط أسعار الأوراق المالية عام ١٩٢٩ أدى إلى نقص الإنتاج الصناعي فيها إلى أكثر من النصف . أما بالنسبة إلى باقي دول العالم ، فقد ترتب عليه نقص الواردات الأمريكية ، كما أدى إلى وقف عمليات الإقراض للخارج .

استوردت أمريكا في بحر تلك السنة بضائع وأقرضت أموالاً ، بلغت قيمتها ٧٤٠٠ مليون دولار ، وهو المقدار الذي يمكن الدول الأخرى من الحصول على ما يعادله من البضائع الأمريكية . فلما حل الكساد نقص ذلك الرقم إلى ٢٤٠٠ مليون دولار ، وبلغ مقدار ما كان يجب أن تدفعه الدول الأخرى لأمريكا كفوائد

٩٠٠ مليون دولار، فكأن المبلغ الذى كان تحت تصرف الدول لشراء صادرات أمريكا قد هبط فعلاً من ٦٥٠٠ مليون دولار إلى ١٥٠٠ مليون دولار أى بنسبة ٧٧٪؛ وفيما يلى تقرير لمصلحة التجارة الأمريكية فى هذا الشأن :

إن النقص فى مقدار الدولارات المعروضة الذى نتج عن هبوط وارداتنا ، ووقف النشاط فى حركة تدمير الأموال فى الخارج ، أدى إلى حالة عدم توازن يجب العمل على إعادتها إلى ما كانت عليه . كما أن الهبوط الفجائى فى المعروض من الدولارات خلال ثلاث السنوات ١٩٢٩—١٩٣٢ بما يقرب من ٥ مليارات دولار استلزم إجراء تغييرات فى تدمير الدولار فى الخارج ، وفى الطرق الاقتصادية التى تسبب الطلب عليه .

ولو أن كثيراً من الدول المنتجة الرئيسية ، ومنها استراليا والأرجنتين ، قد تركت قاعدة الذهب بسرعة ، ولكنها عملت ذلك بعد تردد وتحت تأثير الحوادث التى حدثت فى كثير من الدول ، وكان سعيها بقصد الدفاع عن مركز عملتها وسعرها فى الخارج ، الأمر الذى جعل إعادة الطلب الخارجى على منتجاتها يقع عبثه على الاقتصاد القومى .

وليس الغرض من ذلك أن نبين أن العالم ما كان لينتابه الكساد الذى حل به لو لم تكن الولايات المتحدة فى عالم الوجود . فقد لاحظ الناس التقلبات الدورية قبل أن تكون لأمريكا مكانة اقتصادية . وإذا سألنا أنفسنا ماذا كان يحدث لو لم تشترك الولايات المتحدة مع العالم فى هذا النشاط الذى تبدو مظاهره فى كل ميدان لكان الجواب على ذلك متروكاً للحدس والتخمين . أما ما حدث فعلاً فإنه يرجع إلى نظامها الاقتصادى الذى تمخض عنه الكساد الكبير ، حين كاد المعروض من الدولارات ينعدم وينتهى بخراب الكثير من الدول ، أو بعبارة أدق كان يؤدى إلى قلب الأوضاع والنظم الاقتصادية فى العالم . وسواء اعتقدنا

أنه كان من المحتمل أن يحدث في كل دولة كساد على حدة أم لا ، إلا أنه من المسلم به أن الدول لابد وأن ترغم على الاشتراك مع أمريكا في هذا الكساد الذي أصابها . ومن هذا يتبين لنا جلياً كيف أن السياسة المتعددة الأطراف حتماً تؤدي إلى ما أدت إليه .

إن مبلغ ٥٠٠ مليون دولار كبير في حد ذاته ، إلا أنه لا يذكر بالنسبة لإنتاج العالم ودخله عام ١٩٢٩ . مع العلم بأن واردات الولايات المتحدة لا تزيد عن ١٢٪ من مجموع واردات العالم كله . كما أن واردات العالم لا تمثل إلا نسبة ضئيلة من دخله الكلي . وعلى هذا كيف ننتظر أن يتأثر العالم بنقص هذا المبلغ المذكور . إن الإجابة على ذلك لها أهميتها ، لأنه إذا ما عرفنا كيف يبدأ الكساد وتفرخ جرائمه ثم ينتشر من دولة إلى أخرى ، أمكننا أن نتعلم ماذا نعمل لمنع انتشاره وتضييق نطاقه على قدر المستطاع .

وجلى أن نقص المعروض من الدولارات بنسبة ٧٧٪ كان من الضروري أن يسبب نقصاً في مقدار مشتريات الدول الأخرى من البضائع الأمريكية . والواقع أن الصادرات الأمريكية نقصت إلى ما يقرب من ٧٠٪ (وتفسير ذلك أن كثيراً من المدينين لأمريكا لم يوفوا بتعهداتهم وفضلوا أن يشتروا بما عليهم بضائع أمريكية ، وهكذا نقصت الصادرات إلى ٧٠٪) وهو ما يقرب من رقم الواردات . ولم تمتنع الدول عن شراء البضائع الأمريكية بمحض إرادتها ، ولكنها أرغمت على ذلك ، حيث لم تكن لديها الدولارات الكافية . ولكن ما السبب في أن تجارة العالم نقصت بنفس النسبة التي نقصت بها تجارة أمريكا ؟ واضح أن نقص المعروض من الدولارات في الخارج ينتج عنه نقص في صادرات أمريكا ؛ ولكن كيف أن ذلك يؤثر في تجارة باقي الدول ؟ كيف نفسر أنه عندما تنقص تجارة أمريكا بنسبة ٧٠٪ تهبط تجارة العالم كله بنسبة ٦٤٪

مع أن تجارة أمريكا لا تزيد على $\frac{1}{8}$ تجارة العالم . وللإجابة على ذلك يجب أن ندرس بإمعان كيف يترتب جهاز التجارة الدولية المتعددة الأطراف . فلو تيسر تحويل عملات الدول بعضها إلى بعض ، ما كان ليظهر النقص في الدولارات مثلاً ، ولكنه كان يظهر كنقص في التجارة الدولية أو في احتياطات الذهب . فإذا كانت المعاملات الدولية تجرى على قدم المساواة ، فإن كل دولة لا تقابل النقص فيما لديها من الدولارات بتخفيض الوارد من أمريكا فحسب ، ولكنها تخفض مشترياتها أيضاً من جميع الدول على السواء . فإذا انخفض مقدار الدولارات التي لأمريكا على الأرجنتين بنسبة ١٠٪ فقد يكون معناه انخفاض واردات أمريكا ١٠٪ ، ولكن $\frac{1}{3}$ هذا النقص في البضائع كان يمكن أن تستورده من دول أخرى ، ولكن هذه الدول قد تقاسى من نقص صادراتها ، وعندئذ تلجأ إلى تخفيض وارداتها أيضاً .

هذا موجز لما يحدث من المعاملات في ظل « النظام المتعدد الأطراف » ، وكيف يتأثر إذا وقع أحد هذه الأطراف في أزمة شديدة ، فهذا يسبب انكماشاً لولياً ، وهنا نسأل : ألا يمكن ملاقاته ؟ يوجد علاجان لذلك :

أولهما — اتباع سياسة هدفها التمييز ، بتقييد بعض الواردات ، فإذا أصاب الولايات المتحدة كساد ؛ فإن الدول الأخرى بدل أن تستمر في معاملاتها كما هو الحال مع باقي الدول ، تسير في معاملاتها على قدر ما تسمح به دولاراتها ، وباستثنائها تظل معاملات الدول مع بعضها البعض كما كانت ، فكأنها والحالة هذه قد عملت على تجنب الكساد .

وقد يقال دفاعاً عن سياسة التمييز هذه ، إنه ولو أنها تعتبر عملاً عدائياً بالنسبة للدولة التي هي في كساد ، إلا أن هذا لن يؤدي إلى ما هو أسوأ ، فقد حدث في عام ١٩٣٠ أن تحددت مشتريات العالم من الولايات المتحدة بمقدار المعروض من

الدولارات . وهنا نتساءل : هل يحدث تخفيض المشتريات بطريق مباشر مع الولايات المتحدة ، أم يحدث ذلك بطريق غير مباشر بتخفيض مشتريات الدول وتجارتها الخارجية ؟

فإذا حل الكساد بدولة ، وعملت الدول الأخرى على تخفيض مشترياتها منها ، فإن هذا ينتهي بعزل الكساد وتجنبه ، وإلى تحسين مراكزها دون أن تسمى إلى الدولة المعزولة ، وهذا العزل الجزئي قد يؤدي إلى استمرار التجارة المتعددة الأطراف بين الدول في حالة طبيعية .

ولكن هذه الطريقة في معالجة الكساد الحاد تجعل الركون إليها أمراً نظرياً لا عملياً للأسباب الآتية :

أولاً — لأنها تعالج انتشارها دون أن تهتم بمعالجة نتائجها المباشرة ، إذ الدول التي تصدر كثيراً لأمريكا ، سوف تتأثر كثيراً من هذه الطريقة ، كالملايو البريطانية ، وجزر الهند الهولندية التي سوف تفقد بذلك أسواقها لتجارة المطاط ولن تفيد زيادة الصادرات من أمريكا إليها .

ثانياً — النقص الفجائي العنيف في الوارد من أمريكا لا يعتبر سياسة سليمة لدولة كبريطانيا التي تستورد من أمريكا بضائع كثيرة لازمة لصناعاتها . لا شك أنه في إمكان بريطانيا أن تستورد هذه البضائع من دول أخرى بعد مدة ، ولكن هذا لا يتيسر في الأمد القصير .

ثالثاً — إن اتباع سياسة التمييز ضد الدول التي يصيبها الكساد بقصد عزلها يتوقف لحد ما على قيام دول العالم بعمل مشترك .

والوسيلة الثانية الفعالة للتخفيف من حدة الكساد هي القروض الدولية ، فإذا أصاب الكساد دولة ما ، وعملت على تقييد وارداتها ، فلا تشتري من الدول الأخرى ، عندئذ وجب أن تقدم الدولة نقدها المتوافر لديها قروضاً خارجية ،

وبهذه الطريقة تتغلب الدول على الصعوبات التي تواجهها بسبب عدم قدرتها
الحصول على ماتحتاجه من السلع ، فكأنها والحالة هذه تشتري سلعاً على الحساب
طالما أن الدولة المصابة بالكساد لا ترغب في شراء بضائعها مطلقاً . ولكن اتباع
وسيلة الإقراض لا يمكن التغلب بها على الطلب المتناقص في الدولة التي انتشر
فيها الكساد ، ونتجت عنه البطالة بين منتجي الصادرات . فإقراض أمريكا
للملايا البريطانية لن يفيد الأخيرة ، لأن لديها من الدولارات كمية كبيرة ، لكنه
يفيد بريطانيا فيخفف من حدة الكساد ويمكنها من استيراد الخيام التي هي
في حاجة إليها ، غير أنه لا يعوضها شيئاً مما فقدته من الصادرات . لا ريب أنه
قد يؤدي هذا الإجراء إلى تحسين حالة الإنتاج في الداخل ، فتعوض بذلك شيئاً
مما فقدته في الخارج ، ولكن هذا لن يقضي على البطالة ما لم تتعادل كفة الأعمال
الحلية مع مقدار ما فقدته في الخارج . ومع ذلك فمن الصعب أن تغير الدولة أوضاع
وأساليب الصناعة بين عشية وضحاها . على أن فائدة الإقراض الدولي عظيمة في
التجارة المتعددة الأطراف ، إلا أن الدولة لن تستطيع تجنب أخطار البطالة إذا
حدث كساد في دولة أخرى لها علاقة اقتصادية معها .

وهذه المسألة لا تخرج عن كونها مسألة كمية قبل كل شيء ، فإذا كانت حالة
هذا الكساد بسيطة ، أو حالة كساد محلي يقتصر مداه على دولة صغيرة ، حيث
يمكن حصره وتركيزه في نطاق معين ، فتعود التجارة المتعددة الأطراف سيرتها
الأولى . ويترتب على التوسع في الإنتاج المحلي ألا تظهر البطالة في باقي الدول
الأخرى . أما إذا كان الكساد واسع النطاق فلا ينتظر له علاج في ظل نظام
التجارة المتعددة الأطراف .

ولضمان استمرار التجارة المتعددة الأطراف ، يجب على الدول المساهمة فيها ،
أن تعمل على تحقيق وضمان العمالة الكاملة قدر المستطاع . فقد فسرنا الشرط

الأول لتحقيق العمالة الكاملة ضاربين المثل بالولايات المتحدة ودولارها ، لما كان لها من أهمية في الكساد الذي حدث عام ١٩٣٠ . ولكن هذه الفكرة لا يمكن تطبيقها إلا بصفة عامة ، إذ الدول التي تساهم في التجارة المتعددة الأطراف ، يتعرض كل منها لما تتعرض له الأخرى ، من موجات الرخاء والكساد . والكساد وباء سرعان ما يمتد أثره إلى الدول الأخرى في وقت واحد ، وفي أوقات متقاربة ، ولهذا يجب على كل دولة أن تعمل جاهدة في سبيل اتخاذ الاحتياطات الكافية لتجنبه بتوفير العمل لبنيتها داخل حدودها ، وهذا ما أشرنا إليه سابقاً ، ولن يتم ذلك إلا إذا سادت روح التعاون بين الدول ، وعملت كل واحدة منها على إيجاد أسواق مستقرة ، وضمنت تصريف منتجات زميلاتها في حدودها ، وعندئذ فقط تسير التجارة سيرها الطبيعي وللصالح العام .

والخلاصة أن الدولة التي تهدف لتحقيق سياسة العمالة الكاملة ، يجب ألا تعنى بالسياسات الاقتصادية الخارجية عند وضع خطط التجارة الدولية فحسب ، بل تهتم أيضاً بسياسات الدول الداخلية التي تتعامل معها ، ثم تأخذ في الحسبان ما إذا كانت هذه السياسات تؤدي في النهاية إلى عمالة كاملة مستقرة أم لا .

والتجارة الدولية يمكن أن تدعم وتنظم ، إذا ما سارت الدول الكبرى في سياساتها الاقتصادية نحو تحقيق سياسة العمالة الكاملة . فإذا انخرفت دولة كبرى عن هذا الهدف ، وجب على الدول الأخرى أن تكيف سياساتها بما يتفق وتلك السياسة .

الشروط الثاني — توازن المدفوعات :

والشرط الثاني « للنظام المتعدد الأطراف » هو أن تتعهد الدول المشتركة فيه ، بموازنة حسابها مع باقي الدول . وهذا شرط يجب مراعاته وتطبيقه حتى بفرض أن جميع الدول تتمتع بالعمالة الكاملة ، وينطبق هذا بصفة خاصة على

الدول التي ترغب في جعل صادراتها أكبر من وارداتها ، بأن تبيع أكثر مما تشتري . بل إن هناك بعض الدول ترمى سياساتها إلى زيادة صادراتها عن وارداتها كثيراً ، بينما البعض الآخر يرمى إلى زيادة الواردات عن الصادرات مع افتراض وجود عمالة كاملة . فإذا كانت الدولة على درجة عظيمة من التقدم الصناعي ولديها مدخرات كبيرة وصادراتها عظيمة ، بينما هناك دولة أخرى في طريقها تكافح لتصل إلى مرتبة عالية في الصناعة ، فإن استمرار زيادة الصادرات من الأولى إلى الثانية أمر مرغوب فيه ، لأنه يؤدي حتماً إلى ارتفاع مستوى المعيشة في كليهما . ولكن يجب على الدول التي تكثر صادراتها أن تكون على استعداد دائم لتقديم القروض الطويلة الأجل بما يعادل زيادة صادراتها ، وإلا فإن الأموال التي سوف تفيض فيها سوف لا تجد سبيلاً لاستثمارها ، وهذا ما حدث فعلاً بعد الحرب العالمية الأولى بالنسبة للذهب ، وما ينتظر من المقترحات الجديدة الأمريكية والإنجليزية من اتحاد « البانكور » أو « اليونيتاس » فتصبح عملة الدولة المصدرة نادرة ، وعندئذ تلجأ الدول إلى إبرام الاتفاقات الثنائية . ولهذا فالإقراض الدولي يطابق الشرط الأول للتجارة المتعددة الأطراف بطريقة غير مباشرة ، ولكنه أساس لضمان الشرط الثاني .

ولضمان تنفيذ وتسهيل الإقراض لأجل طويل تقدمه الدول التي تزيد صادراتها ، يجب أن تقوم هيئة دولية مزودة بالقوة الكافية . فقد برهنت التجارب خلال الحرب العالمية الثانية أن الإقراض يجب ألا يترك لمشئته الأفراد . ولم تتفاقم أزمة عام ١٩٣٠ إلا بسبب إحجام المستثمرين عن إقراض الأموال للخارج ، حين كان المصدرون يعملون على زيادة صادراتهم حتى فاقت الواردات . فإذا لم تكن الزيادة في الصادرات مصحوبة بقروض لأجل طويلة ، فإن الدول التي تقسم الصادرات تجد نفسها في حالة من (عدم السيولة) Forced to illiquidity وعندئذ تجد لزاماً عليها أن تلجأ إلى وسيلة تقييد الواردات .

وقد جاء في تقرير الخزانة البريطانية « أنه يجب أن يحل التوسع في التجارة الدولية محل الانكماش ». لذلك لا يكفي خلق عملة دولية فحسب ، بل يجب ابتكار نظام يسهل ويجعل الإقراض الطويل الأجل ، يعتمد عليه لبقاء التوازن المستمر .

سياسة التوسع بدلا من سياسة الانكماش :

نقصد بذلك أنه طالما توجد حاجات للبشر لا يحصلون على كفايتهم منها ، فإن التغلب على هذه المشكلة لا يكون بتقييد المعروض منها ، ولكن بزيادة الطلب ، أو بعبارة أخرى بتزويد تلك الحاجات بالقوة الشرائية اللازمة لها ، لكي يزيد الطلب فيصبح فعالا ، وهذا هو الدعامة الكبرى التي تقوم عليها سياسة العمالة الكاملة من الناحيتين القومية والدولية . فهي تستدعي في كل منهما عملا إيجابيا يجعل المستهلكين يشترون ما شاءوا بما لديهم من نقود . ففي الميدان القومي تقوم كل دولة بعمل إيجابي ، لكي تحمي بعض صناعاتها لتسير في طريق النمو والازدهار .

أما في الميدان الدولي ، فهناك عمل إيجابي أيضاً ، ولكنه من غير شك يحتاج لسلطة دولية قوية . والدولة التي تصاب بحالة « جمود illiquid » بسبب كثرة الصادرات إليها من دول أخرى ، تسعى جاهدة لتقليل الوارد منها ، وهي بذلك تقلل من صادرات الدول الأخرى ، لهذا يجب أن يكون العلاج دولياً . والاقتراحات الكثيرة الخاصة بالنقد الدولي التي يراد بها التوسع لخلق وتوزيع قوة شرائية دولية يستفيد منها العالم ، لا يقتصر أمرها على عمليات حسابية ورصدها في الدفاتر ، وإنما الغرض منها تيسير التبادل العالمي ^(١) .

(١) جاء في تقرير لجنة المالية بمجلس الشيوخ عن مشروع القانون الخاص بانضمام مصر إلى اتفاق المؤتمر المالي الموقع عليه « بيرتون وودز » في ٢٢ يولييه سنة ١٩٤٤ :
=

مما سبق بيانه يتضح لنا أنه لاستمرار التوازن على أساس التوسع دون حدوث أى انكماش ، يجب أن يصحب نظام النقد الدولى ، نظام الاقتراض الدولى على غرار ما جاء فى تقرير « معهد جامعة اكسفورد الاحصائى » :
« إنه إذا استطعنا جعل الإقراض الدولى الطويل الأجل مستقلاً تماماً ، فلا يحتاج لتنفيذه إلى مصادقة الدول التى تزيد صادراتها ؛ فلا ريب أن المشكلة الدولية تكون قد حلت على الوجه المرضي » .

والواقع أن التوسع واستمرار اطراده فى التجارة الدولية يحتاج لاستقراره وتدعيمه ، إلى وجود هيئة دولية ذات قوة تنفيذية ، ولا تكفى له سلطة قومية .

=

تقلب الحرب والأزمات المالية ، فيما تقلب ، ما ألف من أوضاع التجارة الخارجية ونظام النقد والدفع ، فيختل الميزان التجارى والحسابى ، ويتضخم النقد ويفقد قيمته فى الأسواق الخارجية ويتعذر الدفع : ومتى اضطرب نظام النقد فى بلد اضطربت تجارته الخارجية ، وشلت حركته الاقتصادية أو توقفت ، وربما تعدى هذا الاضطراب إلى البلاد الأخرى . ولقد أملت علينا الحرب العالمية الأولى فى هذا دروساً لا نزال نذكرها ، فكم من أزمات حدثت ، وعملات تدهورت ، وأخرى خفضت وحدد سعرها أكثر من مرة ، وفى هذا ما يفسح المجال للتلاعب والمضاربات وما يؤدى إلى مفاجآت غير سارة حتى فى البلاد التى لم يتغير نقدها .

لهذا لجأت الدول إلى وسائل شتى من الحماية والرقابة ، كالانفاقات الثنائية ، ونظام الحصص ، ومراقبة الاستيراد ، وإنشاء صناديق للنقد تشرف على التعامل الخارجى ، وكل تلك أمور لا تلام التجارة الدولية وتعوق سيرها . ولم يفت علماء الاقتصاد والمال أن يفيدوا من هذه التجارب القاسية ، ويبحثوا عن أنجع الوسائل لدرئها . وقد هداهم البحث إلى أن الأزمات السابقة ذكرها ، يمكن أن ترد إلى عاملين مهمين : أولهما اضطراب النقد وتقلقه فى كنه وسعره وخضوعه لمشيئة الدول المصدرة التى ترفع قيمته أو تخفضها حينما تريد ، وثانيهما تقييد التجارة الخارجية بقيود كثيراً ما عاقت سيرها ووقفت عقبة فى سبيل الإنتاج .

فاذا أمكن معالجة هاتين الناحيتين يسرنا التبادل العالمى ، وربطنا الأسواق ببعضها ببعض ، ونهضنا بالإنتاج فى جملته . وسبيل ذلك أن نتوصل إلى تثبيت النقد على أساس يقره الجميع ، وتشرف عليه هيئة دولية تحول دون التلاعب وإخضاعه للمطامع والأهواء ، وبذا تعود التجارة الخارجية إلى قاعدة شبيهة بقاعدة الذهب فى ثبوتها وانتظامها ، وإن تكن أكثر مرونة وأيسر مراقبة . وفى هذه الهيئة الدولية ما يكفل قسطاً من حرية التبادل ويخفف حدة التنافس .

والخلاصة ، يجب أن يزود صندوق النقد الدولي ، بنظام يسهل الإقراض الدولي لكي يساعد على استئناف التجارة العالمية ، فلن تكون عودة التجارة إلى ما كانت عليه تامة ومستقرة ، ما دام للسياسة التجارية التي تتبعها الدول المختلفة أثرها السيء في العناصر الأساسية التي يقوم عليها الميزان الحسابي .

الشرط الثالث للتجارة المتعددة الأطراف :

يجب أن تتبع الدول المشتركة فيها ، سياسة اقتصادية مستمرة ومستقرة .

والتجارة الدولية ليست مسألة إنفاق وقبض ، أو خلق قوة شرائية فحسب ، ولكنها قبل كل شيء مسألة تتعلق بالإنتاج والاستهلاك وطرق الاستثمار ، وعليها تتوقف سعادة البشر ورفاهيته . ولا ننتظر أن تسود سياسة يطلق عليها مستمرة ومستقرة إذا كانت عرضة لمفاجآت عنيفة من وقت لآخر وغير منتظرة .

فالدولة التي وطدت نفسها لتقوم بإنتاج سلعة معينة لتشبع طلب دولة أخرى منها ، يجب ألا تفاجأ من جانب الدولة المستوردة بوضع الحواجز الجمركية في وجهها دون سابق إخطار . والسياسة المتعددة الأطراف لتكون ناجحة ونفعها متبادل ، يتحتم على الدولة المستوردة إخطار الدول المصدرة لها ، قبل أن تشرع في عمل أي تعديل يؤثر في سياستها الجمركية . ولا ريب أن هذا العمل ينطبق تماما على كل تغيير يطرأ على أسعار المبادلة ، والإعانات المالية ، وسائر الأساليب الحكومية التي تؤثر في سير التجارة الدولية .

وهذا الشرط لا يقصد منه أنه لكي تشارك الدولة في منافع التجارة الدولية يجب أن تتنازل طوعا عن حريتها فيما يتعلق بسياساتها الاقتصادية ، فقد تكون من الدول التي تفرض رسوما جمركية عالية أو منخفضة . وقد يكون الغرض منها محاباة نوع معين من الإنتاج ، أو قد يكون المقصود منها تحويل دولة إلى غير

مأعدت له ، أو إدخال الزراعة على بلد صناعى . وإنا نرجو مخلصين أن تكون الحوافز على اتباع السياسات الجمركية المختلفة ، ليس الغرض منها الاستعداد للحرب أو لتفادى ضرورها ، كما أنا نأمل كثيراً أنه بزيادة الطمأنينة ضد البطالة ، وضد الحرب وويلاتها ، أن تزول العقبات التى تعرقل سير التجارة الدولية . والأهم من هذا يجب أن تقوم بين الدول سياسة معقولة ومستمرة ، لأن الجمارك الذى يخرق حرمة الجوار لا يعد جاراً طيباً ، وليس من الحكمة معاملته قط .

وقد أشار ميثاق المحيط الأطلسى إلى التضامن الدولى ، والاشتراك فى التجارة العالمية بما يفيد هذا ^(١) .

وقد جاء فى حديث فيليب مري Philip Murrayh رئيس اتحاد النقابات الصناعية وهو ينطق بلسان ٦٠٠٠٠٠٠٠٠ عامل من عمال مصانع الصلب والسيارات والكهرباء وعشرات من الصناعات فى الولايات المتحدة :

(١) « أن تتمتع كل الدول ، كبيرها وصغيرها ، المنتصر منها والمهزوم ، بنصيب عادل من بحارة العالم ومواده الأولية .
« التعاون الوثيق بين جميع الدول بنية تحقيق مستوى أحسن للعمال مع التقدم فى الشؤون الاقتصادية والأمن الاجتماعى .
« كما يحيا الناس فى كل بقاع الأرض أحراراً لا يشغلهم خوف أو حاجة » .
وقد جاء فى خطاب الرئيس ترومان ، وهو يعرض سياسة الولايات المتحدة الخارجية :
« نعتقد أن جميع الدول المقبولة فى هيئة الأمم المتحدة ، ينبغي أن تكون لها حقوق متساوية فى الاتجار والحصول على ما فى العالم من مواد أولية » .
« نعتقد أنه يجب على الدول ذات السيادة فى نصف الكرة الغربى ، بدون تدخل من جانب الدول الواقعة فى خارج هذا الجزء من العالم ، أن تعمل معاً على أساس سياسة (الجمارك الطيب) على حل مشكلاتها المشتركة » .
« نعتقد أن التعاون الاقتصادى الكامل بين جميع الأمم ، كبيرها وصغيرها ، ضرورى للنهوض بأوضاع المعيشة فى أرجاء العالم ، ولتحقيق التحرر من الخوف والعوز والفاقة » .
« نؤمن أن من حق جميع الأمم المتمتع بحرية البحار وبالمساهمة فى الملاحة فى الأنهار والمسالك المائية التى تمر فى غير بلد واحد » .

« لقد آن الأوان اليوم أن يقضى القضاء الأخير على الاحتكارات الدولية ، وأن تفسح أسواق العالم للتجارة الحرة في البضائع والسلع التي تنتج في ظروف عادلة ، ومتى رفعت القيود الجمركية أو خفضت ، فإن من الواجب أن يصحب هذا الإلغاء تعويض الأمم التي يطلب منها أن تعدل من صناعاتها وزراعتها من أجل تنسيق التجارة » .

والخلاصة أنه يجب الاهتمام بتنمية التعاون الدولي إلى درجة تسمو على الاعتبارات القومية . لأن الاقتناع بالاعتصار على اتخاذ تدابير ذات صبغة قومية ، لا يكفي وحده لتحقيق سياسة العمالة الكاملة ، وانتظام سير الإنتاج في وقت السلم . كما أن مثل هذه الإجراءات لا تأتي بفائدة إذا اتخذت في الوقت نفسه تدابير دولية غير ملائمة .

ولهذا فإن اتباع سياسة سليمة في الناحيتين القومية والدولية معاً هو أمر من الأهمية بمكان عظيم ، إذا ما أريد اجتياز فترة الانتقال دون عثار . غير أنه ليس من المستطاع تعيين السياسة التي تصلح أكثر من غيرها بكل بلد ، تعييناً قاطعاً ، لأن الظروف الاقتصادية التي تسود البلد الواحد في بدء الحرب وخلالها ، أو في نهايتها ، أعظم تعقيداً من الأحوال التي تسوده في زمن السلم ، وعلى ذلك يجب أن تكون التدابير التي تتخذ لإصلاحها أدق وصفاً وأكثر مرونة^(١) .

League of Nations. The Transition from War to Peace (١)
Economy, Report of Delegation of Economic Depression Geneva 1943

الفصل الثالث عشر

كفاح الدول لحل مشكلة البطالة

١ — سياسة بريطانيا العظمى في معالجة البطالة :

تعتبر بريطانيا من أولى الدول التي واجهت مشكلة البطالة منذ الثورة الصناعية ، وقد جاهدت في سبيل كفاحها ما استطاعت إلى ذلك سبيلا . وكان قانون الفقر أقدم الوسائل الاجتماعية ، صدر هذا القانون في آخر حكم الملكة اليصابات عام ١٦٠١ وأعطى مديري « شئون الفقراء » في كل « أبراشية » سلطة فرض الضرائب المالية على الممتلكات خدمة للفقراء من المرضى والأرامل والشيوخ ، وكان يتامى يزودون بالمساكن وبالعمل الذي يرتزقون منه . ولكن عدل عن طريقة مساعدة المتعطلين بإيجاد عمل لهم ، واستعويض عنها بالمساعدة المالية . وظل هذا القانون معمولاً به ردحا من الزمن إلى أن حدثت أحداث وتغييرات اتفقت مع ظهور الآراء الاقتصادية والسياسية الجديدة ، التي تنادى « بمبدأ حرية العمل » والتي يعتقد أنصارها أنه كلما ازدادت مساعدة الفقراء ازدادت حاجتهم إلى المساعدة وأن المساعدة ولدت العجز ، فألفت لجنة لبحث قانون الفقراء ، أدى تقريرها إلى إصدار مرسوم « إصلاح قانون الفقر عام ١٨٣٤ » .

وقد قضى هذا القانون على جميع المساعدات الخارجية ، التي تعطى للرجال أصحاب الأجسام ، واستعويض عنها بمساكن بغير أجر تقدم للمحتاجين إلى المساعدة ، على أن يترك هؤلاء بيوتهم ليسكنوا في بيوت روعى في بنائها أن تكون غير جذابة لإقصاء الناس عنها .

والنظم الاجتماعية الحالية ، كان ظهورها خلال الخمس والأربعين سنة

الأخيرة ، وأولى هذه النظم قانون التعويض عن إصابات العمل الذى صدر سنة ١٨٩٧ ، وكان فى أول الأمر خاصاً بعدد معين من الصناعات ، فعدل فى عام ١٩٠٦ وشمل الصناعات جميعها . وبدأ التأمين الصحى الإلجبارى عام ١٩١٢ ، وبدأ التأمين ضد البطالة فى عدد قليل من الصناعات عام ١٩١١ ، ثم جعل شاملاً للصناعات كلها عام ١٩٢٠ ، عدا الزراعة والخدمات المنزلية . وكانت الإعانة ١٥ شلناً فى عام ١٩٢٠ ، ثم ارتفعت فى شهر مارس ١٩٢٠ إلى ٢٠ شلناً . وفى عام ١٩٠٨ صدر أول قانون للمعاشات صار بمقتضاه يصرف معاش لمن بلغوا السبعين من العمر إذا ثبت فقرهم . ولكن فى عام ١٩٢٥ نظم التأمين على الحياة والتأمين ضد الشيخوخة نظير دفع اشتراكات . أما التأمين ضد البطالة فإنه بعد أن مر بعدة أدوار أعيد نظامه على أسس جديدة بصدر قانون التأمين ضد البطالة فى عام ١٩٣٤ ، وبموجبه أنشئت مؤسسة أهلية جديدة لإعانة المتعطلين . وقد أشرنا فى موضع سابق إلى متوسط فئات الإعانة التى كان العامل العاطل يحصل عليها . وكانت الإدارة الخاصة بإعانة الفقراء موضع دراسة لجنة حكومية سنة ١٩٠٥ - ١٩٠٩ ، تقرر على أثرها إدخال تعديل عليها من حيث كيفية معاملة المتعطلين ومن عدة وجوه أخرى منها نقل اختصاص مجالس الأوصياء إلى السلطات المحلية . وقد سائر هذا النمو فى التأمين الاجتماعى ، تطور فى وسائل العلاج الطبى وتطور فى الخدمات التى تبذل لمصلحة الأطفال أثناء التعليم وقبله ^(١) .

الوسائل المقترحة لمكافحة البطالة فى بريطانيا العظمى ^(٢) :

كانت البطالة فى بريطانيا من أهم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التى لاقى اهتمام الباحثين والكتاب ، خلال المدة الواقعة بين ١٩٢٠ إلى ١٩٣٩ ، وعلى

(١) تقرير بفردج ، النسخة العربية .

(٢) انظر مقال للأستاذ رتشاردسن فى Economic Journal, December 1941

الرغم من شتى الحلول التي اقترحت لعلاجها ، فلا تزال دون أن يوجد لها حل مرضى . ولقد كان عدد المتعطلين في بريطانيا يبلغ عادة زهاء المليون . ولكن هذا العدد وصل في بعض السنين إلى ثلاثة ملايين عامل ، وبذلك تكون نسبة المتعطلين من العمال حوالى ١٤ ٪ من العمال المؤمن عليهم ضد البطالة .

وكان أهم الحلول لعلاج البطالة أن يمنح المتعطلون إعانات زهيدة لا تقوم بأود الحياة ، ثم تتركهم وشأنهم ، حتى تروج الحالة الصناعية ويعم الرخاء ثانية ويتسع ميدان العمل أمامهم ، ومن ثم يزيد الطلب على الأيدي العاملة . ولكن المسألة أهم من أن يوكل أمر حلها للظروف ، بل تحتاج إلى تدبير علاج حاسم يمنع وقوعها ثانية ، وأظن أنه في مقدور شعب غنى كالشعب البريطانى أن يحصرها في أضيق نطاق ممكن .

زيادة الطلب على العمل :

وربما كان أول الحلول وأحقها بالاهتمام ، هو أن توضع سياسة إنشائية واسعة النطاق ، هدفها زيادة الطلب على الأيدي العاملة . وهنا يقتضى الأمر أولاً وضع سياسة ائتمان حكيمة يشمل برنامجها القيام بالأعمال العامة ، على أن يراعى في تنفيذ هذه السياسة زيادة التوسع في مثل هذه المشروعات أثناء الكساد ، فتزيد نسبة استخدام العمال ويقل عدد المتعطلين .

ولكن على الرغم من تنفيذ بعض مشروعات إنشائية واسعة النطاق لامتنع المتعطلين ، فلا تزال نسبة البطالة كبيرة جداً ، تهدد السكبان الاقتصادى وتندرج بسوء المصير . ولذا كان من أوجب الأمور علينا أن تعمل بريطانيا على استئصال شأقتها باتخاذ التدابير الفعالة كالتى سبق لنا شرحها .

أجازات سنوية أطول مدى من المعتاد :

تعتبر الأجازات السنوية من الوسائل الخفيفة لأزمة البطالة ، ولهذا أخذ نظام

الأجازات السنوية المدفوع عنها أجر يتسع نطاقه في السنين الأخيرة ، ويتراوح طول هذه الأجازات السنوية من أسبوع إلى أسبوعين .

ونرى هنا أنه أثناء سنى الكساد وضعف حركة الأعمال ، يجب أن يضاف إلى الأجازة السنوية المعتادة لجميع العمال أسبوع واحد إذا زاد عدد المتعطلين عن ١٢٥٠.٠٠٠ عامل ، وعلى أن يضاف أسبوعان إلى هذه الأجازة إذا زاد العدد عن ١٧٥٠.٠٠٠

وبهذه الوسيلة نستطيع أن نحفض بطريقة منظمة كمية الإنتاج عند ما يحدث إفراط في الإنتاج ، ويتعذر تصريفه ، ومن ثم يقل عرض العمل . وتقدر كمية العمل التي تسحب مؤقتاً من سوق العمل في حالة ما إذا أضيف أسبوع واحد على إجازاتهم السنوية بما يعادل عشرين أسبوعاً من أيام البطالة موزعة على ٥ ٪ من العمال الذين لا عمل لهم .

وآية ذلك أن العمال أثناء أجازاتهم المحدودة لهم ، سينفقون نقوداً أكثر من المعتاد إنفاقها عندما يكونون في العمل ، وهذا الإنفاق يساعد على إنعاش حركة المبادلات ، وهذا الإنعاش أيضاً بدوره يؤثر على حركة استخدام العمال . وكلما كان شبح البطالة جاثماً ، كلما تشوق العمال إلى هذه الأجازات ، عليهم يجدون فيها ما يفرج كربهم ويزيل عنهم اليأس من عدم وجود عمل قد يدفعهم إلى السخط على النظام القائم .

فائدة الأجازات :

ولقد ظهرت فائدة هذا الإجراء بطريقة مجدية عندما اتبع عقب جلاء البريطانيين عن دنكرك ، وتنازل العمال عن أجازاتهم إجابة لسد مطالب الجيش من عتاد ومؤن حربية ، اقتضتها الحاجة الماسة في الإنتاج الحربي .

على أن نجاح هذا النظام يتوقف لحد كبير على الأجازات الإضافية المدفوع عنها أجر للعمال ، وعلى مصادر المبالغ التي يمكن جمعها لتكون في المتناول لتمويل هذا النظام .

وأحسن طريق لجمع هذه المبالغ لا يتيسر إلا بالتعاون بين كل من أرباب الأعمال والعمال والدولة ، ومساهماتهم جميعاً في هذا المشروع . فإذا فرضنا أن العمال منحوا أجازات سنوية مدتها ستة أسابيع ، خلال ثمانى سنوات متعاقبة ، فإن مقدار إعانة كل مصدر من هذه المصادر الثلاثة التي تقوم بتمويل هذا المشروع ، تتفاوت بين ثلاثة بنسات إلى ستة بنسات ، أى ما يعادل نصف في المائة من الأجر الأسبوعى ، على أن ترصد هذه المبالغ لتكون بمثابة قرض تدفع منه الأجور أثناء هذه الأجازات .

ويتطلب تنظيم هذا المشروع وضع نظام دقيق لإمسك الحسابات ، وهذا الأمر قد يحتاج إلى نفقات ، إلا أنها أهم من أن تقاس بالفوائد المترتبة على هذا النظام .

وهذا المشروع وغيره من المشروعات الأخرى المقترحة علاجاً للبطالة ، سوف يكون لها أثر محسوس فى نقص نسبة البطالة ، وبواسطة الادخار غير المباشر بدفع الأقساط لشركات التأمين لصالح الطبقة العاملة ، وكذا بواسطة المساعدات المالية المختلفة ، سيجد العمال فى انخفاض تكاليف التعطل عن العمل ما يعوضهم عن دفع تلك المبالغ المقترحة . وعلى هذا يكون فى استطاعة كل من العمال وأرباب الأعمال أيضاً أن يخفضوا قيمة الإعانة التي تدفع كأقساط لشركات التأمين .

ويجب أن تتاح للعمال فرصة الاستفادة من أجازاتهم الممنوحة لهم إلى أقصى حد ممكن . وهناك مشروعات نافعة يمكن القيام بها وتنظيمها لتكون فى متناول العمال ، ومن بينها تسهيل وسائل النقل وأسباب الراحة ولوازم

المعيشة كالطعام والنوم في البيوت المؤجرة ومحلات العمال ، وهكذا من أسباب الترفيه والاستجمام التي تفيد العمال ، كاتاحة فرصة السياحات سواء في داخل بريطانيا أو خارجها إلى أجزاء الإمبراطورية البريطانية والبلاد الأجنبية ، مع مراعاة أن تكون تكاليف هذه السياحات قليلة ، فتخفض شركات الملاحة للعمال أجور السفر في سفنها ، وأن تساعد الدولة العمال بالإعانات ، حتى يتيسر لهم القيام بهذه السياحات . ويراعى في تعيين هذه السياحات مدة الأجازات ، فإذا كانت قصيرة الأجل ، وجب أن تكون الرحلات إلى مدن وبلاد قريبة كجزائر البحر الأبيض المتوسط والدول السكندنافية . أما إذا كانت الأجازات طويلة ، كان في الإمكان أن يمضى العمال هذه الأجازات في سياحات إلى بلاد بعيدة كجنوب أفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية . والشعب البريطاني بطبعه ميل إلى حب الأسفار ، ولا غرابة أن يكون العمال البريطانيون شغوفين بهذه الرحلات ؛ وقد ساعدتهم عليها وجود « مكتب العمال للرحلات » . وهذه المؤسسة تقوم بتنظيم الرحلات للعمال ، وتسهيل الانتقال وخفض نفقاته .

وبجانب هذا تقوم بعض النقابات بامداد عمالها باعانات ، مساعدة لبعض المختارين منهم ، ممن أظهروا استعداداً كافياً لإحاقهم بالمعاهد العلمية الأجنبية أثناء الدراسات الصيفية على نمط « هيئة تعليم العمال » بسويسرا . ولا ريب أن نظاماً كهذا سيكون من ورائه نفع عظيم للطبقة العاملة . وسيكون من وراء هذه السياحات فوائد عظيمة .

تفاوت المدى الزمني في أسبوع العمل :

لما أن نقصت كمية العمل عما كانت عليه من قبل ، بالنسبة لكساد حركة المعاملات التجارية ، اتجهت الآراء إلى تدير عمل لمن لا عمل له من العمال ، وذلك

بتوزيع الأعمال الموجودة على قوى العمل العاطلة واستخدامها في شتى الأعمال التي تستلزمها هذه المشروعات .

وقد طبقت بعض الشركات على عمالها « مبدأ الأسبوع القصير » إجابة لرغبة العمال كشركات مناجم الفحم . بينما بعض الصناعات أخذت بمبدأ « الأسبوع الكامل » ، ولتحقيقه اتبعت مبدأ تخفيض عدد العمال ووزعت عليهم كمية العمل الموجودة وبذلك استلزم الأمر الاستغناء عن عدد كبير من العمال أصبح عاطلاً بلا عمل . وقد تقتضى طبيعة الأعمال أحياناً أن تكون سبباً في عدم الأخذ بنظام آخر ، غير مبدأ توزيع العمل وتطبيقه على عدد كبير من العمال عن ذى قبل .

ويمتاز « مبدأ الأسبوع القصير المدى » بفوائد ، غير أن به نقصاً يسهل علاجه . فالشركات في استطاعتها أن تعمل على ضم القوى العاملة ، وبهذا تصون مهارة عمالها ، وتحفظ مستوى كفاءتهم الصناعية بدلاً من تعرضها للانحطاط من جراء تعطيلهم إذا طال أمدده . ويعتبر « مبدأ الأسبوع القصير المدى » علاجاً يرحب به العمال ؛ لأنه يتيح لهم فرصة أكبر للفراغ للاستفادة منه ، بدلاً من أن يمقتوه مقعدهم للبطالة . ولا عيب لهذا النظام سوى نقص دخل العمال . ولقد كانت هذه المشكلة محل نقاش في المؤتمر الدولي لتنظيم العمل المنعقد في جنيف وتناولت أمحانه مبدأ أسبوع الأربعين ساعة ، وقد اتبعت بعض الدول مبدأ أسبوع الأربعين ساعة ، واعتبرتها وسيلة ناجعة لتوزيع العمل الموجود على العمال أثناء الكساد توزيعاً يضمن لأكثر عدد ممكن من العمال مورد رزقه . ولكن كثيراً من ممثلي العمال في هذا المؤتمر وخاصة ممثلي العمال البريطانيين ، فضلاً عن تعصيدهم لمبدأ الأسبوع القصير المدى ، كانوا يؤيدون فكرة بقاء مستوى معيشة العمال على

حاله ، ولكن قد جرى العرف الاقتصادى على قاعدة إعطاء العمال أجوراً متناسب مع ما ينجزونه من عمل ، وتبعاً لهذا المبدأ تدفع أجور مخفضة للعمال .
ولما طبق مبدأ أسبوع الأربعين ساعة فى كثير من الصناعات فى الولايات المتحدة ، تبعاً للسياسة التى وضعها الرئيس روزفلت علاجاً لمشكلة البطالة ، كانت نتيجة الأجور مبهمة ، بسبب هبوط سابق طرأ على مستوى الأجور ، والحاجة إلى تهيئة العمل لجميع العمال المتعطلين . وإلى هنا يجب التمييز بين الأسبوع القصير المدى ، الذى يطبق كعلاج لأزمة البطالة ، وبين ذلك الأسبوع الأقصر مدى ، نتيجة لكساد ، بسبب تقدم الاختراع وتحسين نظم وأساليب الإنتاج .
ويعتبر هذا التقدم بمثابة وسيلة مؤدية إلى تحسين مستوى المعيشة ، وتمكين العمال من التمتع بأوقات فراغهم وزيادة قوتهم الشرائية ، ولا يكتفى بذلك للعمال إلا عن طريق زيادة نطاق الإنتاج . ولكن إبان الكساد ، وضعف الأعمال ، فالأمر على خلاف ذلك ، إذ يستهدف أرباب الأعمال لصعوبات جمة ، ولا يستطيعون إجابة مطالب عمالهم ، ويعجزون عن دفع أجور مرتفعة ، وبخاصة إذا كان الغرض المحافظة على مستوى معيشتهم ، وأن يدفعوا عن الأسبوع ذى الأربعين ساعة ، نفس الأجر الذى كان يدفع عن الأسبوع ذى الثمانى والأربعين ساعة .

مشروع التأمين :

ويقترح لعلاج هذه المسألة ، أن يعتمد رجال الأعمال فى أوقات النشاط ورواج الأعمال ، إلى تأسيس مشروع من شأنه أن يخضم من كل عامل جعل من أجره الأسبوعى ، على أن يدفع له بعد مدة معينة من الزمن . وهذه المبالغ المتجمدة تكون « رأس مال مشروع التأمين » المقترح ، وتتفاوت النسب تبعاً لتفاوت دخول العمال على الوجه الآتى :

١ — يدفع العامل الذى يقل دخله الأسبوعى عن ثلاثة جنيهات انجليزية ، ست بنسات .

٢ — يدفع العامل الذى يتراوح دخله من ثلاثة جنيهات إلى أربعة جنيهات فى الأسبوع ، تسع بنسات .

٣ — يدفع العامل الذى يزيد دخله عن أربعة جنيهات فى الأسبوع ، شللاً واحداً .

ويساهم أرباب الأعمال فى هذا المشروع بدفع أقساط أسبوعياً ، على نحو ما يدفعه العمال ، وتقوم الدولة بدفع تسع بنسات ، إعانة لهذا المشروع عن كل عامل فى الأسبوع .

وتكوين الاحتياطى على هذه الصورة ، يكفى لتنفيذ مشروع العمل بأسبوع الأربعين ساعة ، بدلاً من أسبوع الثمانى والأربعين ساعة ، وذلك لمدة تسعة أسابيع . وتدفع أجور العمال كالمعتاد خلال الأسبوع القصير المدى ، أما عن باقى الأسبوع فتدفع أجورهم من رأس المال الاحتياطى الذى تكون من هذه الإعانات . ومزية هذا النظام ، أنه يمكن تطبيقه على الصناعات التى تأثرت حالتها بظروف الحرب الاستثنائية ، فيتعرض عمالها إلى البطالة من وقت لآخر ، فيجدون فى هذا المشروع وسيلة للتأمين تقيهم شر العوز .

وتستثنى من ذلك الصناعات التى ثبتت وتوطدت دعائمها ، وانتظمت حالة العمل فيها . والصناعات التى يسير العمل فيها تبعاً لهذا المبدأ ، تستطيع كل مؤسسة منها أن تعين الوقت الذى يجب أن تطبق فيه ، مبدأ الأسبوع القصير المدى ، غير أنه يترك لها حرية تقدير الظروف المناسبة لها ، وحتى لا تكون مضطرة إلى تسريح عدد كبير من عمالها ، بعد أن قضوا زمناً طويلاً فى خدمتها . وتدفع الإعانات للعمال على اعتبار أنها قرض ، ينال كل عامل نصيبه منه .

تبعاً لما قدر له ، ويعطى له الرصيد الباقي عند اعتزاله العمل إذا شاء ، ويجوز له أن يطلب تحويل حسابه من حساب شركة إلى أخرى إذا انتقل إلى هذه الأخيرة واشتغل بها .

وأول مزايا « مشروع التأمين » هو أن عدد العمال الذين يتعرضون لشروط البطالة سيقبل تدريجاً إلى درجة تجعله محصوراً في عدد قليل ، وبذلك تقل قيمة أقساط التأمين ضد البطالة التي تدفع للعمال . كما أن إنفاق هذه المبالغ سيزيد الاستهلاك ، وهذا من شأنه أن يخفف وطأة الكساد .

وسينجم عن هذا المشروع ، أحسن النتائج ، إذا ما طبق في المستقبل القريب على الصناعات الحربية ، إذ بهذه الصناعات سيتاح المجال للعمل في ظروف أكثر ملاءمة عندما تنتهى الحرب ، فيكون لهذا المشروع أثر محسوس في فترة الانتقال من زمن الحرب إلى زمن السلم . والمشاهد أن مكاسب هذه الصناعات تزداد بسرعة هائلة تبعاً للرواج ، وأن أجور عمالها ترتفع أيضاً ، ولهذا يكون في استطاعة هؤلاء العمال أن يقوموا بسداد أقساط هذه الإعانات على أساس نسب أعلى من المقترحة سالفاً ، بينما يستطيع أرباب الأعمال في هذه الصناعات أن يحسبوا هذه الإعانات ضمن نفقات الإنتاج . وبهذه الطريقة يمكن تكوين احتياطي كبير يستفيد العمال من تجمعه لمواجهة ظروف ما بعد الحرب .

ويمكن اعتبار هذا النظام كطريقة من طرق الادخار التي نستطيع بواسطتها أن نسحب جزءاً من قوة العمال الشرائية من « سوق المنتجات » عندما تكون ندرتها محسوسة ، وهذا الإجراء من شأنه أن يساعد على تخفيف آثار التضخم التي تلازم حالة الرخاء .

وربما كان أهم ما يتميز به هذا النظام أمران :
أولاً : يتفاد في عهد الرخاء ، وتنشط حركة الأعمال ، وتبعاً لذلك تزداد ساعات العمل المقررة لتساجل هذا التقدم .

ثانياً : يحدث خلال الكساد التشاؤم ، وتضعف حركة المبادلات ، وتبدو ظواهر تنذر بانقلاب ؛ والطريقة العملية لذلك هي وجوب تخفيض ساعات العمل المقررة بما يناسب الحالة الاقتصادية ، وضعف حركة الأعمال .
وطبيعى أن يتناول هذا النظام ، جميع هيئات العمال ، فلا يقصر تطبيقه ، كما هو حاصل الآن ، على أقلية محدودة تتعرض لأخطار البطالة .

وفي الظروف الحرجة — كما حدث أثناء الحرب الأخيرة في سبتمبر سنة ١٩٤٠ ، عندما قضت الظروف الحربية ، واضطر الجيش البريطانى إلى إخلاء « دنكرك » ، واستلزم الحال تزويد وتموين الجيش من جديد بكل المعدات الحربية التى فقدوها عند الجلاء عنها — يجب أن تتبع جميع الصناعات « نظام الأسبوع الطويل المدى » . وكذلك فى أوقات الكساد يجب تطبيق نظام « الأسبوع القصير المدى » .

وقد اتجهت النية فى الماضى لتحديد مدى « أسبوع العمل الرسمى » وكان هذا الأمر من الأهمية بمكان فى الماضى ، بناء على رغبة نقابات العمال فى حماية العمال من الإرهاق فى العمل ، وتعيين نسب العلاوات التى تدفع عن ساعات العمل الإضافية . غير أن الظروف تغيرت الآن وصارت نقابات العمال فى بريطانيا قوة لا يستهان بها ، وفى مقدورها أن تعمل على توسيع نطاق الإنتاج ، وزيادة عدد ساعات العمل المقررة فى حدود الطاقة ، دون أن يكون لها رد فعل سيء على العمال . كذلك فى إمكان هذه النقابات أن تمنع تشغيل العمال مدة من الزمن أطول من المقدر . وكذلك تستطيع النقابات أن تساهم فى المراقبة على عمليات الاكتتاب التى تدفع منها أجور العمال أثناء أجازاتهم الممنوحة لهم حتى يتأكدوا من أن تطبيق مبدأ الأسبوع القصير المدى ليس له أثر سيء فى خفض مستوى معيشة العمال خلال فترات الكساد . ولا شك أن هذه الإجراءات كفيلة

بتحقيق الضمان الذى يهيبه لرجال الأعمال القيام بمشروعاتهم ، كما يهيبه للعمال الاحتفاظ بمستوى أجورهم .

على أن هناك صعوبات أخرى ، يسهل التغلب عليها بالتعاون الوثيق ، بين العمال وأرباب الأعمال . مثال ذلك الحق الخول لرب العمل فى طرد العامل الذى تثبت عدم كفايته ، أو تهوانه فى العمل الموكول إليه . مثل هذا الحق يجب اتخاذ الاحتياط الكافى لدرء خطره إذا أسئ استعماله كسلاح ضد العامل .

كما أن التقلبات الموسمية التى غالباً ما تحدث ، تحتاج إلى علاج خاص لملاقاتها ، فيقوم المنظّمون إلى مواجهة كل تغيير يحدث فى حدود نظام الأسبوع الطويل والقصير المدى .

الإحالة على المعاش فى سن مبكرة وتأخير سن التخرج فى المدارس :

لا تبرر المبادئ الاقتصادية السليمة ، الرأى السائد باعتزال العمال العمل فى سن مبكرة ، ما دام فى استطاعتهم الاستمرار فى عملية الإنتاج بكفاية واقتدار . حقيقة أن فريقاً من العمال قد تسمح له حالته بعد اعتزال العمل فى سن مبكرة ، أن يزاول عملاً آخر من الأعمال المنتجة ، ولكن هذا الأمر قد لا يتيسر للسواد الأعظم من الطبقة العاملة ، ومن ثم يقطع عنهم سبيل رزقهم المحدود ، فيقعون فى خطر البطالة ويركنون لحياة الكسل والخمول التى قد تكون سبباً مباشراً للجرام . والرأى القائل بأن دوام انسحاب فريق من العمال من سوق العمل ، ومنحهم معاشات التقاعد ، يفسح المجال لفريق آخر من العمال المتعطلين ، قول يفتقر إلى الصحة والصواب .

من الجائز فى المستقبل أنه إذا لم تزد نسبة المواليد ، أن تواجه بريطانيا مثلاً مشكلة تناقص عدد السكان لدرجة مخيفة تجعل التفكير فيه جدياً ، وهذا معناه

ازدياد نسبة المسنين على نسبة الشبان في ميدان العمل . وتوالى اعتزال المسنين للعمل في سن مبكرة ، اعتماداً على معاشاتهم له نتائج جد خطيرة ، ليس أقلها خطورة ازدياد الأعباء الملقاة على عاتق الشباب من العمال الذي تقصر جهودهم عن الوفاء بحاجة الإنتاج اللازم للمستهلكين ، ومن هؤلاء المستهلكين جمهرة المتقاعدين الذين يتقاضون معاشات .

وغالباً ما يكون اعتزال العمال العمل مبكراً ، وكذا تأخير سن التخرج في المدارس والمعاهد ، كلاهما من شأنه أن يعمل على نقص عدد العمال الراغبين في العمل . وتأخير سن التخرج يتيح للأفراد فرصة التعليم لدرجة أرقى فتزيد كفاياتهم الفنية خير من أن تغمر السوق بفئات أقل ثقافة ونضوجاً . وهذه المزايا ما هي إلا نتيجة مجهود زمن طويل ، قطعه العامل في عمله وكرس حياته في مزاولته فأثمرت ثماراً تؤهله أن يسلك في الحياة طريقاً أجدى وأنفع مما كان يصيبه عمال جيل مضى . وليس معنى هذا أننا نحبذ الاعتزال المبكر بل على العكس من ذلك . فيقينا أن العمال المسنين أولى بالرعاية ، ويصدق قول جون استوارت ميل «هؤلاء أفنوا زهرة العمر من أجل أبناء وطنهم وذريتهم» . فليس من العدل أن نجزل في الإنفاق على التعليم لمدة طويلة وفي المحافظة على صحة النشء ، ثم نضرب صفحاً عن ذلك ونهدمه باتباع مبدأ عزل العمال في سن مبكرة . وبناء على الاعتبارات السابقة المتعلقة بسن التقاعد عن العمل ، يمكننا أن نضع معايير لمختلف الأعمال تتفاوت تبعاً لطبيعتها والظروف الاقتصادية ، فيحسن في زمن النشاط ورواج الأعمال استبقاء العمال الأكفاء الذين قاربوا سن التقاعد ، سنة أو سنتين ، للاستفادة من خبرتهم ومرانهم . أما في زمن الكساد وضعف الأعمال فيخير العمال الذين لم يبلغوا سن التقاعد في اعتزال العمل .

الفصل الرابع عشر

الكتاب الأبيض

سياسة الحكومة البريطانية إزاء العمالة الكاملة :

بعد أن وضعت الحرب أوزارها ، أخذت الحكومات في فترة الانتقال التي تعقب الحروب عادة . تعد عدها للمستقبل القريب حتى لا تعاني شرور البطالة وأهوالها كما عانتها من قبل . بل إن بعض الخطوات قد اتخذت فعلا ، لتعاون الدول في هذا المضمار ، كاتفاق « بریتون وودز » . وهذا الاتفاق يرمي إلى إنشاء مؤسستين إحداهما « صندوق النقد الدولي » والأخرى « البنك الدولي للإنشاء والتعمير » ، وكقترحات « خبراء كندا » . والدولة إزاء ما وجد من التيارات الاجتماعية تشعر بأن عليها أن تحقق لبنيتها أكبر قسط من الرفاهية الاقتصادية ، ولن يتم لها ذلك ولن تحقق ما تصبو إليه إلا إذا تضافرت الجهود .

وقد قامت الحكومة البريطانية بدراسة تلك المشكلة وأصدرت في ذلك كتابها الأبيض في مايو سنة ١٩٤٤ ، وقد عاجلت فيه المسائل التي يتضمنها هذا البحث ، وقيام الحكومة البريطانية فعلا بهذا الواجب يعتبر اعترافا منها بمسئوليتها نحو الطبقة العاملة ، وخروجا عن تقليد قديم ، لازمها سنين طويلة ، ألا وهو عدم التدخل في الأمور الاقتصادية ، وها هي ذى المسائل التي تضمنها البحث :

١ - الاسواق الخارجية

تشجيع الصادرات والواردات :

ولتحقيق سياسة العمالة الكاملة في بلد كبريطانيا تكاد تعتمد على التجارة الخارجية ، وتشغل صادراتها حيزاً كبيراً في دخلها الأهلئ ، لابد وأن تعمل جاهدة على استعادة ما فقدته من أسواق بسبب الحرب الماضية حتى يتاح لها أن تزيد صادراتها . ولن يتم لها ذلك دون أن تكيف الصناعات نظمها وأساليبها لتحقيق هذه الغاية . ولن يقع ذلك العبء على الصناعة والقائمين بها ، بل على الحكومة أيضاً أن تمديد المساعدة لها . وقد تبوء مثل هذه السياسة بالفشل ، وقد يخيب ظن واضعيها إذا لم يكن هناك رخاء عالمي وإذا لم تتميز الشؤون الاقتصادية في أنحاء العالم بالثبات والاستقرار ، ومظاهر هذا الثبات تقوم على أساس تبادل السلع والخدمات وثبات أسعار الصرف بين الدول وضبط أسعار السلع ، حتى لا تكون عرضة للذبذبة تؤدي إلى تضخم حاد يذهب بأرباح منتجي المواد الأولية والغذائية مما يعرقل الإنتاج . وطبيعئ أن الدول التي تواجهها صعوبات في موازنة ميزان المدفوعات ، يتحتم عليها تنظيم وارداتها بما يتفق ومصلحتها والاستعانة بالدول الأخرى حتى لا تضطرها الظروف لإجراءات من شأنها عرقلة حركة التجارة الدولية .

ولشعور الحكومة البريطانية بوجوب اتحاد الجهود وتضافر قوى الدول جميعها لتنظيم السوق العالمية والحياة الاقتصادية ، ساهمت في عقد ميثاق الأطلنطئ The Atlantic Charter (وقد تقدم ما يتضمنه) وكذا عقدت « اتفاق تبادل المساعدة » مع الولايات المتحدة . ومن أمثلة التطبيق العملي لهذه الآراء الخاصة بتنظيم شؤون العالم بعد الحرب ، مؤتمر الأمم المتحدة للأغذية والزراعة الذي عقد أخيراً في Hot Springs (١٩٤٣) بالولايات المتحدة . وفيما يلي نبذة من الخلاصة

الرسمية لأعمال المؤتمر ، بقلم سكرتيره العام « وارن كلتشنر » Warren Kelchner :
« لقد أثبت المؤتمر ، بكل وضوح وجلاء ، الروابط الأساسية بين المنتج
والمستهلك ، وحاجة كل منهما إلى الآخر . ورأى المؤتمر أن سياسة الأغذية
والسياسة الزراعية لجميع الأمم يجب أن تبعدا جنباً إلى جنب ، وأوصى بإنشاء هيئة
دائمة لمعالجة المشاكل المختلفة ، الخاصة بالأغذية والزراعة .

« وقد أظهر المؤتمر أن الحكومات والسلطات الممثلة فيه ، منفردة ومجموعة ،
متفقة على ضرورة اتخاذ الإجراء اللازم لكي تقضى على الحاجة إلى الطعام ،
ونقص التغذية .

والقرارات التي اتخذها المؤتمر ، والوصايا التي أوصى بها ، تدل على اتفاق
الأعضاء على الوسائل التي تتبع للوصول إلى هذه الغاية ؛ ولهذا فإن المؤتمر أوصى
بأن تقوم الحكومات والسلطات الممثلة فيه بتقرير واجبها نحو شعبيها ونحو
الشعوب الأخرى ، بأن ترفع نسبة التغذية ومستوى المعيشة لجميع أفراد الشعب ،
وأن تزيد في كفاية الإنتاج الزراعي ، وأن يتعاون الجميع لبلوغ هذه الأغراض .
« ولاشك أن تقدم العمالة الكاملة — بشرية كانت أو مادية ، المؤسسة على
سياسات اجتماعية واقتصادية سليمة — أول شرط أساسي لاطراد تقدم الإنتاج
وزيادة القوة الشرائية لدى الأفراد » .

ولن تحقق الرفاهية الاقتصادية لكل دولة على حدة إلا إذا تمكنت من
استغلال مواردها الاقتصادية عامة وحقت سياسة العمالة التامة ، ذلك الأمر الذي
يتوقف نجاحه على التعاون الدولي الوثيق ؛ وهذه الوسيلة يمكن التحرر من العوز .
بهذه الجهود المتضامنة تستطيع الحكومة نشر الرخاء والنهوض بجميع
الصناعات ومرافق الاستثمار على السواء ، وتتمكن من أن تضع للزراعة سياسة
ثابتة تعيد للريف وللريفين سابق مكانتهم .

٢ - الانتقال من الحرب إلى السلم

إن فترة الانتقال من حالة الحرب إلى حالة السلم ، وتحول الإنتاج الحربى إلى إنتاج مدنى ، وتناقص النفقات الحكومية ، لسوف يتمخض عنه تسريح عدد هائل من العمال . وما كان هذا العدد الكبير ليتعرض لشروط البطالة لو أن الإنتاج المدنى قد اتسع نطاقه ، واستوعبته أدواته ، وعملت الصناعات على تكييف نظمها وأساليب إنتاجها ، فتنجح السلع التى يحتاج إليها المدنيون والتى كانت معدومة وقت الحرب . والحكومة من جانبها — مسترشدة بتجربة الحرب ، مستعينة برجال الأعمال — قد أعدت عدتها لتهيء الصناعات والعمال لمثل هذا التغيير .

ولكى تقضى الحكومة على ما قد يحدث من آثار التضخم — نتيجة زيادة القوة الشرائية لدى الأفراد (لظهور الأموال المدخرة خلال سنى الحرب) على المعروض من السلع المتداولة — نرى أنه من الواجب استمرار مراقبة الأسعار ونظام البطاقات بتعديل طفيف يتفق والظروف الجديدة ريثما يساجل المعروض من السلع القوة الشرائية ، ولا يمكن تحقيق هذه المراقبة إلا عن طريق جعل الأسعار والأجور فى مستوى يتفق وهذه الظروف .

أما سياسة تشجيع الادخار فيجب الإبقاء عليها ، لى تستمر المدخرات فى إعادة بعض مشروعات التعمير والتجديد والنهوض بالحالة الاجتماعية . ويجب أن تكون هناك مراقبة دقيقة تعمل على توفير الأموال ، وعلى حسن توزيعها على مرافق الاستثمار التى تلمس الحاجة إليها . فقد يسوء التوزيع فى طرق الاستثمار فيضحي بإنتاج السلع الضرورية فى سبيل إنتاج السلع الترفية ، وضماناً لذلك يجب وضع سياسة صناعية قديمة تضمن سير التوجيه الصناعى فى مناهله حسب الأهمية ،

وإلزام الجمهور بتنفيذها لمدة معينة عن طريق إصدار رخص للحصول على المواد الأولية ، أو بالرقابة على العمل الذى تتطلبه حاجة الصناعة .

وهناك ثلاثة أسباب أساسية تدعو لاتخاذ هذا الإجراء :

(أ) قضت ضرورة الحرب على بريطانيا أن حصلت على شطر كبير من وارداتها عن طريق بيع أموالها المستثمرة فى الخارج ، أو عن طريق « الإعارة والتأجير »^(١) Lend & Lease ، وأخيراً بطريق الائتمان ؛ وطبعاً أن هذه الطرق لا يمكن الاستمرار عليها لأجل غير مسمى . فإذا ما أرادت أن تحصل على ما تحتاج إليه من مواد غذائية وأولية من الخارج ، إذا ما وضعت الحرب أوزارها ، وجب عليها أن توسع نطاق صادراتها وأن تفسح المجال لها فى الأسواق الخارجية بكل الوسائل الممكنة . ولهذا يجب ألا تضحي الصادرات فى سبيل إشباع الطلبات المحلية ، سواء أكانت للاستهلاك أو للانتاج المحلى .

(ب) يجب تفضيل إنتاج المواد الضرورية اللازمة لحاجة الأهلىين المدنيين على الترفيات ، وقصر إنتاج الترفيات على الصادرات .

(ج) يجب الإسراع فى توسيع إنتاج المواد والعروض اللازمة للصناعة والهوض بها بقدر المستطاع .

(١) يقول « دين أتشيسن Dean Acheson » عن الاتفاقات التى عقدها الولايات المتحدة تنفيذاً لقانون الإعارة والتأجير إن هذه الاتفاقات تمهد السبيل ، ولعله السبيل الوحيد ، للوصول إلى حالة لا تكون فيها حاجات الناس مجرد رغبات تشهى ولا تنال . ولئن عجزت عن أن توصلنا إلى حالة الرخاء المطلق ، فإنها تخط لنا فى الميدان الاقتصادى الطريق القويم الذى إن اتبعناه بأمانة وإخلاص ، وإذا لقى التأمين السياسى بواسطة نظام يضمن الأمن والسلام ، فإنه جدير بأن يدنينا من غايقتنا . وإذا نظرنا إلى قانون الإعارة والتأجير وكيف أخذت البضائع بمقتضاه ، تتدفق من الولايات المتحدة ، تمثلت أمامنا صورة جيدة تبين لنا ماسيحدث يوم تصبح التجارة بين الدول حرة ، لا تخضع لقيد من القيود .

على أنه ليس من المنتظر أن يتقبل الجمهور بارتياح بقاء ما أُجبر عليه إبان الحرب من تضيق نطاق الاستهلاك . ولا يرغب التضيق لذاته ، حداً من حرية الأفراد ، ولكنه لصالح الجماعة ، وتمكين ذوى الدخول القليلة من الحصول على حاجياتهم الضرورية ، تلك التي يتعذر عليهم شراؤها إذا ما أطلق العنان وارتفعت الأسعار نتيجة قصور المعروض من السلع عن المطلوب منها .

٣ - التوفيق بين الصناعات وتوزيع العمال

إن حقيقة وجود عدد كبير من المتعطلين ، في فترة الانتقال التي تعقب الحرب عادة ، وتزايد هذا العدد ، حتى بعد انقضاءها ، يحتم على الحكومة أن تعمل على القضاء على البطالة بكل الوسائل الممكنة . فهناك غير البطالة الموسمية التي تصيب بعض الصناعات ، البطالة الدائمة في بعض الصناعات ، وفي بعض الجهات ، تلك البطالة التي شاع أمرها ما بين الحربين ، والتي نشأت إما عن تحول ميول المستهلكين وتغيير أساليب الإنتاج ، وإما للمنافسة الخارجية . وأشد الصناعات تأثراً بها كانت صناعات القطن والحديد وبعض الصناعات الثقيلة التي اتسع نطاقها أثناء الحرب الماضية . والجهات التي كان جل اعتمادها على تلك الصناعات التي انكمش إنتاجها ، كانت نسبة البطالة فيها كبيرة ، ولم تكن هذه الظاهرة مقصورة على الصناعات الأساسية فحسب ، بل شملت الصناعات الفرعية والحرف الأخرى .

وترجع نسبة تلك الجهات إلى انعدام التوازن الصناعي فيها . فأحياناً يكون توطن بعض الصناعات واعتماد تلك المناطق عليها ، هو سبب البطالة فيها إذا ما تقلص إنتاجها ، وأحياناً أخرى قد تعتمد بعض الجهات على تجارة الصادرات التي لا تخضع للسياسة المحلية ، بل لظروف خارجية ، أو قد تعتمد الصناعات في تلك الجهات على الرجال دون النساء أو النساء فقط ، وأخيراً قد تعتمد تلك الجهات على صناعات لا يمكن التنبؤ بتغييرات الطلب الطارئة على منتجاتها .

إن اعتماد منطقة على صناعة معينة ، وما يقوم حول تلك الصناعة من أعمال فرعية ، مظهر من مظاهر التقدم الصناعي ، وصلت به تلك الجهات في الماضي إلى

درجة من الرخاء منقطعة النظير وقتاً ما ، كصناعة السفن وبعض الصناعات الثقيلة في منطقة نهر الكليد في إيقوسيا ، وصناعة الحديد والفحم في جنوب الغال ، والقطن في لنكشير . ولكن ما أشد بؤس تلك الجهات ، إذا تغيرت الحال وأدبرت ، كجنوب الغال ، فإن نصف عمالها العاملين يشتغلون في تصدير الفحم ، فلما هبطت حركة التصدير كانوا أول من ذاق البؤس وحل به الضيق وخنقته الأزمة .

ولكن على العكس من ذلك إذا تنوعت الأعمال في جهة ، وكان العمال فيها قادرين على التحول من عمل لآخر بسهولة ، فانهم لا يشعرون بضيق إذا ما اضمحلت صناعاتهم القديمة وأصابها الكساد .

وواجب الحكومة إزاء مشكلة البطالة ، في الجهات التي يعوزها التوازن الصناعي ، أن تضطلع ، بجانب تشجيعها للصناعات الأساسية والمحافظة على كيائها ، بأن ترعى الصناعات الثانوية في تلك الجهات وتعمل على النهوض بها ، وذلك عن طريق الاتجاه بالصناعات الجديدة إلى الأماكن التي تشكو ندرتها ، والتي تتطلب تنوعاً في الإنتاج وتوازناً فيه ، وتيسير سبل قيامها بامدادها بالقوى المحركة وإعداد طرق المواصلات التي تعتمد عليها ، وإقامة منازل السكنى لعمالها وميادين الرياضة ، وغير ذلك من المنافع العامة . وعلى الحكومة أيضاً أن تزيل العوائق التي تعترض انتقال العمال من جهة لأخرى ، ومن عمل لآخر ، وأن تهيئ أعمال الصناعات المضمحلة للصناعات الجديدة ، وذلك بالتوسع في المعاهد العملية ومعاهد التمرين ، وإعطاء العمال أجوراً خلال فترة التمرين التي يقضونها في مستوى أعلى من إعانات التعطل .

ونجاح سياسة تمرين العمال ، مرهون بالتعاون الوثيق بين العمال وأرباب

الأعمال فكثيراً ما أحجم أرباب الأعمال عن قبول العمال للتمرين ، لصعوبة إخضاعهم لنظم المصانع وقوانينها :

٤ — الشروط اللازمة لاستقرار العمالة الكاملة في بريطانيا :

يوجد ثلاثة شروط لاستقرار العمالة التامة :

(١) الاحتفاظ بمستوى الإنفاق الكلى اللازم للحصول على السلع والخدمات ، حتى لا يهبط هذا المستوى إلى الحد الذى ينجم معه كساد يؤدي إلى البطالة .

(ب) استقرار مستويات الأسعار والأجور على السواء .

(ج) سهولة انتقال العمال من حرفة لأخرى ومن جهة لأخرى .

وقد أشرنا إلى الشرطين الأخيرين في الفصل الخامس عند الكلام عن مقتضيات تحقيق العمالة الكاملة في الميدان القومى (صفحة ١١٨ إلى ١٢١) .

١ — الاتفاق الكلى

إن أول واجب على الحكومة هو أن تحافظ على مستوى الإنفاق الكلى . ولكى تنهض بذلك ، عليها أن تقوم بتحليل نواحي الإنفاق هذه ، وتعرف أيها أكثر عرضة للتغيرات وتعرضاً للتقلبات ، كما أن عليها أن تدرس كيف تتقى تلك التقلبات وتسيطر عليها ، وتخضعها لمراقبتها ، فقد يتغير إنفاق الأفراد أو الهيئات العامة تغييراً كبيراً ، بل قد تعتمد الهيئات العامة إلى وقف الأعمال الجديدة كما كانت تلجأ إليه في الماضى ، مع أن العلاج في مثل هذه الحالة هو الإنفاق بسخاء . ولكن ليس من السهولة أن تدرأ الخطر الذى ينتج من تقلبات الاستثمار من ناحية الأفراد ، ومن تقلبات ميزان الصادرات والواردات . وليس من السهولة أيضاً أن تخضع هاتين الناحيتين إلى المراقبة والتوجيه ، وعلى كل

فيجب أن تتجه السياسة التي نرسمها إلى التوسع في الصادرات ، واستقرار نواحي الإنفاق ، ونهج سياسة للاستثمار تقابل كل تغيير في الاستثمارات الفردية وتقضى على أى نقص يعترى إنفاق المستهلكين وهو وليد حتى لا يتفاقم أمره ويعظم خطره .

ونواحي الإنفاق التي يجب أن تسهر الحكومة على مراقبتها وتوجيهها هي :
(١) إنفاق الأفراد على حاجياتهم الضرورية ، من مأكل وملبس ومسكن ، وعلى وسائل التسلية والترفيه المعتدلة .

(ب) الإنفاق العام على شئون التعليم والصحة والدفاع الوطنى الخ .

(ج) استثمارات الأفراد في المشروعات المختلفة .

(د) استثمارات الهيئات المحلية ، والحكومة المركزية في إنشاء المشروعات ، كالمباني العامة ، والطرق ، والمنافع العامة كالغاز والكهربة ، والسكك الحديدية .

(ب) ثبات الأسعار والأجور

إذا صحب ارتفاع الأسعار ، رفع الأجور الاسمية للعمال مع بقاء الأجور الحقيقية على حالها ، فإن زيادة النفقات المخصصة للمشروعات العامة في مثل هذه الحالة لن تكون ذات شأن يذكر في نقص عدد المتعطلين . وكذلك الحال إذا لم تستقر الأجور عند حد معقول ، ولا يتحقق ذلك إلا إذا سادت روح التعاون بين العمال وأرباب الأعمال . وليس الغرض من تحديد الأجور بقاءها ثابتة بالنسبة لختلف درجات العمل وتفاوت الكفايات في جميع الأعمال ، بل يجب أن تكون متمشية مع الزيادة الإنتاجية ، والمقدرة ، والمهارة الفنية .

ولن تجدى أيضاً زيادة الإنفاق فى معالجة مشكلة البطالة ، إذا ما ارتفعت
الأسعار لأسباب أخرى غير زيادة الأجور باتفاق أرباب الأعمال الذين يكونون
« حلقة Ring » لزيادة أرباحهم فقط . فاستقرار الأسعار والأجور هما شرطان
لازمان لتحقيق سياسة العمالة الكاملة . ولن يتم هذا الاستقرار إلا إذا
تضامنت الجهود وساد التعاون بين العمال وأرباب الأعمال . والحكومة لكي
تتمكن من تنفيذ سياستها والتحرر من تلك الاتفاقات التى تنحرف بالأجور
والأسعار والإنتاج عن وضعها الطبيعى ، وتقضى على الاستثناء بالأسواق ، وتمنع
تحديد شروط البيع التى تراعى فيها المصلحة الشخصية دون نظر لمصلحة المجموع .

(ج) تنقل العمال من عمل لآخر

لو أن الحكومة تمكنت من توجيه نواحي الإنفاق الكلى ، ومراقبتها ،
وعملت على ثبات الأجور والأسعار ، ما كان ذلك ليقضى قضاء تاماً على البطالة
إلا إذا وجهت عنايتها وأشرفت إشرافاً دقيقاً على تنقل العمال من عمل لآخر ،
وذلك لأن التغير والتحول طابع النظام الاقتصادى الحاضر ، فكثيراً ما نرى عمال
بعض الصناعات يتعرضون لبطالة موسمية لطبيعة الأعمال التى يزاولونها ، وكثيراً
أيضاً ما تقام صناعات جديدة أو تجد أساليب حديثة ، وطبيعى أن العمال الذين
لا يستطيعون إعداد أنفسهم للأعمال الجديدة بسرعة وكفاءة يتعرضون حتماً لشروط
البطالة فترة من الزمن ، فالتخلص من مثل هذه الحال وإمكان إلحاق العامل
بعمل آخر فى مثل هذه الفترة لا يتوقف على رغبة العامل فى ألا يكون متعطلاً
ولا على سعيه وراء تعلم حرفة أخرى فحسب ، بل لا بد من أن تبذل الحكومة
مساعدات تيسر سبل العمل المناسب له . وليس هذا معناه إخلاء العامل من
واجب السعى والبحث عن عمل له ، لأن الحد من حريته يجعل كل مسعى
مصيره الفشل .

٥ - سياسة المحافظة على الانفاق

١ - الانفاق للاستثمار :

إذا تيسر لنا الحد من عنف تقلبات الاستثمارات الفردية والعامة معاً ، واستقرار الميزان الخارجى عند حد معقول ، نجحت سياسة العمالة الكاملة المرجوة ، ومعلوم أن حركة الاستثمار تتوقف على سعر الفائدة . فإذا ما انقضت فترة الانتقال التى تتطلب سعر فائدة منخفضة انخفاضاً كبيراً ، فإن التغيرات التى تنتاب سعر الفائدة هذا تتطلب من الحكومة عنايتها كى توافق ما تتطلبه سياسة الاستثمار التى تتفق وسياسة العمالة الكاملة . والسياسة النقدية فى بلد كبريطانيا إنما تخضع فى رقابتها لبنك إنجلترا ، والخزانة البريطانية ، والبنوك الأخرى ، ولكنها ليست بذات أثر فعال فى منع وقوع الكساد ، ولا بد أن تخول لها الحكومة الرقابة الكافية للسيطرة على الاستثمارات المختلفة من فردية وعامة . وهذا الإجراء يتطلب سياسه مالية معينه فى فرض الضرائب . والحكومة أيضاً من جانبها تعمل على أن تقبض المنشآت يدها إبان الرواج ، وتبسطها إبان الكساد ، فتخفف من حدته وتحافظ على استقرار الشؤون الاقتصادية ، وتمنع من اندفاع الناس فى فترة الرواج ، اندفاعاً له رد فعل بعدئذ على المجتمع شديد ؛ وهذا يتطلب سرعة تنفيذ المشروعات فى مدى مدة معينة كمشروع خمس السنوات إلخ .

ويعتبر الانفاق بسخاء على المشروعات العامة ، خير وسيلة لتحقيق سياسة العمالة الكاملة بصفة عامة ، إلا أن ما تضطلع به الحكومة المركزية من المنشآت هو نسبة ضئيلة ، إذا ما قورنت بما تقوم به الهيئات المحلية المختلفة ، والهيئات العامة . وقد كان شأن هذه الهيئات فى الماضى شأن الأفراد من حيث القيام بإنشاء

المشروعات وقت الرواج والنشاط ، وإيقاقها إبان الكساد ، وهذه سياسة خاطئة ؛ فكثيراً ما كانت تقضى إلى تفاقم حدة الكساد الصناعى ، وستكون سياسة الحكومة المستقبلية نقيض ما اتبع فى الماضى فتعمل على الاحتفاظ بمستوى الإنفاق العام حينما يبدأ الأفراد يجمعون عن الاستثمار عند ما يبدو نذير الكساد . ولن يقف الاستثمار فى هذه المشروعات العامة عند هذا الحد فحسب ، بل يجب الاستمرار والتوسع فيه إبان الرواج أيضاً . ولكن هناك أعمال لا تحتل طبيعتها الإرجاء والتسويق مثلاً ، بناء المساكن والمدارس والمستشفيات إلخ . إذ الضرورة تقضى بمباشرتها فى كل الأوقات تبعاً للحاجة إليها . والحكومة من ناحية أخرى لا تستطيع إلزام الهيئات العامة تنفيذ سياسة واسعة النطاق أكثر مما تستطيع تحمله فى حدود مواردها .

ب — انفاق المستهلكين :

ومثل سياسة الاستثمار قد تصبح عديمة النفع قليلة الأثر إذا لم تقم بجانبها سياسة مرسومة لإنفاق المستهلكين ، تلك التى لو تركت وشأنها فإن التغيرات التى تنتابها سوف تكون ذات أثر كبير فى البطالة . ويمكن القضاء على مثل هذه الآثار لحد كبير عن طريق توجيه التأمين الاجتماعى ، وجعل أقساط التأمين التى يساهم العمال وأرباب الأعمال فى دفعها متناسات وأرقام البطالة تناسباً عكسياً . ففي الوقت الذى تزداد فيه نسبة المتعطلين فى المجتمع ، وتهدد الصناعات الاستهلاكية بالكساد لانخفاض القوة الشرائية فى أيدي المستهلكين ، نتيجة تعطل عدد كبير من العمال --- تخفض أقساط التأمين التى يدفعها العامل ورب العمل . وهذا بدوره يزيد من القوة الشرائية التى فى أيدي العمال . الأمر الذى يحد من سريان الكساد من صناعة لأخرى ، بل يهيئ المجال لاستخدام المتعطلين ، ولكن

مثل هذا العلاج قد يقف في سبيل تنفيذه صعوبات جمة ؛ فقد لا يتفق ونوع البطالة الذى يظهر في فترة الانتقال التى تعقب الحرب ، وقد يتعارض مع مشروع التأمين الاجتماعى العام . وعلى كل فهذا المشروع يجب أن يمهد له الطريق كي يبدأ في تنفيذه بعد أن تجتاز البلاد الظروف الاستثنائية التى تعقب الحرب مباشرة .

وقد عاجلت الحكومة تدابير كثيرة تمكّنها من السيطرة على القوة الشرائية التى في أيدي المستهلكين ؛ من أهمها تغيير فئات الضرائب زيادة ونقصاناً وعقد قروض مؤجلة . وتغيير فئات الضرائب له أثره على القوة الشرائية وفي سياسة العمالة ؛ ولكن القروض أفعال وأسرع من تلك التدابير التى يحىء فعلها بطيئاً وقد يفوت بطؤها الغرض منها ؛ وإذا ما أثبتت التجارب نجاح مثل تلك السياسة فلا بد أن نخرج عن تقاليدنا المرعية في جمع مقدار من الضرائب يتفق وحاجة الميزانية لعام فقط ، بل يجب أن نزيد من الضرائب وفئاتها إبان الرواج ونستخدم الفائض إبان الكساد . والحكومة لكونها تعتبر أكبر مشتر لبعض السلع الاستهلاكية . عليها أن تعوض النقص الذى يطرأ على طلب تلك السلع . ولكن هذا العلاج يحتاج إلى بحث وتمحيص .

كل هذه الوسائل إنما ترمى إلى زيادة القوة الشرائية في أيدي الأفراد إذا ما نقصت والحفاظة عليها في مستوى يتفق وسياسة العمالة التامة التى تنشدها .

ج — الإدارة المالية :

والسياسة المالية التى تتفق وهذا التوجيه وتمكّنه من السير في طريقه ، تختلف في تقاليدها عن تلك التى ألقها البلاد ، ودرج عليها واضعو الميزانية . وإنه لمن أصعب الأمور على واضعى الميزانية أن يقضوا على كل عجز ينتاب باباً من أبواب إيراداتها . وإنها لسياسة مرتجلة خاطئة أن يقابل هذا العجز في الإيراد بإلغاء باب من أبواب الإنفاق أو إنقاصه في وقت قد ينتشر فيه الكساد ويتناقص الدخل

الأهلى مما يهدد سياسة العمالة الكاملة . وإن فى تخفيض أسعار الفائدة فى مثل هذه الآونة ، وتيسير الإقراض حلاً ناجحاً . ولقد تحملت انجلترا نتيجة هاتين الحربين ديوناً باهظة أرهقتها ، وإنها لديون تتطلب ميزانية ذات فائض يستخدم فى سدها ولكن فترة الانتقال سوف تتطلب هى الأخرى نفقات هائلة على مشروعات التعمير وغيرها . ثم إن دافعى الضرائب سوف يضجون بالشكوى ، ويزيدون من ضغطهم على الأداة الحاكمة ، للتخفيف من أسعار الضرائب العالية التى رضوا بتحملها عن طيب خاطر ، دفعاً للعدوان الذى هدد بلادهم .

ولكل سياسة تتبعها بريطانيا صدى فى داخل البلاد وخارجها ، وأثر بالغ فى الثقة فى ماليتنا ونقدنا . فزيادة الدين واختلال الميزان الحسابى يهددان الثقة ولا يبعثان على الطمأنينة فى الأوساط المالية والتجارية والصناعية وقد يسيئان أيما إساءة إلى كياننا الاقتصادى . فتلك السنون العجاف التى تعقب الحرب إنما تتطلب حذراً ويقظة دائمة ، للحيلولة دون تناقص الدخل الأهلى والمحافظة على توازن الميزانية ، كى تظل الثقة على ما هى عليه وتمهد الطريق لرواج صناعتنا وتجارتنا على السواء .

٦ - التنفيذ

إنها تجربة جديدة تتطلب جهوداً جبارة لتذليل ما سوف يعترضها من صعاب كثيرة غير متوقعة . وإن ذلك النوع من الرقابة الحكومية ، وتلك السياسة من التوجيه الاقتصادي ، الذي يتناول الحياة الاقتصادية في شتى مناحيها ، لم يألفه الناس بعد ، ولم يتقبله الاقتصاديون بارتياح من قبل ، إلا أن الجميع أحس بضرورة هذا التوجيه ، تحقيقاً للصالح العام ، ومحافظة على كيان الأمم ورفعاً لمستوى الرفاهية الاقتصادية . والحكومة البريطانية بإقدامها على تنفيذ تلك التجربة الطريفة ، لإيمانها بالنظام الرأسمالي الحرأياً إيمان تعتبر الرائد الأول في هذا الميدان . وتنفيذ تلك السياسة في حاجة إلى أداة فنية تقيس الاتجاهات الاقتصادية العامة ، وترجع الظواهر الاقتصادية إلى عواملها الأصلية ، وتجمع الإحصاءات المختلفة وتستقرئها ، وتضع كل ذلك رهن تصرف الحاكمين كي تكون لهم النبراس الذي به يهتدون ، وعلى ضوئه يسرون في تنفيذ سياستهم وتكييفها . ويتوقف نجاح تلك السياسة أو فشلها على كفاية تلك الأداة فتشخيص الداء هو خير الأمور لمعرفة ناجع الدواء .

وليس أمر تلك المهمة من السهولة بمكان ، ولا هي ميسورة التنفيذ سهلة الأداء . فقد يصطدم منظموها بصعاب شاقة تعترض طريقها ؛ ويجب التغلب عليها دون توان أو إبطاء ، وإلا منيت تلك السياسة بفشل ذريع . ولا بد أن يكون هنالك تعاون وثيق بين الحكومة وأرباب الأعمال كي يضع الأخيرون ما لديهم من معلومات نافعة تتصف بدقتها وأهميتها تحت أيدي تلك الأداة . وسياسة العمالة الكاملة إنما تتطلب الإحصاءات الآتية زيادة على ما كان

يجمع قبل الحرب مما يتطلب التهذيب والتعديل ، كي يمكن الانتفاع به في تنفيذ سياسة العمالة التي نبغيها . وأهم تلك الإحصائيات هي :

(١) إحصائيات شهرية ، ونصف شهرية ، عن العاملين والمتعطلين في مختلف الأعمال .

(٢) إحصائيات عن حركة الاستثمار والادخار .

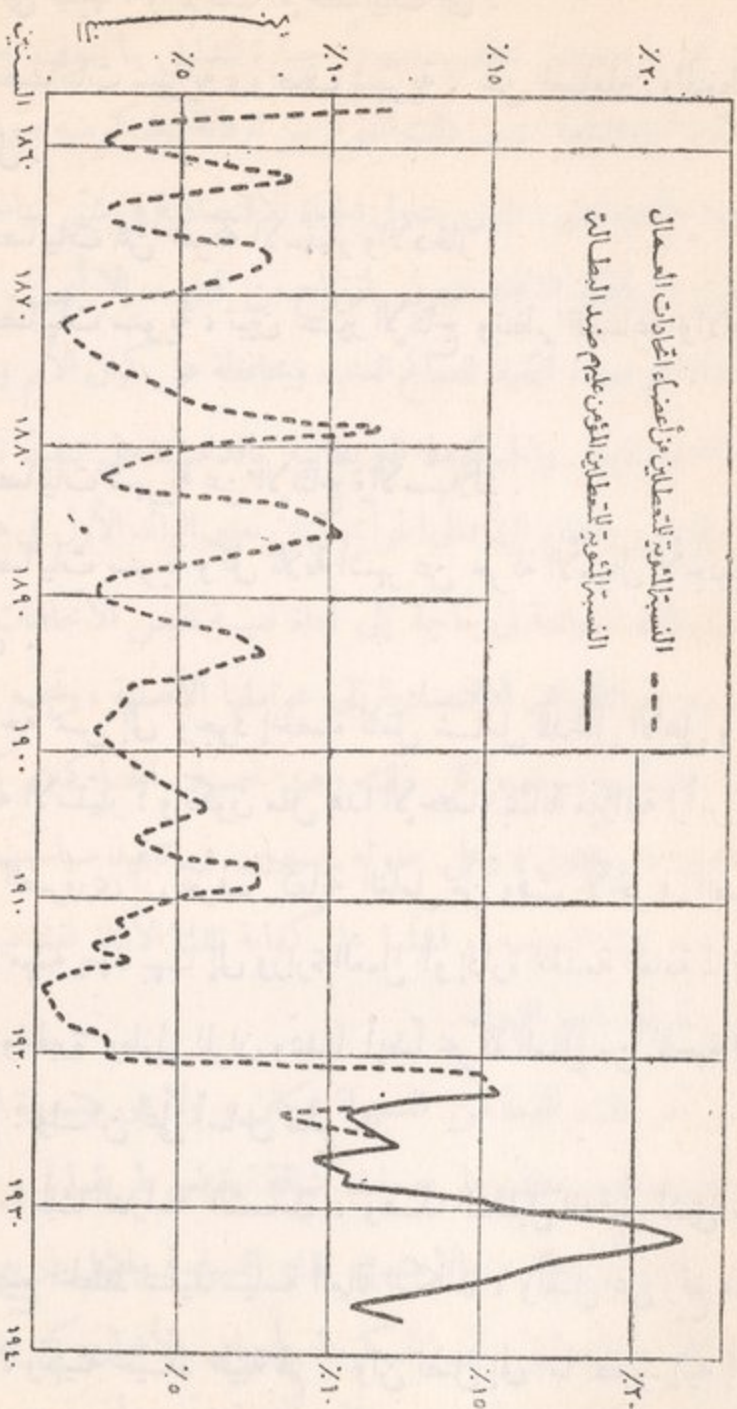
(٣) إحصائيات سنوية ، تبين سير الإنتاج وتنظيم الصناعة والاتجاهات العامة فيها .

(٤) إحصائيات شهرية عن الإنتاج والاستهلاك .

(٥) إحصائيات سنوية وكل ثلاثة أشهر عن حركة الأموال الأجنبية وعن الميزان الحسابي .

وإن الحاجة لتمس إلى وجود إحصاء كامل شامل للدخل الأهلي ونواحي الإنفاق ، وأوجه الاستثمار ؛ ويكون مثل هذا الإحصاء بمثابة ميزانية لرأس المال . وإنه لمن الضروري أن تعرف كفاية العامل من وقت لآخر في الصناعات المختلفة ، وهذه مهمة يعهد بها إلى وزارة العمل أو إدارة الخدمة العامة لما لها من سابق التجربة والخبرة وطول المران وتمدنا أيضاً بحركة العمل من ناحية الطلب والعرض المتوقع . ولكن على أساس سليم .

وعلى ضوء تلك الدراسة الشاملة ، وهذا التحليل الدقيق لشتى نواحي مركزنا المالي نضع الخطط لتنفيذ سياسة العمالة الكاملة ، ونعمل على رفع مستوى معيشة الأهلين ، وتهيئة حياة طيبة لهم . ولن نصل إلى ما نصبو إليه إلا عن طريق استغلال الموارد الإنتاجية استغلالاً طيباً يعود على الجميع بأكبر نفع وأقصى عائد .



البطالة في بريطانيا ١٨٥٨ — ١٩٣٨

مقترحات لعلاج البطالة^(١)

١ - رفع الأجور :

يرى البعض في رفع الأجور علاجاً لمشكلة البطالة ، ولكن غاب عن هؤلاء أن رفع الأجور ، وإن ترتب عليه زيادة في الدخل ، إلا أن ارتفاع النفقات يمتصها ، فيظل حال المستثمرين كما هو ، ولا يكون هناك أثر لزيادة الأجور على البطالة . كذلك يقولون لو انخفض مستوى الأجور لنجم عنه انخفاض النفقات ، وتبعاً يزيد الإنتاج ، ومن ثم تزيد العمالة . ولكن هذا الزعم خاطئ ، متى عرفنا أن الأسعار ستنخفض تبعاً لانخفاض الأجور وتقلص الأرباح . وعندئذ لا يرى المنتجون فائدة من زيادة إنتاجهم . وإذا قيل أيضاً إن انخفاض الأجور سوف يؤدي إلى زيادة أرباح بعض الممولين ، وبالتالي إلى زيادة دخولهم ، ولكن هذه الزيادة في الواقع على حساب انخفاض دخول البعض الآخر ، فيقل مستوى الدخل عامة ، ولا تكون هناك ثمة رغبة في زيادة حجم العمالة .
والخلاصة أن تغيير مستوى الأجور ، ارتفاعاً أو هبوطاً ، هو اعتبار ضعيف الأثر بالنسبة إلى حجم العمالة .

٢ - الاحتكار :

ترى طائفة المحتكرين خلال الكساد أن تحديد كمية الإنتاج خير وسيلة ناجعة للمحافظة على مستوى أسعار منتجاتهم ، لكيلا تتلاشى أرباحهم من جراء نقص الطلب عليها إبان تلك الفترة ؛ فإذا صح عزم المحتكرين على تنفيذ ما تألبوا عليه لرفع أسعار منتجاتهم إلى المستوى الذي يحقق لهم ربحاً ، كان ذلك على حساب تسريح الكثير من العمال ، وإلحاق الضرر بسائر المستهلكين .

(١) راجع Introduction to the Theory of Emploment لمسر روبنس

صفحة ٤٠ .

فإذا ساءت حال العمال بالاستغناء عنهم ، وقلت مقدرة جمهرة المستهلكين على الشراء ، تضاءلت دخول غيرهم من أرباب الأعمال لنقص الطلب على منتجاتهم . ويعتبر تحديد الإنتاج وغيره من ألعيب المحتكرين قليلة الجدوى لأرباب الأعمال عامة ، وإن هي أفادت فئة منهم ، فذلك على حساب الباقين . والقول بأن تحديد العرض من جانب المحتكر فيه علاج للبطالة ، قول مبعثه الإنسانية وظاهره يناقض باطنه . ويجب ألا نتمادى في نقاشه ، ونقنع بالمبدأ المعروف : إن ندرة السلعة إنما يفيد منها محتكروها فحسب على حساب المجتمع ، وإن رفاهية المجتمع لا تتحقق بالحد من نشاط أفراد ، أو إبادة موارده كما يرى المحتكرون .

٣ — انتقال العمال :

سهولة انتقال العمال من الوسائل المقترحة لتخفيف حدة البطالة ، وبذلك يمكن تلافي ما قد يحدث نتيجة سوء توجيه العمال أو بقاء بعضهم متعطلاً دون مسوغ ما في حين قد تكون هناك أعمال في جهات أخرى في حاجة إلى الأيدي العاملة . وهذه مسألة يجب أن يعمل على حلها ويساهم فيها بنصيب كل من الدولة وأصحاب الأعمال والعمال : ألا وهي تعليم العمال وإرشادهم . ولا تتوقف سهولة التنقل على التدريب والإرشاد ، بل أيضاً على إزالة القيود التي قد تفرض أحياناً على احترام بعض العمال . وهذا التدبير واجب اتباعه في الظروف العادية ، حيث يؤدي إلى إنقاص الحد الأدنى من البطالة الذي قد يوجد حتى أثناء الرواج ، إذا أريد انتفاء البطالة . أما خلال الكساد في كل صناعة وفي كل منطقة عمال خارج محيط العمل على « هامش » الصناعة ولا ينجم عن تنقل العمال فائدة بين الصناعات والمناطق الأكثر تأثراً بالكساد والمناطق الأقل تأثراً به . عندئذ تكون هجرة العمال الداخلية بين المراكز الصناعية المتماثلة واجبة ، لتلطيف حدة البطالة .

على أن صعوبة تنقل العمال بين المناطق والحرف ، هي في الواقع نتيجة محتومة
لانتشار البطالة ، حيث تثبط عزيمة العامل ، ويفقد الباعث على تعلم حرفة أو على
هجر موطنه إلى غيره حيث لا ينتظر ولا يأمل وجود عمل فيه .

وتعتبر فترة الرواج فرصة مواتية للعمال حيث يستخدم أرباب الأعمال من
يتقدم إليهم من العمال فيجد غير المرغوب فيهم عملا باستمرار ، بينما خلال الكساد
يرى أرباب الأعمال الفرصة سانحة لتسريح العمال الأقل كفاية من غيرهم .

على أن صلاحية الإنسان للعمل أو عدم صلاحيته ، أمر متوقف على
اعتبارات كثيرة ، كنوع العمل المطلوب إنجازه واستعداد الشخص للعمل وقدرة
رب العمل على الاستعاضة عن العمال القدامى بأخرين أكفأ منهم وأقدر على
ممارسة الأعمال وغير ذلك من عديد الاعتبارات .

افضل النخامس عشر

التأمين الاجتماعى فى بريطانيا

[اعمل لدنياك كأ نك تعيش أبداً ،
واعمل لآخرتك كأ نك تموت غداً]

ماهية التأمين الاجتماعى :

نعنى بالتأمين الاجتماعى اتقاء الأخطار التى قد يتعرض لها العمال فى حياتهم كإصابات العمل ، والمرض ، والشيخوخة والوفاة والبطالة . والعمال لرقه حالتهم تؤثر فيهم هذه الأحداث إذا ما حلت بهم وبمن يعولونهم ، إذ ليس فى مقدورهم التوفير لمواجهة مثل هذه الأخطار المفاجئة ، وبما أن هذه الفئة تعتمد فى حياتها على الأجور وحدها فهى لا تشعر بانطمأنينة على حياتها هى وذويها ، ولا تستقر لها حال ، ولا يهدأ بالها إلا إذا ضمنت ما يكفل لها العيش خلال البطالة أو المرض أو الشيخوخة .

وقد كانت بريطانيا أولى الدول فى هذا الميدان ، إذ أصدرت قانون الفقر أقدم الوسائل الاجتماعية فى آخر حكم الملكة اليصابات . كما أصدرت قانون ١٨٩٧ بشأن إصابات العمال ، فيدفع بمقتضاه تعويض فى حالة الموت أو العجز الناتج عن حادث يقع أثناء ساعات العمل . ثم اتسعت دائرة التعويض فى ١٩٠٦ حتى صار يشمل الأمراض الصناعية ، فكان يحصل من يصاب بعاهة جزئية أو كلية أثناء العمل على مرتب شهري أو مبلغ من المال يدفعه له صاحب العمل ، وكذلك يحصل أرامل الذين يقتلون ، ومن كانوا يعولونهم على تعويض من صاحب العمل أيضاً ، وكانت العادة المتبعة أن تقوم بالتأمين شركة خاصة والتأمين إذن ليس مشروعاً قومياً تقوم به الدولة .

نظام التأمين الاجتماعي في بريطانيا

صدر بعد صدور القانون الألماني بخمس وعشرين سنة ، ويعتبر في مجموعه من أحسن النظم الأوروبية بعد القانون الألماني .
قانون معاش الشيخوخة :

صدر في ١٩٠٨ ونص على أن الأشخاص الذين بلغوا سن السبعين يحصلون على معاش يتفاوت ، من شلن إلى خمسة شلنات في الأسبوع ، تبعاً لحالة الشخص ومقدار دخله الخاص . ولكن ذلك المعاش لم يكن مخرجاً للشخص كإعانة الفقر ولم يكن العوز من شروط استحقاقه . وهذه الأموال لا تجمع عن طريق التبرعات ولكن تقوم بدفعها الدولة عن طريق الضرائب ، ولا يزال هذا القانون نافذاً إلى الآن . ولكن قانون ١٩٢٥ نظم التأمين ضد الشيخوخة في بعض أجزائه بالنسبة للأشخاص الذين تبلغ سنهم ٦٥ بدلاً من السبعين .

وفي سنة ١٩١١ صدر مشروعان للتأمين : أحدهما ضد المرض ، وثانيهما ضد البطالة ، وضعا على أساس المساهمة ، ويتضمن المشروع الأول دفع إعانات مالية في حالات المرض والعجز والولادة ، ودفع نفقات العلاج بواسطة طبيب عمومي . وكان هذا القانون إجبارياً ويشمل جميع الأشخاص ، الذين تتراوح سنهم من ١٦ إلى ٧٠ المستخدمين بعقود لمدة سنة أو جزء منها ، إذا كان المرتب الذي يحصلون عليه أقل من ١٦٠ جنيهاً في السنة . وفي ١٩١٩ رفع حد المرتب إلى ٢٥٠ جنيهاً ، وفي يناير سنة ١٩٤٢ رفع ذلك الحد إلى ٤٢٠ جنيهاً .

وينص المشروع الثاني على التأمين ضد البطالة ، فبعد أن مر بعدة أدوار أعيد نظامه على أسس جديدة ، معظمها حدثت منذ ١٩٢٠ خاصاً بحالة الرجال الذين طالت فترة تعطيلهم ، لأن مشكلة البطالة في بريطانيا بعد الحرب الأولى

كانت قاسية لدرجة مخيفة . فقد كانت نسبة البطالة في بريطانيا حسب إحصائيات نقابات العمال حوالى ٤٨٪ خلال الفترة من ١٨٨٣ — ١٩١٣ ، على حين أن كانت نسبة البطالة بالنسبة للعمال المؤمن عليهم في بريطانيا وشمال إيرلندا الشمالية ١٤٢٪ خلال المدة ما بين ١٩٢١ — ١٩٣٨ أى أن نسبة البطالة بين الحربين كانت ثلاثة أمثال ما كانت عليه قبل الحرب العالمية الأولى . مع العلم بأن تلك النسبة وصلت إلى ٢١٩٪ فى سنة ١٩٣٢ وكانت أقل نسبة وصلت إليها حالة البطالة ٩٦٪ سنة ١٩٢٧ . ولهذا السبب وضع هذا العبء على عاتق الخزنة العامة ، وقد كلف الدولة مبالغ طائلة سبقت الإشارة إليها .

أضف إلى هذا أنه خلال العشرين سنة الأخيرة وضعت مشروعات خاصة بالعميان وغيرهم . هذا فضلا عن اتساع نطاق دائرة التأمين الاختيارى ، الذى تقوم به الهيئات الخاصة ضد المرض والعجز والموت . ومن هذا نرى أنه يوجد اليوم في بريطانيا « نظام اجتماعى » يعتبر المثل الأعلى للخدمات الاجتماعية . وها هى الآن تصرف على هذه الخدمات حوالى ٥٣٠ مليون جنيه ، وهذا القدر يزيد عن مجموع الذى تجبیه الحكومة من الضرائب المباشرة .

نظام التأمين الصحى القومى :

يوجد ببريطانيا ٩٠٪ من العمال المتكسبين مؤمناً عليهم حسب نظام التأمين الصحى القومى . ولا غرابة إذا كانت بريطانيا تضحى بالمال وتنفق الملايين من الجنيهات فى سبيل الخدمات الاجتماعية ، لأنها تعلم أن قوتها وعظمتها متوقفتان على سواعد عمالها الذين جعلوها أعظم الأمم الصناعية ، التى تتاجر مع بقية دول الأرض . وبريطانيا الحريصة على مصالح أبنائها لم يفتها وهى فى أشد الحن ، فى حرب ضروس لم ير البشر مثل أهوالها ، أن تعنى بالطبقة العاملة ، ففى ١٠ يونيو سنة ١٩٤١

أعلن وزير الدولة « المستر آرثر جرينوود » في مجلس العموم البريطاني أنه اتفق مع جميع الجهات المختصة ، على بحث نظم التأمين الاجتماعى الحالية ، وما يلزمه من خدمات بحثاً شاملاً ، كي تنظر فيها فى الوقت المناسب لجنة إعادة التنظيم الاجتماعى التى كان يرأسها الوزير المذكور ، وقد قبل « السير ويليام بيفرديج » دعوته لأن يكون رئيساً للجنة المكونة ، من ممثلى المصالح المختلفة ، التى عهد إليها بهذا البحث .

ومهمة اللجنة تنحصر فيما يأتى :

القيام ببحث النظم القومية الحالية للتأمين الاجتماعى وما يلزمه من خدمات و بنوع خاص العلاقات بين هذه النظم ، بما فى ذلك التعويض عن إصابات العمل وتقديم مقترحاتها .

وقد قامت اللجنة بعدة بحوث محاولة دراسة التأمين الاجتماعى وما يتصل به من خدمات .

كما أنها أخذت تبين الإعانات التى يتمتع بها المؤمن عليهم ، وكيف تؤدي هذه الإعانات فى مختلف حالات العوز ، وقد أجملت بحثها فى نقطتين :

الأولى : ظهر لها أن ما اتخذ فى بريطانيا من الوسائل لمواجهة معظم حالات العوز ، الناجمة عن الحرمان من الكسب وغيره من الأسباب التى قد توجد فى البلاد الصناعية ، قد بلغ درجة لم تصل إليها دولة فى العالم ، تشذ عن ذلك حالة واحدة ، لأن ما اتخذ فى بريطانيا من الوسائل لمواجهةها يقل عما تم فى البلاد الأخرى ، ونعنى بها تحديد مدى الخدمة الطبية التى يجب تقديمها ، والأشخاص الذين تقدم لهم ، كما يقل أيضاً المقدار المقرر من المساعدة المالية للولادة ، ولنفقات الجنائز وفى نظام التعويض عن إصابات العمل . أما من جهة باقى الوجوه ، فإن

الضمانات الموجودة من حيث مبلغ الإعانة ومن ينتفعون بها لا تفوقها الضمانات الموجودة في أية دولة أخرى .

الثانية : إن إدارة التأمين الاجتماعى ، تتولاها جملة إدارات متباينة ، تتبع مبادئ مختلفة ، وهى تقوم بخدمات لها قيمتها ، ولكن هذا يكلفها مالا وعناء ، ويؤدى إلى معاملات لا مبرر لها . وإليك بعض هذا النقص : مثلاً جعل التأمين الإجبارى محصوراً فى الأشخاص الذين يستخدمون بمقتضى عقد عمل ، وتقل أجورهم عن حد معين ، إذا كانوا يقومون بأعمال غير يدوية .

والحقيقة أن الكثير من الناس الذين يشتغلون لحسابهم الخاص (منتجين مستقلين) أفقر وأشد حاجة لتأمين الدولة ورعايتها من العمال الأجراء ، كما أن وضع حد للأجر للعمال غير اليدويين ، فيه التعنت ولا يعمل حساباً لحاجة الأسرة كما وأنه لا يوجد أى فرق حقيقى بين نفقات المرضى والمتعطلين ، ومع ذلك يحصل الفريقان على إعانات مختلفة ، ويدفعان اشتراكات مختلفة تبعاً لاختلاف السن وهو اختلاف لا مبرر له .

وترى اللجنة تقرير الأمور الآتية :

(١) يجب أن يكون التنظيم الاجتماعى جزءاً لا يتجزأ من السياسة العامة للتقدم الاجتماعى . فإذا ما استقر هذا النظام أمكننا أن نضمن دخلاً لكل شخص ، وأن نتخلص من العوز ، وما العوز إلا إحدى العقبات الخمس التى تقف فى سبيل إعادة التنظيم ، وهو أقلها خطراً . أما العقبات الأخرى : فهى المرض والجهل والقذارة والكسل .

(٢) يجب أن يقوم التأمين الاجتماعى على أساس التعاون بين الدولة والفرد ، وأن تتعهد الدولة بالضمان نظير قيام الشخص بالعمل وأداء اشتراكه . وينبغى على الدولة حين تقرر الضمان ألا تقضى على الحافز الشخصى وتحمل المسؤولية . وعندما

تضع الحد الأدنى تترك المجال للفرد ، وتشجعه على القيام بمجهود يضمن له ولأسرته الحصول على مزايا تزيد على هذا الحد .

وقد بدأت اللجنة عملها ببحث النظم المتبعة وتشخيص حالة المعوزين في المدة السابقة للحرب الثانية مباشرة . وقد قامت بعض الهيئات خلال تلك المدة ببحث الحالة الاجتماعية في بعض المدن الكبرى في بريطانيا ، وتناول البحث عدة مدن مثل : ليفربول ، وشفيلد ، وبريستول ، ويورك ، وسوثمبتن . وحددت هذه الهيئات عدد سكان كل مدينة الذين يقل مستواهم عن مستوى المعيشة الضروري ، وحللت مدى هذا النقص وأسبابه ؛ وتبين من هذه البحوث أن $\frac{3}{4}$ أو $\frac{1}{4}$ المعوزين كان عوزهم راجعاً إلى عدم استمرار القدرة على العمل أو فقدانها بالمرة ؛ أما الربع أو السدس الباقي ؛ فينسب عوزه إلى عدم حصوله على دخل يكفي عدد الأسرة . ويحتاج القضاء على العوز ، إلى تحسين وسائل الضمان الاجتماعي ، أى اتخاذ الاحتياطات الكافية ضد فقد القدرة على الكسب مؤقتاً أو باستمرار . ووجود أفراد متعطلين أو مرضى ، أو متقدمين في السن أو أراامل يقل دخلهم ، عن أن يكفل لهم مستوى المعيشة الضروري ، دليل على أن الإعانة الممنوحة بمتقضى هذا النظام لا تفي بهذا المستوى ، أو أنها لا تستمر طول المدة التي يكون فيها الشخص في حاجة إليها . وقد لوحظ أن إعانات البطالة ، والمرض ، والعجز ، ومعاشات الشيخوخة والتمل ، كانت أقل من هذا المستوى ، كما أن التعويض عن إصابات العمل ، كان أقل مما يفي بحاجات الأشخاص الذين لهم أسر يعولونها ، ولملافاة أخطار العوز الناتج عن وقف القدرة على الكسب أو فقدانها تماماً يجب تحسين نظم التأمين الاجتماعي القائمة من ثلاثة وجوه :

١ — توسيع دائرة التأمين بحيث تصبح شاملة الأشخاص الذين لا ينتفعون

منه الآن .

٢ — توسيع أغراضه حتى تشمل الأخطار غير المؤمن ضدها .

٣ — زيادة الاعانة .

ملخص أحكام مشروع الضمان الاجتماعى :

(١) يشتمل نظام الضمان الاجتماعى على جميع المواطنين دون نظر إلى قيمة الدخل ، ولكن يلاحظ فيه طريقة المعيشة ، وعلى هذا فهو مشروع يشمل الجميع من حيث الأفراد والعوز ، ولكنه يقسم الأفراد إلى طبقات .

(٢) وبمقتضاه يقسم الشعب إلى ست طبقات ، تشمل الطبقات الأربع الأولى من كان فى سن العمل ، وتشمل الطبقة الخامسة من هم دون سن العمل ، أما السادسة فتشمل من تجاوز سن العمل . وها هى الطبقات كما يأتى :

الطبقة الأولى — تشمل العمال الذين يشتغلون بموجب عقد عمل .

الطبقة الثانية — تشمل الذين يتكسبون من أعمال أخرى ، كأصحاب الأعمال والتجار وسائر المنتجين المستقلين .

الطبقة الثالثة — تشمل المتزوجات اللاتى فى سن العمل .

الطبقة الرابعة — تشمل الأفراد الذين وصلوا إلى سن العمل ولا يزالون أعمالاً يرتزقون منها .

الطبقة الخامسة — تشمل من لم يصلوا إلى سن العمل .

الطبقة السادسة — تشمل الأفراد الذين تجاوزوا سن العمل .

(٣) الأشخاص الذين من الطبقة السادسة يكون لهم الحق فى الحصول على معاش التقاعد .

أما أفراد الطبقة الخامسة فيدخلون فى نظام مرتبات الأولاد ، وتدفعها وزارة المالية .

(٤) ويدفع أفراد الطبقة الأولى والثانية والرابعة اشتراكاً ، يكفى لسد

نفقات نواحي التأمين ، بموجب طابع يلصق على بطاقة واحدة ، في كل أسبوع .
أما بخصوص الطبقة الأولى ، فيقوم صاحب العمل بدفع اشتراكه ، ويلصق على
البطاقة طابع التأمين الخاص باشتراكه واشتراك العامل ، على أن يخصم من أجر
العامل قيمة اشتراكه . وتختلف قيمة الاشتراك على حسب البطاقة المذكورة .

(٥) ويستحق أفراد الطبقة الأولى الإعانة الممنوحة في حالات البطالة والعجز
والتقاعد والعلاج الطبي ونفقات الدفن ، عند ما يقومون بدفع جعل التأمين
المقرر . كذلك يستحق أفراد الطبقة الثانية كل هذه المزايا ما عدا إعانتى البطالة
والعجز عن الثلاثة عشر أسبوعاً الأولى عقب الإصابة بالعجز . كما يستحق أفراد
الطبقة الرابعة كل هذه المزايا ، ما عدا إعانتى البطالة والعجز أيضاً ، على أن تستبدل
إعانة البطالة بإعانة التدريب ، وتعطى المرأة من الطبقة الثالثة منحة حالات
الولادة أو وفاة الزوج أو الطلاق منه .

وفضلاً عن ذلك تحصل ربات البيوت اللاتي يشتغلن بأجر على إعانة لمدة
ثلاثة عشر أسبوعاً لكيلا يشتغلن قبل الولادة وبعدها .

(٦) وستكون إعانات البطالة والعجز ومعاش التقاعد الأساسي ، كلها بمعدل
واحد ، دون نظر إلى ما كان يحصل عليه الشخص من مكاسب . وستكون
هذه الإعانة وافية بحاجيات المعيشة الضرورية ، وسيكون للرجل وزوجته
إعانة مشتركة إذا كانت هي لا تعمل عملاً ترتزق منه .

(٧) تستمر إعانة البطالة كما هي مادامت حالة التعطل لا تزال قائمة بالشخص ،
ولكن يجب على المتعطل بعد مدة معينة أن يقبل العمل الذي يعرض عليه ،
أو يذهب إلى مركز التدريب . كما تستمر إعانة العجز مادامت حالة العجز
لا تزال قائمة .

(٨) لا يستحق صرف المعاشات (عدا حالة إصابات العمل) إلا عند

بلوغ سن التقاعد . وتزيد قيمة المعاش إذا استمر العامل في العمل بعد بلوغه سن التقاعد .

(٩) ولن يمنح معاش للأرامل اللواتي في سن العمل ولا يعلن أطفالاً غير أنهم يمنحن بصفة مؤقتة إعانات ، تزيد على إعانة البطالة أو العجز .

(١٠) يكون علاج الحالات التي لا يشملها نظام التأمين الاجتماعي عن طريق المساعدات القومية .

(١١) تقوم وزارة الصحة بتقديم مستلزمات العلاج الطبي لكل المواطنين .

(١٢) تنشأ وزارة للضمان الاجتماعي تكون مسئولة عن تنفيذ التأمين

الاجتماعي وعن المساعدات القومية .

طبيعة التأمين الاجتماعي :

يقضى التأمين الاجتماعي ، أن يقوم كل شخص بدفع الجعل المقرر ، لتغطية الضمان ، الذي يحتاج إليه ، ويستمر أخذ إعانة البطالة والعجز والتقاعد مادام سببها قائماً ، وتدفع من صندوق التأمين الاجتماعي ، ويساهم فيه الأفراد المؤمن عليهم ، وأرباب الأعمال والدولة . أما من حيث القواعد التي تراعى عند بحث الدخل فتتفق والرأيين التاليين :

أحدهما — يميل الشعب البريطاني إلى مبدأ الإعانة نظير اشتراكاته ، أكثر من ميله إلى الإعانات المجانية ، التي تمنحها الدولة . ويبدو هذا الميل من تحييد التأمين الإجباري وزيادة التأمين الاختياري ، الخاص بمحالات المرض والوفاة والزواج .

ثانيهما : الأموال اللازمة للإعانات ، يجب أن تدفع من رصيد يساهم فيه المنتفعون أنفسهم ، على أن يزيدوا من اشتراكاتهم إذا ثبت أن الرصيد غير كاف لذلك .

مشروع الضمان الاجتماعي :

نعني بالضمان الاجتماعي ، حصول الشخص على دخل ، يقوم مقام أجره عند ما يحرم منه ، بسبب العطل أو المرض أو الإصابة ، وعلى معاش تقاعد في حالة بلوغ سن الشيخوخة ، وعلى إعانة عند وفاة العائل ، وسداً للنفقات الاستثنائية كما في حالات الولادة ، والوفاة والزواج .

مبادئ التأمين الاجتماعي :

ينظم التأمين الاجتماعي على مبادئ ستة رئيسية :

أولاً — إعانة متساوية .

ثانياً — اشتراكات متساوية .

ثالثاً — توحيد الإدارة .

رابعاً — كفاية الإعانة .

خامساً — الشمول .

سادساً — تقسيم الأمة إلى طبقات .

الإعانات المتساوية

الغرض الأساسي من التأمين الاجتماعي ، ضمان إعانات متساوية للجميع ، دون نظر إلى ما قد حرم منه الفرد من مكاسب بسبب التعطل أو العجز أو التقاعد .

ولا يشذ عن هذه القاعدة ، إلا في حالات العجز المزمن الناجم عن إصابة أو مرض بسبب العمل . وهذا المبدأ ، أساسه ما للتأمين الاختياري من أهمية كبرى في الضمان الاجتماعي ، وبه يتميز النظام البريطاني عن نظم الضمان في ألمانيا ، والاتحاد السوفيتي ، والولايات المتحدة ، ومعظم الدول الأخرى ما عدا

نيوزيلندا . حيث إن فئات الإعانة متساوية ، في حالات العجز والعطل ، عند الحرمان من الدخل الذي كان يحصل عليه الشخص .

الاشتراكات المتساوية

الغرض الثاني من التأمين الاجتماعى ، هو أن المساهمة إجبارية من فئة متساوية ، يؤديها العامل ورب العمل ، دون نظر إلى مبلغ الدخل أو الموارد الأخرى . ومعنى هذا أن جميع الأشخاص المؤمن عليهم ، الأغنياء والفقراء ، سيدفعون اشتراكات واحدة ، نظير الضمانة نفسها . ولكن الأشخاص الأكثر ثروة ، لن يدفعوا أكثر من ذلك إلا بقدر ما يدفعونه لخزانة الدولة باعتبارهم دافعى ضرائب ، ومن ثم يساهمون فيما تدفعه الدولة لصندوق التأمين الاجتماعى .

توحيد الإدارة

المبدأ الثالث الأساسى ، توحيد الإدارة ، وما ينجم عنه من كفاية الإدارة واقتصاد فى النفقات . وسيدفع كل فرد اشتراكا واحداً أسبوعياً ، نظير كافة المزايا التى يحصل عليها . وسيكون لكل منطقة مكتب ، يشرف على شؤون التأمين المختلفة . وستختلف الطرق التى تتبع فى دفع الإعانات النقدية المختلفة على حسب ظروف الشخص المؤمن عليه ؛ وستجمع هذه الاشتراكات كلها فى صندوق واحد تدفع منه الاعانات لمستحقيها .

كفاية الإعانة

الغرض من كفاية الاعانة أن تكون الاعانة وافية من حيث الكمية والمدة ؛ كما أن الغرض من الإعانة المتساوية ، أن تكون كافية ، بدون حاجة إلى موارد أخرى ، لسد نفقات المعيشة الضرورية ، فى الأحوال العادية . وقد

رأى أن تكون الاعانة كافية من حيث المدة ، أى أنها تظل سارية على معدل واحد ، دون نظر إلى موارد الشخص ، ما دام سببها لا يزال قائماً ، إلا فى الحالات الطارئة ، مع جواز تغيير شروطها ، إذا اقتضى الحال استطالة المدة والانتقطاع عن العمل .

الشمول

الغرض من جعل التأمين عاما ، أن يتناول الأشخاص المؤمن عليهم وحاجياتهم ، فلا يترك مجالاً للمساعدة الأهلية ، أو التأمين الاختيارى ، لمعالجة خطر من الأخطار العادية التى يتعرض لها الإنسان فى حياته ، والتى من الكثرة بحيث يتناولها التأمين الاجتماعى .

تقسيم الأمة الى طبقات

يقصد بذلك تقسيم أولئك الذين يشملهم التأمين إلى طبقات ، تبعاً لحاجياتهم المختلفة . فلا يراعى المركز الاجتماعى ، ولا طريقة المعيشة ، وعلى هذا الاعتبار ينقسم الشعب البريطانى من حيث تطبيق التأمين الاجتماعى إلى خمس طبقات أساسية :

الأولى — طبقة الأجراء : وتشمل جميع الأشخاص الذين يشتغلون بموجب عقد العمل ، ويدخل فى هذه الطبقة الصبيان فى دور التمرين .

الثانية — طبقة الذين يعملون بدون عقد عمل : هؤلاء هم الذين يشتغلون لحسابهم ، لكسب عيشهم كأرباب أعمال ، أو يعملون بأنفسهم . وتشمل هذه الطبقة ، جميع المنتجين المستقلين من أصحاب الحرف . كالزارع والصانع والتاجر . مثل هؤلاء الأشخاص يؤمن عليهم ضد نفس الأخطار ، مثلهم فى ذلك مثل أفراد الطبقة الأولى ، إلا أنهم لا يتمتعون بإعانة التعطل أو العجز .

الثالثة — ربات البيوت : هؤلاء هن النسوة المتزوجات في سن العمل .
وكل ربة منزل تراول عملا بأجر أو بدون أجر ، سيكون لها الاختيار ،
بين أن تساهم باسمها بالاشتراك في التأمين والانتفاع بإعانة التعطل والعجز ، أو
ألا تساهم وتستمر في العمل ، متمتعة بكافة الاعانات ، عدا إعانة التعطل والعجز
على حساب تأمين زوجها .

الرابعة — تتكون من الأشخاص الذين في سن العمل : وهم الطلبة الذين
تزيد أعمارهم عن ست عشرة سنة . والنساء غير المتزوجات المشتغلات بالخدمات
المنزلية بدون أجر والأشخاص من ذوى الإيراد الخاص .
الخامسة — الذين هم دون سن العمل : وتشمل هذه الطبقة جميع من تقل
أعمارهم عن ست عشرة سنة ، ويكونون منصرفين للتعليم .

الإعانات

إعانة البطالة :

يقصد بها مساعدة مالية ، يستمر دفعها للتعطل مادام في سن العمل دون
نظر إلى حالة الشخص المالية . ويشترط لاستمرار الإعانة ، بعد أن يكون الشخص
قد حصل عليها بدون شرط أن يلتحق الشخص بعمل آخر أو بمركز تدريب .
وللحصول على إعانة التعطل لأجل غير مسمى ، يشترط أن يكون للشخص الحق
في الإعانة الكاملة .

ويحرم العامل من الإعانة إذا رفض العمل أو فصل لسوء السلوك أو ترك
العمل بلا مبرر . والأشخاص الذين يستمرون في العمل بعد بلوغ سن التقاعد ،
يحصلون على إعانة بطالة إلى مدة معينة .

مصاريف الانتقال والسكن :

يرصد مبلغ تدفع منه سلف للأشخاص الذين ينقلون للعمل ، أو للتدريب في جهات بعيدة عن بيوتهم الحالية .

إعانة العجز :

تصرف هذه الإعانة أسبوعياً لأفراد الطبقتين ١ ، ٢ المتمتعين بالإعانة الكاملة ، ما داموا عاجزين عن العمل ، إلى أن يبلغوا سن التقاعد ، والذين يعتمدون على كسبهم ، إذا أثبتوا عجزهم عن الكسب . أما الأشخاص الذين لهم موارد أخرى ، فيجوز خروجهم عن أهلية الإعانة الكاملة كالعامل المؤقتين . وتدفع الإعانة لكل شخص في الطبقة الأولى طول مدة العجز عن العمل مع مراعاة مدة الانتظار ، وقدرها ثلاثة أيام . أما أفراد الطبقة الثانية فتدفع الإعانة لهم إذا استمر عجزهم أكثر من ثلاثة عشر أسبوعاً .

حوادث العمل وأمراض الصناعة :

سيتضمن مشروع التأمين الاجتماعي حالات العجز أو الموت التي تنشأ عن العمل أثناء تأديته ، كما يتضمن حالات العجز أو الموت التي تنتج عن أى سبب آخر ، على أن يكون العلاج الطبي للعامل المصابين أو المرضى من اختصاص المؤسسة الطبية الأهلية National medical Service .

معاش العجز الناشئ عن ظروف العمل :

إذا زادت مدة العجز ، الناشئ عن حوادث العمل وأمراض الصناعة ، على ثلاثة عشر أسبوعاً ، يوقف صرف إعانة العجز ذات الفئة المتساوية ، ويصرف بدلاً منها معاش العجز طول مدة العجز ، على أساس متوسط كسب الشخص . أما قيمة المعاش في حالة العجز الكامل ، فتقدر بثلثي كسب

الشخص، بشرط ألا يقل عن الإعانة التي كان يحصل عليها في حالة العجز العادي ،
وهي الإعانة المشتركة إن كان متزوجا ، والإعانة الفردية إن كان غير متزوج
مضافا إليها مرتب رب العائلة ، على ألا تزيد الإعانة عن ثلاثة جنيهات
في الأسبوع . ولا يدفع معاش العجز في حالات العجز التي تحدث بعد بلوغ
الحد الأدنى لسن المعاش .

العجز الجزئي :

يقدر معاش العجز الناشئ عن ظروف العمل ، في حالة العجز الجزئي على
أساس نقص القدرة على الكسب . وحيث إن المصاب بالعجز الجزئي عرضة للبطالة
أو المرض في أى وقت ، فله الحق في الاستفادة بالإعانة في كلتا الحالتين ، إذا
أجازت التعليمات أن يجمع بين المعاش الجزئي وإعانة البطالة ، أو بين ذلك المعاش
وإعانة العجز .

منحة الوفاة أثناء العمل :

إذا مات العامل بسبب حادث ، أو مرض صناعي ، تصرف الإعانة لأرملته
إذا كان متزوجا ، وللأشخاص الذين كان المتوفى يعولهم .
منحة الأمومة وإعانة الأمومة :

النساء المتزوجات ، سواء كن يزاولن أعمالا مربحة أم لا ، لهن الحق في
منحة الأمومة ، كما لهن الحق في العلاج الطبي والتوليد والتريض التي هي جزء
من الخدمة الصحية الشاملة .

والنساء المتزوجات اللاتي يزاولن أعمالا مربحة ، يحق لهن أخذ إعانة الأمومة ،
فضلا عن منحة الأمومة ، لمدة ثلاثة عشر أسبوعاً ؛ تبدأ من تاريخ الوضع ، بشرط
الامتناع في هذه المدة عن العمل .

إعانة تعطل الزوج أو عجزه :

تصرف إعانة مشتركة ، تفي بحاجات معيشة الزوج وزوجته ، إذا كان الزوج مؤمناً عليه ضد البطالة أو العجز عن العمل ، وكانت الزوجة لا تشتغل في عمل مريح . أما إذا كانت الزوجة تزاول عملاً مربحاً ، فلا تصرف لها إلا إعانة واحدة .

منحه الزواج :

يحق لكل امرأة عند الزواج ، أخذ منحة بمعدل جنيه واحد عن كل أربعين اشتراكاً دفعتمها قبل الزواج ، من الاشتراكات الخاصة بالطبقتين ٢٠١ ، على ألا تزيد هذه المنحة على ١٠ جنيهات . وهذه المنحة ، تستحقها لسببين ، كتعويض لها نظير التخلي عن مبررات الإعانة السابق اكتسابها ، وباكتساب أهليتها للإعانة إذا استمرت بعد زواجها تزاول عملاً مربحاً .

الاشتراكات

الطبقة

الطبقة الأولى

يدفع الشخص المؤمن ٤ / ٣ شلن

» صاحب العمل ٤ / ٣ »

الجملة ٧ / ٦ »

الطبقة الثانية

يدفع الشخص المؤمن ٤ / ٣ »

لا يوجد صاحب عمل

الجملة ٤ / ٣ »

الطبقة الثالثة

يحصل من الزوج اشتراك ، إذا كانت الزوجة مشغولة بعمل

وترغب في أن تدفع اشتراكاً ، وبذلك يكون لها الحق في

إعانة التعطل والعجز . فإذا كانت تساهم ، تدفع :

المرأة المؤمنة ٣ / ٦ شلن

صاحب العمل ٢/٦ شلن

الجملة — ٦ »

الطبقة الرابعة الشخص المؤمن ٣/٩ »

لا يوجد صاحب عمل

الجملة ٣/٩ »

فئات الإعانات

وفيما يلي بيان تلك الفئات :

فئات الإعانات، والمرتبات والمنح المقترحة ، في مشروع بفردج بالنسبة لمستوى الأسعار بعد الحرب مكونا على أساس أسعار ١٩٣٨ كأساس ، أى بزيادة ٢٥ %

اعانة التعطل والعجز والتدريب :

رجل وزوجة لا تكتسب (إعانة مشتركة) ٤٠ شلناً في الأسبوع

رجل وزوجة تكتسب وغير مستحقة للإعانة ٢٤ » » »

رجل واحد ، أو امرأة واحدة في سن ٢١ أو أكثر ٢٤ » » »

رجل واحد ، أو امرأة واحدة من سن ١٨ — ٢٠ ٢٠ » » »

الأولاد أو البنات سن ١٦ — ١٧ ١٥ » » »

امرأة متزوجة مؤمن عليها وتكتسب وتكون

مستحقة للإعانة. ١٦ » » »

معاش التقاعد :

رجل وزوجة لا تكتسب (معاش مشترك) ٤٠ شلناً الحد الأساسي

رجل واحد ، أو امرأة واحدة ، أو رجل وزوجة

تكتسب ، أو زوجة مؤمن عليها ، أو زوج لم يصل .
إلى سن المعاش . ٢٤ شلناً

الإضافة على الحد الأساسي بسبب التأجيل نظير
كل سنة من سنى التأجيل على المعاش المشترك ٢ شلن
على المعاش المنفرد ١ شلن

إعانة الأمومة (١٣ أسبوعاً) :

امرأة متزوجة تكتسب وتقوم بدفع اشتراكاتها
مع منح الأمومة ٣٦ شلناً
إعانة الوصاية ٢٤ شلناً

مرتب العائلة :

لكل معول فوق سن الحصول على مرتب الأطفال
وتصرف للشخص الذى يحصل على إعانة التعطل
أو العجز ١٦ شلناً

مرتب الأطفال :

لكل طفل يحصل عائلته على إعانة معاش ، ولكل
طفل بعد الطفل الأول فى الحالات الأخرى ٨ شلنات

المعاش الصناعى :

يقصد بذلك المعاش الذى يستحقه العامل إذا عجز عن العمل بسبب إصابات
العمل أو أمراض الصناعة .

العجز الكلى : ٣ - ٢ الأجر الأسبوعى . بشرط ألا يزيد عن ٣ جنيهات

في الأسبوع ولا يقل عما كان يدفع له كاعانة عجز ومرتب
عائل .

العجز الجزئي : معاش بالنسبة لنقص القوة على الكسب .

الزواج : المنحة لغاية ١٠ جنيهات تبعاً لعدد الاشتراكات .

الأمومة : المنحة لغاية ٤ جنيهات .

العميان :

إذا أصيب العامل بفقد البصر في سن متقدمة ، صار حقاً لمن عجز ، عجزاً
تاماً ، أن يطالب باعانة العجز أو المعاش المستحق عن إصابات العمل .

التأمين الاختياري

التأمين الإجباري:

تقوم فكرة التأمين الإجباري على أساس ضمان حد أدنى لحاجيات الإنسان الضرورية وأخطار الحياة ، وهو بهذا المعنى واجب على الدولة للأفراد .
أما التأمين الاختياري فلا يلجأ إليه إلا عند الضرورة ، ومجال التأمين فيه أوسع من الحد الضروري للمعيشة في معالجة الأخطار العامة ، والتي يمكن أن يشملها التأمين الإجباري . ولهذا يعتبر التأمين الاختياري جزءاً أساسياً في الضمان ، لا غنى عنه للإنسان ، ولذا يجب تشجيعه والحث عليه ما أمكن . ويمكن للدولة أن تعمل على تحقيق ذلك سلبياً ، بعدم تحرى الدخل في حالة إعانات التأمين الإجباري ، وأن تقصر هذه الإعانات على الحاجات الأولية للمعيشة ، وكذلك يمكنها أن تحقق هذه المساعدة إيجابياً بالتنظيم وبالمساعدات المالية .

تشجيع الادخار :

الادخار هو تضيحية الحاجيات الحاضرة ، رغبة في إشباع الحاجات المستقبلية ، وهو من هذه الوجهة ، أمر مرغوب فيه لأنه عدة المستقبل . والتقدم المادي يتوقف على مدى التقدم الصناعي الذي هو بدوره يعتمد على الاستثمار والادخار . فإذا كان توزيع دخل الصناعة عامة في أى مجتمع غير عادل ، جاء الادخار من مصدرين ، فائض دخل الأغنياء ، أو من الأرباح التي لم توزع بعد . وعلى قدر ما تكون نسبة توزيع الدخل بين الطبقات بعد الحرب عادلة ، وبقدر ما يزيد نصيب الأجور من الدخل الكلى ، يصبح لزاماً على العمال وأصحاب الدخل الثابت ، أن يدخروا جزءاً من تلك الموارد الإضافية ، ليكون لهم عدة في المستقبل ، بدلاً من إنفاقها . ولا ريب أن زيادة موارد الدخل تترتب عليها زيادة الالتزامات في هذه الناحية ،

كما هو الشأن في النواحي الأخرى . وقد تقضى الضرورة من وجهة السياسة الاقتصادية ، استمرار ما ألفه الناس من حركة الادخار أثناء الحرب بشكل آخر بعد أن تضع الحرب أوزارها ، ويمكن تحقيق نفس الأمنية بتشجيع إنشاء مؤسسات التأمين الاختيارى .

نقابات العمال والتأمين ضد التعطل :

التأمين الاختيارى ضد التعطل ، يكاد يكون مقصوراً على نقابات العمال ، لأنها الوحيدة من بين الهيئات الخاصة ، التى يمكنها التثبت من حقيقة حالة العمال المتعطلين ، ومعرفة مدى استعداد الشخص المؤمن عليه . ولنقابات العمال فى هذا الميدان شأن يذكر ، وذلك عن طريق بورصات العمل التى لديها . والمشاهد أن مجال نقابات العمال فى القيام بالتأمين الاختيارى محدود . وليس هناك ما ينبىء بتقدمه ، إذ عدد العمال المؤمن عليهم اختياريّاً لا يتجاوز المليون . على أن الفكرة الأساسية أن يكون التأمين ضد البطالة إجبارياً ، ليكون نافذاً على الجميع ، وتشجيع التأمين الاختيارى ميسور جداً بمقتضى نظام التأمين الحالى ضد البطالة بموجب اتفاقات تخول لنقابات العمال التى تقوم بالتأمين الاختيارى قيامها كوكيلة عن الحكومة فى إدارة شئون التأمين الحكومى ، مقابل منحة للمصروفات والنفقات الإدارية .

التأمين الاختيارى على أساس نظم خاصة :

تقوم نقابات العمال أحياناً ، بأدفع إعانة التعطل ، لعدد محدود من العمال الفنيين الممتازين ، لتكملة إعانة التعطل القانونية ، على حين أن هذه الميزة لا يتمتع بها جميع المؤمن عليهم ، هذا فضلاً عن أنه ليس لديهم الوسيلة التى تيسر لهم التمتع بهذه الإعانة الإضافية . ونظراً لاتساع دائرة التأمين الاجبارى ، وشموله طبقات أكثر دخلاً من بين العمال غير اليدويين ، وجب انتهاز الفرصة للتوسع فى تطبيق

نظام الإعانة الإضافية . والمجال واسع للقيام بمشروعات خاصة لصناعات معينة ،
تهيئ لعمالها نفس الميزة ، فتدفع الإعانات الاضافية علاوة على إعانات التأمين
الاجبارى . أما المشروعات الخاليان المتعلقان بمشروعات التأمين والمصارف المالية
الجارى تطبيقهما الآن فلا يمكن اعتبارهما كبديل لمشروع التأمين العام .
اعانة الإخاء :

تدفع هذه الإعانة فى حالة المرض ، وقد جرى العرف البريطانى عليها منذ
نشأة التأمين الاختيارى . وقد بلغ أعضاء جمعيات الإخاء المسجلة عام ١٩٣٩ ، ٥ ملايين
ونصف مليون شخص . وقد كان المنصرف كإعانات للمرض والعجز بالنسبة لكل
شخص فى تلك السنة ، مساوياً لما صرف طبقاً لنظام التأمين الصحى . وتشمل
إعانات المرض التى تدفعها جمعيات الإخاء ، جميع الحوادث على اختلافها ، وفضلاً
عن هذا تدفع هذه الجمعيات ، إعانات الوفاة والأمومة وكبر السن على أساس فئة
معقولة .

تمويل المشروع :

يقتضى لسد نفقات هذا المشروع ، مساهمة العمال وأصحاب الأعمال والدولة
على أساس النسب الآتية :

سيدفع العمال وأصحاب الأعمال ، على أساس المساهمة المشتركة ، شلنين وثلاثة
بنسات إعانة البطالة ، وخمسة شلنات وستة بنسات إعانة معاش التقاعد والوضع
والمرض ، وإعانات المرض للمستجدين فى الانتفاع بالمشروع فى سن السادسة
عشرة ، وخمسة شلنات وستة بنسات ، لإعانات أخرى تشمل إعانات الترميل
والكفالة ، وأربعة وثلاثين مليوناً من الجنيهات سنوياً لسد نفقات الشؤون الصحية .
وسيدفع أصحاب الأعمال فى الصناعات الخطرة ، أتاوة خاصة قدرها شلنان

وثلاثة بنسات لسد النفقات الخاصة بمعاشات الإصابات المستديمة في هذه الصناعات
وستصل المبالغ المتحصلة بهذه الوسيلة إلى نحو ستة ملايين من الجنيهات
في خلال عام ١٩٤٥ .

وستدفع الدولة ثلث نفقات إعانة البطالة أى شلنا وثلاثة بنسات . وستدفع
الدولة أيضاً سدس نفقات المعاشات أى شلنا وستة بنسات بما في ذلك معاشات
الإصابات والولادة ، وستدفع الدولة بمساعدة الضرائب المحلية زهاء الأربعة
شلنات وخمسة بنسات لسد نفقات الشؤون الصحية أى ثلاثة أرباع النفقات كلها .
ويتبين لنا مما سبق أن النفقات باهظة جداً . فقد كلفت الدولة عام ١٩٣٨
مائتين واثنى عشر مليوناً من الجنيهات ، وتنفيذ هذا المشروع يكلف الدولة
حوالى ثلثمائة وواحد وخمسين مليوناً من الجنيهات عام ١٩٤٥ الحالى وبالظروف
الحالية ، وقياساً على هذا سيكلفها أربعائة وثمانية عشر مليوناً من الجنيهات
عام ١٩٦٥ .

الفصل السادس عشر

التأمين الاجتماعي والسياسة الاجتماعية

يقصد بالتأمين الاجتماعي المشار إليه في هذا التقرير ضمان دخل معين ثابت ، كما أن الهدف الذي يرمى إليه أيضاً ، هو القضاء على العوز ، عن طريق ضمان هذا الدخل . ولكن كفاية الدخل ما هي إلا واحدة من الحريات اللازمة للبشر . وكل خطة من خطط مشروع الضمان الاجتماعي تفرض وجود سياسة اجتماعية مقررة ، ويتضمن مشروع الضمان الاجتماعي ثلاثة التزامات معينة متصلة به ، وهذه الالتزامات : مرتبات الأطفال ، وخدمات الصحة الشاملة ، وإعداد المؤمن عليه لاستئناف العمل ، وضمان الحصول على العمل .

الالتزام الأول — مرتبات الأطفال :

والمهم في هذا الموضوع أن تعتبر مرتبات الأطفال ، مساعدة فعلية للآباء على القيام بمسئولياتهم ، واعترافاً صريحاً من المجتمع بهذا الالتزام . ويجب أن يكون هناك مورد ثابت لمرتبات الأطفال ، فلا تكون مقابل اشتراكات ، بل تدفع بأكملها من الضرائب . وحيث أن الأطفال هم عدة الأمة للمستقبل ، فيجب أن يساهم في إعدادهم المجتمع بالمشاركة في صندوق التأمين . والمرتب للطفل الثاني ، والأطفال الآخرين عندما يكون العائل المسئول يزاول عملاً مربحاً ، ولجميع الأطفال عند ما لا يكون العائل المسئول كذلك ، قد جعل ثمانية شلنات في الأسبوع حسب مستوى أسعار ما بعد الحرب .

عدد أطفال الأسرة	المرتب الأسبوعي للأسرة	متوسط المرتب الأسبوعي للطفل
١	شلتنا	شلتنا
٢	٨	٤
٣	١٦	٥ ٤
٤	٢٤	٦
٥	٣٢	٦ ٥
٦	٤٠	٦ ٨

وإليك خلاصة ما سبق :

١ — تؤخذ مرتبات الأطفال من أموال الدولة عن جميع الأطفال مع استثناء الطفل الأول إذا كان العائل يكسب عيشه . أما إذا كان متعطلاً فيدفع المرتب عن الطفل الأول أيضاً .

٢ — يجب أن يكون متوسط مرتب الطفل ٨ شلنات في الأسبوع . هذا زيادة على المساعدة العينية القائمة . مع مراعاة أن المرتب الحقيقي يكون متدرجاً تبعاً لسن الطفل .

٣ — تكون إدارة المرتبات النقدية من اختصاص وزارة الضمان الاجتماعي .

الالتزام الثاني :

يتكون هذا الالتزام من شقين : أحدهما يشمل الخدمة الصحية الأهلية ، للوقاية وعلاج الأمراض والعجز ، بوسائل العلاج الطبي . وثانيهما يشمل إعداد الشخص بعد شفائه لاستئناف العمل . وهذا يكون بالعلاج الطبي وغير الطبي . وتنفيذ هذا الالتزام بشطريه من الناحية الإدارية ، يقضى باشتراك المصالح

المختصة بشئون الصحة ووزارة العمل والخدمة الاجتماعية . على أنه ليس من السهل وضع حد فاصل بين اختصاص هذه المصالح التي يتناولها هذا الالتزام .

والمنطق السليم لتقرير إعانات مالية كبيرة في حالات العجز ، يقضى أن تعمل الدولة جهدها في سبيل تخفيض عدد الحالات التي من أجلها تدفع الإعانات . كذلك تقضى النتيجة المنطقية ، لا تتفاد المؤمن عليه بإعانة كبيرة في حالة العجز ، أن يشعر تماماً بواجبه ، في أن تكون صحته جيدة ، وأن يساعد في جميع الخطوات التي تعين على تشخيص المرض في أدواره الأولى حيث يمكن علاجه ، ومع ذلك فلا مندوحة من تحمل ما ينتج عن المرض والحوادث ، سواء بدفع إعانات التأمين ، أو بنقص المقدرة على الإنتاج وبالتعطيل عن العمل .

والخلاصة ، أن موضوع الالتزام الثانى لا يتضمن فقط العلاج الطبى في صورته المختلفة ، ولكنه يتضمن كذلك إعادة المقدرة على استئناف العمل بعد العلاج ؛ وهذا يستلزم أن يكون العلاج مستمراً بدون انقطاع حتى يبرأ العامل من مرضه ، وأن تكون الخدمة الطبية متوفرة لكل الأشخاص العاجزين الذين يستطيعون الاستفادة منها بصرف النظر عن أسباب عجزهم .

ويجب أن تكون المراتب النقدية للأشخاص الذين في دور العلاج لاستعادة صحتهم مساوية لإعانة التدريب .

الالتزام الثالث — كفالة العمل :

توجد أسباب خمسة تنبئ بأن كل مشروع للضمان الاجتماعى واف بالغرض المطلوب ، يجب أن يقوم بكفالة العمل ، ومنع البطالة بالجملة :

(١) إن دفع الإعانات النقدية بدون شرط باعتبارها حقاً أثناء البطالة لا وجه لتبريره إلا لمدة قصيرة فقط ، يصبح بعدها القعود عن العمل ، ولو مع

وجود دخل عند الإنسان ، يؤدي دائماً إلى الانحطاط الخلقى . ولهذا يشير التقرير
أن تكون الإعانة بعد مدة معينة ، يشترط فيها حضور الشخص إلى العمل أو
إلى مركز التدريب .

(٢) السبيل الوحيد لمعرفة البطالة الحقيقية تماماً هو عرض العمل على الشخص
العاطل . ولكن هذا الإجراء لا يكون مجدياً إلا في الحالات الفردية ، أما في حالة
البطالة بالجملة فلا يمكن تطبيقه ، ولا بد من وضع شروط دقيقة ، وقد لا تفيد في
مشروع للتأمين ضد البطالة .

(٣) والمشهد أن لسوق العمل علاقة مباشرة بشفاء المرضى والجرحى ،
وتمكينهم من استعادة قدرتهم على مزاوله العمل ، باتاحة فرصة استئناف العمل
النافع وتهيئة الحياة الطبية للمصابين بعاهات جزئية كالصمم . ولكن إذا كان
الكساد حاداً واشتدت وطأة البطالة واتسع نطاقها ، عندئذ لا يشعر الذين يأخذون
إعانة بدافع على الرجوع إلى العمل ، أما إذا اشتد الطلب على العمل كما في أيام
الحرب فإن المرضى والمشوهين يشجعون على الشفاء لينتفع بهم .

لا يحول بخاطر باحث ، القضاء على البطالة قضاء تاماً ، لأن اضطراب سوق
العمل أمر لا مفر منه في الصناعات الخاضعة للتقلبات الموسمية ، ولا يخلو الحال في
نظام اقتصادى عرضة للتغيير والتقدم ، من تقلبات في حظوظ ومصائر بعض
أصحاب الأعمال أو بعض الصناعات . وليس في الإمكان مطلقاً السيطرة على
التقلبات الحادة في التجارة من رواج تارة ، وكساد تارة أخرى ، وهذا ما يسمى
بالدورة التجارية ، التي سبق الكلام عليها ، مع العلم بأن بلداً كبريطانيا جل
اعتمادها على صادراتها لتدفع أثمان المواد الغذائية وال خامات اللازمة لصناعاتها ،
لا يمكن أن تكون بمأمن من نتائج التغييرات التي تحدث في السياسة
الاقتصادية في البلاد الأخرى . ولا ريب أن التأمين الاجتماعى خير وسيلة تدفع

عن الناس أخطار البطالة التي يتعرضون لها من وقت لآخر . وفي الصناعات الخاضعة للتأمين ضد البطالة قد وضع مشروع لتمويل البطالة على فرض أن متوسط نسبتها خلال سنى الرواج والكساد حوالى ١٥ ٪ .

وقد فرضنا عند وضع ميزانية مشروع الضمان الاجتماعى فى الجزء الرابع من هذا التقرير — أى تقرير بفردج عن التأمين — أنه فى الصناعات الخاضعة الآن للتأمين ستكون نسبة البطالة فى المستقبل حوالى ١٠ ٪ ، وأنه فى حالة جميع العمال المتعطلين المؤمن عليهم فى الطبقة الأولى ستكون نسبة البطالة فى المتوسط ٨ ٪ ، ولنا أمل كبير فى نقصان البطالة عن هذا الحد ، وبذلك يزداد المال المتوفر فى صندوق الضمان الاجتماعى لاستخدامه فى زيادة معدل الإعانات ، أو فى نقص قيمة الاشتراك . ولا يكون من الصواب فرض أن نسبة البطالة ستكون أقل من هذه ، عند إعداد ميزانية الضمان الاجتماعى ، لأنه ليس المطلوب إلغاء كل حالات البطالة ، وإنما إلغاء البطالة بالجملة ، أو البطالة التى تحدث للشخص الواحد سنة بعد سنة . وقد تبين من الاحصائيات فى بداية تطبيق التأمين الإجبارى فى سنى ١٩١٣ ، ١٩١٤ أن أقل من ٥ ٪ من مجموع المتعطلين فى الصناعات المؤمن عليها تعطلوا عن العمل خمسة عشر أسبوعاً .

إن بحث المسائل والأموال اللازمة لهذا الالتزام الثالث ، من مشروع الضمان الاجتماعى ، خارج عن نطاق هذا التقرير . ولكن قد يقال من جهة أخرى ، إن هذا المشروع نفسه سيكون له أثر فى تحقيق هذا الالتزام ، حيث أن دفع إعانات البطالة فى أوسع نطاق يتفق مع الاحتفاظ بتنقل العمال ، تبعاً لحالة السوق وحوافز العمل ؛ ونبذ التواكل والعودة عن العمل من شأنه أن يحتفظ بقوة العمل الشرائية إذا بدأت حالة الكساد ، وبذلك يلطف من حدة ذلك الكساد . وهذه النتيجة

مستقلة تماماً عن المصدر الذى تدفع منه الإعانة . فاذا دفعت الإعانة كما هو مقترح فى مشروع الضمان ، لا من الضرائب العامة ، بل من صندوق التأمين الاجتماعى ، يساهم فى تكوينه العمال وأصحاب الأعمال بدفع اشتراكات أسبوعية ، كان تأثير ذلك على استقرار القوة الشرائية والطلب على العمال أعظم . فاذا ما حل عهد الكساد ، وبدأ أصحاب الأعمال يستغنون عن عمالهم ، فانها لا ريب سوف لا تؤدى فقط إلى زيادة مصروفات الصندوق ، بل إلى نقص إيراداته أيضاً ، وتوافر المال فى الصندوق فى سنى الرواج يجعلنا أكثر طمأنينة فى مواجهة التعطل إبان الكساد ، فقد تنفشى البطالة إلى حد أن تستنفد ما فى الصندوق وتدفعنا إلى الاقتراض لدفع إعانة هؤلاء المتعطلين .

ولا ريب أن الآثار التى يمكن أن يحققها مشروع الضمان الاجتماعى ، وتعمل على استقرار طلب العمال ، هى من مزاياه وتجدر الإشارة إليها . ولكن يجب ألا نبالغ فى أهميتها ، لأنها تدابير ثانوية ، ولا تمس المسألة الأساسية الخاصة بدعم العمالة ، إذ هذه المسألة تحتاج إلى تدابير أخرى . فاذا لم توجد هذه التدابير ، وإذا لم تكن فعالة ، فإن كثيراً مما يرجى من مشروع الضمان الاجتماعى يذهب سدى .

التحرر من العوز أمر ميسور بعد الحرب :

إن الغرض الذى يرجى من مشروع الضمان هو التحرر من العوز عن طريق إيجاد عمل لكل شخص راغب فى العمل وقادر عليه تبعاً لمقدرته فى كل الأوقات لمواجهة تبعات الحياة وتكاليفها . فهل يمكن تحقيق ذلك بعد الحرب مباشرة ؟ . والخطوة التمهيدية فى تقدير الموارد الاقتصادية المنتظرة للمجتمع بعد الحرب الحاضرة ، هى أن نعرف تماماً مقدار ما كانت عليه تلك الموارد قبل الحرب ، مع العلم بأن المعلومات والبيانات والإحصائيات المتعلقة بهذا التقدير لتشخيص حالة

العوز مستقاة من بحوث قام بها إحصائيون نزيهون بحثوا بحثاً دقيقاً حالة بعض المراكز الصناعية في بريطانيا بين سنتي ١٩٢٨، ١٩٣٧. ويمكن أن نستفيد بهذه البحوث أيضاً في بيان أن مجموع موارد الجماعة كانت كافية ولا مبرر لوجود العوز مطلقاً. فقد ظهر من بحث الحالة الاجتماعية في بريطانيا أن بعض الأسر كان لديها أقل من الحد الأدنى من ضرورات الحياة، في حين أن الغالبية كانت وسائل المعيشة لديها أكثر من الحد الأدنى. فقد تبين من الإحصاء الذي عمل في عام ١٩٢٩ في (حي إيست لندن) أن أسرة واحدة من كل تسع أسر كان دخلها دون الحد الأدنى، وكانت في حالة عوز حقيقى. على حين أن ثلثي الأسر في هذا الحي كان لديها على الأقل عشرون شلناً في الأسبوع زيادة على الحد الأدنى، ونحو الثلث كان لديه أربعون شلناً في الأسبوع زيادة على الحد الأدنى. وكان هذا دخلاً حقيقياً بعد حساب ما يلزم للرض والبطالة والأعمال غير الدائمة.

وكذلك ظهر من الإحصاء أن الأسرة المتوسطة من الطبقة العاملة في مدينة بريستول كان مستوى معيشتها يزيد ١٠٠٪ على الحد الأدنى من مطالب الحياة. وبينما كانت أسرة واحدة في كل تسع أسر في بريستول في ١٩٣٧ في حالة عوز حقيقى، كانت أسرتان من كل خمس أسر لديهما ما يزيد على حاجياتهما بمقدار النصف.

ويمكن بيان هذا التفاوت في دخل الأسر بطريقة أخرى، وذلك عن طريق موازنة الفائض لدى الذين كان عندهم فوق الحد الأدنى، بالعجز عند الذين يقل دخلهم عن هذا الحد. ففي «إيست لندن» كان مجموع الفائض عند أسر الطبقة العاملة التي لديها من الحاجيات فوق الحد الأدنى، يزيد على مجموع العجز لدى الذين يملكون أقل منه، حوالى ثلاثين مرة. وقد اتخذ المستر رونتروى في عام ١٩٣٦ حداً أدنى، أعلى من ذلك بكثير، بمعنى أن مستوى المعيشة يشمل أكثر

من ضروريات الحياة المادية من طعام وكساء ومسكن . فقد كان الفائض عند طبقات العمال الثلاث التي تعيش فوق هذا المستوى يبلغ على الأقل ثمانية أمثال جملة العجز عند الطبقتين اللتين تعيشان دون هذا المستوى . ولهذا كان من المستطاع التحرر من العوز قبل الحرب العالمية الثانية ، وذلك عن طريق إعادة توزيع الدخل بين الطبقة العاملة ، دون مساس بحالة الطبقات الأخرى التي هي أحسن حالا . ولا يعتقد معتقد أن غرضنا من ذلك قصر إعادة توزيع الدخل على الطبقة العاملة ، أو أننا نذهب إلى القول بأن اجتناب العوز يكون بمجرد الاكتفاء بالحاجيات الضرورية . ونحن نجاهر بهذا ، لأنه دليل قاطع على أن إلغاء العوز قبل الحرب الثانية مباشرة كان ميسوراً في حدود نطاق الموارد الاقتصادية الموجودة . وما العوز إلا وصمة اجتماعية كان في الإمكان تلافيها لو بذلت محاولات جديّة في سبيل القضاء عليه .

إن ارتفاع مستوى المعيشة في بريطانيا خلال الأربعين سنة التي سبقت الحرب العالمية الثانية له مغزيان : الأول — أن زيادة الرخاء وارتفاع مستوى الأجور قد أنقصا العوز نوعاً ما ، ولكنهما لم يقضيا عليه — أي أننا في حاجة إلى تدابير جديدة حاسمة تعمل على نشر الرخاء — وقد وضع مشروع الضمان الاجتماعي لهذا الغرض . والمغزى الثاني — أن المدة التي تشملها الموازنات التي عملت بين سنتي ١٩٠٠ ، ١٩٣٦ تشمل الحرب العالمية الأولى . والمغزى هنا مشجع ، ومن الخطأ أن نفرض أن الحرب (العالمية الثانية) حتماً تنتهي بالتقدم الاقتصادي لبريطانيا وجميع العالم . فبعد أربع سنوات من الحرب وجهت فيها جميع الجهود إلى إنتاج وسائل التخريب والتدمير بين سنتي ١٩١٤ ، ١٩١٨ ، تلا ذلك فترة صراع اقتصادي ، لم تتح فرصة للتجارة الدولية للانتعاش مما حل بها بسبب الحرب ، فمرت على بريطانيا فترة بطالة واسعة النطاق في صناعاتها الأساسية ، ومع ذلك ،

وعلى الرغم من فترة التدمير والتقليل التي مرت بها ، فقد استمرت العوامل الدائمة في طريق التقدم المادى تعمل عملها . فكانت الثروة الحقيقية للفرد في المتوسط في بريطانيا ، التي نقصت أموالها المستثمرة فيما وراء البحار ، وفقدت أسواقها الخارجية وكثر المتعطلون فيها ، كانت ثروتها المادية أعلى في ١٩٣٨ ، مما كانت عليه في ١٩١٣ .

وقد تكون الحرب (العالمية الثانية التي انتهت في عام ١٩٤٥) أعظم تدميراً وتخريباً ، ومن المحتمل جداً أن تتم ما بداته الحرب العالمية الأولى من استنفاد أموال بريطانيا المستثمرة فيما وراء البحار ، وحرمانها مورداً آخر للكسب في الخارج ، كانت تدره عليها سفنها التجارية . وبهذا وبغيره من العوامل ستغير الحرب البيئة الاقتصادية التي ألفها البريطانيون . وقد يترتب على ذلك تغيير جوهري في أحوال الناس . ولا بد من مواجهة فترات انتقال عرضية . وإذن لا أمل أن ينعم البريطانيون ويعيشون في بسطة من العيش في المستقبل القريب . ولكن الاعتقاد بأن الصعوبات لا يمكن تذليلها واجتيازها ، وأن إعادة التوازن الذي اختل ميزانه صارت عسيرة على البريطانيين ، وأن التقدم الفني قد انتهى أو كاد أن ينتهى ، وأن الشعب قد قضى عليه أن يعيش في فقر دائم ، لأن البريطانيين قد أنفقوا ما ادخره أسلافهم ... نقول إن هذا الاعتقاد هو القنوط بعينه الذى يؤدي إلى هزيمة لا مبرر لها .

ومشروع الضمان الاجتماعى يحمل خزانة الدولة عبئاً جديداً إضافياً قدره ٨٦ مليوناً من الجنيهات في السنة الأولى من التنفيذ .

ويمكن إجمال الفكرة الأساسية فيما يلى : إن التحرر من العوز لا يمكن أن يتحقق بمجرد زيادة الإنتاج ، وبدون توزيع عادل للإنتاج ، وليس التوزيع العادل

هو ما جرى عليه العرف في الماضي ، أى التوزيع بين عوامل الانتاج المختلفة وهى الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم ، وإنما المقصود بالتوزيع هنا هو توزيع أحسن للقوة الشرائية بين ذوى الأجور أنفسهم ، وتوزيعها بين أوقات الكسب وأوقات عدم الكسب ، وبين الأوقات التى تكثر فيها المسؤوليات العائلية ، والأوقات التى تقل فيها ، أو حين لا تكون هناك مسؤوليات عائلية بالمرّة . وما التأمين الاجتماعى ومنح مرتبات الأطفال إلا وسيلتان بدائيتان لإعادة توزيع الثروة . وهذا التوزيع الطيب لا بد أن يزيد فى الرخاء ، وإذا أحكم توزيعه على هذا النحو ، فإنه يمكن أن يزيد فى الثروة ، وذلك بالاحتفاظ بالنشاط الجسمانى . وهو لا يؤدى إلى نقص الثروة ، إلا إذا ترتبت عليه بعثرة فى الإدارة أو أدى إلى ضعف الحوافز على الإنتاج . وهما نحن ندفع الآن ثمن البطالة والعجز . والتأمين الاجتماعى من شأنه أن يمحو كثيراً من الإسراف الذى تنطوى عليه النظم الحالية . ولا ريب أنه إذا نظم أمره وضبطت رقابته وحسن تدبير تمويله ، فإنه يكون ذا أثر فعال على حوافز العمل والانتاج .

وقد كان فى الإمكان القضاء على العوز فى بريطانيا قبل الحرب (الحرب العالمية الثانية الماضية) . ومن الجائز التحرر منه بعد الحرب ، إلا إذا كان الشعب البريطانى قد صار ، وسيستمر ، أفقر كثيراً مما كان عليه أسلافه ، وليس من الصواب الاعتقاد بأنه سيكون أقل إنتاجاً .

وإذا تساءلنا عما إذا كان التحرر من العوز ممكناً بعد الحرب ، فجوابنا بالإيجاب إذا توافرت شروط أربعة . وإليك هذه الشروط :

١ — يجب أن يكون العالم بعد الحرب عالماً تأخذ فيه الأمم على نفسها عهداً أن تتعاون فى الإنتاج فى سلام ووئام ، لا أن تتآمر وتعمل على تدبير وسائل الدمار والحرب جهراً وخفية .

٢ — أن ينفذ تعديل السياسة الاقتصادية البريطانية ، والإصلاحات اللازمة

لتغيير الأحوال بعد الحرب ، بحيث تؤدي إلى تحقيق وضمن العمل المنتج .

٣ — أن ينفذ مشروع الضمان الذي هو عبارة عن ضمان الدخل ، مع تحريره

من النفقات الإدارية غير الضرورية وجميع ضروب الإسراف الأخرى .

٤ — أن تتخذ خلال الحرب التدابير اللازمة لمشروع الضمان الاجتماعي

وما يتصل به .

وهل هناك ما يحول دون تحقيق الشرط الرابع ؟ إن إعادة تنظيم مشروع

التأمين الاجتماعي ، وما يتصل به من ضمان دخل في جميع الأحوال ، وهو غرض

أساسي أجمع عليه العقلاء ، ويترتب عليه تغييرات تؤثر في مصالح بعض الطبقات ،

وهو يقتضي عملاً جسيماً مرتبطاً بتفصيلات التشريع والتنظيم ، وهذا يحتاج إلى

وقت . فإذا أريد أن ينفذ مشروع التخلص من العوز فلا بد من تجهيزه وإعداده

خلال الحرب .

على أن تنفيذ مشروع التأمين الاجتماعي كما في هذا التقرير يحتاج إلى ثلاثة

قرارات . وفيما يلي القرارات اللازمة :

١ — جعل مشروع التأمين شاملاً وموطداً بحيث يتضمن المبادئ الستة

الأساسية التي سبق الكلام عنها وهي : إعانة المعيشة من فئة واحدة متساوية ،

واشتراكات ذات فئة واحدة ، وتوحيد المسؤولية الإدارية ، وكفالة الإعانة ،

والشمول ، وتقسيم المؤمن عليهم إلى طبقات .

٢ — قرار يعهد بإدارة المشروع إلى وزارة للضمان الاجتماعي .

٣ — قرار بتعيين هيئة لإعداد المشروع حتى يكون معداً عند انتهاء الحرب .

الخطط المقترحة للسلم وقت الحرب :

ويعتقد بعض الناس أن طلب الضمان ، غاية لا مبرر لها ، وحجتهم في ذلك

أن الطمأنينة التي ينشدها الناس لا تتفق مع موجة الابتكار السائدة ، والمخاطرة ،
وتحمل المسؤولية . وهذه وجهة نظر غير صائبة بالنسبة إلى مشروع الضمان المقترح
هنا . إذ الغرض من المشروع هو ضمان دخل يكفي لعيشة الكفاف ، على شرط
أن يعمل الناس ، وأن يساهموا بدفع الاشتراكات إبقاء لصلاحيتهم للعمل . ولا
يمكن الحصول على ذلك دون تفكير وعناء ، ولا يتيسر تحقيق المشروع وتنفيذه
إلا إذا أجمع البريطانيون وصمموا في عزم وحزم على التحرر نهائياً من وصمة العوز
المادى ، الذى لا مبرر له ، لا من الوجهة الاقتصادية ولا الأدبية . فإذا نفذ هذا
المشروع ، فلا ريب أنه يفسح المجال لجميع الناس أن يضمنوا لأنفسهم حداً أعلى
من حد الكفاف ، وأن يعملوا ويجدوا فى البحث ، لا لإشباع الحاجات
الضرورية فحسب ، بل لأسمى من هذا .

ويرى البعض أن طلب الطمأنينة ، بوجود دخل مضمون ، كما هو مقرر فى
هذا المشروع ، لا يفي بالغرض المطلوب . ورأى هذا الفريق مقرر فى هذا التقرير .
ومشروع الضمان الاجتماعى معروض هنا على أنه جزء من برنامج للسياسة
الاجتماعية ، قصد به محاربة خمس آفات جبارة ، وهى : العوز المادى وهو أشدها
وأخطرها ، ثم المرض الذى ينجم غالباً عن العوز ، وهو بدوره يحجر وراءه متاعب
جمة ، والجهل الذى تأبى أية ديمقراطية أن تسمح بوجوده بين أبنائها ، ثم القذارة
التي منشأها سوء توزيع الصناعة بين السكان ، ثم الكسل الذى يقضى على
الثروة ويفسد الأخلاق . وليس الضمان مقصوداً على العوز المادى فحسب ، بل من
كل هذه الشرور فى شتى صورها .

الفصل السابع عشر

التأمين الاجتماعي في الولايات المتحدة الأمريكية

كان لظهور مشروع السير بيفرديج في إنجلترا في شهر نوفمبر سنة ١٩٤٢ والتقارير الذي وضعته لجنة تنسيق الموارد القومية في الولايات المتحدة بشأن التأمين الاجتماعي والذي قدمه الرئيس روزفلت بدوره إلى الكونجرس في شهر مارس من هذا العام . كان هذا وذاك مدعاة لبحث حالة التأمين الاجتماعي في الولايات المتحدة .

وقد قام نظام التأمين الاجتماعي الحالي بموجب قانون صدر في يوم ١٤ أغسطس سنة ١٩٣٥ ، وهو يشمل على عشرة أوجه من التأمينات تمول بطرق شتى وتقوم جميعاً على أساس أن يتكفل كل منها بكفاية نفسه بنفسه قدر الطاقة . ومعنى ذلك أن تكاليف هذه التأمينات يجرى تحصيلها من أصحاب المصانع والهيئات التي تستخدم عمالاً وموظفين ، ثم من الذين يستفيدون من أى نوع من التأمينات . على أن تمويل التأمينات على هذه الصورة لا يتحقق تماماً لأنه يحدث في كثير من الأحوال أن تعجز بعض الطوائف المراد مساعدتها عن طريق نظام التأمين الاجتماعي عن احتمال كافة النفقات التي يتطلبها المشروع بسبب حالتها المالية . وعندئذ تتدخل الحكومة المركزية والحكومات المحلية (حكومة الولايات المتحدة) لسد العجز المطلوب .

وفيما يلي أوجه التأمين العشرة :

أولاً — التأمين على الشيخوخة ومساعدة الأسر التي فقدت عائلها :
هذا هو المشروع الوحيد الذي تشرف عليه الحكومة المركزية وحدها

دون سائر مشروعات التأمين الاجتماعى وهو يقضى بمنح مرتبات شهرية للموظفين المتقاعدين الذين ينطبق عليهم هذا المشروع ومنح معاشات لأسر المتوفين منهم ، وتحدد هذه المرتبات على أساس الأجور التى كان يتقاضاها هؤلاء مدة خدمتهم فى الحال الصناعى أو التجارى .

ويسرى هذا المشروع على الذين بلغوا الخامسة والستين فما فوق ، ويستمر المعاش طول الحياة ، على شرط أن يكون العامل أو الموظف قد حصل على ما لا يقل عن ٢٠٠ دولار فى السنة لمدة عشرة أعوام سابقة على تنفيذ المشروع . وينص المشروع أيضا على منح إعانات إضافية للعمال الذين تتجاوز زوجاتهم سن الخامسة والستين ، و الذين لهم أولاد دون السادسة عشرة سنة أو أولاد دون الثامنة عشرة ولكن لا يزالون فى المدارس .

وهناك اعتبارات أخرى لهذا المشروع ، فمثلا أن مبلغ الإعانة يتغير حسب متوسط دخل المؤمن عليهم وحسب طول المدة التى قضاها العامل فى حدود المشروع ، والحد الأدنى لهذه الإعانة عشرة دولارات فى الشهر والحد الأقصى بما فيه إعانات إضافية لمن يعوله الشخص المؤمن عليه ٨٥ دولاراً فى الشهر .

وفى حالة وفاة العامل أو المؤمن عليه تتقاضى أرملته ثلاثة أرباع قيمة ما كان يتقاضاه زوجها المتوفى شهرياً طول حياته . وإن لم يكن للرجل أسرة يعطى مبلغ معين لبعض أقاربه ممن يستحقون الإعانة .

ولدى إدارة التأمين على الشيخوخة ومساعدة الأسر التى فقدت عائلاً سجلات تحتوى على أسماء الأشخاص المؤمن عليهم والأجور التى يتقاضاها كل منهم . ويوجد الآن فى الولايات المتحدة ما يربى على ٦٠ مليون شخص يدخلون فى نطاق هذا النوع من التأمين .

ويستند تمويل هذا المشروع إلى ما تحصله هذه الإدارة من أصحاب الأعمال

ومن أجور العمال بمعدل ١ ٪ من كل من الطرفين ، على أن تدرج هذه النسبة في الزيادة إلى أن تبلغ ٣ ٪ من كل من الطرفين ، ولا يسرى هذا النوع من التأمين على الطبقات الآتية :

١ — العمال الزراعيين .

٢ — خدمة المنازل .

٣ — العمال الذين يشتغلون مدداً قصيرة وليس لهم عمل ثابت في جهة معلومة .

٤ — البحارة أو العمال الذين يعملون في سفن أجنبية .

٥ — العمال الذين يشتغلون في مؤسسات تشرف عليها هيئات دينية أو جمعيات خيرية أو علمية لم تنشأ لغرض الربح .

٦ — الأشخاص الذين يشتغلون لحسابهم أو من يشتغل كمقاول حر .

٧ — العمال أو الموظفين الذين يشتغلون في حكومات أجنبية .

٨ — باعة الصحف دون الثامنة عشرة .

ويوجد أيضاً نوعان من العمال أو الموظفين ، الذين لم يشملهم هذا المشروع وهم :

أولاً : مستخدمو الحكومة المركزية والحكومات المحلية (حكومات الولايات) لأن هؤلاء يتمتعون بنظام خاص .

ثانياً : مستخدمو السكك الحديدية وهم كذلك يتمتعون بنظام خاص متفق عليه فيما بين نقاباتهم والشركات .

ثانياً — التأمين على دوام العمل :

يرمى النظام الخاص بضمان العمل إلى غرضين :

أولاً : إعانة العمال المتعطلين .

ثانياً : توفير وظائف جديدة لهؤلاء العمال .

ولا تدفع الحكومة المركزية إعانات للمتعطلين رأساً ، ولكنها تساعد حكومات الولايات المتحدة على الاضطلاع بأعباء مشروعاتها الخاصة بهذا الغرض ولكل ولاية نظام خاص لمعونة عمالها المتعطلين .
وينص قانون التأمين الاجتماعى على أن يكون تعاون الحكومة المركزية على شكلين : منح إعانات للولايات تمكنها من الاضطلاع بأعباء قوانينها الخاصة ، وثانياً السماح لحكومات الولايات المتحدة بسحب ما يلزمها من المال من حصة الحكومة المركزية من الأموال المجموعة من أصحاب المصانع والمحال التجارية ، وللحكومة المركزية ضريبة ٣٪ من الأجور التى يدفعها أرباب المصانع والدور التجارية لعمالهم وموظفيهم . ولهؤلاء الحق فى استخدام ٩٠٪ مما يدفعونه لحكومات الولايات من نصيبهم فى المشروع لاستكمال الضريبة المفروضة من حكومة الولايات .

ويوجد الآن فى الولايات المتحدة ما يزيد على ٤٠ مليون عامل يستحقون تقاضى إعانات عندما يفقدون أعمالهم .

ثالثاً — معاونة المسنين :

إن هذا المشروع غير المشروع السابق الخاص بالتأمين على الشيخوخة ومعونة الأسر التى فقدت عائلها ؛ والفرق بين المشروعين هو أن هذه الإعانة لا تقدر على حساب مدة الخدمة ولا على حساب الأجر الذى كان يتقاضاه الشخص ، بل على احتياجاته ؛ وهذا يتقرر بواسطة هيئات خاصة للتحرى فى حكومات الولايات . ويقضى هذا المشروع بإعطاء إعانات للأشخاص المسنين الذين لا يسرى عليهم المشروع سالف الذكر . ويقوم المشروع على تعاون الحكومة المركزية مع

حكومات الولايات حسب القوانين الخاصة بكل ولاية ، على أن تضطلع الحكومة المركزية بنصف ما يستلزمه المشروع من الإعانات وبمعدل لا يزيد على ٤٠ دولاراً شهرياً عن كل شخص .

وتعطى هذه الإعانة للأشخاص المسنين الذين ليست لديهم موارد أخرى أو موارد لا تكفى لمعيشتهم . ومعدل الإعانة الشهرية حوالى ٢٣ دولاراً . وكان عدد الذين يتمتعون بهذا النظام فى الولايات المتحدة عام ١٩٤٢ مليونى شخص .

رابعاً — معاونة العميان :

وضعت ٤٣ ولاية من الولايات الأمريكية مشروعات لمعاونة العميان المعوزين على أساس قانون الإعانة الاجتماعية . وتحمل الحكومة المركزية نصف نفقات هذا المشروع فى حدود أربعين دولاراً فى الشهر ، كما تضطلع بنصف النفقات الإدارية لمشاريع حكومات الولايات .

وليس من حق أى شخص يتقاضى إعانة المسنين التمتع بهذا النظام ومعدل الإعانة الشهرية هو ٢٥ دولاراً .

خامساً — إعانة الأيتام :

تتحمل الحكومة المركزية نصف المبالغ اللازمة لدفع معونة شهرية قيمتها ١٨ دولاراً للولد الأول و ١٢ دولاراً لكل من الأولاد الآخرين وذلك بمقتضى قوانين سنت فى ٤٦ ولاية كما هو الحال فى النظام الخاص بإعانة المسنين والعميان . فهذه المشروعات هى مشروعات خاصة بالولايات تقوم بمساعدتها الحكومة المركزية التى تقدر الحد الأدنى للإعانات . وتقتصر هذه الإعانات على الأحداث الذين يثبت من التحريات أنهم يعيشون فى بيوت أقاربهم أو أوصياء عليهم والمعدل الشهرى للإعانة ٣٦ دولاراً شهرياً .

سادساً — رعاية الأمهات والأطفال :

تمنح الحكومة المركزية إعانات للهيئات التي تقوم برعاية الأمهات والأطفال وخاصة في المراكز الريفية والمناطق التي تتعرض لكوارث اقتصادية . ويقضى هذا النظام الذي يقوم بنفقاته قانون التأمين الاجتماعي والذي تشرف عليه حكومات الولايات ومكتب الأحداث في إدارة العمل في الحكومة المركزية ، بأن تنشئ حكومات الولايات عيادات طبية وعيادات لعلاج الأسنان ومراكز عامة للمريض ، وأن تنظم محاضرات للحث على العناية الصحية العامة .

سابعاً — إعانة الأطفال العجزة :

توجد في جميع الولايات الأمريكية نظم لإعانة الأطفال العجزة . وينص قانون التأمين الاجتماعي على تخصيص مبلغ معين من ميزانية الحكومة المركزية لمساعدة الولايات على تحسين وتوسيع أنظمتها الخاصة التي تختلف بعض الشيء باختلاف الولايات . على أن هذه الأنظمة تلتقى عند غاية واحدة وهي توفير التسهيلات اللازمة لمعالجة الأطفال باطنياً وجراحياً والعناية بهم في دور النقاهة . وذلك بإعانة أسر هؤلاء الأطفال التي ليس في مقدورها الاضطلاع بالنفقات الباهظة التي تتطلبها معالجة الأولاد في مثل هذه الحالة .

ثامناً — العناية بتربية الأطفال :

تشرف على هذا النظام هيئات تتولى حماية الأولاد الذين فقدوا كل عائل أو كفيل أو الأولاد الذين يخشى عليهم من الفساد . وتتألف هذه الهيئات بموجب أنظمة الولايات نفسها وبمعاونة المكتب المختص في إدارة العمل في الحكومة المركزية . ويساهم قانون التأمين الاجتماعي بجانب من النفقات التي يتطلبها هذا النظام الذي يعمل به غالباً في المناطق الريفية والمناطق التي تستوجب العمل به .

تاسعاً — العناية بالصحة العامة :

خصص جانب من اعتماد قانون التأمين الاجتماعى لإشياء المصالح اللازمة للعناية بالصحة العامة فى كل ولاية وصيانتها . وتمتد الحكومة المركزية الولاية فى هذا السبيل بمساعدة تقدمها بمعدل ما تنفقه حكومة الولاية فى وجوه الاهتمام بالصحة العامة ، على أن يصدق على المبالغ الممنوحة للولايات مدير مصلحة الصحة العامة فى الولايات المتحدة . وتقدر هذه الإعانة على أساس تعداد الأهالى والالتزامات المالية والمشاكل الصحية فى كل ولاية . وتنفق هذه الأموال على توسيع نطاق الخدمات الصحية فى الولايات وإيجاد الموظفين اللازمين لهذا الغرض وتدريبهم على العناية بالصحة العامة .

عاشراً — إعانة من يتعرضون للحوادث الطارئة :

ويخصص قانون التأمين الاجتماعى أيضاً جزءاً من اعتماداته لتمويل النظام الخاص بإعانة الأشخاص الذين يطرأ عليهم حادث لا يمكنهم من مواصلة الأعمال التى كانوا يزاولونها قبل وقوع هذا الطارىء ثم تدريبهم على أعمال جديدة تتلاءم مع حالتهم .

وتشرف على هذا النظام هيئات من الولايات نفسها بمعاونة إدارة التعليم المركزية .

ملحوظة — يقضى نظام التأمين على الشيخوخة وإعانة الأسر التى فقدت عائلها بإعداد سجلات تحتوى على جميع نواحي النشاط العملى لكل شخص مؤمن عليه ؛ ولما كان كثير من الأشخاص ينقلون من ولاية إلى أخرى أثناء مدة عملهم

فيتغير بذلك الموظفون ومحال الإقامة فان تطبيق هذا النظام يصبح غير عملي . ولهذا فانه رئي من الضروري أن تكون هذه السجلات تحت إشراف الحكومة المركزية نفسها ليتسنى لها أن تتبع الشخص المؤمن عليه أينما حل . أما فيما يتعلق بسائر نظم التأمين الاجتماعي فانه توجد في كل ولاية إدارة خاصة للإشراف على هذا العمل .

وقد تقدم برنامج التأمين الاجتماعي في الولايات المتحدة بسرعة منذ انتقل هذا المشروع العظيم إلى حيز التنفيذ في عام ١٩٣٥ . ولا يزال سائراً في طريق التقدم والانتساع . وسيستمر كذلك على مر الزمن . وترى إدارة تنسيق الموارد القومية أنه من الممكن إدخال تحسينات جديدة على المشروع تكفل مساهمته للظروف الراهنة . وملاءمته للمشاكل التي ترتبت على تسريح القوات المسلحة بعد انتهاء الحرب الثانية . ولكن يجب ألا يغيب عن الأذهان أنه قبل أن تنشب الحرب العالمية الثانية كانت الولايات المتحدة تعمل بسرعة لوقاية أبنائها بالنظام الاجتماعي منذ عام ١٩٣٥ .

الخاتمة

المراجع

- BEVERIDGE, W. H. ييفردج
Unemployment, a Problem of Industry, 1931
- BEVERIDGE, SIR, W. H. ييفردج
Full Employment in a Free Society, 1945
- BEVERIDGE, SIR, W. H. ييفردج
Social Insurance & Allied Services, 1942
- COLE, G. D. A. كول
The Means to Full Employment, 1941
- HABERLER, G. هابرلر
Prosperity & Depression
A Theoretical Analysis of Cyclical Movement, 1941
- KEYNES, Y. M. كينز
The General Theory of Employment, Interest & Money, 1942
- PIGOU, A. C. ييجو . بروفيسر
Industrial Fluctuation, 1929
- PIGOU, A. C. ييجو . بروفيسر
The Theory of Unemployment, 1933
- PIGOU, A. C. ييجو . بروفيسر
Essay on Applied Economics, 1945
- MITCHELL WESELY C. ميتشل وسلي
Business Cycles, 1945
- TAUSSIG F. W. توسيج . بروفيسر
Principles F. Economics, 1945
- WAL HANNINGTON وال هنجتون
A Short History of Unemployment.
- ROBINSONS — JOAN, MRS. مسز جوان روبنسن
Introduction to the Theory of Employment.
The Economist Nos. of October 3, 10, 14 and November 28,
1942 - 1943,

فهرست

صفحة

مقدمة

الفصل الأول

تمهيد

١ تطور النظام الاقتصادي وتطور مشكلة البطالة

الفصل الثاني

مشكلة البطالة ✓

→ ٧ ماهيتها ✓
→ ٩-٨ العمل والبطالة ✓
١٦ اختلال التناسب بين عرض وطلب العمال ✓

أسباب البطالة ✓

٢٤ التقلبات الموسمية ✓
٢٨ الدورة الاقتصادية ✓
٣٢ مميزات الدورة الاقتصادية ✓
٣٤ نشوء الدورة ✓
٤٢ العوامل الحقيقية التي تؤثر في آراء رجال الأعمال بشأن الصناعة
٤٣ للتغير في المحصولات الزراعية وأثره في الدورة الاقتصادية
٤٥ الاختراع وأثره في الدورة الاقتصادية
٤٧ المنازعات وأثرها في الدورة الاقتصادية
٤٨ تغير أذواق المستهلكين وأثره في الدورة الاقتصادية
٥٠ تغير الطلب الخارجي وأثره في الدورة الاقتصادية
٥١ أثر العوامل الحقيقية في إحداث الدورة الاقتصادية
٥٥ العوامل النفسية وأثرها في إحداث الدورة الاقتصادية
٥٦ تأثير الوسطاء
٥٨ العوامل التي تؤثر على تقديرات رجال الأعمال
٥٩ عدم التوافق بين الإنتاج والاستهلاك
٥٩ كفاية رجال الأعمال
٦٠ المعلومات المتعلقة بالسوق
٦١ سر المهنة

صفحة	
٦٢	الرتباط رجال الأعمال وتفشي الأخطاء بينهم
٦٤-٦٣	أخطاء رجال الأعمال
٦٥	مصادر الأخبار الرسمية
٦٦	مصادر الأخبار غير الرسمية
٦٧	حالة الأسواق
٦٨	المراقبة على أخبار السوق
٦٨	العوامل النقدية
٧١	المصارف وخلق الائتمان
٧٣	المصارف وأثرها في إحداث الدورة
٧٦	الأسعار
٧٧	هبوط الدخل الحقيقي
٧٨	رسم بياني للدورة الاقتصادية
٨٢-٧٩	النظرية الحديثة في الدورة الاقتصادية
٨٩-٨٣	تدهور السكفاية الصناعية لدى العمال وأثرها في البطالة
٨٩	العامل الشخصي وأثره في البطالة

الفصل الثالث

خسارة المجتمع بسبب البطالة

→ ١٠٠-٩٧	آثار البطالة
----------	--------------

الفصل الرابع

قصير الطلب

١٠٣-١٠١	حجم العمالة في ظل النظام الرأسمالي
---------	------------------------------------

الفصل الخامس

الاستثمار والادخار

→ ١٠٤	تعاقل الاستثمار والادخار
→ ١٠٥	ماذا يحدث في حالة زيادة الاستثمار
→ ١٠٧	تلخيص
→ ١٠٨	ماذا يحدث إذا زاد ميل الأفراد إلى الادخار

الفصل السادس

مكرر الاستثمار

صفحة

١١٠	 أثر زيادة الاستثمار في الدخل وفي الادخار
١١١	 مكرر الاستثمار وتعادل الادخار
١١٢	 حجم مكرر الاستثمار
١١٣	 مكرر الاستثمار في داخل الدولة

الفصل السابع

تغيرات الاستثمار

١١٤	 الباعث على الاستثمار
١١٥	 الأرباح المتوقعة
١١٧	 الاستثمار القوي
١٢٠	 رأس المال العامل والمخزون من السلع

الفصل الثامن

تغير مستوى الأسعار

١٢٢	 عوامل التغير في مستوى الأسعار
١٢٣	 الأسعار وحالة التجارة
١٢٤	 الأجور الحقيقية
١٢٥	 سعر الفائدة ومستوى الأسعار
١٢٦	 الآثار المترتبة على تغير مستوى الأسعار

الفصل التاسع

فائدة رأس المال

١٢٨	 تبرير الفائدة
١٣٠	 طلب النقود
١٣٢	 طلب النقود وعلاقته بسعر الفائدة
١٣٤	 تعيرات سعر الفائدة

الفصل العاشر

العمالة الكاملة

١٣٧	 تعريفها
١٣٨	 بواعث العمل

١٣٨		العمالة الكاملة والعصر الحاضر
١٤١		تحقيق العمالة الكاملة
١٤١		رصد النفقات الكافية لحاجة المشروعات
١٤٣		الرقابة على الصناعات
١٥٠		تنظيم نقل العمل
١٥٧		تنظيم سوق العمل
١٦٠		بورصات العمل

الفصل الحادى عشر

١ — مقتضيات تحقيق العمالة الكاملة فى الميدان القومى

١٦٢		العمالة الكاملة وما تحدث من تغيير
١٦٢		النظام الصناعى
١٦٤		تحديد الأجور
١٦٧		» الأسعار
١٦٨		الاحتكارات والاتحادات الصناعية
١٧٠		العمالة الكاملة فى ظل المشروعات الفردية

٢ — مقتضيات تحقيق العمالة الكاملة فى الميدان الدولى

١٧٢		تحقيق العمالة الكاملة بين الدول يتم إذا حدث تبادل المنافع بينها
١٧٤		هيكل الاقتصاد القومى

الفصل الثانى عشر

الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف

١٨٠		الاتفاقات الثنائية
١٨١		الاتفاقات المتعددة الأطراف
١٨٦		أغراض البنك الدولى للانشاء والتعمير
١٨٧		نشاط البنك
١٨٨		السياسة الاقتصادية الدولية المثل وأهدافها
١٨٩-٣٠٠		شروط التجارة المتعددة الأطراف

الفصل الثالث عشر

كفاح الدول لحل مشكلة البطالة

٢٠٢-٣١٤		سياسة بريطانيا فى معالجة البطالة
---------	-------	----------------------------------

الفصل الرابع عشر الكتاب الأبيض

صفحة

٢١٦		الأسواق الخارجية
٢١٦		تشجيع الصادرات والواردات
٢١٨		الانتقال من الحرب إلى السلم
٢٢١		التوفيق بين الصناعات وتوزيع العمال
٢٢٣		الشروط اللازمة لاستكمال العمالة في بريطانيا
٢٢٦		سياسة المحافظة على الإنفاق
٢٣٠		التنفيذ
٢٣٣		مقترحات لعلاج البطالة

الفصل الخامس عشر

٢٥٨-٢٣٦		التأمين الاجتماعي في بريطانيا
---------	-------	-------------------------------

الفصل السادس عشر

٢٧٠-٢٥٩		التأمين الاجتماعي والسياسة الاجتماعية
---------	-------	---------------------------------------

الفصل السابع عشر

٢٧١		التأمين الاجتماعي في الولايات المتحدة
-----	-------	---------------------------------------



الخطا والصواب

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١٨٠	١٩	الاستهلاك	الاستثمار
١٩٥	١٩	الشرو	الشرط
٢٣٤	١٩	الكساد في كل	الكساد فيوجد في كل

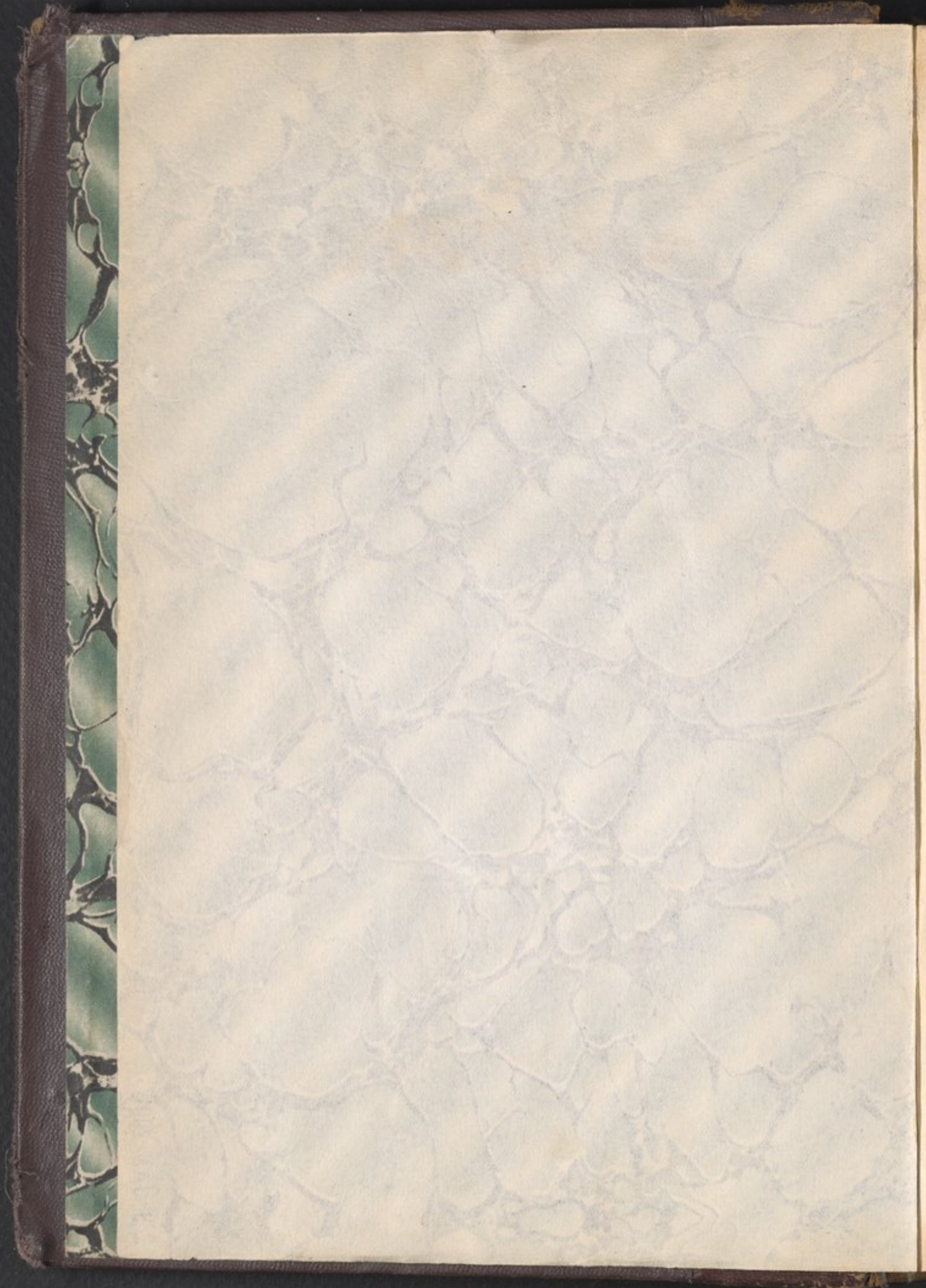
مؤلفات

للأستاذ عبد العزيز مهنا

١٩٣٦	اقتصاديات النقل
١٩٣٨	أصول الاقتصاد السياسى فى التوزيع
١٩٣٩	الأسواق وتصريف المنتجات
١٩٤٦	البطالة والعمالة الكاملة (طبعة أولى)
	اقتصاديات السكك الحديدية (بالاشتراك مع الدكتور
١٩٤٩	حسين فهمى)

دار السَّيْل للطباعة
بالقاهرة

b12009039
c13313447



AUC - LIBRARY



DATE DUE

 A.U.C

3 - JAN 1994

 A.U.C

12 APR 1995

 A.U.C

25 JAN 1994

 A.U.C

17 MAR 1997

 A.U.C

23 FEB 1994

 A.U.C

10 MAY 1998

 A.U.C

25 SEP 1994

 A.U.C

24 MAY 1998

 A.U.C

4 - JAN 1995

 A.U.C

1 NOV 1999

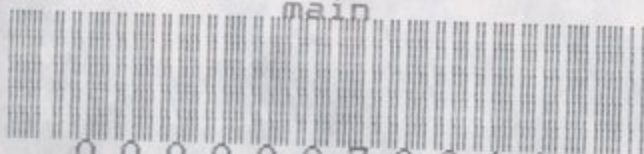
Handwritten signature/initials

HD
5749
M4x
1950
c.1

23 JAN 2001

LIB

main



0 0 0 0 0 0 7 0 0 1 4

HD 5749 M4x 1950/c.1

